جامعة
عبد الحميد بن باديس
مستغانم

مجلة
الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة
متخصصة في الميدان الاقتصادي
تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

العدد : 13 ردمد : ISSN : 2170—0982 جويلية 2017

UNIVERSITY
ABDELHAMID BEN BADIS
MOSTAGANEM

Strategy and Development Review

Approved Scientific International Review
Specializing in the economic field
Edited by the Faculty of Economics, Trade and Management sciences

N° 13 ISSN : 2170—0982 July 2017

مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير – جامعة مستغانم، الجزائر

الترقيم الدولي: 2170-0982

رقم الإيداع القانوني: 2011-4793

معامل التأثير: Impact Factor: SJIF 2014= 4.712

الرئيس الشرفي للمجلة: أ.د. مصطفى بلحاكم- مدير جامعة مستغانم

مدير ورئيس تحرير المجلة: **د. العجال عدالة**

مدير مساعد: د. العيد قريشي

رئيس لجنة القراءة ومستشار قانوني: د. جيلالي بوشرف

نائب رئيس التحرير: د. محسن سالم براهمي – فرنسا

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. ميرجانا رادوفيتش – صربيا

د. بشار المنصور– السعودية

د. محمد بلبية

د. محمد رضا بوسنة

أ. علي بوجلال

أ. براحو حاج ملياني

أ. كريمة جلام

أ. نظرة رشيدي سيدهم

المكلف باللوجستيك: السيد عباسة أحمد- الأمين العام للكلية

خلية الإعلام والاتصال: السيد نبيل عليوات

خلية الإعلام الآلي : أ. أسماء دريسي

أ. سامية دريسي

أعضاء لجنــة القــراءة:

أ.د. بلقاسم زايري – الجزائر
د. وانا براندوسا ألبو – دنمارك
د. توفيق سريع باسردة (عميد كلية) اليمن
د. أحمد بوسهمين – الجزائر
د. بلقاسم دواح – الجزائر
د. خالد عبد الوهاب البنداري – مصر
د. ساندرا سرباندو فيليب – البرتغال
د. زوران د. سيمونوفيك – صربيا

أعضاء اللجنــة العلميــة:

أ.د. عبد القادر براينيس - عميد الكلية
أ.د. أحمد عامر عامر – الجزائر
أ.د. عبد القادر بابا – الجزائر
أ.د. كمرون باتمانغليش– المملكة المتحدة
أ.د. معمر بلخير – الجزائر
أ.د. مصطفى بلمقدم – الجزائر
أ.د. محمد بن بوزيان (عميد كلية)– الجزائر
أ.د. عبد السلام بندي عبدالله – الجزائر
أ.د. عبد الرزاق بن حبيب – الجزائر
أ.د. جون ج. بيرقوين– المملكة المتحدة
أ.د. باسكال كترين– فرنسا
أ.د. عبد القادر جفلاط – فرنسا
أ.د. عطية أحمد منصور الجيار – مصر
أ.د. غادا ج. محمد –كندا
أ.د. سعدية قصاب – الجزائر
أ.د. محمد العيد – الجزائر
أ.د. سيرفين ليلوان– فرنسا
أ.د. أسان لوباز– فاريلا– إسبانيا
أ.د. موريسيو مارتينيلي سيلفا لوبيري – البرازيل
أ.د. بول مارتان– فرنسا
أ.د. ميرجانا رادوفيتش – صربيا
أ.د. عبد العزيز سالم – الجزائر
أ.د. شانكار سيثارام –كندا
أ.د. فلاديمير سيموفي – صربيا
أ.د. صوار يوسف – الجزائر
أ.د. عاطف جابر طه عبد الرحيم – مصر
أ.د. تيتيانا فازيلييفا – أوكرانيا
أ.د. سالي والاس – و.م.أ
أ.د. رشيد يوسفي – الجزائر
أ.د. فاطمة الزهراء زرواط – الجزائر
د. بوسالم أبوبكر – الجزائر
د. رياض عيشوش – الجزائر
د. أنتوني راج آرول إيديسون– الهند
د. محمد بن دليم القحطاني– السعودية
د. أحسين عثماني– الجزائر
د. بشير بكار – الجزائر
د. أمحمد بلقاسم – الجزائر
د. إسماعيل بن قانة – الجزائر
د. الحاج بن زيدان – الجزائر
د. روسلان فيوكتيستوفيش بروخانسكيي– أوكرانيا
د. إلياس شاهد – الجزائر
د. بلال شيخي – الجزائر

أعضاء اللجنــة العلميــة (تابع) :

د. كرالج دافورين – سلوفينيا
د. كانار دينسار – فرنسا
د. رزق سعد الله بخيت الجابري – اليمن
د. مصطفى محمد النشرتي– مصر
د. محمد التليلي حامدي – تونس
د. علاء الدين التجاني حمد – السودان
د. بلحاج فراجي – الجزائر
د. أبو القاسم حمدي – الجزائر
د. عبدالله حمود سراج – اليمن
د. بغداد كربالي – الجزائر
د. كريستينا كوترا– المملكة المتحدة
د. مارقاريتا كيفالاكي– اليونان
د. جمال لعمارة – السعودية
د. سابين ليسان – فرنسا
د. ناتاليا لوقفينوفا – فرنسا
د. محمد محمود محمد عيسى– الجزائر
د. عبد النور مجدد – الجزائر
د. ناتالي نيفيجانس – فرنسا
د. جوديث نيكوقوسيان – فرنسا
د. مارسيا بينهيرو– أستراليا
د. دونالد ريسال – و.م.أ.
د. عبد المجيد سعيدي – فرنسا
د. مليكة صديقي – الجزائر
د. أحمد سلامي – الجزائر
د. ماريا إيلينا لاباستيدا توفار – المكسيك
د. إليزابات ف. فيرا – البرتغال

مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

مقـاييس النشـر

تصدر مجلة " الاستراتيجية والتنمية " عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير – جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم. يتعلق الأمر بمجلة علمية دولية محكمة تهتم بالميدان الاقتصادي. تفتح فضاء لجميع أصحاب القدرات العلمية في الجزائر وخارجها بالمساهمة بأحد المواضيع المتعلقة بالاقتصاد ومستجداته، لا سيما في الجزائر، في الدول العربية وعلى المستوى الدولي.

تخضع البحوث العلمية التي ترد إلى المجلة لشروط نشر يتعين على الباحثين الالتزام بها، وهي كالآتي:

- كتابة اللقب والاسم والعنوان مرفق برقم الهاتف أو الفاكس والبريد الإلكتروني على ورقة مستقلة عن البحث؛
- أن يرسل البحث في صيغة ملف "Word" على الرابط الالكتروني للمجلة في المنصة الوزارية:

http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/276

- لا تقبل إلا البحوث التي لم يسبق نشرها؛
- أن يشتمل البحث على ملخصين لا يتجاوز كل منهما نصف صفحة أحدهما باللغة العربية والآخر بإحدى اللغتين الأجنبيتين (الفرنسية أو الإنجليزية). كما يتضمن الملخص الهدف من البحث والنتائج المتوصل إليها؛
- ألا يتجاوز البحث 20 صفحة وألا يقل عن 15 صفحة إتباعا للمقاييس التالية:
  - البحث المنجز باللغة العربية محررا بخط (Traditional Arabic) حجم 15 بالنسبة للنص وحجم 13 بالنسبة للأرقام في العرض؛
  - البحث المنجز باللغة الأجنبية مكتوبا بالوارد وبخط (T. New Roman) بحجم 13؛
  - الهوامش بالسنتمتر: علوي/ سفلي:1,5، يمين/ يسار: 1,5 ؛ بين الأسطر: 1,15 ؛

- حجم الورقة: عرض:17 / طول:24.

- يجب احترام المقاييس الأكاديمية والشروط الشكلية في إعداد المقالة، ويراعى في ذلك خاصة:
  - مقدمة البحث: تحديد أهداف البحث ومنهجيته؛
  - كتابة قائمة الهوامش بصفة أوتوماتيكية في نهاية المقال قبل قائمة المراجع؛
  - ترقيم الأشكال والجداول والرسومات ترقيما متسلسلا ولكل على حدة؛
  - أن ينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج، مع إدراج قائمة المراجع في آخر البحث مرتبة حسب الحروف الأبجدية؛
  - إذا كان المرجع كتابا يدون الاسم الكامل للمؤلف(ة)، عنوان الكتاب بخط مغاير (مكان النشر: الناشر، سنة النشر)، الصفحة.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف هيئة علمية لقبول أو رفض نشرها أو القيام ببعض التعديلات اللازمة؛
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، وإعادة نشر موضوع الباحث يتطلب موافقة كتابية من المجلة؛
- المقالات التي يتم نشرها في المجلة، تعرض على مستوى موقع المجلة وهي قابلة للتحميل؛
- لا يمكن نشر مقال ثاني إلا بمضي ثلاث سنوات بعد نشر الأول؛
- يمكن أن يكون عدد المشاركين في المقال الواحد ثلاثة باحثين، في حالة أن يكون للمشارك الثالث في البحث، صفة مدير مساعد للأطروحة؛
- المفاهيم والآراء المعبر عنها في المقالات لا تلزم إلا أصحابها.

المراسلات والاشتراك: مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة مستغانم- 27000 ، الجزائر

الفاكس: 00213 45 421150 / البريد الإلكتروني: strg.devp@gmail.com

الموقع الإلكتروني باللغة الإنجليزية: http://rsd.univ-mosta.dz

الموقع الإلكتروني باللغة الفرنسية: http://rsdf.univ-mosta.dz

الرابط على المنصة الالكترونية الوزارية:

http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/276

مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

الترقيم الدولي: 2170-0982

رقم الإيداع القانوني: 2011-4793

معامل التأثير: Impact Factor: SJIF 2014= 4.712

العدد الثالث عشر – جويلية 2017

الفهرس

عنوان المقال	اسم ولقب الباحث (ان)	الصفحة
إدارة المخاطر التشغيلية وفقا لاتفاقية بازل 02 في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	مصداع راضية (جامعة سطيف 01)	08
مدى تطبيق مهام إدارة الموارد البشرية في القطاع الصحي الأردني الخاص	د.فالح عبيد الله الحموان الخوالده (جامعة طيبة– السعودية)	30
دور السياسة الاقتصادية في بعث تنويع الاقتصاديات الريعية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري 2000 – 2014	براجي صباح (جامعة سطيف 01) أ.د. شمام عبد الوهاب (جامعة قسنطينة)	56
ممارسات إدارة المواهب البشرية ودورها في تحسين أداء العاملين " دراسة ميدانية "	د.عبدالله عبدالله أحمد الطبال (جامعة السويس– مصر)	80
حقيقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية	سي فضيل الحاج (جامعة مستغانم) د.حيتالة معمر (جامعة مستغانم)	102
دور الحسابات الخاصة للخزينة في تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر	فوقة فاطمة (جامعة شلف) د. بوفليح نبيل (جامعة شلف)	123
نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) وأثره على الربح، دراسة تطبيقية على الشركات السعودية	د. علي فايع محمد ال حسن (جامعة الملك خالد، السعودية)	146

مجلة الاستراتيجية والتنمية
العدد الثالث عشر – جويلية 2017

الفهرس (تابع)

عنوان المقال	اسم ولقب الباحث (ان)	الصفحة
العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ومتغيرات نموذج كوزنتس البيئي: حالة الجزائر خلال الفترة (1980–2014)	حلام زواوية (جامعة سطيف 01)	168
ترشيد استخدام موارد المؤسسة لتحسين جودة المنتجات، دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية مستغانم	دداش أمنة (جامعة سعيدة) د. بوزيان عثمان (جامعة سعيدة)	192
دور تحليلSWOT في تحسين الأداء التنظيمي للمؤسسات، دراسة ميدانية لمؤسستي متيجي وسونلغاز بمستغانم.	بطاهر بختة (جامعة مستغانم) د. مخفي أمين (جامعة مستغانم)	216
استخدام بطاقة الأداء المتوازن في إدارة المخاطر المصرفية، نموذج مقترح لبنك الجزائر الخارجي (BEA)	هباش سامي (جامعة سطيف 1) بونقيب أحمد (جامعة برج بوعريريج)	238
نموذج النمو الاقتصادي والتلوث البيئي، اختبار منحنى كوزنتس البيئي (EKC) في الجزائر خلال الفترة (1990–2015)	فاطمة الزهرة بن زيدان (جامعة شلف) أ.د. محمد راتول (جامعة شلف)	261
أثر تطبيق سياسات التسويق الداخلي على رضا العاملين في البنوك الجزائرية، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA	عمورات أعراب (جامعة سطيف 01)	287
نحو بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات كشرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر	بودواية محمد (جامعة الجزائر 03)	310

إدارة المخاطر التشغيلية وفقا لاتفاقية بازل 02 في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مصداع راضية

طالبة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف 01

بريد إلكتروني: messedaa.radhia@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف المخاطر التشغيلية التي تواجه البنوك التجارية، وأهم مصادرها، وكذا واقع إدارة هذه المخاطر بالبنوك التجارية الجزائرية، ومدى تطبيقها لمبادئ الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية والتي أوصت بها اتفاقية بازل 2.

وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية الجزائرية تتعرض للعديد من المخاطر التشغيلية والتي كان العنصر البشري في صدارة مصادرها، كما أنها لا تولي اهتمام كبير بإدارة المخاطر التشغيلية؛ حيث كانت درجة تطبيقها لمبادئ الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية التي جاءت بها مقررات لجنة بازل الجديدة متوسطة.

كلمات مفتاحية: إدارة المخاطر، المخاطر التشغيلية، البنوك التجارية الجزائرية.

Résumé :

Le but de cette étude était d'identifier les différents risques opérationnels rencontrés par les banques commerciales et les sources les plus importantes de ces risques, ainsi que la réalité de la gestion de ces risques dans les banques commerciales algériennes. et la façon d'appliquer les principes de la bonne administration du risque opérationnel recommandé par l'accord de Bâle 2.

L'étude conclut que les banques commerciales Sont exposées à de nombreux risques opérationnels, dans lesquels l'élément humain était au sommet de ses sources. Et que ces banques ne prêtent pas beaucoup d'attention à la gestion des risques opérationnels. Lorsque le degré

d'application des principes de gestion rationnelle des risques opérationnels contenus dans les nouvelles décisions du Comité de Bâle était moyen.

مقدمة:

تتميّز طبيعة النشاط المصرفي بالتشبع وارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية ، مما يؤدي حتما إلى ظهور مخاطر عدّة قد تهدد استمرارية نشاط البنك، والتي ارتفعت حدتها في الوقت المعاصر بسبب دولية السوق المصرفية وتحرير خدماتها. ولهذا فهي تسعى دائما إلى التحوّط من المخاطر، والتقليل من آثارها إلى أقصى حد ممكن، بتطوير أساليب وأدوات التعامل معها بكفاءة.

وفي ظل هذه التطورات برزت المخاطر التشغيلية التي اعتبرت من أهم المخاطر المصرفية التي تواجه البنوك في العصر الحالي، لما لها من دور بارز في تشكيل طبيعة وحدود المخاطر التي تتعرض لها هذه الأخيرة، مما أوجب على البنوك وضح إستراتيجية مصرفية لتوضيح مفهومها، وتحديد ومعرفة حجم ونوع هذه المخاطر، ثم وضع الخطط اللازمة لإدارتها بشكل سليم وفعال بما يخدم أهداف البنك، ومنه فقد أصبحت إدارة المخاطر التشغيلية معلما مهما من معالم الممارسة الإدارية السليمة للمخاطر. وتزامنا مع هذه التطورات فقد أصدرت لجنة بازل اتفاقيتها الثانية في 2003، والتي كانت أهم بنودها إضافة متطلبات رأسمالية لمواجهة المخاطر التشغيلية ، والتي اعتبرت تطور كبير وثقافة جديدة في مجال الرقابة وإدارة المخاطر المصرفية.

وبناء على كل ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى اهتمام البنوك التجارية الجزائرية بإدارة المخاطر التشغيلية وفقا لما جاءت به اتفاقية بازل 2 ؟

ومن أجل معالجة إشكالية الدراسة، فإن البحث قام على الفرضيات التالية:

1. تتعدد أنواع المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها البنوك التجارية الجزائرية تبعا لتعدد مصادرها؛

2. يتوفر لدى البنوك التجارية الجزائرية الإطار الفني والإداري اللازم للإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية حسب ما ورد في اتفاقية بازل 2؛
3. تهتم البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق المبادئ الخاصة بالإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية وفقا لما جاءت به اتفاقية بازل 2.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع المخاطر التشغيلية الذي يعتبر من المواضيع الحديثة المطروحة في الساحة المصرفية والذي جاءت بها اتفاقية بازل 2، ونظرا لوجود محدودية في شيوع ثقافة إدارة هذا النوع من المخاطر، ووجود فجوة معرفية لتبني هذا المسعى الإداري الحديث، فإنه من المهم التعرف على المخاطر التشغيلية ، والإلمام الجيّد بكيفية قياسها والطرق السليمة لإدارتها، بما يسمح للبنوك بالتخفيف من حدتها والتقليل من الخسائر الناجمة عنها.

ومن خلال هذه الدراسة نحاول تزويد الإدارة المصرفية الجزائرية بالإطار اللازم حول إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية قياسها بغرض تقوية سلامة الجهاز المصرفي الجزائري، ودعم استقراره وقدرته على المنافسة في السوق المصرفية.

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف خصائص الظاهرة وجمع المعلومات عنها وتحليلها، إلى جانب ذلك تم الاعتماد على الدراسة الميدانية من أجل جمع المعلومات والبيانات الأساسية المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية محل الدراسة)، وذلك من خلال تصميم الاستبانة اللازمة وتوزيعها لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، ومن ثمّ تم تحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS من خلال استعمال بعض الأساليب الإحصائية والمتمثلة في: التكرار، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ألفا كرونباخ

I. الإطار النظري للدراسة:

1. تعريف المخاطر التشغيلية وأسباب ظهورها

لقد تعددت التعاريف التي قدمت للمخاطر التشغيلية، ولكنها كلها تصب في سياق واحد، حيث عرفت لجنة بازل (2001) رسميا المخاطر التشغيلية بأنها: " مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية" ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، ويستبعد المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة[1].

كما جاء في التقرير المراجع لاتفاقية بازل 2 حول الرقابة المصرفية سنة 2004 تعريف الخطر التشغيلي بأنه: خطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو نقص في الإجراءات والأفراد والأنظمة الداخلية والخارجية. [2]

ومنه يمكن تلخيص مركبات المخاطر التشغيلية لدى البنوك وفقا لمقررات لجنة بازل 2 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): مركبات المخاطر التشغيلية في البنوك وفقا لمقررات لجنة بازل 2

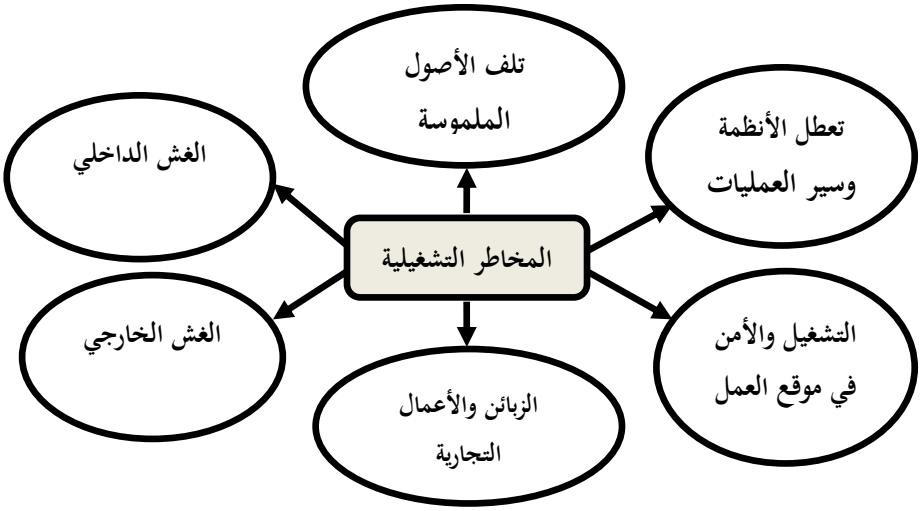

المصدر: من إعداد الباحثة

[1] - Guide pratique : **Comment intégrer les risquer ESG aux dispositifs de maitrise des risqué opérationnels** ? ORSE, avril 2012, p5.

[2] - Comité de bâle sur le contrôle bancaire, **Couvergence internationale de la mesure et des normes de fonds propres**, dispositif révisé, juin 2004, p.121.

ومنه نستنتج أن المخاطر التشغيلية هي المخاطر المتولدة من العمليات اليومية للبنك، أو هي الخسائر التي يتحملها البنك نتيجة الأخطاء في تنفيذ العمليات الذي يرجع سببها إلى تقصير من الموظفين وارتكاب الأخطاء، أو سوء الأنظمة الداخلية الموضوعة من طرف البنك؛ كنظام المعلومات والنظام المحاسبي والأنظمة المعلوماتية، أو قد تكون ناجمة عن أحداث خارجية تمس بهياكل البنك كالأضرار المرتبطة بالبيئة والخارجة عن سيطرة البنك (العواصف والفيضانات والزلازل أو الحرائق).

ولقد اجتمعت جملة من الأسباب التي جعلت البنوك أكثر عرضة للمخاطر التشغيلية في الآونة الأخيرة أهمها:[3]

- ضعف مقدرة البنوك في التحكم في التقنيات الآلية المتطورة المستخدمة في تنفيذ العمليات المصرفية؛
- النمو في التجارة الالكترونية والتي تنطوي على مخاطر محتملة مازالت أبعادها غير معروفة تماما؛
- ضعف السياسات الأمنية المصاحبة للعمل المصرفي الالكتروني، بحيث تنشأ المخاطر من جراء أخطاء المرخص لهم (مثل تجاوزات الموظفين في البنك، أو إساءة الاستخدام من قبل العملاء لعدم الإحاطة بإجراءات العملية)، و/ أو تنشأ من غير المرخص لهم؛
- اعتماد البنوك على الوسائل الحديثة للتخفيف من حدة المخاطر مثل : التعامل بالمشتقات المالية؛
- الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من أطراف أخرى، وزيادة الاعتماد على الجهات الخارجية في القيام بأعمال داخلية للبنك، مثل أنظمة التسوية والمقاصة.

ومما سبق يتضح لنا بشكل جلي أن المخاطر التشغيلية عبارة عن نتائج للممارسات المصرفية أحيانا، وعن ضعف أنظمة الرقابة والضبط الداخلي أو فشل في الأنظمة الآلية أحيانا أخرى.

[3] – اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية حساب المتطلبات الرأسمالية لها**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص:7.

2. مصادر المخاطر التشغيلية و أنواعها

تتعدد مصادر المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها البنوك بصفة عامة، والتي تندرج كلها ضمن مخاطر العمليات الداخلية أثناء القيام بتنفيذ وإدارة العمليات المختلفة، والعنصر البشري سواء الموظفين بالبنك أو العملاء، أو الأنظمة الآلية وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة، بالإضافة إلى الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية من عمليات احتيال أو كوارث طبيعية. ولكن يختلف مستوى تأثير هذه المصادر على البنك تبعا لدرجة تطور وتعقيد الأنشطة والعمليات التي يمارسها البنك. ولكن جميعها يؤدي إلى خسائر غير متوقعة. ولقد جاءت تركيبة المخاطر التشغيلية وفقا لمقررات لجنة بازل 2 بأهمها نذكرها فيما يلي:

- **الاحتيال المالي(الداخلي والخارجي)**: تعتبر عمليات الاحتيال من قبل أطراف داخلية أو خارجية أكبر خطورة تهدد ديمومة نشاطات البنك واستقراره، ويصعب كشفها وضبطها وقياسها لأنها تقع ضمن عدّة أشكال، ويعرف الاحتيال بأنه:" فعل بسوء نية يهدف إلى الحصول على منفعة شخصية ويترتب عنه إلحاق أضرار جسيمة بالمؤسسة"؛[4]
- **الاختلاس**: وهو الأكثر شيوعا بين العاملين في البنوك، والناتج عن التعاملات بالشيكات السياحية، وأجهزة الصراف الآلي؛
- **الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأعمال**: وهي الإخفاق غير متعمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه عملاء محددين (بما في ذلك شروط الصلاحية والثقة)، أو الإخفاق الناتج عن طبيعة تقييم المنتج أو إساءة استعمال المعلومات السرية للزبائن؛
- **توقف العمل والخلل في الأنظمة** بما في ذلك أنظمة الكومبيوتر؛ أي تعطل في الأعمال، أو خلل في الأنظمة المستعملة، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسوب...، أو الإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العلاقات مع الأطراف التجارية المقابلة؛

[4]- Bernard, F., Gayraud, R. et Rousseau, L, **Contrôle interne : concepts, réglementation cartographie des risques, guide d'audit de la fraude.** Paris : Ed. Maxima, 2006, p88

- **الجرائم الالكترونية** ودلك نتيجة استخدام التقنيات الآلية الحديثة في جميع النشاطات المصرفية، مثل: الصراف الآلي، بطاقات الائتمان، الاختلاس الالكتروني؛
- **الأضرار في الموجودات المادية** جراء كارثة طبيعية أو أي أحداث أخرى؛
- **تنفيذ وإدارة العمليات**: وهي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة لعمليات البنك، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، مثل: الأخطاء في إدخال البيانات، الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، الخسائر بسبب الإهمال وإتلاف أصول العملاء.[5]

3. تقنيات قياس المخاطر التشغيلية وفقا لاتفاقية بازل2

وفقا لاتفاقيات لجنة بازل 2 فإن المخاطر التشغيلية من المخاطر المهمة والمتميزة التي تواجه العمل المصرفي، لهذا تطلب الاحتفاظ برأس مال لمواجهة الخسائر المتوقعة والناتجة عن تلك المخاطر، ولهذا فقد جاءت الاتفاقية بثلاث منهجيات لقياس متطلبات رأس المال الضروري لمقابلة المخاطر التشغيلية وهي: أسلوب المؤشر الأساسي، الأسلوب القياسي (المعياري)، أسلوب القياس المتقدمة.

كما يمكن للبنك الاستخدام المزدوج لهذه الأساليب، في حين لا يسمح باستخدام الأسلوب الأكثر بساطة إذا توفرت لدى البنك إمكانية استخدام أسلوب أكثر تقدما وتحصل على الموافقة على ذلك من المراقب عليه (البنك المركزي) وإذا قرر هذا الأخير أن البنك لم يعد مستوفيا للمعايير التي تؤهله لاستخدام الأسلوب الأكثر تقدما، فقد يطلب منه العودة لانتهاج الأسلوب الأكثر بساطة لبعض أو كل عملياته، حتى يستوفي الشروط المحددة من قبل المراقب للعودة لاستخدام الأسلوب الأكثر تقدما.[6]

---

[5]- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، مرجع سابق، ص: 9-10

[6]- مرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص: 50.

1.3 - أسلوب المؤشر الأساسي

يمكن لجميع البنوك تطبيق هذه الطريقة دون أن يفرض عليها شروط معينة، ويحتسب المتطلب الرأسمالي لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا للمعادلة التالية:

المتطلب الرأسمالي لمقابلة المخاطر التشغيلية = متوسط إجمالي الدخل لأخر ثلاث سنوات × α

حيث : α ثابت = 15% وفقا لمقررات لجنة بازل، ويمثل نسبة المستوى العام لرأس المال المطلوب للصناعة المصرفية مقسوما على المؤشر العام للصناعة، وتستبعد السنة التي يكون فيها إجمالي دخل البنك (العائد) صفرا أو خسارة، ويتم احتساب متوسط لسنتين فقط، وإذا حقق البنك خسارة في سنتين أو أكثر من الثلاث سنوات الأخيرة، فإنه يحق لسلطة الرقابة المصرفية أن تحدد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية.[7]

2.3 - الأسلوب النمطي (الأسلوب القياسي المعياري)

تعتمد هذه الطريقة على تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل المصرفي، وحسب الخدمات المصرفية المقدمة؛ حيث يتم تقسيم الأنشطة المصرفية إلى ثمانية خطوط أعمال هي:تمويل الشركات، التداول والاكتتاب، الأعمال المصرفية بالتجزئة، الأعمال المصرفية التجارية، المدفوعات والتسويات، خدمات الوكالة، خدمات الوكالة، خدمات إدارة الأصول، خدمات السمسرة والوساطة المالية [8]، وفي نطاق كل خط عمل يعتر إجمالي الدخل مؤشرا عريضا يعمل كدليل على حجم عمليات البنك، ويتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر التشغيلية وفقا للمعادلة التالية:

متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر التشغيلية =(إجمالي الدخل السنوي لكل وحدة عمل خلال الثلاث سنوات الأخيرة × β لكل نشاط) / 3

[7] - ورقة بازل الاستشارية الثالثة، الصادرة في نسيان 2003

[8]- Lamarque E, **Management de la banque** : risquer, relation client, organisation. Paris, Pearson éducation, 2005, pp 74-89.

حيث β: نسبة ثابتة بالنسبة لكل خط عمل، وتكون قيمته إما 12% أو 15 % أو 18% .

3.3 - أسلوب القياس المتقدم

ويعتمد في احتساب المتطلب الرأسمالي لمقابلة المخاطر التشغيلية على نماذج داخلية متقدمة في البنك، من خلال قياس حجم التعرض لهذه المخاطر عبر نظام القياس الداخلي المستخدم، والمصادق عليه من قبل سلطة الرقابة المصرفية.

ووفقا لهذا الأسلوب، فإن البنك يعتمد في تطبيقه على بياناته الإحصائية المبنية على خبرته السابقة النوعية منها (مثل تقارير منتظمة، مراجعة دورية، ...) والكمية (صلاحية أسلوب القياس، بيانات تفصيلية عن الخسائر الداخلية والخارجية، وتواريخ حدوثها، والمنطقة أو البلد التي وقعت بها الخسائر،.....)، فهو يعتمد إذن على النمذجة الإحصائية، فبعد قياس حجم هذه المخاطر باستخدام أحد النماذج ، يتم تحديد الأموال الخاصة واللازمة لتغطيتها.

4. الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية وفقا لمتطلبات لجنة بازل 2

تبدأ عملية إدارة المخاطر التشغيلية بفهم طبيعة المخاطر ذاتها، والسيطرة عليها، وتقديم حسابات دقيقة عن هذه المخاطر وفي جميع الأنشطة. وقد أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن اتفاقية لجنة بازل 2 ورقة تتضمن عشرة مبادئ لمساعدة البنوك والسلطات الرقابية على تحديد أسس الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية والتي تتلخص فيما يلي:

1.4- هيئة المناخ المناسب لإدارة المخاطر: والذي تضمن المبادئ الثلاث الأولى، تتمحور أساسا في دور مجالس الإدارة والإدارة العليا، حيث يجب أن تكون مدركة للعناصر الأساسية للمخاطر التشغيلية الخاصة بالبنك والتعامل معها كفئة منفصلة يتم مراقبتها، وتحديد إطار (هيكل) لإدارتها يخضع لوظيفة تدفيق داخلي فعالة وشاملة ومستقلة، تنفذ من قبل موظفين أكفاء ومدربين بشكل ملائم، وعلى جميع المستويات الوظيفية أن تدرك مسؤولياتها فيما يتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية.كما يجب أن تتحمل الإدارة

العليا مسؤولية تطوير السياسات والعمليات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية في جميع أنشطة وعمليات البنك وأنظمته؛

2.4- إدارة المخاطر :تعريفها، قياسها، التحكم فيها ومراقبتها: والتي تتضمن المبادئ من 4 إلى 7 والذي تتمحور فيما يلي:

- قيام البنوك بتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية الملازمة لكل أنواع المنتجات، والأنشطة، والعمليات والأنظمة، وتحديد الإجراءات المطلوبة لقياسها؛
- تنفيذ عملية المراقبة المنتظمة لأوجه المخاطر التشغيلية، والإفصاح عن البيانات ذات الصلة للإدارة العليا في شكل تقارير منتظمة؛
- ضرورة توافر البنك على السياسات والإجراءات والأساليب التي تضبط أو تخفف من حدة المخاطر التشغيلية، ومراجعتها بشكل دوري للقيام بتعديلها وفقا للاستراتيجيات المناسبة المستخدمة، ومن جهة أخرى ضرورة وضع خطط للطوارئ ومواصلة الأعمال للحد من الخسائر في حالة تعطل الأعمال بشكل حاد.

3.4- دور السلطات الرقابية: والذي يتمثل في مطالبة البنوك بتوفير إطار فعال لإدارة المخاطر التشغيلية، بما يحقق التخفيف من حدة الخسائر التي قد تتعرض لها بسببها، وقيامها من خلال المراقبين بتنظيم تقييمات مستقلة، وبصفة دورية للاستراتيجيات، والسياسات، والخطوات، والممارسات المطبقة بالبنك والمتعلقة بالمخاطر التشغيلية، وضمان وجود آلية مناسبة وذات كفاءة عالية لإعداد التقارير بشكل يضمن اطلاعهم وإعلامهم بالتطورات التي تحدث بالبنك.

4.4- أهمية الإفصاح: نطاق الإفصاح المتعلق بالمخاطر التشغيلية غير محدد، كون أن البنوك لا تزال في مرحلة تطوير تقنيات تقدير المخاطر التشغيلية، وبشكل عام يجب على البنوك الإفصاح عن الإطار العام (الإستراتيجية) لإدارة المخاطر التشغيلية بأسلوب يسمح للمستثمرين والأطراف ذات العلاقة تحديد كفاءة البنك في تحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف حدة المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها.

II. الجانب التطبيقي للدراسة

1. الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

يشمل مجتمع الدراسة القيادات الإدارية (العليا والوسطى) في كل من المديرية العامة ووكالات البنك محل الدراسة " بنك الفلاحة والتنمية الريفية" باستخدام المسح الشامل لولاية الجزائر العاصمة والبالغ عددها 23 وكالة، ولكن 4 وكالات منها رفضت التعاون مع الباحثة بالرغم من الزيارات العديدة التي قامت بها الباحثة، ومنه فالدراسة اقتصرت على 19 وكالة. وقد بلغ العدد الإجمالي للاستمارات الموزعة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية 84 استمارة، تم استرجاع 79.76 % منها وهي كلها صالحة للتحليل بنسبة 100% نظرا لمراقبتها قبل استرجاعها من قبل الباحثة، في حين لم يتم استرجاع 20.23 % من العدد الإجمالي بالرغم من استفسارنا المستمر عن مصير الاستمارات غير المسترجعة ومنح الوقت الكافي للتمكن من الاستجابة.

من أجل اختبار مدى صدق وثبات الاستبيان تم إجراء اختبار لدرجة ثبات الأداة وذلك بحساب قيمة معامل ألفا كرونباخ للعبارات الدالة على إدارة المخاطر التشغيلية والذي قدر بـ (α= 0.921) أي بنسبة ثبات 92.1% وهي نسبة ثبات عالية ومقبولة لأغراض إجراء الدراسة.

ومن تحليل خصائص مجتمع الدراسة، تبين لنا أن إجمالي ما نسبته 64.17% تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 50 سنة، وأن ما نسبته 86.56% من الفئة المستجوبة من حاملي الشهادات الجامعية (اللسانس، الماجستير أو الماستر أو الدكتوراه)، كما قّدر ما نسبته 70.14% من إجمالي المستجوبين لهم أكثر من 10 سنوات أقدمية في البنك، ومنه فالبنك يتمتع بكفاءات شابة لها قدر كافي من الخبرات والمهارات العلمية، وبذلك فهي تجمع بين الطاقات والقدرات الإبداعية الخلاقة والخبرات وبين الوعي والثقافة وروح التطوير والتحديث مما يساعدهم على تبني مفاهيم وأساليب إدارية حديثة بمرونة كبيرة.

2. تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

1.2- أهم المخاطر التشغيلية التي يواجهها بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تقوم الفرضية الأولى للدراسة على دراسة أنواع المخاطر التشغيلية التي يواجهها بنك الفلاحة والتنمية الريفية محل الدراسة، ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية وبعد تفريغ البيانات تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): نتائج الاستبيان حول أهم المخاطر التشغيلية التي تواجه البنك محل الدراسة

نوع الخطر التشغيلي	التكرار	النسبة المئوية %	الترتيب
المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية	23	34.32	4
مخاطر الابتزاز والسطو من أطراف خارجية	25	37.31	3
مخاطر الأخطاء في إدخال البيانات	39	58.20	1
مخاطر الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم	15	22.38	8
عمليات الاحتيال من قبل الموظفين	33	49.25	2
انهيار أنظمة الكومبيوتر والاتصالات	21	31.34	6
الاختلاس عبر شبكة الكومبيوتر	22	32.83	5
الاحتيال عبر بطاقات الإئتمان	17	25.37	7
مخاطر أخرى اذكرها: انقطاع الكهرباء	1	1.49	9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

1.1.2- تحليل النتائج: من خلال نتائج الجدول رقم (01) نجد:

1) الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية (الكوارث الطبيعية والاحتيال الخارجي): حيث يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن القيادات الإدارية المستجوبة تأكد أن البنك يتعرض **لمخاطر الابتزاز والسطو من**

أطراف خارجية والمخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية بنسبة متوسطة نسبيا قدرت على التوالي بـ: 37.31% ، 34.32% .

أما بالنسبة **لمخاطر الاختلاس عبر شبكات الكومبيوتر** فقد أشارت أفراد مجتمع الدراسة وبنسبة 32.83 % أن البنك يتعرض لهذا النوع من المخاطر التشغيلية ، وهي تعتبر نسبة متوسطة؛ في حين نجد تعرض البنك لمخاطر الاحتيال عبر بطاقات الائتمان كان بنسبة ضعيفة قدرت 25.37%، وقد احتلت المرتبة ما قبل الأخيرة ضمن ترتيب المخاطر الأخرى؛

2) **مخاطر العمليات الداخلية (تنفيذ وإدارة العمليات)** من خلال:

- **الأخطاء في إدخال البيانات:** حيث أشارت 58.20 % من القيادات الإدارية (العليا والوسطى) ببنك الفلاحة والتنمية الريفية أن هذا النوع من المخاطر يعتبر من أول وأكثر المخاطر التي يتعرض لها؛
- **مخاطر الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم** حيث احتل هذا النوع من المخاطر التشغيلية المرتبة الأخيرة من بين المخاطر الأخرى حسب أراء أفراد مجتمع الدراسة، وبنسبة ضعيفة 22.38%.

3) **العنصر البشري:** من خلال **عمليات الاحتيال من قبل الموظفين** حيث أكدت 49.25% من القيادات الإدارية (العليا والوسطى) أن البنك كثير التعرض إلى مثل هذا النوع من المخاطر، حيث أحتل المرتبة الثانية في ترتيب المخاطر الأخرى المذكورة سابقا.

4) **الأنظمة الآلية:** من خلال **مخاطر انهيار أنظمة الكومبيوتر والاتصالات** حيث أشارت نتائج الدراسة أن 31.34% من أفراد مجتمع الدراسة يرون أن البنك يتعرض إلى مخاطر حدوث انهيار أو أعطال في أنظمة الكومبيوتر والاتصالات المستعملة من طرف البنك.

2.2- مصادر المخاطر التشغيلية التي يواجهها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

كما تقوم الفرضية الأولى أيضا على تنوع مصادر المخاطر التشغيلية التي يواجهها البنك محل الدراسة، وقد كانت نتائج الدراسة الخاصة بترتيب مصادر هذه المخاطر حسب أراء القيادات الإدارية (العليا والوسطى) كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): نتائج الاستبيان حول مصادر المخاطر التشغيلية التي يواجهها البنك محل الدراسة

مصدر الخطر التشغيلي		المرتبة01	المرتبة 02	المرتبة 03	المرتبة 04	الترتيب حسب النتائج
العمليات الداخلية	التكرار	08	36	16	07	الثانية
	النسبة%	11.94	53.73	23.88	10.44	
العنصر البشري (الموظفين و الزبائن)	التكرار	47	06	09	05	الأولى
	النسبة%	70.14	8.95	13.34	7.46	
الأنظمة وتكنولوجيا المعلومات	التكرار	00	14	33	20	الثالثة
	النسبة%	0	20.89	49.25	29.85	
الحوادث المتعلقة بالبيئة الخارجية	التكرار	12	11	09	35	الرابعة
	النسبة%	17.91	16.41	13.43	52.23	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

1.2.2- تحليل النتائج

تشير نتائج الجدول أعلاه أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتعرض إلى المخاطر التشغيلية التي يكون مصدرها العنصر البشري بصفة أساسية، حيث احتل هذا المصدر المرتبة الأولى حسب أراء القيادات الإدارية (العليا والوسطى) بالبنك وبنسبة مرتفعة قدرت بـ70.14 % . ثم تليها المخاطر الناتجة عن

العمليات الداخلية من حيث تنفيذ وإدارة العمليات بنسبة 53.73 %. وهي نفس النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل السابق؛

أما في المرتبة الثالثة نجد مصدر الأنظمة وتكنولوجيا المعلومات بنسبة 49.25%، وفي المرتبة الأخيرة الحوادث المتعلقة بالبيئة الخارجية بنسبة 53.23 %، وهذه النتائج متناقضة مع نتائج التحليل السابق أين احتلت فيه مخاطر الأنظمة الآلية المرتبة الأخيرة.

ومن خلال النتائج السابقة، يتبين لنا صحة الفرضية الأولى للدراسة، مما يعني أن البنوك التجارية الجزائرية تتعرض لأنواع عدّة من المخاطر التشغيلية وفقا لتعدد مصادرها والتي يعد العنصر البشري في صدارتها.

3.2- الإطار الفني والإداري اللازم للإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية حسب ما ورد في اتفاقية بازل2: لاختبار صحة الفرضية الثانية للدراسة سوف نعرض نتائج اتجاهات القيادات الإدارية (العليا والوسطى) في بنك الفلاحة والتنمية الريفية نحو درجة الالتزام ببعض الممارسات الهامة المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية والتي جاءت بها اتفاقية بازل 2، و كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (03) الموالي:

الجدول رقم (03): نتائج الاستبيان المتعلقة بمدى الالتزام بمبادئ إدارة المخاطر التشغيلية.

العبارة	موافق إلى موافق بشدة		محايد (بدون رأي)		غير موافق إلى غير موافق بشدة		المتوسط الحسابي
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	
Q1	41	61.2	11	16.4	15	22.4	**3.33**
Q2	41	61.2	14	20.9	12	18	**3.18**
Q3	36	53.8	15	22.4	16	23.9	**3.07**
Q4	32	46.3	16	23.9	20	29.9	**2.99**
Q5	36	53.8	14	20.9	20	25.4	**3.12**
Q6	33	49.3	13	19.4	21	31.4	**3.09**
Q7	38	56.8	15	22.4	14	20.9	**3.16**

3.29	41.76	28	9.00	06	49.3	33	**Q**8
3.12	44.8	30	13.4	09	41.8	28	**Q**9
3.12	32.9	22	17.9	12	49.3	33	**Q**10
3.04	40.3	27	14.9	10	44.8	30	**Q**11
2.96	26.9	18	25.4	17	47.8	32	**Q**12
3.34	22.3	15	17.9	12	59.7	40	**Q**13
2.88	38.8	26	20.9	14	40.3	27	**Q**14
3.01	43.3	18	25.4	17	47.7	32	**Q**15
3.33	19.4	13	20.9	14	59.7	40	**Q**16
3.60	20.9	14	7.5	05	71.7	48	**Q**17
3.36	23.9	15	14.9	10	61.2	41	**Q**18
3.16							**المجموع**

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من تفريغ البيانات في البرنامج الإحصائي SPSS

1.3.2- تحليل النتائج: صيغت عبارات الاستبانة في جزئها الثالث وفقا لسلم ليكرت الخماسي والذي تراوحت إجاباته بين أوافق بشدة بقيمة (5) ، ومحايد بقيمة (1). وقد تم تحديد مستويات متغيرات الدراسة وفقا للتوزيع الفرضي التالي: إذا كان المتوسط الحسابي بين (3.51- 5) فمستوى التطبيق عال، وإذا وقع بين (2.51- 3.5) فهو متوسط، أما إذا وقع بين (1- 2.5) فهو منخفض.

بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (06) السابق يتبين لنا أن:

1) حسب أراء القيادات الإدارية (العليا والوسطى) فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتضمن "إدارة متخصصة لمواجهة المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك"، حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية على العبارة الأولى 61.2%. ومن خلال الزيارة الميدانية للبنك ودراسة هيكلها التنظيمي تبين لنا أن إدارة المخاطر بكل أنواعها تابعة إلى غاية اليوم لإدارة التدقيق الداخلي، علما أن الممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية التي أوصت بها لجنة بازل تقضي بأن تكون إدارة المخاطر تابعة لمجلس الإدارة أو لجنة منبثقة عنها، وذلك ضمانا لاستقلاليتها وموضوعية تقاريرها، وعدم التأثير عليها من قبل الإدارة التنفيذية.

2) الإستراتيجية العامة لإدارة المخاطر التشغيلية: أوضح 61.2 % من أفراد القيادات الإدارية (العليا والوسطى) أن "البنك يتوفر على إستراتيجية وسياسة واضحة معتمدة من مجلس الإدارة لمتابعة المخاطر التشغيلية والتقليل من آثارها"، إلاّ أن تطبيق هذه الإستراتيجية بقي بدرجة متوسطة، وهو ما دلّ عليه المتوسط الحسابي للعبارة (2) المقدر ب 3.18، وهذا راجع إلى عدم توفر الأدوات اللازمة لذلك بشكل فعال، والتي من أهمها توفر دائرة مخاطر مستقلة كما تبين لنا في العبارة الأولى، بالإضافة إلى وجوب توفر العنصر البشري المتخصص والمؤهل وهو ما يوضحه تحليل العنصر البشري بالبنك؛

3) العنصر البشري: نتائج الاستبيان بينت أن ما نسبته 49.3 % من أراء أفراد عينة الدراسة فقط من وافقت على أن" الإدارة العليا توفر العنصر البشري المؤهل وذو الخبرة الكافية والقادر على إدارة المخاطر التشغيلية بمعايير عالية"، حيث قدر المتوسط الحسابي للعبارة (06) بـ 3.09 أي درجة توفر هذا العنصر بالبنك متوسطة.

كما أن العبارة (05) بلغت نسبة الموافقة الإجمالية عليها من طرف أفراد مجتمع الدراسة 53.8% وبمتوسط حسابي 3.12، مما يدل على أن "البنك يقوم بتعيين الأشخاص المختصين بإدارة المخاطر التشغيلية بالبنك، ويحدد صلاحياتهم ومسؤولياتهم بوضوح" بدرجة متوسطة، كما أكدت العبارة رقم (09) أن " العاملين لا يشاركون كافة في معالجة المخاطر التشغيلية التي تقع في البنك" حيث بلغت نسبة عدم الموافقة الإجمالية عليها 44.8 %، في حين بقي 13.4% منهم بدون رأي؛

بالإضافة إلى أن العبارة (12) بلغت نسبة الموافقة الإجمالية عليها 47.8%، وبمتوسط حسابي قدر ب 2.96 مما يعني أن " الأشخاص الذين يقومون بإدارة المخاطر التشغيلية يتمتعون بالمهارات الإدارية والفنية المطلوبة لإدارة المخاطر التشغيلية بكفاءة" وبدرجة متوسطة؛

وعن اهتمام البنك بتطوير هذه المهارات فإن معظم أفراد عينة الدراسة (العبارة 13) وبنسبة 59.7 % يرون أن " البنك يحتاج إلى تدريب وتعليم مستمرين لتطوير القدرات والمهارات البشرية من ناحية أساليب قياس المخاطر التشغيلية وكيفية معالجتها". إلاّ أن البنك يوفر " دورات تدريبية وندوات

ومؤتمرات للموظفين في مجال إدارة المخاطر التشغيلية" بدرجة متوسطة وهو ما دلّ عليه المتوسط الحسابي للعبارة رقم (14) الذي قدر ب 2.88؛

أما نظام التحفيز في البنك بالنسبة للموظفين فيبقى بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارتين (10) و (11) على الترتيب 3.12، 3.04. كما بلغت نسبة الموافقة الإجمالية عليها على الترتيب 48.3%، 44.8%، مما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن " التحفيز المستمر للعاملين بالبنك يمكنهم من المبادرة لمعالجة و مواجهة كافة أنواع المخاطر التشغيلية فور حدوثها" كما أن " نظام الحوافز في البنك مصمم لإنجاز المهام وتقديم الخدمات دون أخطاء"؛

4) رفع التقارير: من هذا الجانب فقد أفادت 53.8% من أفراد مجتمع الدراسة بأنه"يتم إعداد تقارير دورية حول المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك أول بأول ويتم رفعها إلى الجهات المختصة"، ولكن هذا بشكل متوسط وهو ما دلّ عليه المتوسط الحسابي للعبارة رقم (03) الذي قدر ب 3.07؛

5) فعالية قنوات الاتصال: أوضحت 47.7% من أفراد مجتمع الدراسة أن البنك " يتوفر على قنوات اتصال فعالة بين مختلف المسؤولين والموظفين للإلمام بمختلف المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك" ولكن بدرجة متوسطة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (15): 3.01؛

6) الإجراءات التحوطيّة: المخاطر التشغيلية تعرض البنك لخسائر متعددة وكبيرة، لهذا يجب على البنك اتخاذ الإجراءات التحوطيّة اللازمة للتقليل من الخسائر الناجمة عنها، ومن خلال نتائج الدراسة يتضح أن معظم أفراد مجتمع الدراسة وبنسبة موافقة إجمالية بلغت 71.7% على العبارة رقم (17) أن " هناك مستوى أمان مقبول للنظام ألمعلوماتي الموجود في البنك" وبدرجة عالية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة ب 3.60، في حين حظيت العبارة رقم (18) بالموافقة الإجمالية وبنسبة 61.2 وبمتوسط حسابي 3.36، مما يشير إلى أن البنك يقوم بـ" وضع إجراءات رقابية جديدة مناسبة كلما استخدمت أنظمة معلوماتية متطورة" بدرجة متوسطة.

وفي حين تعرض البنك إلى أية خسائر فإن أفراد مجتمع الدراسة يوافقون بنسبة 59.7 % على أن البنك محل الدراسة "يتوفر على تحوط مالي مقابل الخسائر التي قد تنجم عن المخاطر التشغيلية" ولكن بدرجة متوسطة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (16) 3.33.

في حين يبقى البنك يسعى إلى تقديم خدمة بدون أخطاء من خلال التحسين المستمر للعمليات المصرفية وهو ما دلّت عليه العبارتين (07) و(08)، اللّتان بلغ المتوسط الحسابي لهما على الترتيب 3.16، 3.26؛ مما يشير إلى أن: البنك يقدم منتجات وخدمات للزبائن خالية من الأخطاء منذ الوهلة الأولى" وأن " التحسين المستمر في البنك يشمل معالجة كافة مخاطر التشغيل، وتحقيق خدمة بدون أخطاء" يتم في البنك بدرجة متوسطة.

بالإضافة إلى أن البنك لا يستطيع مواجهة أي طارئ بصفة سريعة إلا من خلال إعداد خطة عمل، وحسب نتائج العبارة رقم (04) فإن:"البنك يقوم بإعداد خطط طوارئ كافية لمواجهة أي طارئ قد يتسبب في توقف نشاط أو خدمة معينة أو العمل ككل " ولكن ذلك يتم بدرجة متوسطة حيث قدر المتوسط الحسابي لها قدر ب 2.99.

بشكل عام، فإن مستوى توفر الإطار الفني والإداري اللازم للإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية التي أوصت به اتفاقية بازل 2 حسب أراء القيادات الإدارية (العليا والوسطى) في بنك الفلاحة والتنمية الريفية متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي لكافة العبارات الدالة على تطبيق إدارة المخاطر التشغيلية 3.16.

4.2 – تطبيق مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تقوم الفرضية الثالثة للدراسة على مدى اهتمام البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية التي جاءت بها اتفاقية بازل2، وبدراسة حالة **بنك الفلاحة والتنمية الريفية** ، وبالاعتماد على استخدمنا اختبار T.test one-sample كانت نتائج البرنامج الإحصائي SPSS كالتالي:

الجدول رقم (03): نتائج اختبارT.test لاختبار صحة الفرضية.

المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	معنوية t p.value
إدارة المخاطر التشغيلية	3.16	0.81	1.651	0.103

مستوى الدلالة=0.05 **المصدر**:من إعداد الباحثة انطلاقا من نتائج برنامج SPSS

التحليل: من خلال نتائج الجدول رقم (03)، يتبين أن المتوسط الحسابي للعبارات الدالة على المبادئ الخاصة بالإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية التي جاءت بها اتفاقية بازل2 قدر بـ 3.16، وهو يقع ضمن المدى (2.51- 3.50) الدال على درجة التطبيق **المتوسطة**، كما قدرت قيمة t المحسوبة 1.651، ومعنويتها قدرت بـ 0.103 وهي أكبر من مستوى الدلالة المحدد للدراسة والمقدر بـ 0.05 (P.Value=0.103>0.05)، والاعتماد على الطريقة الإحصائية فإننا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، وهذا يعني أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يهتم بتطبيق مبادئ الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية.

ومن خلال زيارة الباحثة لمقر المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية فإنه تبين أن إدارة المخاطر التشغيلية لا تزال تابعة لمديرية التدقيق الداخلي وذلك نظرا لنقص الكوادر البشرية المختصة في هذا المجال، أما عن المخصصات المالية اللازمة لمقابلة الخسائر الناجمة عن المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك فتقوم مديرية المالية والمحاسبة بحسابها وفقا لطريقة المؤشر الأساسي، في ظل يبقى مهام الإدارة العليا التأكد ومراقبة مدى احترام البنك لنسبة ماك دونو وفقا لما جاءت به اتفاقية بازل 2، وكل هذا تطبيقا لتعليمات بنك الجزائر الواردة في التنظيم البنكي رقم 14-01 الصادر في 16 فيفري 2014.

خاتمة:

لقد جاءت اتفاقية بازل 2 بأطر جديدة في مجال إدارة المخاطر المصرفية، وبشكل خاص "المخاطر التشغيلية وكيفية إدارتها"، ومن خلال بحثنا قمنا بدراسة هذه المخاطر حيث المفهوم والأنواع وأهم

مصادرها،وكيفية إدارتها وفقا لمبادئ الممارسات السليمة في إدارة وضبط هذه المخاطر والتي جاءت بها الاتفاقية سنة 2003.

ولقد ارتبطت دراستنا الميدانية بإحدى البنوك التجارية العاملة في الجزائر وهو : بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وحاولنا التعرف على مدى توافق إدارة المخاطر التشغيلية بهذه البنوك بما جاءت به اتفاقية بازل 2 من قواعد وإجراءات. وبعد استطلاع أراء أفراد مجتمع الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- تتعرض البنوك التجارية الجزائرية لأنواع عدّة من المخاطر التشغيلية وفقا لتعدد مصادرها، ويعد العنصر البشري في صدارة هذه المصادر؛ أي أنها من مسؤولية الموظفين وذلك بسبب نقص الكفاءة في إدارة هذا النوع من المخاطر، مما يعني عدم الاهتمام برفع كفاءة الموارد البشرية لديها في هذا المجال؛
- كما توصلنا من خلال النتائج أن مستوى توفر الإطار الفني والإداري اللازم لإدارة المخاطر التشغيلية الذي أوصت به لجنة بازل 2 في البنوك لا يزال متوسط؛ حيث وجدنا أن هذه البنوك تخضع لجملة من القواعد والإجراءات التي جاءت بها الاتفاقية إلاّ أنها لا تلتزم بها أثناء تأدية أنشطتها؛
- الطابع العمومي للبنوك الجزائرية، وغياب المنافسة جعلها لا تولي اهتمام كاف بإدارة المخاطر التشغيلية، ولا تجعلها من ضمن الأولويات عند بناء الاستراتيجيات.

وبناءا على هذه النتائج نوصي البنوك التجارية الجزائرية بضرورة العمل على ترسيخ الوعي والقناعة الجدية لدى الإدارة العليا والعاملين في كافة المستويات الإدارية والفنية بأهمية تطبيق الممارسات الإدارية التي جاءت بها اتفاقية بازل 2 في مجال إدارة المخاطر التشغيلية بشكل متكامل وهادف من أجل السيطرة على هذه المخاطر وحجم الخسائر التي من الممكن أن تسببها، بالإضافة إلى ضرورة منح استقلالية لإدارة المخاطر التشغيلية عن الإدارة التنفيذية، وتوفير الطاقم المختص بإدارة هذا النوع من المخاطر؛ حيث يعد توفر هاذين العنصرين اللبنة الأساسية لنجاح البنك في إدارة المخاطر التشغيلية.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. صالح رجب حماد، **اثر إدارة المخاطر (التشغيلية) على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول" **إدارة المخاطر وإدارة المعرفة**"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الزيتونة الأردنية، عمان– الأردن 2007/4/18:16؛
2. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية حساب المتطلبات الرأسمالية لها**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004؛
3. مرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007؛
4. ورقة بازل الاستشارية الثالثة، الصادرة في نسيان 2003.

مراجع باللغة الأجنبية:

5. Basel committee on banking supervision: "**Regulatory Treatment of operational risk**,jan 2001;
6. Bernard, F., Gayraud, R. et Rousseau, L, **Contrôle interne : concepts, réglementation cartographie des risques, guide d'audit de la fraude.** Paris : Ed. Maxima, 2006;
7. Comité de bâle sur le contrôle bancaire, **Couvergence internationale de la mesure et des normes de fonds propres**, dispositif révisé, juin 2004 ;
8. Guide pratique**: Commentintégrer les risqué ESG aux dispositifs de maitrise des risqué opérationnels**? ORSE,avril 2012;
9. Lamarque : **E, Management de la banque : risque, relation client, organisation**. Paris,Pearson éducation, 2005 ;
10. Mondher Bellalah, **Gestion des risques et produits dirivés, classiques et exotiques**, paris, édition duno 2003 .

مدى تطبيق مهام إدارة الموارد البشرية في القطاع الصحي الأردني الخاص

د. فالح عبيد الله الحموان الخوالده

أستاذ مساعد بكلية إدارة الأعمال، جامعة طيبة،

المدينة المنورة، السعودية

faleh.kh@hotmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق مهام إدارة الموارد البشرية التالية: التخطيط الاستراتيجي، وتحليل الوظائف وتوصيفها، والتدريب والتطوير، و تقييم الأداء، والتعويضات والحوافز في القطاع الصحي الأردني الخاص. والتأكد من وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في ممارسة مهام إدارة الموارد البشرية فيما يخص نوع الكادر التخصصي في المؤسسات الصحية الخاصة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تبين أن تطبيق معظم مهام إدارة الموارد البشرية في المستشفيات الأردنية الخاصة تمارس بشكل متوسط؛
- عدم التزام المستشفيات الأردنية الخاصة بتطبيق مهام وممارسات التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، وتحليل الوظائف وتوصيفها، وتقييم الأداء؛
- أظهرت النتائج بان المستشفيات الخاصة تلتزم بتطبيق المهام الخاصة بممارسة التدريب والتطوير، والتعويضات والحوافز لزيادة الإنتاجية نتيجة المطالبة المستمرة من قبل العاملين لتحسين ظروف عملهم؛
- وجود اختلاف في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على الممارسات، باختلاف نوع الكادر طبي أو إداري وكان الاختلاف لصالح الكادر الطبي.

كلمات مفتاحية: الموارد البشرية، التدريب والتطوير، مهام الموارد البشرية، القطاع الصحي الاردني الخاص، التخطيط الاستراتيجي.

Abstract:

This study aims at identifying the extent of implementation of the following human resource management tasks: strategic planning, job

analysis and characterization, training and development, performance evaluation, compensation and incentives in the private health sector in Jordan. And to ensure that there are differences of statistical significance in the exercise of human resources management functions with regard to the type of specialized staff in private health institutions.

The finding of this study indicates following:

- The implementation of most of the human resources management functions in the private health institutions has been shown to be average;
- Lack of commitment of Jordanian private hospitals. To implement the human resources strategic planning practices. And functions analysis and characterization, training and development, and performance evaluation;
- The results showed that private hospitals are committed to implementing training and development tasks, compensation and incentives, to increase productivity. Due to the continuous demand by workers to improve their working conditions;
- There is a difference in the average estimates on the human resource management practices in the study's sample, depending on the type of the staff, medical or administrative. And the difference was in favor of medical staff.

Keywords: Human Resources, Training and Development, Human Resources Tasks, Jordan Private Health Sector, Strategic Planning.

أولا: الإطار العام للدراسة

مقدمة :

أصبح الاهتمام بالعنصر البشري في المنظمات كاستثمار رأس المال البشري باعتباره من الأصول الأساسية كونه يلعب دور أساسي في ازدهار وتطور المنظمة في ظل التغيرات المتسارعة في التكنولوجيا، يضاف إلى أن الموارد البشرية هي بمثابة مصدر للميزة التنافسية بين المنظمات يصعب تقليده، لذا فإن

الهدف الأساسي لإدارة الموارد البشرية هو بناء قوة عمل كفؤة قادرة على تحقيق أهداف المنظمة الإستراتيجية.(Dessler, 2016).

أما (Denisi & Griffin,2001) افترضا أن العنصر البشري يمكن أن يحقق ميزة تنافسية مستدامة للمنظمة، إذا ما تم إدارتها إدارته بطريقة فعالة حيث انه من الصعب تقليد العنصر البشري، كما تسعى إدارة الموارد البشرية إلى تحسين الإنتاجية والنوعية لعمليات المنظمة ومخرجاتها على المدى البعيد. ويتضمن دور إدارة الموارد البشرية عدداً من المهام والممارسات المرتبطة بتنمية العنصر البشري والمحافظة عليه وتكوينه داخل المنظمة وتتلخص في التخطيط الاستراتيجي حيث يتم تحليل الوظائف (الاستقطاب والاختيار)، التطوير الوظيفي للموارد البشرية، تقييم الأداء، التعويض والحوافز، حيث جاءت هذه الدراسة للتركيز على إدارة الموارد البشرية بكل مهامها وممارساتها في المنظمات الصحية وقدرتها على تطبيق المهام والممارسات ذات العلاقة بإدارة الموارد البشرية فيها.

1. مشكلة الدراسة:

في الوقت الذي بات فيه من الضروري إدراك أهمية الموارد البشرية بأنها الأساس الذي تقوم عليه العمليات والقرارات لتحقيق الميزة التنافسية في منظمات الأعمال، وتنحصر مشكلة المنظمات ومن ضمنها الصحية بأنها لا تأخذ بعين الاعتبار ممارسات إدارة الموارد البشرية لتحسين أدائها، ويعتبر القطاع الصحي في الأردن من القطاعات المتطورة ويؤدي خدماته بشكل جيد ومن أفضل دول المنطقة في هذا المجال. حيث جاءت هذه الدراسة كمحاولة لفهم وللإجابة على السؤال الرئيسي التالي: هل تطبق مهام إدارة الموارد البشرية القطاع الصحي الأردني الخاص ؟

وللإجابة على هذا السؤال تضمنت الدراسة مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تشكل بمجموعها الكلي أساسا لتطبيق مهام وممارسات إدارة الموارد البشرية كمصدر تمييز في المجال الصحي:

- هل تلتزم المنظمات الصحية بتطبيق مهام وممارسات إدارة الموارد البشرية التي تشمل (التخطيط الاستراتيجي، تحليل الوظائف، التدريب والتطوير، تقيم الأداء، والتعويضات والحوافز)؛

- هل هناك اختلاف في متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة على ممارسات إدارة الموارد البشرية (التخطيط الاستراتيجي، وتحليل الوظائف وتوصيفها، والتدريب والتطوير، و تقييم الأداء والتعويضات والحوافز) وباختلاف متغير الكادر التخصصي؛
- توصيف واقع مهام وممارسات إدارة الموارد البشرية في المنظمات الصحية.

2. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه الموارد البشرية في تحقيق التميز والنجاح خاصة في المنظمات الصحية وغيرها، لذلك فان الاهتمام بهذه الموارد وإدارتها وفق الأسس والأساليب العلمية والمنهجية، يعتبر أمرا في غاية الأهمية إذا ما أرادت المنظمات النمو والاستمرار والتقدم، عن طريق زيادة كفاءة العاملين وإنتاجيتهم.

وتناولت الدراسة مهام وممارسات إدارة الموارد البشرية بطريقة يمكن من خلالها تحقيق طموحات وغايات المنظمة، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تسلط الضوء على المهام الواجب القيام بها، بحيث تأتي مواكبة لتطورات الفكر الإداري المعاصر والتحديات التي يواجها القطاع الصحي الأردني في ظل المنافسة الشديدة في هذا القطاع بالإضافة إلى وعي المستفيدين من الخدمات الصحية والتطورات التكنولوجية في هذا المجال.

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتعرف على واقع مهام وممارسات إدارة الموارد البشرية في القطاع الصحي الاردني، وفي ضوء هذا الهدف هنالك مجموعة من الأهداف الفرعية، التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، وهي على النحو التالي:

- معرفة مدى تطبيق مهام وممارسات إدارة الموارد البشرية في المنظمات الصحية؛

- توصيف واقع مهام ممارسات إدارة الموارد البشرية في المنظمات الصحية من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بها وتقديم التوصيات التي تساهم في تطوير إدارة الموارد البشرية كمدخل لتحسين فعالية وإنتاجية المنظمات الصحية؛
- معرفة الاختلافات بين تطبيق مهام وممارسات إدارة الموارد البشرية باختلاف نوع الكادر التخصصي في المنظمات الصحية.

4. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (N=820) موظف من العاملين موزعين على (5) مستشفيات من المؤسسات الصحية الأردنية الخاصة، أما العينة فقد تم اخذ عينة عشوائية عن طريق المعاينة الطبقية حجمها (n=215) ممثله من العاملين في إدارات المستشفيات، وتمثل ما نسبته (26%) من إجمالي عدد الموظفين ونسبة استرجاع الاستبانات (68%)، من عينة الدارسة الموضحة في جدول رقم (1):

جدول رقم (01): المؤسسات الصحية الأردنية الخاصة

اسم المستشفى	حجم العينة الطبقية (i) (عدد الاستبانات الموزعة)	عدد الاستبانات المستلمة
مستشفى التخصصي/ عمان	70	40
مستشفى الإسلامي / عمان	50	34
مستشفى الإسراء	40	30
مستشفى العقبة الحديث	20	17
مستشفى اربد التخصصي	35	25
المجموع	**215**	**146**

المصدر: من إعداد الباحث

ثانيا: الإطار النظري

تمهيد:

تعتبر إدارة الموارد البشرية في معناها الشمولي هي الأساس في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالعاملين وأنشطتهم في المنظمة، وهي بالتالي تهتم بوضع وتنفيذ سياسات وبرامج تكفل تنظيم يسوده العلاقات الإنسانية التي تثمر تعاونا وثيقا يحقق غايات وأهداف المنظمة. فإدارة المنظمة في الأساس تعمل على إدارة العنصر البشري قبل إدارة أي نشاط في المنظمة، وذلك لان كل مدير ومشرف على مجموعة من الأفراد يقوم بدور كبير في إدارة الموارد البشرية، مما يجعل لهذا النشاط مسؤولية تضامنيه تهم مختلف المستويات الإدارية في المنظمة.[1]

1. مفهوم إدارة الموارد البشرية وأهميتها:

تعرف إدارة الموارد البشرية بأنها مجموعة القرارات والأنشطة والبرامج المترابطة والمتكاملة فيما بينها، الخاصة بتنظيم العلاقة بين المنظمة والعاملين لديها، من خلال تحديد احتياجات المنظمة من الموارد البشرية.[2]

ويعرفها (Dessler) إدارة الموارد البشرية بأنها مجموعة الممارسات والسياسات المطلوبة، لتنفيذ مختلف الأنشطة المتعلقة بالنواحي البشرية، التي تحتاج إليها الإدارة لممارسة وظائفها على أكمل وجه، وفي ضوء التعريفات السابقة، يمكن أن نعرف إدارة الموارد البشرية أنها عبارة عن مجموعة الممارسات والوظائف المترابطة لتوفير الموارد البشرية الكفؤة وما يرتبط بها من أنشطة وظيفية، ابتداء من عملية الاستقطاب إلى مرحلة التقاعد. [3]

---

[1]- ابو شيخة، إدارة **الموارد البشرية**، الطبعة الأولى، صفاء للنشر، عمان، 2010، ص 31.

[2]- عبيدات، **واقع إستراتيجية وظائف إدارة الموارد البشرية في قطاع البنوك الأردنية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2003.

[3]- Dessler, **Human Resource Management**, Tenth Edition, New York, USA, upper saddle river , new jersey Prentice Hall Inc, 2010.

ويمكن أن تعزى أهمية إدارة الموارد البشرية إلى الأسباب التالية: [4]

- ظهور النقابات العمالية أضفى أهمية كبيرة على أداءالعاملين في المنظمات؛
- النمو والتطور التعليمي والثقافي أدى إلى زيادة وعي العاملين بطبيعة رغباتهم وآمالهم المستقبلية؛
- الحاجة إلى وحدة إدارية متخصصة، ترعى شؤون العاملين وتقوم على معالجة المشاكل المتزامنة مع نمو المنظمة؛
- تحفيز وتشجيع العاملين في المنظمة، على أداءالعمل بطريقة متميزة.

2. أهداف إدارة الموارد البشرية:

تهدف إدارة الموارد البشرية في نشاطاتها وممارساتها، إلى تكوين وتنمية العنصر البشري والمحافظة عليه داخل المنظمة، بحيث تساهم بذلك في رفع كفاءة وفاعلية المنظمة لتحقيق أهداف متعددة، منها: [5]

- رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، وخفض تكلفة العمل من خلال تخفيض معدل الدوران للعاملين؛
- استقطاب العاملين الاكفاء؛
- تهدف إدارة الموارد البشرية إلى تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة، لتسهيل قدرة المنظمة على المنافسة؛
- المحافظة على اندماج العاملين مع أهداف المنظمة لخلق مزيد من التعاون الفعال.

3. وظائف إدارة الموارد البشرية: تقسم وظائف إدارة الموارد البشرية إلى:

1.3- الوظائف الإدارية:

- **التخطيط**: تعمل على تخطيط احتياجات المنظمة من العاملين كماً ونوعاً، لضمان تحقيق غاياتها وأهدافها، فالتخطيط يعنى التحديد مسبقا لبرامج الموارد البشرية بالتنبؤ باحتياجات المنظمة لتحقيق أهدافها في المستقبل؛[6]

---

[4]– عقيلي، إدارة **الموارد البشرية المعاصرة بعد استراتيجي**. دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

[5]- Denisi & Griffin, **Human Resource Management**, Second Edition, Boston, New York, USA, Honghton Miffilin Company, 2005.

[6]– برنوطي، إدارة **الموارد البشرية (إدارة الأفراد)**. دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان – الأردن، 2006.

- **التنظيم**: ويقصد بالتنظيم تقسيم الواجبات والمسؤوليات والسلطات بين العاملين، حيث يحدد مدير إدارة الموارد البشرية اطار الهيكل التنظيمي لإدارته وتصميم هيكل تنظيمي يوضح طبيعة علاقات العاملين في المنظمة؛

- **التوجيه**: وهي توجيه جهود العاملين نحو تحقيق غايات وأهداف المنظمة، تحت مسميات مثل القيادة والتحفيز، والتي تهدف إلى تشجيع العاملين على العمل برضى تام وفعالية؛

- **الرقابة**: تعتبر عملية الرقابة وظيفة إدارية تتعلق بتنظيم الأنشطة والتنسيق بينها، طبقاً لخطة مراقبة أداء العاملين المحددة مسبقا، بحيث تضمن تنفيذ الخطة العامة للمنظمة بكفاءة عالية.[7]

2.3- الوظائف التنفيذية:[8]

1.2.3- المجموعة الأولى: الوظائف الخاصة باجتذاب الموارد البشرية

- **التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية**: تعتبر عملية تخطيط الموارد البشرية من أهم الوظائف الإدارية، لما لها من ارتباط كبير بالأهداف العامة للمنظمة، وكذلك بالرؤية المستقبلية لها. [9] فالتخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية مجموعة من النشاطات والقرارات المرتبطة بصياغة وتنفيذ الحاجات الإستراتيجية للمنظمة ولتحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمنظمة.[10]

- **تصميم الوظائف وتحليلها**: تعرف عملية تحليل الوظائف بأنها عملية منظمة لجمع معلومات عن طريق الملاحظة والدراسة لتحديد العناصر الأساسية المكونة للعمل، إضافة إلى المعرفة والمهارات

---

[7]– العامري والغالبي، **الإدارة والأعمال**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، 2008.

[8]- Denisi and Griffin, **Human Resource Management**, Second Edition, Boston, New York, USA, Honghton Miffilin Company, 2005.

[9]– أبو دولة وطهماز ، **واقع عملية الربط ما بين استراتيجية المنظمة واستراتيجية الموارد البشرية في المنظمات الصناعية الاردنية**، ابحاث اليرموك، العدد، 20، المجلد 4، 2005.

[10] - Chew & Chong, **Effect of strategic Human Resource Management on strategic Vision**, The International Journal of Human Resource Management Vol.(10), No. (6), 1999, pp: 1031-1045.

والقدرات والسمات الشخصية اللازمة لأداء العمل (الهيتي، 2005)، كما ويقصد بتصميم العمل بأنه تلك العملية التي تهدف إلى تحديد محتوى الوظيفة وطريقة أدائها، وعلاقتها بالوظائف الأخرى،.[11] وتعتبر عملية تحليل العمل وتصميمه من الوظائف المركزية لإدارة الموارد البشرية فهي تمثل الخطوة الأولى التي تبنى عليها جميع الوظائف الأخرى، وكلما تمت هذه العملية بطريقة منهجية وعلمية وبشكل دقيق وشامل وأكثر اعتمادية وأسهل في عملية تقييم الوظائف. [12]

- **توظيف الموارد البشرية (الاستقطاب، والاختيار، والتعيين)**: تبرز أهمية ممارسات الاستقطاب والاختيار والتعيين في البحث عن الموارد البشرية التي تحتاجها المنظمة، من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية، إضافة إلى الاحتفاظ بها ولتحقيق التوائم بين الأفراد الذين تم اختيارهم.(المغربي، 2012)

2.2.3- المجموعة الثانية: الوظائف الخاصة بالحفاظ على الموارد البشرية

- **تقييم الأداء:** تعد عملية تقييم الأداء من العمليات المهمة التي تمارسها إدارة الموارد البشرية، فهي عملية تحليل أداء الفرد لكل ما يتعلق به من صفات نفسية، ومهارات فنية و فكرية وسلوكية، وذلك بهدف تحديد نقاط القوة والضعف، وذلك لضمان تحقيق فاعلية المنظمة حاليا وفي المستقبل.[13]
- **تدريب وتطوير الموارد البشرية:** تهتم المنظمات بالتدريب باعتباره أحد مدخلات عملية تنمية الموارد البشرية، لأنه يؤثر على مدى فاعلية المنظمات ولزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق التي تعمل بها.

فالتدريب نشاط تعليمي منظم يهدف إلى إكساب الموظفين المهارات والسلوك، والمعرفة اللازمة لتبني استراتيجيات تحقق أهداف المنظمة. أما التطوير فهو عملية تعليم الموظفين داخل المنظمة بالمهارات التي يحتاجونها في عملهم الحالي والمستقبلي، وتركز على احتياجات الموظفين، وتعنى بالأداء الأساسي

---

[11] – السالم وصالح، إدارة **الموارد البشرية: مدخل استراتيجي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، 2002.

[12]- Mondy, R. Wayne, **Human Resource Management**, Tenth Edition, New jersey, USA, Pearson Education International, 2008.

[13] – الهيتي، إدارة **الموارد البشرية**، دار الحامد، عمان، الأردن، 2005.

والمتفوق في موقع العمل. وعلى هذا فالتطوير مستوى إداري أشمل من التدريب، حيث يعتبر التدريب جزءا من التطوير.[14]

3.2.3- المجموعة الثالثة: الوظائف الخاصة بالحفاظ على الموارد البشرية

- **التعويضات والحوافز:** إن تصميم وتطوير أنظمة التعويضات في المنظمات من النشاطات الوظيفية الهامة جدا، وتنبع أهمية التعويضات من مساهمتها في تحقيق أهداف المنظمة، من خلال استثمار قدرات العاملين وطاقاتهم، وتحسين أوضاعهم المادية والنفسية والاجتماعية، وخلق الرضا لديهم مما ينعكس إيجابيا على إنتاجية المنظمة. [15] والحوافز عبارة عن مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تدفع الموظفين نحو بذل جهد أكبر، للإقبال على تنفيذ مهامهم بجد وكفاءة، لرفع مستوى العمل كما ونوعا وإشباع حاجاتهم، وهي عبارة عن وسائل وأساليب تختارها الإدارات بعناية فائقة، من أجل خلق أو توجيه السلوك الإنساني، عن طريق إثارة رغبات العاملين لديها.[16]
- **برامج الصحة والسلامة المهنية:** تهتم إدارة الموارد البشرية بالسلامة الصحية والمهنية للعاملين، من خلال إيجاد بيئة العمل آمنة وصحية، لذا فهي بيئة تحمي العاملين من احتمالات التعرض للحوادث والإصابة بالأمراض، وهي بيئة عمل صحية تضمن خلوهم من الأمراض.[17]

ثالثا: الجانب التطبيقي

لقد تضمن الجانب التطبيقي في هذه الدراسة اختبار الفرضيات المتعلقة بمدى مهام إدارة الموارد البشرية التي تشمل: التخطيط الاستراتيجي، وتحليل الوظائف وتوصيفها، والتدريب والتطوير، وتقييم الأداء، والتعويضات والحوافز في القطاع الصحي الاردني الخاص.

---

[14] – المغربي، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة الموارد البشرية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2012.

[15] – عباس، **إدارة الموارد البشرية، مدخل استراتيجي**، دار وائل، عمان، الأردن، 2006.

[16] – الصيرفي، **إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية**، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

[17] – عبد الرحيم، **مفاهيم جديدة في إدارة الموارد البشرية**، الطبعة الأولى، الراية، عمان، الأردن، 2011.

$H_0: \mu=3.5$, $H_1: \mu>3.5$ and $y= f(x_1+x_2+x_3+x_4+x_5)$

وان الفرضية المراد اختبارها

$H_0: \beta_i= 0$ i=1,2, 3..... ,5 and $H_1 : \beta_i \neq 0$

وأخيرا معرفة ماهي متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة على مهام إدارة الموارد البشرية، وتشمل: التخطيط الاستراتيجي، وتحليل الوظائف وتوصيفها، والتدريب والتطوير، و تقييم الاداء، والتعويضات والحوافز في القطاع الصحي الاردني الخاص. يوضح نموذج الدراسة (3-1) العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة

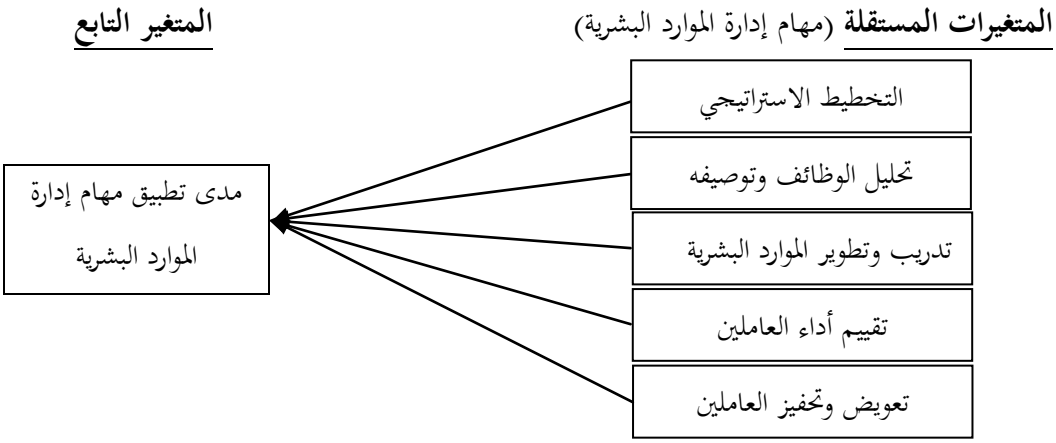

المصدر: من إعداد الباحث

1- التعريفات الإجرائية

1.1- إدارة الموارد البشرية: هي احدى الوظائف الإدارية الرئيسة التي تعنى بالاستخدام الفاعل للموارد البشرية في المنظمات وذلك من حيث الاستقطاب والاختيار والتدريب والتحفيز وتنمية المهارات وذلك بهدف زيادة معدلات الاداء ورفع الروح المعنوية والحد من دوران العمل لديهم.[18]

[18] – الصيرفي، إدارة **الأفراد والعلاقات الإنسانية**، مرجع سابق.

2.1- مهام إدارة الموارد البشرية: وهو عبارة عن مجموعة من الوظائف التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية، وتشمل: التخطيط الاستراتيجي، وتحليل الوظائف وتوصيفها، والتدريب والتطوير، و تقييم الاداء، والتعويضات والحوافز.[19]

3.1- الكادر الإداري والمكون من:

- الكادر الإداري العامل في الجوانب الإدارية والمالية وفي الاستقبال والاستعلامات والادخال والمشتريات والتخزين وأية وحدات إدارية اخرى؛

- الكادر الفني والهندسي: وهو مجموع موظفي التشغيل والصيانة والرقابة لمختلف الاجهزة المستخدمة في المستشفى بالإضافة إلى قسم نظم المعلومات؛

4.1- الكادر الطبي: ويتكون من الكادر الطبي والكادر التمريضي في المستشفى؛

5.1- الكادر الطبي المساعد: وهو مجموع موظفي الاشعة والمختبرات وغسيل الكلى واية وسائل طبية أخرى.

2- فرضيات الدراسة:

1.2- الفرضية الرئيسة الأولى:

يوجد التزام بتطبيق مهام إدارة الموارد البشرية التي تشمل: التخطيط الاستراتيجي، وتحليل الوظائف وتوصيفها، والتدريب والتطوير، و تقييم الاداء، والتعويضات والحوافز في القطاع الصحي الاردني الخاص.

- الفرضيات الفرعية:

(1-1) تلتزم المستشفيات الخاصة بتطبيق المهام المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية؛

(1-2) تلتزم المستشفيات الخاصة بتطبيق المهام المتعلقة بتحليل الوظائف وتوصيفها؛

---

[19] – أبو دولة وصالحية، **واقع عملية الربط ما بين إستراتيجية المنظمة وإستراتيجية الموارد البشرية في المنظمات الصناعية الاردنية**، أبحاث اليرموك، العدد، 20، المجلد 4، ص1965-2003.

(1-3) تلتزم المستشفيات الخاصة بتطبيق المهام المتعلقة بتدريب وتطوير الموارد البشرية؛

(1-4) تلتزم المستشفيات الخاصة بتطبيق المهام المتعلقة بتقييم أداء العاملين؛

(1-5) تلتزم المستشفيات الخاصة بتطبيق المهام المتعلقة بالتعويض والحوافز للعاملين.

2.2- الفرضية الرئيسة الثانية:

تختلف متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة على مهام إدارة الموارد البشرية، وتشمل: التخطيط الاستراتيجي، وتحليل الوظائف وتوصيفها، والتدريب والتطوير، وتقييم الاداء، والتعويضات والحوافز في القطاع الصحي الأردني الخاص.

خامسا: التحليل والمناقشة

لقد تم جمع البيانات الخاصة بعينة الدراسة وفق الاستبانة التي تم اعدادها لغرض اجراء التحليل الاحصائي والتحقق من فرضيات الدراسة فقد اعتمدنا مستوى معنوية $\alpha = 0.05$، كما تم استخدام المعيار الإحصائي الآتي لتفسير تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات المقياس، وكل مجالاتها وبالاعتماد على سلم ليكرت الخماسي.

الجدول رقم (02): تفسير تقديرات عينة الدراسة

المتوسط الحسابي	التقدير
من 1.00 – 2.49	متدنية
من 2.50 – 3.49	متوسطة
من 3.50 – 5.00	عالية
الوسط الفرضي	3.5

مصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج (SPSS)

1- نتائج الفرضية الأولى: تم اختبار الفرضية الأولى للتحقق من مدى تطبيق المستشفيات الأردنية الخاصة لمهام إدارة الموارد البشرية التي تتضمن: التخطيط الاستراتيجي، وتحليل الوظائف وتوصيفها، والتدريب والتطوير، و تقييم الاداء، والتعويضات والحوافز.

1.1- نتائج الفرضية الفرعية الأولى: تلتزم المستشفيات الأردنية الخاصة بتطبيق بمهام التخطيط الاستراتيجي. تم اختبار هذه الفرضية بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة، على كل فقرة من فقرات مجال تطبيق الممارسة المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي بالعدد والنوعية المناسبة، وعلى فقرات المجال كله كما تم استخدام اختبار (t-test) على افتراض ان الوسط الفرضي هو (3.5) كما في الجدول (3).

الجدول رقم (03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات مجال تطبيق الممارسة المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي.

رقم الفقرة	الفقرة	الرتبة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
3	يتم التنسيق مع دائرة التخطيط لتحديد الأعداد والمؤهلات المطلوبة من العاملين	1	08.3	96.0	متوسطة
2	يوجد اهتمام بتحليل قوى العمل الحالية من حيث الكفاءات والأعداد ومقارنتها بقوى العمل الواجب توفرها	2	922.	70.8	متوسطة
1	يوجد وضوح في اهداف وخطط الموارد البشرية في المستشفى.	3	782.	00.9	متوسطة
المجال كله			**2.92**	**0.87**	**متوسطة**

* **الدرجة القصوى (5)**

مصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج (SPSS)

يتبين من الجدول (3) عدم التزام المستشفيات الأردنية الخاصة بتطبيق الممارسة المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي بالعدد والنوعية المناسبة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي التي تمثل هذا المجال لكل الفقرات (2.92)، بانحراف معياري (0.87)، وبدرجة تطبيق متوسطة وهي اقل من الوسط الفرضي (3.5)، حيث جاءت الفقرة (3) التي تنص على " يتم التنسيق مع دائرة التخطيط لتحديد الاعداد والمؤهلات المطلوبة من العاملين " في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (3.08)، بانحراف معياري (0.96)، وبدرجة تطبيق متوسطة، في حين جاءت الفقرة (1) التي تنص على أنه "يوجد وضوح في اهداف وخطط الموارد البشرية في المستشفى "في المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي (2.78)، بانحراف معياري (0.90) وبدرجة تطبيق متوسطة.

2.1- الفرضية الفرعية الثانية: تلتزم المستشفيات الأردنية الخاصة بتطبيق الممارسة المتعلقة بتحليل العمل وتوصيفه: لاختبار هذه الفرضية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على كل فقرات مجال تطبيق الممارسة المتعلقة بتحليل العمل وتوصيفه، وعلى فقرات المجال ككل، كما تم استخدام اختبار (t-test) على افتراض ان الوسط الفرضي هو (3.5)، وفيما يلي عرضٌ لذلك.

نلاحظ من خلال الجدول (4) عدم التزام المستشفيات الأردنية بتطبيق الممارسة المتعلقة بتحليل العمل وتوصيفه، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي التي تمثل هذا المجال للفقرات ككل (2.75)، بانحراف معياري (0.92)، وبدرجة تطبيق متوسطة وهي أقل من الوسط الفرضي (3.5)، حيث جاءت الفقرة (6) التي تنص على "يعتمد المستشفى التحليل الوظيفي كقاعدة للوظائف الاخرى كالاختيار والتعيين والتدريب والتقييم " في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (2.83)، بانحراف معياري (1.03)، وبدرجة تطبيق متوسطة، في حين جاءت الفقرة (4) التي تنص على "يحدد الوصف الوظيفي المتطلبات الضرورية للمرشحين للوظيفة مثل الخبرة السابقة. "في المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي (2.63)، بانحراف معياري (0.90) وبدرجة تطبيق متوسطة.

الجدول رقم (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات مجال تطبيق الممارسة المتعلقة بتحليل العمل وتوصيفه وعلى فقرات المجال ككل

رقم الفقرة	الفقرة	الرتبة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
6	يعتمد المستشفى التحليل الوظيفي كقاعدة للوظائف الأخرى كالاختيار والتعيين والتدريب والتقييم	1	2.83	1.03	متوسطة
5	يتم تقسيم الوظائف في المستشفى بناء على معايير محددة ووصف وظيفي واضح	2	2.80	1.01	متوسطة
4	يحدد الوصف الوظيفي المتطلبات الضرورية للمرشحين للوظيفة مثل الخبرة السابقة.	3	2.63	0.90	متوسطة
المجال ككل			**2.75**	**0.92**	**متوسطة**

مصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج (SPSS)

3.1- الفرضية الفرعية الثالثة: تلتزم المستشفيات الأردنية الخاصة بتطبيق الممارسة المتعلقة بالتدريب والتطوير لتنمية مهارات العاملين: لاختبار الفرضية لحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات مجال تطبيق الممارسة المتعلقة بالتدريب والتطوير لتنمية مهارات العاملين، وعلى فقرات المجال ككل، كما تم استخدام اختبار (t-test) على افتراض ان الوسط الفرضي هو (3.5).

يتبين من الجدول (5) أن هناك التزام من قبل المستشفيات الأردنية الخاصة بتطبيق الممارسة المتعلقة بالتدريب والتطوير لتنمية مهارات العاملين، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لكل لفقرات التي تمثل هذا المجال (3.57)، بانحراف معياري (0.73)، وبدرجة تطبيق عالية وهي اعلى من الوسط الفرضي، حيث جاءت الفقرة (7) " يتم اعداد برامج تدريبية بالاستناد على تحليل الاحتياجات التدريبية للأفراد العاملين "

في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (3.69)، بانحراف معياري (0.91)، وبدرجة تطبيق عالية، في حين جاءت الفقرة (9) والتي تنص على" يؤخذ بعين الاعتبار نظام تقييم الاداء للعاملين، عند تحديد الاحتياجات التدريبية لهم " في المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي (3.48) بانحراف معياري (0.43)، وبدرجة تطبيق متوسطة.

الجدول رقم (05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات مجال تطبيق الممارسة المتعلقة بالتدريب والتطوير لتنمية مهارات العاملين وعلى فقرات المجال ككل

رقم الفقرة	الفقرة	الرتبة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
7	يتم اعداد برامج تدريبية بالاستناد على تحليل الاحتياجات التدريبية للأفراد العاملين	1	3.69	0.91	متوسطة
8	تنفذ برامج التدريب في المستشفى بناء على اسس ومعايير واضحة تهدف إلى تنمية قدرات العاملين.	2	3.55	0.62	متوسطة
9	يؤخذ بعين الاعتبار نظام تقييم الاداء للعاملين، عند تحديد الاحتياجات التدريبية لهم	3	3.48	0.43	متوسطة
المجال ككل			**3.57**	**0.73**	**متوسطة**

مصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج (SPSS)

4.1- الفرضية الفرعية الرابعة: تلتزم المستشفيات الأردنية الخاصة بتطبيق الممارسة المتعلقة بسياسات وأساليب موضوعية وعادلة لتقييم أداء الموظفين. وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على كل فقرات مجال تطبيق الممارسة المتعلقة بسياسات وأساليب موضوعية وعادلة لتقييم أداء الموظفين، وعلى فقرات المجال ككل، باستخدام اختبار (t-test) على افتراض ان الوسط الفرضي هو (3.5).

الجدول رقم (06): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات مجال تطبيق الممارسة المتعلقة بسياسات وأساليب موضوعية وعادلة لتقييم أداء الموظفين وعلى فقرات المجال ككل

رقم الفقرة	الفقرة	الرتبة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
12	تعتمد نتائج تقييم الاداء للتعرف على نقاط الضعف ومحاولة تلافيها مستقبلا".	1	2.88	1.03	متوسطة
10	يتقيد المستشفى بإتباع نظام خاص لتقييم أداء العاملين.	2	2.79	1.05	متوسطة
11	يتم تطبيق الأنظمة والتعليمات الإدارية المتعلقة بتقييم الأداء على جميع العاملين	3	2.76	1.02	متوسطة
المجال ككل			**2.81**	**0.94**	**متوسطة**

مصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج (SPSS)

يبين الجدول السابق عدم التزام المستشفيات الأردنية بتطبيق الممارسة المتعلقة بسياسات وأساليب موضوعية وعادلة لتقييم أداء الموظفين، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لكل الفقرات (2.81)، بانحراف معياري (0.94)، وبدرجة تطبيق متوسطة، وهي اقل من الوسط الفرضي، حيث جاءت الفقرة (12) " تعتمد نتائج تقييم الاداء للتعرف على نقاط الضعف ومحاولة تلافيها مستقبلاً" في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (2.88) بانحراف معياري (1.03) وبدرجة تطبيق متوسطة، في حين جاءت الفقرة (11) "يتم تطبيق الأنظمة والتعليمات الإدارية المتعلقة بتقييم الأداء على جميع العاملين "في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (2.76) بانحراف معياري (1.02)، وبدرجة تطبيق متوسطة. مما يدل على عدم التزام المستشفيات الأردنية بتطبيق الممارسة المتعلقة بسياسات وأساليب موضوعية لتقييم أداء الموظفين وهذا يتفق مع دراسة (نعساني، 1997).

5.1- الفرضية الفرعية الخامسة: تلتزم المستشفيات الأردنية الخاصة بتطبيق الممارسة المتعلقة بالتعويض والحوافز بشكل موضوعي وعادل. حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات مجال تطبيق الممارسة المتعلقة بالتعويض والحوافز بشكل موضوعي وعادل، وعلى فقرات المجال ككل، كما تم استخدام اختبار (t-test) على افتراض أن الوسط الفرضي هو (3.5).

الجدول رقم (07): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات مجال تطبيق الممارسة المتعلقة بالتعويض والحوافز وعلى فقرات المجال ككل

رقم الفقرة	الفقرة	الرتبة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
14	يتبنى المستشفى نظاماً للتعويضات والحوافز، يتناسب مع مقدار الجهد الذي يقدمه العاملون.	1	3.74	1.17	متوسطة
13	يتبع المستشفى انظمة تعويضات وحوافز واضحة ومحددة لموظفيها	2	3.69	1.12	متوسطة
15	ترتبط الترقية بالأقدمية، مع الاخذ بعين الاعتبار مستوى الاداء للعاملين	3	3.53	0.48	متوسطة
المجال ككل			**3.65**	**1.03**	**متوسطة**

مصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج (SPSS)

يتبين من الجدول (7) الموالي بأن هناك التزام من المستشفيات الأردنية بتطبيق الممارسة المتعلقة بالتعويض والحوافز بدرجة عالية وبشكل موضوعي وعادل، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لكل الفقرات التي تمثل هذا المجال (3.65)، بانحراف معياري (1.03)، وبدرجة تطبيق عالية وهي اعلى من الوسط الفرضي. حيث جاءت الفقرة (14)، التي تنص على "يتبنى المستشفى نظاماً للتعويضات والحوافز، يتناسب مع مقدار الجهد الذي يقدمه العاملون. "في المرتبة الاولى، بمتوسط حسابي (3.74)، بانحراف

معياري (1.17) وبدرجة عالية، في حين جاءت الفقرة (15) التي تنص على " ترتبط الترقية بالأقدمية، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى الأداء للعاملين " في المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي (3.53)، بانحراف معياري (0.48) وبدرجة تطبيق عالية، مما يدل على التزام المستشفيات الأردنية بتطبيق الممارسة المتعلقة بالتعويض والحوافز بشكل موضوعي وعادل.

2- الفرضية الرئيسة الثانية:

تختلف متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة على مهام إدارة الموارد البشرية، وتشمل: التخطيط الاستراتيجي، وتحليل الوظائف وتوصيفها، والتدريب والتطوير، وتقييم الأداء، والتعويضات والحوافز باختلاف متغير الكادر التخصصي. وتم استخدام المتوسطات الحسابية لاختبار هذه الفرضية، والانحرافات المعيارية، واختبار (t-test) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من المجالات التالية: التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، وتحليل الوظائف وتوصيفها، والتدريب والتطوير، وتقييم الاداء، والتعويضات والحوافز)، وعلى المجالات ككل وحسب الكادر التخصصي، والجدول يبين ذلك.

الجدول رقم (08): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار (ت) (t-test) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات الدراسة وعلى المجالات ككل، وحسب الكادر التخصصي

المجال	الكادر التخصصي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
التخطيط الاستراتيجي	الكادر الطبي	84	2.95	0.84	2.116	340	*0.035
	الكادر الاداري	62	2.76	0.77			
تحليل الوظائف وتوصيفها	الكادر الطبي	84	2.93	0.95	3.571	340	*0.000
	الكادر الاداري	62	2.58	0.84			
التدريب والتطوير	الكادر الطبي	84	2.90	0.90	1.666	340	*0.047

	الكادر الاداري	62	2.74	0.86			
تقييم أداء الموظفين	الكادر الطبي	84	2.90	0.94	2.419	340	*0.016
	الكادر الاداري	62	2.66	0.88			
التعويضات والحوافز	الكادر الطبي	84	3.36	1.06	2.738	340	*0.007
	الكادر الاداري	62	3.05	1.00			
الانشطة الوظيفية ككل	الكادر الطبي	84	3.03	0.80	3.195	340	*0.002
	الكادر الاداري	62	2.76	0.73			

مصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج (SPSS)

الجدول (8) يوضح وجود فروق ذات دلالة احصائية، عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = 0.05$) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على (التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، وتحليل الوظائف، التدريب والتطوير، وتقييم الاداء، والتعويضات والحوافز) وحسب متغير الكادر التخصصي. حيث كانت جميع قيم الدلالة الاحصائية اقل من ($\alpha = 0.05$)، لصالح الكادر الطبي.

خـاتمة:

وكنتيجة لاختبار الفرضيات أظهرت نتائج الدراسة أن التزام المستشفيات الأردنية الخاصة بتطبيق مهام وممارسات إدارة الموارد البشرية، كانت على النحو التالي:

- التزام المستشفيات الأردنية الخاصة بتطبيق المهام المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي بدرجة متوسطة، وبالعدد والنوعية المناسبة؛
- التزام المستشفيات الأردنية الخاصة بتطبيق المهام المتعلقة بتحليل الوظائف وتوصيفها بدرجة متوسطة؛
- التزام المستشفيات الأردنية الخاصة بتطبيق المهام المتعلقة بالتدريب والتطوير لتنمية مهارات العاملين بدرجة عالية حيث كانت المستشفيات ملتزمة بتطبيق المهام التدريب وتطوير قدرات العاملين، ويعود هذا الاهتمام إلى أهمية التدريب في زيادة مستوى الانتاجية في المستشفيات الخاصة؛

- التزام المستشفيات الأردنية الخاصة بتطبيق المهام المتعلقة بسياسات وأساليب موضوعية وعادلة لتقييم أداء الموظفين وكانت بدرجة متوسطة التطبيق؛
- كانت الممارسة المتعلقة بالتعويض والحوافز بشكل موضوعي وعادل، حيث كانت المستشفيات ملتزمة بتطبيق هذه المهام بدرجة عالية، وذلك بسبب الضغوط من قبل العاملين بشكل مستمر كشرط للبقاء في العمل وعدم تركة؛
- إن المستشفيات الأردنية تطبق ممارسات إدارة الموارد البشرية بشكل متوسط، وبالتالي غير ملتزمة بهذه المهام، باستثناء التدريب والتطوير، والتعويضات والحوافز، ويعود إلى أهمية التدريب في استمرار المستشفيات والى مطالبة العاملين لتحسين ظروف عملهم من اجل الاستمرار في عملهم، وخوفا من تسرب الكفاءات إلى المنظمات المنافسة؛

كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مهام وممارسات إدارة الموارد البشرية، تعزى إلى متغير الكادر التخصصي حيث كانت جميع الممارسات لصالح (الكادر الطبي).

قائمة المراجع

أولاً: المراجـــع باللغة العربية

مؤلفات:

1. السالم، مؤيد سعيد، **إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي تكاملي**، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
2. المغربي، عبد الحميد، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة الموارد البشرية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2012.
3. عبد الرحيم، زاهر، **مفاهيم جديدة في إدارة الموارد البشرية**، الطبعة الأولى، الراية، الأردن، 2011.
4. الكلالدة، طاهر محمود، **استراتيجيات إدارة الموارد البشرية**، دار عالم الثقافة للنشر، الأردن، 2011.

5. ابو شيخة، **إدارة الموارد البشرية**، إطار نظري وعملي، الطبعة الأولى، صفاء للنشر، الأردن، 2010.

6. العامري والغالبي، **الإدارة والأعمال**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

7. أحمد ماهر، **إدارة الموارد البشرية**، الطبعة الخامسة، الدار الجامعية، مصر، 2008.

8. برنوطي، سعاد نائف، **إدارة الموارد البشرية**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2006.

9. الصيرفي، محمد، **إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية**، دار قنديل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

10. عباس، سهيلة محمد، **إدارة الموارد البشرية**، مدخل استراتيجي، دار وائل، عمان، الأردن، 2006.

11. الهيتي، إدارة الموارد البشرية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2005.

12. عقيلي، عمر، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة بعد استراتيجي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

13. السالم، مؤيد، وصالح عادل، **إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي**، عالم الكتب الحديث للنشر، اربد – الأردن، 2002.

14. زويلف، مهدي، **إدارة الموارد البشرية**، عمان دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

أطروحات:

15. محمد، ثويبة وعبد العليم قرشي، **دور الموارد البشرية في تحسين جودة الخدمات المصرفية** (Doctoral dissertation)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)، 2010.

16. مسودة، مازن، **أثر تطوير الموارد البشرية الصحية في تحقيق الجودة الشاملة. دراسة ميدانية تحليلية تطبيقية على المستشفيات الأردنية الخاصة**. أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004.

17. الضمور، موفق، **واقع التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن، 2008.

مقالات:

18. ابو دولة جمال، طهماز رياض، **واقع عملية الربط ما بين إستراتيجية المنظمة وإستراتيجية الموارد البشرية في المنظمات الصناعية الأردنية**، أبحاث اليرموك، العدد، 20، المجلد 4، 2005.

19. العنزي، جزاع بن مسبل جرو، **الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية وعلاقتها بتفعيل الأداء المؤسسي** (Doctoral dissertation)، 2016.

20. الطائي، يوسف حجيم و العبادي، هاشم فوزي، **إدارة الموارد البشرية: قضايا معاصرة في الفكر الاداري**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

21. الخليفة، محمد أحمد، **أثر سلوك المواطنة التنظيمية متغيراً وسيطاً في العلاقة بين ممارسات إدارة الموارد البشرية ونية ترك العمل** (Doctoral dissertation)، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2013.

22. بلفقيه، أبوبكر حداد أبو بكر/الحوري، سليمان ابراهيم، **أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية على الالتزام التنظيمي: دراسة ميدانية في المستشفيات الخاص في اليمن** (Doctoral dissertation)، 2012.

23. أبو دولة، جمال، صالحية، لؤي، واقع ممارسات **وظائف إدارة الموارد البشرية في منظمات القطاعين العام والخاص الاردنية**، ابحاث اليرموك، العدد،21، المجلد 3، 2005.

24. مسودة، مازن، **أثر تطوير الموارد البشرية الصحية في تحقيق الجودة الشاملة**، دراسة ميدانية، 2004.

مذكرات:

25. عبيدات، **واقع إستراتيجية وظائف إدارة الموارد البشرية في قطاع البنوك الأردنية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2003.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

Books :

26. Denisi, Angelos; Griffin, Ricky. W. **Human Resource Management**, Second Edition, posten, New york, USA, Honghton Miffilin Cmpany , 2005.
27. Dessler et al, Gary, **Human Resource Management**, Tenth Edition, New york, USA, upper saddle river, new jersey Prentice Hall inc, 2005.
28. Bernardin, H. J, 2007, **Human Resource Management on Expediential**, Fourth Edition, McGraw. Hill .
29. Mondy, R. Wayne. **Human Resource Management**, Tenth Edition, New jersey, USA, Pearson Education International, 2008.

Theses :

30. Kiowi, L. O., **Is there a direct or indirect effect of human resource strategic orientation on organizational performance? evidence from Tanzania**. ZENITH International Journal of Multidisciplinary Research, 5(10), 2015.
31. Mir, A. A, **Human Resource Management (HRM) Practices in Hospitals.** International Journal of Management Prudence, 4 , 2012.
32. Bartram , T. ;Stan ton , and Leggat, S. **Lost in Translation :Exploring The Link Between Human Resource Management and Performance in health care** , Human Resource Management Journal Vol.(17) ,No. (1), 2007.
33. Naresh, K., Jack, W. , Jeff , M . , and Mary, B., 2006, strategic Human Resource Management Issues in Hospital: A Study of a University and a Community Hospital , Hospital Topics, Vol. (84.
34. Wasbeek, D, **Human Resource Management Practices in Selected Ethopian Private Companies Dissertation**. com, (5/11/2008)
35. Boselie, P, Paauwe, J., Richardson, R, **Human Resource Management, Institutionalization and organizational Performance: A Comparison of hospitals, Hotels, and Local Government**, The International Journal of Human Resource Management Vol.(14), No. (8), 2003.

36. Huang, T. C, **Are Human Resource Practicces of Effective Firms Distinctly Different from those of Poorly Performing Ones ? Evidence from Taiwanese Enterprises** , The International Journal of Human Resource Management Vol.(11), No. (2), 2002.

دور السياسة الاقتصادية في بعث تنويع الاقتصاديات الريعية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري 2000 – 2014

براجي صباح
طالبة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة فرحات عباس، سطيف 01، الجزائر
بريد الكتروني: brasabah12@yahoo.fr

أ.د شمام عبد الوهاب
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر
بريد الكتروني: ab_chemmam@yahoo.fr

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014* في إرساء نموذج التنمية المستدامة، وذلك من خلال التركيز على أحد محاور النقاش الهامة والمتعلق بمدى تحقيق هدف التنوع الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على تقدير معامل هيرفندال–هيرشمان المركب بالإضافة إلى تشخيص أهم مؤشرات التنمية المستدامة ضمن البعد الاقتصادي الاجتماعي والبيئي لتقدير درجة التنويع، والتحول الهيكلي لبنية الاقتصاد الجزائري في إطار ضوابط الاستدامة.

أظهرت نتائج تقدير مؤشر التنويع المركب، مدى التراجع والضعف النسبي للتنويع الاقتصادي في الجزائر على مدى الفترة 2000 -2014 ، حيث أن قيمته محصورة بين 0,40 و 0,50 ويفسر ذلك بتراجع قيمة المتغيرات المكونة لبنية المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي، حيث قدر متوسط مؤشر هيرشمان–هيرفندال لتنوع الناتج المحلي الإجمالي ضمن فترة الدراسة بحوالي 0,23. و 0,36 بالنسبة لمتغير تكوين رأس المال الثابت، أما قيمة المؤشر بالنسبة للإيرادات الحكومية فكانت محصورة بين 0,45 و0,70 ، وبيَّنَت

* سنوات مختارة

قيمة المؤشر بالنسبة لتنوع الصادرات، شدة التركز ضمن قطاع المحروقات حيث بلغ متوسط مؤشر التنويع حوالي 0,95 على مدى فترة الدراسة، أما قيمة المؤشر بالنسبة لتنوع الواردات فهي محصورة بين حد أدني 0,11 وحد أعلى 0,22 ، مما يدل على تنوع بينة الواردات (التبعية للخارج خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والرأسمالية) وضعف بينة الإنتاج المحلي. وإزاء عدم قدرة السياسة الاقتصادية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2000 و2014 على تنويع القاعدة الاقتصادية، فإن التّحول نحو التنمية المستدامة يقف أمام تحدي تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع النفط، مما يفسر ضعف مؤشرات الاستدامة.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، الاقتصاديات الريعية، التنمية المستدامة، الاقتصاد الجزائري، السياسة الاقتصادية.

Abstract:

This study aims to analyze the role of the economic policies, which adopted by Algeria as one of the rentier economies. To achieving the sustainable development. Through study the public investment programs during the period 2000 – 2014. By focusing on an important topic within this context. Which is, how Achieving the objective of economic diversification. Using the Herfindahl-Hirschman coefficient. And the diagnosis of the most important indicators of sustainable development (economic, social and environmental). To estimate and measuring the diversification degree, and analyze the structural transformation of the Algerian economy structure in the framework of sustainability controls.

The estimating results of the Herfindahl-Hirshman diversification Composite Index, revealed the weakness of economic diversification in Algeria over the period 2000 -2014, which their value sandwiched between 0.40 and 0.50. Where a composite diversification index is calculated as the mean of five simple Herfindahl- Hirshman coefficient.

The result of study revealed that the average of Herfindahl-Hirshman index for fixed capital formation variable, in the study period, was between 0.23 and 0.36. While the value of the index for government revenues was between 0.45 and 0.70. for exports within the hydrocarbon sector. the value of the index has averaged 0.95 over the study period; and the diversity of imports index estimated between 0.11 and 0.22. Which indicates the presence of diversity in imports (especially for consumer goods and capital to the outside) and weak local production structure.

Therefore, the failure of economic policy adopted in Algeria during the period 2000 and 2014, to diversify the economic base. Leads to stands the shift towards sustainable development in front of the challenge of the subordination of the oil sector of the Algerian economy, which explains the weakness of sustainability indicators.
Keywords: Economic Diversification, Rentier Economies, Sustainable Development, Algerian Economy, Economic Policies.

مقدمة:

تعد الاقتصاديات الريعية وعلى رأسها الاقتصاد الجزائري، أحد الاقتصاديات الأكثر عرضة للأزمات والانهيار الاقتصادي بسبب الخصائص التي يفرضها هيكلها القائم على القطاع الواحد (اقتصاد ريعي) والذي يكرس سمة الهشاشة والضعف الاقتصادي، في ظل اقتصاد دولي غير مستقر، حيث يرتبط فيه مسار التنمية، وما يمكن تحقيقه من أهداف اقتصادية واجتماعية... باستدامة تدفق عوائد النفط، بيد أن تدفق هذه الأخيرة يقع تحت طائلة قيد التوازن الايكولوجي، وعليه فإن تحول الاقتصاديات الريعية نحو تبني نموذج التنمية المستدامة يطرح تحديات، قد تقود إلى مساحة قد يستحيل فيها مناقشة فلسفة التنمية المستدامة ضمن دينامكية هذه الاقتصاديات المعتَمِدة على الموارد الطبيعية بصورة سرمدية(النفط).

يعتبر التنويع الاقتصادي عبر بعث السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيقه، بمثابة خارطة طريق يُعوَّل عليها في تجسيد تحول هيكلي للاقتصاديات الريعية، في إطار الالتزام بقيود الاستدامة. ضمن هذا السياق اعتمدت الجزائر روية إستراتيجية لإرساء التنمية المستدامة من خلال تنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات، باعتماد سياسة اقتصادية للفترة 2000-2014 مختلفة عن تلك القائمة على توصيات مؤسستي بريتنون وودز خلال فترة التسعينات.

1- إشكالية الدراسة: تتبلور معالم الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة، ضمن السؤال التالي:

ما دور السياسات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014 في بعث التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة ؟

2- فرضية الدراسة: الفرضية الأساسية التي قامت عليها الدراسة يمكن صياغتها تبعا لما يلي: أدت السياسة الاقتصادية المعتمدة في الجائر خلال الفترة 2000- 2014 إلى بعث التنويع الاقتصادي لإرساء التنمية المستدامة.

3- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة لبعث تقييم موضوعي حول السياسة الاقتصادية المعتمدة في الجزائر –أكثر من عشر سنوات– ومدى نجاحها في تحقيق تنويع بنية الجزائري خارج قطاع المحروقات .

4- الدراسات السابقة: استندت الدراسة في معالجة الإشكالية المطروحة على مجموعة من الدراسات السابقة، والتي نورد فيما يلي أهمها: دراسة ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو الاقتصادي السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض خلال الفترة 16 - 17 فيفري 2014. حيث تم تقدير معامل مركب للتنويع. بالإضافة إلى دراسة أثر التنويع على النمو الاقتصادي وذلك بربط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، بمعدلات نمو كل من رأس المال وقوة العمل والناتج النفطي الحقيقي، ومتغير صوري، إضافة إلى معامل التنويع الاقتصادي المركب. وقد بينت النتائج القياسية الأثر الطردي للتنويع على النمو الاقتصادي في المملكة.

I. مضمون السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014

انطلاقا من سنة 2000، وبالموازاة مع الوفرة المالية جراء انتعاش أسعار النفط في السوق الدولية حققت الجزائر زيادات سريعة في الإيرادات العامة، وتراكم احتياطات النقد الأجنبي إلى مستويات لم يسبق لها مثيل[1]، مما دفع نحو تطبيق سياسة اقتصادية قائمة على إصلاحات ذاتية لتدارك الإرث الذي خلفته سياسات اتفاق واشنطن، وقد عنونت هذه السياسة بسياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي تحاكي فلسفة الفكر الكينزي (يتم الاعتماد على رفع الإنفاق الحكومي، أو تقليص الضرائب والذي يكون عادة

[1] – Algérie, **Instrument Européen de Voisinage et de Partenariat**, Document de Stratégie 2007 – 2013 & Programme indicatif national, 2007 – 2010 , p : 14. https://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/country/enpi_csp_nip_algeria_fr.pdf

مصحوبا بعجز موازني بهدف تحريك المضاعف الكينزي،[2] وهي تعكس سياسة الإنعاش الاقتصادي لتحريك الطلب، وتحفيز النمو في حالات نقص التشغيل، حيث تعتبر الدولة عون اقتصادي فاعل في الدورة الاقتصادية، عبر أثر سياسة الإنفاق العمومي وما يقترن بها من تنشيط للطلب[3]) حيث يتم التركيز على سياسة الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية التي تتضمن استخدام أشكال مختلفة من توازن ميزانية الدولة لتحقيق أهداف معينة، يتجسد أهمها في استقرار النشاط الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد بين الأجيال، وعلى مستوى الجيل الواحد، وتعزيز مسار النمو الأمثل، وتبني الجزائر لسياسة الإنفاق الحكومي لتعزيز النمو الاقتصادي راجع إلى اعتبار هذه الأخيرة قناة مهمة لتوزيع مكاسب الموارد الكبيرة الناتجة عن قطاع النفط والغاز. وخاصة في سياق تخصيص الموارد لصالح تحسين النشاط الاقتصادي[4]، وقد ترجمت سياسة الإنعاش الاقتصادي ضمن ثلاث برامج تنموية أساسية وهي كالآتي :

I.1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004):

خصصت له ميزانية قدرت بحوالي 525 مليار دينار، يندرج هذا البرنامج ضمن برامج الإصلاح الذاتية التي اعتمدتها الجزائر من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، وهو موجه أساسا لتحسين مستويات المعيشة، وتخفيض معدلات البطالة لاسيما في المناطق الأكثر فقرا وحرمانا، وإيجاد حلول لمشكلة السكن التي تشهد تفاقما بمرور الزمن نظرا لارتفاع معدل النمو السكاني وحركة التمدن ...، إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، النهوض بقطاع الزراعة الري، النقل، تنمية الموارد البشرية، ودعم متغيرات التنمية المحلية.[5]

---

[2]- Olivier Blanchard, Daniel Cohen, **Macroéconomie** ,4éme édition, Pearson éducation, France, 2007, p : 594 .

[3]- Gregory N. Mankiw, **Macroéconomie**, bock université, Bruxelle, 2006, p : 311.

[4]- ELYAS Salah, YAGOUB Mohamed, **Politique Budgétaire, Croissance Economique En Algérie «** 1998 - 2013 **»**, colloque international évaluation des effets des programmes d'investissement publics 2001 – 2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université setif 1- Algérie, 11 -12 Mars 2013, p : 2.

[5]- MOC, **l`Algérie construire l`avenir**, 9 janvier 2005, n° 1706, p .7:

2.I- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009):

خصصت له ميزانية قدرت بحوالي 150 مليار دولار أمريكي، حيث أُعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة، ثم دعم السكن وقطاع النقل والبنية التحتية عموما، وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز وتطوير الزراعة ودعمها، وتحلية مياه البحر، فضلا عن طرح برنامج تنمية الهضاب العليا والجنوب[6]. ويعتبر هذا البرنامج بمثابة الإطار المؤكد لتوجهات الجزائر التي تم إقرارها ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي، حيث أن تكامل البرنامجين يجسد الإستراتيجية بعيدة المدى، والتي تُلخص رؤية الجزائر في إرساء مقومات الاستثمار الاستخلافي للعوائد النفطية*.

3.I- برنامج توطيد النمو (2010 – 2014):

رصدت له ميزانية قدرت بحوالي286 مليار دولار أمريكي لدعم هندسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويشمل شقين هما: استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها، خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرائق والمياه بمبلغ 130 مليار دولار وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار، أي ما يعادل 11.534 مليار دج. وما يميز البرنامج أنه يخصص أكثر من 40 % من الموارد لتحسين التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية لإعادة بناء الاقتصاد الوطني، كما يُخصص البرنامج حوالي 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية والبنية التحتية وتحسين الخدمة العمومية. وفي إطار دعم تنمية الاقتصاد الوطني تم تخصيص أكثر من 1.000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية، وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما جُنِّد للتنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من

- Algérie, Chef du Gouvernement, Circulaire n° 05 du 14 juillet 2001, **Programme d'Appuis à la Relance Économique de** 2001 **à** 2004**.**

[6]- كمال عايشي، **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد**، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة باتنة، الجزائر ، 2013 ، ص 13.

* لمزيد من التفصيل في مخصصات و محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 – 2009 انظر:
www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

2.000 مليار دج، أما فيما يتعلق بتشجيع إنشاء مناصب الشغل فقد رصد غلاف مالي قدره 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل. وعلى صعيد آخر خصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة، ورصد غلاف مالي قدره 379 مليار دينار لتحسين قطاع العدالة. [7]

بالتالي فالسياسة الاقتصادية المصممة خلال الفترة المشار إليها أُوكل لها مهمة تحقيق مجموعة واسعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بل وتتجاوز ذلك لتحقيق أهداف الاستقرار الأمني والسياسي، وما يعطي خصوصية للفترة المدروسة هو مواكبة الجزائر لمرحلة تحول بيئي في إطار سعيها لإرساء نموذج التنمية المستدامة.

II. مفهوم التنويع الاقتصادي وأهمته في الاقتصاديات الريعية

يشير الاقتصاد الريعي أو القائم على الريع إلى الاقتصاد الذي يتمحور أداؤه على استغلال القطاع الريعي الذي يعتمد نشاطه على استغلال الموارد الطبيعية الباطنية، مثل: المحروقات في حالة دولة الجزائر وبالتالي يشكل أداء القطاع الريعي خاصية عضوية لأداء الاقتصاد ككل[8]، أما التنويع الاقتصادي فيعرف على أنه : " توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط

[7]– بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014 .

COMMUNIQUE DU CONSEIL DES MINISTRES, PROGRAMME DE DEVELOPPEMENT QUINQUENNAL 2010-2014, 24 Mai 2010
http://www.mae.gov.dz/images/sce/programme-quinquenal.pdf

[8] – لطرش الطاهر، **حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع: محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري** الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان2013، ص 4.

على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا" [9]. والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (دخل من الاستثمار في الخارج)[10]. ولابد وأن يترافق التنويع في الفعاليات الإنتاجية مع تنويع في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات والواردات وإيرادات الدولة، والعمالة وإجمالي تكوين أرس المال، ومن ثم فإن التنويع يرتبط بالسياسات الاقتصادية الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي تتميز بحدة تقلب سعرها وحجمها أو تخضع لانخفاض حاد [11]. والمنطق الأساسي للتنويع الاقتصادي يستند إلى خمسة اعتبارات أساسية: وهي الاتجاهات في معدلات التبادل التجاري، تدهور شروط التجارة، وعدم الاستقرار أو تقلبات الأسعار الدولية، والذي يسبب تقلبات كبيرة في الاقتصاد الكلي في الإنتاج والتوظيف والإيرادات الحكومية والاستثمار. بالإضافة إلى اعتبار استنزاف الموارد، حيث أن استنزاف الموارد ضمن الاقتصاديات التي تعتمد عليها يثير نقاشا حول قضية الاستدامة فقاعدة المنطق الاقتصادي تتطلب البناء التعويضي لأنواع أخرى من رأس المال للحفاظ على عدم انخفاض تدفق الدخل للأجيال القادمة، دون إغفال أهمية الاستفادة من الوفورات الخارجية المرتبطة بالتصنيع، وتخفيض المخاطر من خلال توزيعها على مجموعة أوسع من الاستثمارات. [12]

---

[9] – Stephen M. Kapunda, **Diversification and Poverty Eradication in Botswana** Botswana Journal of African Studies vol. 17(2003) n^0=2, p 51.

[10]- UNITED NATIONS, NATIONS. UNIES, UNFCCC Workshop on **Economic Diversification**, FRAME Work Convention on climate change – secretariat, Teheran Islamic Republic of Iran, 18- 19 October 2003, p: 06.

[11] – ممدوح عوض الخطيب، **التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال الفترة 16 /17 فبراير، الرياض، 2014، ص ص 4 – 5.

[12]- UNITED NATIONS, NATIONS. UNIES, UNFCCC Workshop on **Economic Diversification,** Op-Cit, pp 6-7.

بالتالي فإن التنويع الاقتصادي يجسد خارطة الطريق التي يمكن أن تسترشد بها البلدان الريعية للتحول نحو التنمية المستدامة، التي تنصرف تبعا للتقرير الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية خلال سنة 1987 والمعروف بتقرير بروندتلاند Brundtland، المعنون ب "مستقبلنا المشترك" إلى أنها: " التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية، دون الحد أو تضييق قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها"[13] من خلال كسر الحلقة المفرغة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها هذه البلدان، عبر إحداث تنويع لاقتصادياتها قائم على فلسفة يتم التركيز فيها على نوع وطبيعة هذا النمو ومحركاته الرئيسية[14].

فالتنويع الاقتصادي يميل إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة، مثل: تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، من خلال فتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي تتسع لفئة واسعة من الأفراد كما أن التنويع يدفع إلى توسيع قدرة البيئة في تلبية احتياجات الأفراد عبر التحسين التكنولوجي التنظيم الاجتماعي، وتنويع مجالات الأنشطة الاقتصادية، وعدم الإفراط في استغلال مورد واحد إلى حد استنزافه وحدوث التدهور البيئي، كما يبعث التنويع قاعدة اقتصادية واسعة النطاق ذات قدرة على تأمين العدالة ضمن الجيل الواحد وبين الأجيال الحالية والمستقبلية[15]. ويعتمد التنويع الاقتصادي على طبيعة السياسات الاقتصادية التنويعية التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى إدارة المرتكزات التنويعية المتجسدة في الفوائض

[13] - John Drexhage, Deborah Murphy, **Sustainable Development From Brundtland to Rio** 2012, Paper prepared for consideration by the High Level Panel on Global Sustainability, International Institute for Sustainable Development (IISD), First meeting New York, 19 September 2010, p 6.

[14] - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الاونكتاد، تقرير أقل البلدان نمو، 2014: **النمو مع التحول الهيكلي: خطة تنمية لما بعد عام 2015**، الأمم المتحدة ، نيويورك 2014، ص ص 01، 08.

[15] - Michael Chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji, **Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria**, Open Journal of Political Science, Open Journal of Political Science Vol.5 No.2, 2015; p 89.

المالية والموارد المتاحة[16]. ولابد من التنويه إلى أن نجاح أو فشل التنويع يعتمد على تنفيذ السياسات المناسبة قبل وقت كاف من الانخفاض في عائدات النفط وعلى الرغم من العديد من الأمثلة على الفشل إلا أن هناك عدد قليل من حالات التنويع الناجحة نسبيا مثل: (اندونيسيا ماليزيا...)[17].

III. تتبع تطور معدلات النمو وقياس التنويع الاقتصادي في إطار السياسة الاقتصادية للجزائر (2000-2014)

1.III- قياس المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014

يعتمد تقدير المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي، على حساب الوسط الحسابي لمعاملات هيرفندال لخمسة متغيرات أساسية وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت. حيث يأخذ معامل هيرفندال – هيرشمان الصيغة التالية[18]:

حيث:

N **:** عدد القطاعات الاقتصادية.

x_i **:** قيمة المتغير في القطاع i (ناتج القطاع i) .

---

[16]– عاطف لافي مرزوق، عباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي: مفهومه وإبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد الحادي والثلاثون 2014 ص 56.

[17] - Tim Callen, Reda Cherif, Fuad Hasanov, Amgad Hegazy, and Padamja Khandelwal **ECONOMIC DIVERSIFICATION IN THE GCC**, International Monetary Fund Institute for Capacity Development and Middle East and Central Asia Department ,December, 2014, p 5

[18]- Siope V. Ofa , Malcolm Spence , Simon Mevel , and Stephen Karingi , **Export Diversification and Intra-Industry Trade in Africa**, United Nations Economic Commission for Africa, 15 June 2012, p 14.

X : القيمة الاجمالية للمتغير في جميع القطاعات (الناتج المحلي الإجمالي) .

$0 \leq H \leq 1$ ، فإذا كان قمة معامل هيرشمان هيرفندال 0 فإن هناك تنوع كامل في الاقتصاد، أما إذا كانت قيمته تساوي الواحد الصحيح فإن التنوع يكون معدوما، وبالتالي الاعتماد على القطاع الواحد، وعليه فأن القيم المرتفعة لمعامل هيرشمان – هيرفندال تدل على ضعف تنوع الظاهرة المدروسة.

يتم قياس التنويع في بنية الناتج المحلي الإجمالي، من خلال دراسة بنية ومدى تنوع القطاعات الاقتصادية التي تساهم في خلق القيمة المضافة، والتي توفرت فيها الإحصائيات حول 8 قطاعات أسياسة وهي: الفلاحة، المحروقات، الأشغال العمومية، الصناعة خارج المحروقات، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات، التجارة والخدمات، ويتضح جليا من تحليل الإحصائيات المعتمدة هيمنة قطاع المحروقات ضمن هيكل الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر، لتبقى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى ضعيفة مقارنة مع حجم الاستثمارات المخصصة، فضلا عن أنها تعتمد في زيادة نسبة مساهمتها في خلق القيمة المضافة على قطاع المحروقات، وما يزيد من ضعف تنوع بينة الناتج المحلي الإجمالي هو ضعف مساهمة القطاع الخاص التي لا تتجاوز44 % في ظل سيطرة القطاع العام، وقد تم الحصول على النتائج المتعلقة بمعامل هيرشمان- هيرفندال لتنوع الناتج المحلي الإجمالي، والتي انحصرت بين 0,14 و 0,32 بما يدلل على وجود تنوع مقبول إلى حد معين، إلا أن القيم المنخفضة للمؤشر لا تدل على تحسن في قيمته، وإنما هي ناتجة عن تراجع العوائد النفطية جراء انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية.

أما التنويع في بنية وهيكل صادرات الدول الريعية فيعتبر من أهم المحاور التي تسعى هذه الدول لتجسيده وعلى رأسها الجزائر، وذلك لتقليص التبعية للقطاع الواحد، من جهة وللتقليل من حدة تقلبات أسعار النفط على الأداء الكلي لاقتصادياتها من جهة أخرى، فالتنويع في بنية الناتج المحلي الإجمالي عادة ما يعتبر مضللا في عملية التحليل، حيث أن الأداء في القطاعات والأنشطة الاقتصادية يعتمد على مخصصات السياسة الانفاقية التي تمول بواسطة العوائد النفطية، وبالتالي لابد من قياس مدى تنوع بينة الصادرات الجزائرية، حيث تراوحت قيمة المؤشر للفترة 2000-2014 بين أدني قيمة 0,93 وأعلى قيمة

0,96 وهي تقترب من الواحد الصحيح، مما يدل على انخفاض التنوع في بنية الصادرات للاقتصاد الجزائري، فمقارنة تغير بنية الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1993 – 2003 يشير إلى عدم وجود تطور في بنية الصادرات، وقد استمرت نفس الوضعية للفترة 2005 – 2014 إذ تراوحت قيمة مؤشر تنويع الصادرات بين 0,58 و0,743 [19]، حيث يصنف الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركزا وأقلها تنوعا (استحوذ قطاع المحروقات على حصة قدرها 94,54 % من الصادرات خلال سنة 2015). [20]

تتأتى أهمية دراسة بنية تنوع الواردات للاقتصاد الجزائري، من كونها عنصر أساسي في عملية التنويع الاقتصادي، ذلك أنه يمكن الاستدلال من خلالها عن التطورات، والتغيرات المتعلقة ببنية وهيكل الإنتاج للاقتصاد الوطني فيما يتعلق بالمنتجات التي يتمتع فيها الاقتصاد الوطني بميزة تنافسية، في إطار المفاضلة بين تكاليف الإنتاج وأسعار تلك المنتجات في حال الحصول عليها من العالم الخارجي. وقد تم الاعتماد على مؤشر هيرفندال للاستدلال على مدى تطور تنوع الواردات للاقتصاد الجزائري على مدى الفترة 2000 – 2014، حيث لوحظ انحصار قيمة المؤشر المتذبذبة بين أدنى قيمة 0,11 وأعلى قيمة 0,22 وهو ما يشير إلى عدم وجود تغيرات واضحة في تنويع الواردات، ويدل على عدم وجود إستراتيجية واضحة في الجزائر لإحلال الواردات وإعادة هيكلة بنية الإنتاج، وعلى الرغم من أن قيمة المؤشر تدل على وجود تنوع مقبول، إلا أن تحليل بنية الواردات يبين وجود مجموعات أساسية تستحوذ على الوزن النسبي الأعلى، تتمثل في التجهيزات الصناعية بنسبة 32,37 % والمواد نصف المصنعة بنسبة 21,94 % والتي يوجه القسم الأكبر منها نحو قطاع المحروقات ثم السلع الغذائية، والسلعة الاستهلاكية بنسبة 18,78 % و 17,65 % على التوالي وذلك في سنة 2014. حيث تشير تغيرات مؤشرات التركز والتنوع إلى ارتفاع تركز

[19] – UNCTAD, **Manuel Statistiques de la CNUCED**, NATIONS UNIE, New York et Genève (2005, 2014, 2015)

[20] – www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur (08/09/2016) .

الواردات وتراجع تنوعها ضمن هيكل التجارة العالمية، حيث بلغ مؤشر التركز 0.077 أما مؤشر التنوع فقد بلغ 0,427 وذلك سنة 2014.

على الرغم من الأهمية التي تحتكم عليها العوائد النفطية في تنشيط وزيادة حجم الاستثمارات المستهدفة ضمن عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، إلا أن إقامة التحليل في إطار ضوابط التنمية المستدامة يطرح العديد من التعقيدات، عبر طرح المشكلة البيئية وتكلفتها عبر الزمن، والتي يمكن أن تكون خطيرة جدا في حال عدم توفر بيئة الحكم الراشد، وسيادة ثقافة الريع، مما يجعل التدهور الاقتصادي والهشاشة الاجتماعية، من أبرز نتائج السياسة الانفاقية للعوائد المحققة. وتتجلى هذه الإشكالية بصورة واضحة في الاقتصاد الجزائري الذي تسيطر فيه الإيرادات النفطية بأكثر من 70 % من إجمالي الإيرادات وهو ما يفسر تراجع التنويع في بنية الإيرادات، حيث انحصرت قيمة مؤشر التنويع للإيرادات على مدى فترة الدراسة بين أدنى قيمة 0,45 وأعلى قيمة للمؤشر 0,70 .

على الرغم من تطور حجم الاستثمارات في الجزائر على مدى الفترة 2000 – 2014 بفضل السياسة الاقتصادية المعتمدة، إلا أن بنية هذه الاستثمارات لم تشهد تطور مهم، حيث تميزت بتركز شديد في قطاعي الطاقة والبناء والأشغال العمومية، وما يصاحب ذلك من اختلال على مستوى تنوع اليد العاملة وتوزيع فرص العمل من الناحية القطاعية والجغرافية، وبالتالي الانتقال إلى طرح مشكلة أعمق تتمثل في مشكلة البطالة وسوء توزيع الدخل، وعلى الرغم من أن معامل هيشرمان هيرفندال لتنوع إجمالي تكوين رأسمال المال الثابت يبين وجود مستوى تنويع مقبول، حيث تراوحت قيمته بين 0,27 و 0,42 خلال الفترة 2000 – 2014 ، إلا أن هذا لا يمنع أن هناك استقرار في تركيبة وبنية الاستثمار، كما أن أداء هذه الاستثمارات يعتمد على عوائد النفط.

أظهرت النتائج، تراجع وانخفاض التنويع الاقتصادي في الجزائر على مدى الفترة المدروسة (تراوحت قيمة مؤشر هيرشمان – هيرفندال لمؤشر لتنويع الاقتصادي المركب بين 0,40 – 0,50)، حيث أن دراسة (Berthelemy and Soderling 2001) أشارت إلى أنه رغم ضخامة الجهود، إلا أن النتائج مخيبة

للآمال في الجزائر، ذلك أن هناك استثمارات ضخمة يتم دعمها عن طريق عوائد النفط، إلا أنه لم يكن هناك نتائج حقيقية فيما يخص التنويع، حيث أن اتجاه الاستثمارات يتقرر بموجب مرسوم حكومي بدلا من العقلانية الاقتصادية .[21] مما يقودنا إلى إطلاق نتيجة مفادها هيمنة القطاع النفطي.

IV. مؤشرات الاستدامة في سياق السياسات الاقتصادية لتنويع الاقتصاد الجزائري (2000-2014)

ضمن سياق تحول الجزائر نحو إرساء نموذج التنمية المستدامة، فإن السياسات الاقتصادية المصممة يناط بها أن تحقق التنويع الاقتصادي، مع الاستجابة للحدود البيئية، وما يقتضيه التوازن الإيكولوجي.

1.IV- تطور أهم المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة خلال الفترة (2000- 2014): تشكل مؤشرات الاستدامة البيئية جزءا مهما من مؤشرات التنمية المستدامة، حيث يمكن من خلالها مراقبة الوضع البيئي، لضمان استمرارية عملية التنمية، دون تجاوز حدود التوازن الايكولوجي.

1.1.IV- تطور انبعاث الغازات الدفيئة (غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2): يشمل رصد تطورات هذا المؤشر (تطور انبعاث غاز CO_2) دراسة ظاهرة التغير المناخي وثقب الأوزون، نوعية الهواء، وتأثير ذلك على صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي ويمكن استعراض تطوره في الجزائر من خلال الشكل رقم 01.

فعلى الرغم من مصادقة الجزائر على الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ عام 1993، والتزامها بالحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، إلا أن تتبع تطور انبعاث غاز CO_2 على مدى الفترة 2000 – 2011 يظهر الاتجاه التصاعدي للانبعاث، والذي سيستمر اتجاهه التصاعدي تبعا للسيناريوهات المتوقعة، جراء الاعتماد الكبير على قطاع الطاقة. فارتفاع نسبة إهلاك مصادر الطاقة معبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي في الجزائر، وعلى الرغم من الانخفاض المسجل انطلاقا من سنة 2006 إلا

[21] – UNITED NATIONS , NATIONS. UNIES, **UNFCCC Workshop on Economic Diversification,** Op-Cit, p12.

أنها تشكل نسبة مهمة من الدخل القومي الإجمالي، ذلك أن معدل النمو الاقتصادي المحقق يعتمد بصورة أساسية على عوائد المصادر الطاقوية التي يتم إهلاكها، وبالتالي فالمسألة المطروحة تتعلق بمدى استدامة معدلات النمو المحققة، سواء بالنسبة لقطاع الطاقة، أو خارج قطاع الطاقة، وكذلك بحجم التكاليف البيئية والاجتماعية على مستوى الجيل الحالي والأجيال المستقبلية.

الشكل رقم: (01): تطور انبعاث غاز CO_2(كيلو طن) في الجزائر خلال الفترة 2000- 2011

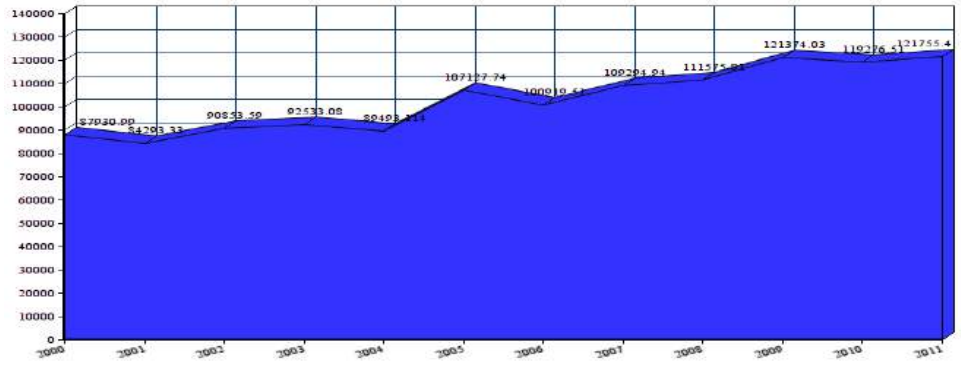

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المعطيات المتاحة ضمن قواعد البيانات:

http://www.sesrtcic.org
http://data.albankaldawli.org

2.1.IV- مؤشرات التدهور البيئي وتعرض الموارد للطبيعية للاستنزاف: يمكن الاستدلال على مدى تعرض الموارد الطبيعية للنفاذ أو الاستنزاف من خلال استعراض جملة من المقاييس التي تعكس حجم التدهور وأثاره السلبية على المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولاسيما الآثار **السلبية** على معدل النمو الاقتصادي المحقق وكيفية تحققه ومدى استدامته، ويستعرض الشكل الموالي جملة من مؤشرات التدهور البيئي كنسبة من إجمالي الدخل القومي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014

الشكل رقم (02): التدهور في الموارد الطبيعية كنسبة من إجمالي الدخل القومي 2000- 2014

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المعطيات الواردة في التقارير على مدى الفترة 2000-2016 :

The little green data book , 2000 -2016.

يتضح جليا من خلال الشكل أن الضرر المترتب من ثاني أكسيد الكربون (بلغ نصيب الفرد من ثاني أكسيد الكربون المنبعث حوالي 3,2 طن سنة 2011[22]) يشكل أعلى نسبة مقارنة مع الأضرار الأخرى الناتجة مثلا عن إهلاك الغابات (قدرت نسبة السكان الذين يعيشون على الأراضي المتدهورة 28.8 % لسنة 2010[23].

2.IV- تطور أهم المؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر (2000- 2014):

سيتم فيما يلي الاقتصار على مؤشر التنمية البشرية المركب والمعدل لتشخيص التقدم المحرز في الجانب الاجتماعي.

الجدول رقم (01): تطور مؤشر التنمية البشرية (HDI) في الجزائر خلال الفترة 2000– 2014

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
HDI	0.574	0.596	0.640	0.687	0.725	0.730	0.732	0.734	0.736

Source: http://hdr.undp.org/en/data(20/09/2016)

[22]- http://hdr.undp.org/en/data (20/09/2016)

[23] - Dimension: **Environmental sustainability** : http://hdr.undp.org/en/indicators/44706# (20/09/2016)

إن القراءة الأولية لمؤشر التنمية البشرية في الجزائر تظهر الوضعية الجيدة التي تنعكس من خلال تطور قيم المؤشر على مدى الفترة المدروسة، والتي تعتبر مقبولة إذا ما قورنت بنظيرتها في بقية دول العالم إلا أن عمق التحليل يشير إلى إشكالية كبرى تتعلق بمدى تحقق الاستدامة الاجتماعية في الجزائر فعلا حيث أن القيم المرتفعة لمؤشر التنمية البشرية مسنودة بسياسة الإنفاق العام التوسعية، لاسيما النفقات الاجتماعية والتي تيم تمويلها عن طريق عوائد النفط، وتجاوزا لأثر المزاحمة، فإن هناك نوع من الإرباك في تحقيق التنمية المستدامة عبر تشوه العلاقة بين تحقيق الرفاه البشري عبر الزمن، والاستدامة البيئية.

3.IV- أبرز مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة خلال الفترة 2000 – 2014

وُجِّهت السياسة الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر انطلاقا من سنة 2000 على تدارك الوضع الاجتماعي، عبر خفض معدلات البطالة المتزايدة، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وذلك بتنشيط الطلب الكلي من خلال برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة وهو ما يظهر جليا من خلال مربع كالدور للاقتصاد الجزائري على مدى الفترة 2001 – 2014، وقد بلغ معدل التضخم المقاس بمؤشر الأسعار عند الاستهلاك أعلى مستوياته حوالي 8,89 % في سنة 2012، إلا أنه عرف تراجعا سريعا ليبلغ 3,3 % سنة 2013 خاصة بعد تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية الذي بلغ 3,18 % وهي أضعف وتيرة منذ سنة 2006 وقد استمر انخفاض معدل التضخم إلى غاية سنة 2014 ليعاود الارتفاع بحلول سنة 2015 إذ بلغت نسبته 4،2 % .

كما استمرت الجزائر في تركيز إستراتيجيتها لاستيعاب مشكلة تزايد معدلات البطالة،حيث انخفض معدل البطالة إلى أدنى مستوياته خلال سنة 2013 بنسبة 9,8 % مقابل 11 % سنة 2012، إلا أنه عاد ليرتفع سنة 2014 ليبلغ 10,6 % وحوالي 11،2 % خلال سبتمبر2015،[24] ذلك أن السياسة

[24]– النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2015.
http://www.ons.dz/IMG/pdf/emplar0915.pdf (20/09/2016)

الاقتصادية المعتمدة تركز على تخفيض البطالة من خلال التوسع في الإنفاق العام وبعث المشاريع الاستثمارية ذات الكثافة العمالية، التي عادة ما تتركز في قطاع البناء الخدمات النقل...، مما يجعل مناصب الشغل المستحدثة مؤقتة. كما أن معدلات النمو المحققة وعلى الرغم من أنها شهدت تحسنا بطئ سنة 2012 بحوالي 3,3 % مدفوعا بزيادة الطلب إذ بلغ النمو خارج قطاع المحروقات حوالي 7,1 % في حين تراجع نمو قطاع المحروقات بحوالي 3,4 % ورغم التراجع الذي شهده النمو الاقتصادي سنة 2013 إلا أنه عاد ليشهد انتعاشا بطيئا سنة 2014 بحوالي 3,8 % و 3,9 % سنة 2015 [25].

ويبقى معدل النمو المحقق على مدى الفترة المدروسة لا يتجاوز الحدود 3 % - 4 % ضمن وتيرة متذبذبة على الرغم من أهمية البرامج والأغلفة المالية التي رصدت لرفع معدلات النمو المحققة. من جهة أخرى فإن معدلات النمو المحققة وذات الوتيرة المتذبذبة، ناتجة في الحقيقة عن تراكم العوائد الريعية الناجمة عن استنزاف رأس المال الطبيعي النادر دون أن تكون هناك قيمة مضافة، خاصة في ظل عدم مرونة وضعف الجهاز الإنتاجي.

كما يتضح من خلال مربع كالدور للفترات المدروسة أن الاقتصاد الجزائري تمتع بتحقق الاستقرار المالي الخارجي القوي على مدى الفترة 2003 – 2008 وذلك بفضل تراكم الصرف الأجنبي انطلاقا من سنة 2001 وهو ما مكن من تجاوز الصدمة الخارجية المتمثلة في الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، إلا أن تراجع الأداء لميزان المدفوعات كان واضحا سنة 2013 نتيجة للارتفاع الكبير لفاتورة الواردات بالتزامن مع تراجع صادرات النفط، وتواصل هذا التراجع، ليسجل عجزا خلال سنتي 2014 و2015، وهو ما يترجم هشاشة التوازن المحقق لميزان المدفوعات الجزائري، وتزداد هذه الهشاشة خطورة في ظل خضوع أسواق النفط في الفترة الراهنة انطلاقا من سنة 2014 لسيناريوهات تنبئ بتقلبات حادة ومنحى عام نحو الانخفاض لأسعار النفط.

[25] – www.albankaldawli.org/ar/country/algeria

تتعلق مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بمدى استجابة التنمية الاقتصادية للتوازنات البيئية على المدى البعيد، وضمن هذا السياق تم اعتماد العديد من المؤشرات،كنسبة تدوير النفايات وإعادة استخدامها، كثافة استخدام الطاقة...وباعتبار التداخل بين المؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، واستنادا لما تم طرحه فيما سبق، فإنه سيتم في هذا العنصر من الدراسة الاقتصار على تحليل وضعية مؤشر نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي. فالتحكم في حجم الدين العام وأعبائه، يجنب الدولة مجموعة الآثار السلبية، لاسيما في الحالات التي لا يتمتع فيها الدين بالاستدامة، وفي إطار تتبع تطور الدين العام نجد أنه شهد موجهة من التراجع بنسب قياسية خاصة بعد سنة 2000، بفضل انتعاش أسعار النفط وزيادة العوائد النفطية والدور الاستراتيجي الذي لعبة صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق التوازنات المالية حيث تراجعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 68,6 % سنة 2000 إلى 3,2 % سنة 2010، إلا أن هذا لم يمنع من ارتفاع هذه النسبة سنة 2012 إلى 10 % والتي على الرغم من عودتها إلى الانخفاض خلال سنتي 2013 و 2014 بنسبة 8,3 % و 8,7% على التوالي.

غير أن توقعات صندوق النقد الدولي، في ظل الصدمة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري تشير إلى ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 13% سنة 2015، و15,9 % سنة 2016، [26] وهو ما يجعل الاستقرار المالي المحقق على مدى الفترات السابقة استقرار هاشا يُمكن أن يتطور فيه هيكل الدين العام على نحو ترتفع فيه نسب المخاطرة، التي تمهد لانهيار اقتصادي تتراجع فيه مستويات النمو، فيما لو اسمرت أسعار النفط في التراجع، كما تمهد لتأزم الوضع الاجتماعي وخروج الجزائر من الحلقة المفرغة للاستدانة لا يكون إلا بتنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات.[27]

[26] - FMI, Statistical Appendix, 2014.
- Banque D'Algérie (2014), Evolution Economique et monétaire En Algérie.

[27] - سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري: محاولتان من أجل التنمية : 1962 – 1989، 1990- 2005**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث القاهرة ، 2013، ص247.

خاتمة:

اكتست السياسة الاقتصادية التي اعتمدها الجزائر أهمية بالغة، في إطار تموقعها ضمن الإصلاحات الذاتية لتدارك هشاشة الإرث الاجتماعي، والاقتصادي، وقد صممت هذه السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية ضمن رؤية تهدف إلى تنويع الاقتصاد الجزائري، وتقليص انحصار بنيته ضمن قطاع المحروقات تلك الوضعية التي تجعله على خط المواجهة أمام إشكاليتين رئيسيتين، وهما: مخاطر الصدمات الخارجية في ظل هشاشة التوازنات الداخلية والخارجية المحققة تحت قيد أسعار النفط في الأسواق الدولية، والتي أصبحت تتحدد ضمن سيناريوهات خارج ميكانيزم السوق (الصدمة الأخير 2014 جسدت خطرا حقيقا بالنسبة للاقتصاد الجزائري وبرهنت على ضعف وفشل السياسات الاقتصادية المعتمدة خلال الفترة السابقة)، بالإضافة إل تحدي الانخراط في مشروع الشراكة العالمي لإرساء التنمية المستدامة، وما يطرحه هذا التوجه من مكاسب ومخاطر عميقة جراء ما تتضمنه فلسفة التنمية المستدامة، وما يتسم به الاقتصاد الجزائري من خصائص باعتباره اقتصاد ريعي قائم على استنزاف الموارد الأولية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

بناءا على تحليل كل من نتائج المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي هيرشمان هيرفندال الذي كانت قيمته أقرب إلى الواحد الصحيح على المدى الفترة المدروسة، وتحليل جملة من مؤشرات التنمية المستدامة ذات الارتباط المباشر بموضوع الدراسة، فإن تنويع القاعدة الاقتصادية الذي اعتبرته السياسة الاقتصادية المصممة هدفاً استراتيجيا لا يزال بعيد المنال، حيث أن الصادرات النفطية تستحوذ على الوزن النسبي الأعلى من الصادرات السلعية،كما أن الإيرادات الحكومية تعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية. وعلى الرغم من أهمية البرامج والأغلفة المالية الموجهة لتنشيط ديناميكية قطاعات اقتصادية واعدة كالزراعة والصناعة والسياحة، إلا أن هذه القطاعات لم تتخلص من التبعية العضوية لأداء القطاع النفطي، بما يرفع من استقلالية أدائها في خلق القيمة المضافة للمساهمة في زيادة درجة تنويع الاقتصاد الجزائري مما يجعل السياسات الاقتصادية المصممة ولاسيما السياسة المالية والنقدية تصمم ضمن سيناريو مدى تدفق عوائد النفط، بعيدا عن الكفاءة والفعالية الاقتصادية.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014 .

2. سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري: محاولتان من أجل التنمية : 1962 – 1989، 1990– 2005**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث القاهرة، مصر، 2013.

3. عاطف لافي مرزوق، عباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد الحادي و الثلاثون، 2014.

4. كمال عايشي، **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد**، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2013.

5. لطرش الطاهر، **حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع: محاولة تحليل أثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري** الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013.

6. محمد الحسن الخليفة، **تجربة الدول الإفريقية جنوب الصحراء في استغلال عائدات النفط**، مجلة المصرفي، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي، العدد الرابع و الأربعون، يونيو،2007.

7. ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال الفترة 16 /17 فبراير ، الرياض، السعودية، 2014.

8. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، تقرير أقل البلدان نمو، 2014: **النمو مع التحول الهيكلي: خطة تنمية لما بعد عام 2015**، الأمم المتحدة ، نيويورك، 2014.

9. النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2015.

مراجع باللغة الأجنبية:

10. Gregory N. Mankiw, **Macroéconomie** , boek université, Bruxelle, 2006.

11. Banque D'Algérie (2014), Evolution Economique et monétaire En Algérie.

12. .ELYAS Salah , YAGOUB Mohamed, **Politique Budgétaire, Croissance Economique En Algérie « 1998 - 2013 »**, colloque international evaluation des effets des programmes d'investissement publics 2001 – 2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'nvestissement et la croissance économique, université setif 1- algerie, 11 -12 Mars 2013.

13. Algérie, Chef du Gouvernement, Circulaire n° 05 du 14 juillet 2001, **Programme d'Appuis à la Relance Économique de 2001 à 2004 .**

14. Algérie, Instrument Européen de Voisinage et de Partenariat, Document de Stratégie 2007 – 2013 & Programme indicatif national 2007–2010 .
https://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/country/enpi_csp_nip_algeria_fr.pdf

15. Antonia Lütteken and Konrad Hagedorn _Concepts and Issues of Sustainability in Countries in Transition _An Institutional Concept of Sustainability as a Basis for the Network_ Department of Agricultural Economics and Social Sciences, Humboldt University of Berlin, ftp://ftp.fao.org/seur/New_SEUR/ceesa/concept.htm

16. Dimension: Environmental sustainabilit :
http://hdr.undp.org/en/indicators/44706#

17. FMI, Statistical Appendix 2014.

18. http://data.albankaldawli.org

19. http://hdr.undp.org/en/data

20. http://www.sesrtcic.org
21. John Drexhage, Deborah Murphy_ **Sustainable Development From Brundtland to Rio 2012**_ Paper prepared for consideration by the High Level Panel on Global Sustainability, International Institute for Sustainable Development (IISD), First meeting, New York, 19 september 2010.
22. MOC, l`Algérie construire l`avenir, 9 janvier 2005, n° 1706.
23. Olivier Blanchard, Daniel Cohen, **Macroéconomie** ,4éme édition, Pearson éducation, France, 2007.
24. Siope V. Ofa , Malcolm Spence , Simon Mevel , and Stephen Karingi , **Export Diversification and Intra-Industry Trade in Africa**, United Nations Economic Commission for Africa, 15 June 2012.
25. Stephen M. Kapunda, **Diversification and Poverty Eradication in Botswana**, Botswana Journal of African Studies vol. 17(2003) n^0=2.
26. The little green data book
27. Tim Callen, Reda Cherif, Fuad Hasanov, Amgad Hegazy, and Padamja Khandelwal , **ECONOMIC DIVERSIFICATION IN THE GCC**, International Monetary Fund, Institute for Capacity Development and Middle East and Central Asia Department December, 2014.
28. UNITED NATIONS, NATIONS. UNIES, UNFCCC Workshop on **Economic Diversification**, FRAME Work Convention on climate change – secretariat, Teheran, Islamic Republic of Iran, 18- 19 October 2003.
29. www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur (08/09/2016).

قائمة الملاحق

السنوات	معامل هيرشمان هيرفندال لتنوع الصادرات	مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع الايرادات الحكومية	مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع تكوين راسمال الثابت	مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع الناتج المحلي الاجمالي	مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع لتنوع الواردات
2000	0,95571929	0,66945602	0,42915237	0,25806801	0,17871432
2001	0,94613799	0,5584191	0,40812394	0,20260472	0,175747
2002	0,93805156	0,48226828	0,43617824	0,18888023	0,19139315
2003	0,95640335	0,56640388	0,39289875	0,21959683	0,18788359
2004	0,96113754	0,5887856	0,36857474	0,24099922	0,20521014
2005	0,96844537	0,66003405	0,32407223	0,31696073	0,22552576
2006	0,96523491	0,6678393	0,35131187	0,32745049	0,21778124
2007	0,96464033	0,65302441	0,31011824	0,30375105	0,1669232
2008	0,96099894	0,69355529	0,27738863	0,33673494	0,18198235
2009	0,96229209	0,5250295	0,2741987	0,17338792	0,21719839
2010	0,95731154	0,52852237	0,315245	0,22086053	0,21088007
2011	0,95525842	0,55918297	0,31699953	0,25133567	0,17362298
2012	0,95426777	0,5264133	0,31426307	0,23254055	0,11123847
2013	0,95062035	0,47336972	0,31090289	0,17863604	0,12593536
2014	0,93497138	0,44551752	0,32159449	0,14918396	0,15136406

المصدر: تم الاعتماد في حساب مؤشر هيرشمان هيرفندان للمتغيرات ضمن هيكل المؤشر المركب على العلاقة المقدمة ضمن الدراسة ،و بناءا على البيانات الواردة ضمن : تقارير بنك الجزائر، بيانات المديرية العامة للجمارك

< http://www.douane.gov.dz > < http://www.bank-of-algeria.dz>

< http://www.ons.dz>

ممارسات إدارة المواهب البشرية ودورها في تحسين أداء العاملين " دراسة ميدانية "

د. عبدالله عبدالله أحمد الطبال

مدرس بقسم إدارة الأعمال –كلية التجارة – جامعة السويس– مصر

بريد إلكتروني:altabal2000@yahoo.com

ملخص:

تتناول هذه الدراسة دراسة وتحليل العلاقة بين ممارسات إدارة المواهب البشرية ومستوى أداء العاملين بالتطبيق على بعض الجامعات الحكومية السعودية (جامعة طيبة **و** الإسلامية وأم القرى).

وتشير النتائج إلى وجود تأثير معنوي طردي لممارسات إدارة المواهب محل الدراسة وهى: (استقطاب وتوظيف المواهب – تحفيز وتطوير المواهب – إدارة الأداء – تمكين المواهب – تطوير المسار الوظيفي – الاحتفاظ بالمواهب) في أداء العاملين، وتختلف الأهمية النسبية لممارسات إدارة المواهب محل الدراسة في تأثيرها على أداء العاملين وتم ترتيبها كما يلي: (تطوير المسار الوظيفي – إدارة الأداء –تمكين المواهب – الاحتفاظ بالمواهب – استقطاب وتوظيف المواهب).

كلمات مفتاحية: إدارة المواهب البشرية، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، إدارة الأداء، تمكين المواهب، تطوير المسار الوظيفي، الاحتفاظ بالمواهب، الأداء.

Abstract:

This study deals with the relationship between human talent management practices and the level of performance of employees in some Saudi government universities (Taibah, Islamic, Umm Al Qura University).

The results indicate that there is a significant positive effect of the talent management practices under study: Attracting and recruitment talents - motivating and developing talent - Performance management - Empowering talent - Developing the career path - retention talents) in the performance of the employees. The relative importance of the talent

management practices studied varies in their impact on the performance of the employees and their ranking As follows: (career development - performance management - talent empowerment - talent retention - Attracting and recruitment talents).

Keywords: Human Talent Management - Attracting Talents - Talent Development - Performance Management - Talent Empowerment - Career Development - Retaining Talent - Performance.

مقدمة :

تعد إدارة المواهب Talent Management أحد أهم التحولات المعرفية المعاصرة في مجال الفكر الإداري الحديث، باعتبارها المصدر الرئيس لتحقيق تنافسية واستدامة المنظمات في الوقت الحالي، وذلك بعد التحول نحو الموارد غير الملموسة وفى مقدمتها الموهبة و رأس المال الفكري.[1]

وقد أدت التحديات التي يشهدها عالم اليوم والمتمثلة في تزايد حدة المنافسة والتطورات التكنولوجية السريعة إلى اعتبار التميز عنصراً هاماً لتحقيق البقاء و النمو والتطور، ولهذا ظهر الاهتمام بإدارة المواهب في المنظمات المعاصرة كأحد مصادر القوة صعبة التقليد وإسهامها في تحقيق النمو والبقاء والتطور في المنظمات.[2]

وقد شهد تخصص إدارة الأعمال في السنوات الأخيرة تطور مفاهيم وأفكار إدارية وتنظيمية حديثة في مجال إدارة الموارد البشرية من أهمها مفهوم إدارة المواهب البشرية، وقد بدأ هذا المفهوم في الظهور

[1]– محمد ثابت فرعون الكرعاوي "البنية التحتية لإدارة الموهبة وأبعادها وأثرها في تحقيق الأداء العالي للمنظمات – دراسة مقارنة بين جامعتي الكوفة والقادسية"، **ملخص رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال**، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة، 2010م، ص:1.

[2]– محمد سعيد الحميدى و الهادى خوجلى الطيب، "**الاستثمار في التدريب وإدارة المواهب – تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة** "، كلية الشرطة – معهد تدريب الضباط، 2011م، ص ص: 1-17.

والانتشار في السنوات الأخيرة كمنهج وأسلوب جديد لتفعيل دور المواهب وتطوير لجودة الموارد البشرية، وأصبح الاهتمام بالمواهب البشرية في مجال إدارة الأعمال عاملاً مهماً من أجل تحقيق أداء عال.[3]

1- مشكلة البحث :

تعاني المنظمات العربية من انخفاض في توفير العقول البشرية القادرة على تحقيق الميزة التنافسية،حيث تدق أجراس الخطر منذ أكثر من ربع قرن من الزمان نتيجة لانخفاض كفاءة العنصر البشرى،مما يتطلب سرعة إدارة المواهب والكوادر البشرية في المنظمات العربية بوجه عام، ولذلك تمثل إدارة وتنمية الموارد البشرية قضية في غاية الأهمية في الوقت الراهن.[4]

وتوجد عدة مؤشرات تؤكد على تزايد مبررات الحاجة إلى تطبيق إدارة المواهب في المنظمات منها:[5]

- تزايد حاجة جميع المنظمات في الوقت الحالي سواء في القطاع العام أو الخاص إلى ضرورة استقطاب الموارد البشرية ذوي المهارات الملائمة لشغل الوظائف القيادية مع تزايد النقص في المهارات؛
- يعتبر نقص المواهب أكبر التحديات التي تواجه المنظمات في الوقت الحالي، وتعاني الدول العربية بصفة عامة من تسرب كفاءاتها الوطنية المتميزة، لعدم توافر التحفيز الكافي والبيئة المناسبة؛
- يمر الوطن العربي بأزمات اقتصادية وسياسية طاحنة تؤثر بشكل كبير على مخرجات التعليم الجامعي، وبالتالي على تنميه وإدارة الموارد البشرية، مما يؤثر سلباً على الإنتاج وجودة الخدمات والأداء، وكذلك

---

[3]- ناصر محمد العديلي،" **كيف هي حالة إدارة الموهبة في الشركات السعودية؟** "، مجلة الاقتصادية، النسخة الالكترونية، العدد5670، الاثنين 24/4/1430 هـ- الموافق 20 إبريل 2009. ص : 1.

[4] - عبد الحميد عبد الفتاح المغربى، "**ندوة إدارة المواهب – المدخل الاستراتيجي لتنمية الموارد البشرية**"، كلية التجارة، جامعة دمياط، الثلاثاء 2010/10/26.

[5] - محمد سعيد الحميدى & د. الهادى خوجلي الطيب، "**الاستثمار في التدريب وإدارة المواهب – تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة** "، كلية الشرطة – معهد تدريب الضباط، 2011 .

- إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن الزعير، "**إدارة المواهب: البرنامج العملي للتمتين**"، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية العلوم والدراسات، جامعة المجمعة، 2014.

الحد من نمو المنظمات مما ينتج عنه ندرة في الوظائف المتاحة سنوياً،بل والأكثر من ذلك قيام الكثير من المنظمات بتخفيض عدد الموارد البشرية لديها بالرغم من تزايد أعداد الخريجين الجامعيين سنوياً.

ويمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال البحثي التالي:

هل هناك تأثير لممارسات إدارة المواهب البشرية محل الدراسة على تحسين أداء العاملين ؟

2- أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

- يشكل التطبيق الفعّال لإدارة المواهب في منظمات الأعمال أهمية كبيرة في توفير فرص العمل وعلاج مشكلة البطالة في الدول العربية بصفة عامة، خاصة وأن أغلب برامج وسياسات التنمية الاقتصادية قد فشلت في إجراء تحسن ملموس في حياة الموارد البشرية في تلك الدول؛
- تساهم هذه الدراسة في إثراء هذا المجال والمكتبة العربية بصفة عامة بالأبحاث والدراسات المتعلقة بإدارة المواهب، حيث تعتبر مرجعًا للباحثين والمهتمين في مجال إدارة الموارد البشرية؛
- يشجع الكشف عن تأثير ممارسات إدارة المواهب على الأداء المسئولين في الجامعات محل الدراسة على ضرورة تطبيق إدارة المواهب كنظام إداري فيها للاستفادة منها في تدعيم مستوى الأداء ، وتطوير أسلوب إدارتهم لموظفيهم وتحفيزهم والاحتفاظ بهم وتمكينهم من قيادة الموهوبين بفعالية؛
- التركيز على الجامعات كأحد أهم مؤسسات التعليم العالي، وتناولت الدراسة بعض الجامعات السعودية كمجال للتطبيق لمالها من دور كبير في المجتمع، ومكانة بين الجامعات المختلفة، حيث شهدت حالياً توسعاً كمياً كبيراً ارتبط بتزايد أعداد الطلبة، وتصاعد درجة الوعي والانفتاح على مظاهر العولمة والجودة ، لذلك كان لابد من وجود أنظمة لإدارة المواهب في مثل هذه الجامعات العريقة.

3- أهداف البحث: تتمثل أهداف هذا البحث فيما يلي :

- إلقاء الضوء على مفهوم إدارة المواهب كمدخل إستراتيجي جديد في مجال التنمية البشرية وتطبيقه على الجامعات محل الدراسة لتحقيق فعالية أداء العاملين بها؛
- قياس أثر ممارسات إدارة المواهب البشرية على أداء العاملين؛
- تقديم مجموعة من التوصيات تمكن الإدارة وأصحاب القرار في تلك الجامعات من التعرف على أفضل الممارسات لاستغلال قدرات الأفراد المتميزين والموهوبين لديها وإدارتهم وتحفيزهم والاحتفاظ بهم لتحسين الأداء.

4- أوجه اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

فيما يلي عرض ملخصاً لأهم الدراسات العربية والأجنبية التي قام الباحث بمراجعتها:

جدول رقم (1): ملخص لأهم الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت العلاقة بين إدارة المواهب والأداء

اسم الباحث	هدف الدراسة	أهم النتائج
Heinen& O'Neill,2004	دراسة وتحليل دور إدارة المواهب في الأداء التنظيمي	تلعب إدارة المواهب دوراً هاماً في تعظيم الأداء التنظيمي
Lockwood,2006	دراسة وتحليل دور إدارة المواهب في تحقيق النجاح التنظيمي	تلعب إدارة المواهب دوراً هاماً في تحقيق النجاح التنظيمي
Chug&Bhatnagar, 2006	دور إدارة المواهب كتوجه إستراتيجي في إدارة الموارد البشرية في تحقيق أداء عال	تؤثر إدارة المواهب كتوجه إستراتيجي في إدارة الموارد البشرية في تحقيق أداء عال
Collings&Mellah,2009	دراسة وتحليل دور إدارة المواهب في الأداء	وجود علاقة إيجابية غير مباشرة بين إدارة المواهب والأداء
العبادي، 2010	دراسة إدارة الموهبة في منظمات الأعمال	تساهم إدارة المواهب في تحقيق الأداء العالي داخل المنظمات

الكرعاوي، 2010	تحليل العلاقات السببية بين أبعاد إدارة الموهبة وبنيتها التحتية والأداء العالي دراسة مقارنة بين جامعتي الكوفة والقادسية	تؤثر أبعاد إدارة المواهب وبنيتها التحتية تأثيراً معنوياً في مؤشرات الأداء العالي للجامعتين محل الدراسة.
Kehinde,2012	دراسة وتحليل أثر إدارة المواهب على الأداء التنظيمي	تؤثر إدارة المواهب تأثيراً إيجابياً قوياً على الأداء التنظيمي.
Altinoz, etal,2013	دراسة وتحليل أثر إدارة المواهب على الثقة والكفاءة التنظيمية والأداء	تؤثر إدارة المواهب تأثير إيجابي على الثقة في المنظمات الفندقية
صيام، 2013	التعرف على واقع تطبيق نظام إدارة المواهب البشرية بالجامعة الإسلامية – بغزة	غموض مفهوم إدارة المواهب وضرورة إجراء دراسة مستقبلية تتناول دراسة أثر إدارة المواهب على الأداء الفعال

المصدر : من إعداد الباحث .

وتتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في هذا المجال بالأصالة والحداثة من عدة جوانب:

- اختلاف مجال وبيئة تطبيق هذه الدراسة حيث تطبق الدراسة على قطاع التعليم العالي؛
- تناولت هذه الدراسة بشقيها النظري والميداني مدخل متكامل لأهم ممارسات وأبعاد إدارة المواهب مجتمعه؛
- يمكن تعميم نتائج هذه الدراسة والاستفادة منها في جميع مؤسسات التعليم العالي في المملكة؛
- تزايد الحاجة إلى إجراء دراسة تحدد طبيعة العلاقة بين ممارسات مدخل إدارة المواهب البشرية وأداء العاملين ، وتحدد ما إذا كانت تلك الممارسات تؤثر إيجابياً أو سلبياً في أداء العاملين .

5- الإطار النظري للبحث :

1.5- مفهوم وأهمية إدارة المواهب:

تتعدد تعريفات الكتاب والباحثين حول مفهوم إدارة المواهب، كما يلي :

يمكن تحديد مفهوم الموهبة على أنه: الموارد البشرية القادرة على تحقيق تميز في أداء المنظمة عن طريق الإسهام المباشر في هذا الأداء، أومن خلال تحقيق مستويات عالية من الأداء على المدى الطويل.[6]

ويعرفها (أحمد، 2011) بأنها قدرة إدارة المنظمة على توفير منهج منظم لاستقطاب وجذب وتوظيف وتطوير مهارات العاملين، واعتبارهم مواهب تستحق الاهتمام والرعاية والدفع للأمام، ووضع الشخص المناسب ذوى المهارات المناسبة في المكان المناسب في الوقت المناسب، بحيث يتوافر لدى المنظمة الكفاءات البشرية القادرة على تحقيق أهدافها وبناء ميزة تنافسية أفضل مقارنة بالمنظمات الأخرى.[7]

وترى دراسة (Kehinde ,2012); أنه يمكن تعريف إدارة المواهب من عدة زوايا كما يلي:[8]

- تعرف كعملية على أنها مجموعة من العمليات اللازمة لتحسين الأفراد وعمليات إدارة ورعاية المواهب والتي تعد جزءاً من العمليات اليومية في المنظمة أو الحياة التنظيمية لضمان نجاح المنظمة في المستقبل؛
- وتعرف كثقافة بأنها فكر وتوجه واعتقاد بضرورة الحاجة للمواهب لتحقيق النجاح التنظيمي؛
- كما تعرف كمنافسة بأنها عملية التنافس للحصول على المواهب ذوي الأداء العالي وتطويرهم شخصياً ووظيفياً بمعدل أسرع وأكبر من المنافسين؛
- وتعرف من منظور تخطيط الموارد البشرية بأنها توفير الموارد البشرية المناسبة في الوقت المناسب في الوظائف المناسبة وأداء المهام المناسبة أو الصحيحة؛
- وتعرف كأداة للتغيير التنظيمي حيث تستخدم كمحرك ودافع لإجراء التغيير في المنظمة لتحسين الأداء التنظيمي.

---

[6]- M., Armstrong, **Strategic Human Resource Management : A guide to action**, 4th Edition, Kogan Page, Great Britain, Cambridge University Press, 2009, p.6.

[7]– محمد جاد حسين أحمد، " واقع معرفة وتطبيق إدارة المواهب المؤسسية بالإدارات التعليمية بمحافظة البحر الأحمر "، **مجلة الثقافة والتنمية**، العدد الأربعون، السنة الحادية عشرة، يناير 2011م، ص ص: 104-184 .

[8]- J. S., Kehinde, " Talent Management: Effect on Organizational Performance"**, Journal of Management Research**, V. 4, N. 2, 2012, pp.178-186.

ونستخلص من التعاريف السابقة أن مفهوم إدارة المواهب في ضوء هذه الدراسة عبارة عن مدخل للتطوير التنظيمي يستهدف تحقيق التنمية الشاملة للموارد البشرية داخل المنظمات، والعمل على ضمان استقطاب أفضل الموارد البشرية والتي تمتلك قدرات ومهارات ومعارف ومواهب متميزة للعمل داخل المنظمات، ومن ثم توظيف قدرات هذه الموارد، وتحفيزها وإدارة أدائها وتمكينها وتطوير مسارها الوظيفي والاحتفاظ بها، بهدف تحسين فعالية وكفاءة الأداء داخل المنظمات .

2.5- أبعاد إدارة المواهب:

تعد إدارة المواهب من المفاهيم متعددة المعان والأبعاد، ولذا تتعدد مداخل دراسة أبعاد إدارة المواهب كما يلي:[9]

- يقترح بعض الباحثين الممارسات التالية:[10] (التنمية – الاحتفاظ- إدارة الأداء- الاتصالات- والتقدير والمكافأة أو التحفيز)؛

- كما يحددها (Thunnissen,et.al,2013) في:[11] (التعيين والتوظيف - التخطيط للخلافة - التدريب والتطوير- إدارة الأداء) . وتشير إليها دراسة أخرى في الأبعاد التالية :[12] (تطوير المواهب – الاستقطاب والاحتفاظ – التحفيز – نشر وتوزيع المواهب – التواصل والتمكين – التناوب والتدوير الوظيفي المستمر)؛

[9] -J., Storey, **Human Resource Management : A Critical Text**, 3rd ed., Thomson Learning, London,2007,p.105.

[10]-.عبد العزيز بن سلطان العنقري ،" إدارة المواهب والاستغراق الوظيفي بالمنظمات الحكومية السعودية "، **مجلة التنمية الإدارية**، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، عدد 113، محرم 1435هـ، ص ص: 1-45 .

[11]- M. , Thunnissenetal, " Talent management and the relevance of context : Towards a pluralistic approach" , **Human Resource Management Review** , N. 23 , 2013, pp.326–336.

[12]- A ., Corbin & F., Strauss, " HR's role in talent management and driving business results" , **Employment Relations Human Resource Planning**, V. 27,2008,pp.33 – 41.

- أما (Behrstock,2010) فيحدد ممارسات إدارة المواهب بوجه عام في الأبعاد الثلاثة التالية:[13] (استقطاب المواهب – الاحتفاظ بالمواهب – تطوير وتحفيز المواهب)؛

- في حين يقترح (Behrstock,et.al,2009) :[14]ممارسات إدارة المواهب بفعالية للمعلم في العناصر التالية (إعداد المواهب - استقطاب المواهب – توظيف وتعيين المواهب – تقلد المناصب الوظيفية – التطوير الوظيفي –نظم تحفيز المواهب– ظروف وبيئة العمل – إدارة الأداء) .

وفى ضوء الدراسات السابقة لأبعاد إدارة المواهب تعتمد هذه الدراسة على قياس إدارة المواهب من خلال الأبعاد التالية: (استقطاب وتحفيز وتمكين والاحتفاظ بالمواهب و إدارة الأداء و تطوير المسار الوظيفي)

3.5- الأداء :

يعرفه (عباس، 2008) بأنه مدى كفاءة أو قدرة المنظمات في تحقيق أهدافها التي قامت من أجلها.[15]ويحدده (مصطفى، 2002) على أنه قدرة الفرد أو الفريق أو المنظمة على تحقيق الأهدافالمخططةأو المستهدفة بكفاءة وفعالية.[16]ويقترح (عبد الحليم، 2012/2011) بأنه درجة تحقيق الأهداف المحددة، ويمكن اختصاره في معادلة الفعالية = الإنجاز أو الأداء المحقق ÷ الإنجاز أو الأداء المستهدف أو المخطط.[17]كما يعرفه كل من (Yuchtman & seashore) بأنه قدرة المنظمة على استغلال الفرص المتاحة في البيئة المحيطة من أجل الحصول على الموارد أو الكفاءات النادرة التي تمكنها من

[13] -E . Behrstock , "Talent Management in the private and education sectors : A literature Review " , January ,2010, Learning point Associates , **www .learning pt.org.**,pp.1-16.

[14]- E .Behrstock ,etal ,"Managing educator talent : A research based framework for district and state policy makers" , Naperville, Il , Learning point Associates , **www .learning pt.org**. 2009.

[15] - علي عباس، "**الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال**"، دار إثراء، الأردن ،2008 ،ص ص : 27-28.

[16] - أحمد سيد مصطفى، "**إدارة البشر–الأصول والمهارات**"، غير موضح دار النشر، القاهرة، 2002، ص: 415.

[17]- مزغيش عبد الحليم، " تحسين أداء المؤسسة فيظل إدارة الجودة الشاملة "، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011 ، ص ص : 20-21.

أداء وظائفها بكفاءة وفعالية.[18] ويعرفه (الداوي، 2010/2009) بأنه العمل المستمر والشامل لإنجاز الأعمال كما خطط لها، ولذلك يعتبر المحدد الأساس لنجاح وبقاء المنظمة في الأسواق المستهدفة، ومدى قدرة المنظمة على التكيف أو الفشل مع البيئة المحيطة، ويرتبط هذا المفهومبمفهوم الكفاءة والفعالية.[19]

ونستخلص من التعريفات السابقة تعريف مفهوم الأداء في ضوء هذه الدراسةعلى أنه عبارة عن قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها والعمل بشكل جيد وفعال وأداء الأعمال الصحيحة.ولذا تعتمد هذه الدراسة على قياس الأداء من خلال الأبعاد التالية : (الالتزام – الفرق عالية الأداء – الحوافز– الفعالية) .

4.5– علاقة إدارة المواهب بأداء العاملين :

يتجلى دور إدارة المواهب في تحسين الأداء وترجمة الموهبة في الأداء في العلاقة التالية:

المواهب = القيم X القدرات (القدرة على العمل، القدرة على التواصل، القدرة على التفكير، القدرة على التعلم) + الإستراتيجية / الرسالة /الرؤية + المهارات والكفاءات+ المهام والأدوار + الفرص+ التشجيع والاعتراف والتقدير + التدريب والتطوير + التمرين + خطة وأهداف العمل + الموارد ⟵ إدارة الأداء ⟵ تحسين الأداء.(Al-Awamleh,2009)

6- منهج البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفروضه، فإنه يتم استخدام المنهج التحليلي والذي يعتمد على تبويب وتحليل البيانات التي تم تجمعيها بأسلوب الاستقصاء، باستخدام أساليب التحليل الإحصائي المناسبة وبرنامج (SPSS/PC+,V.20).

---

[18]- إيمان نور الدين و صورية كحول، " **الكفاءة والفعالية وأخلاقيات المؤسسة : وجهة نظر أصحاب المصلحة** "، بحث مقدم إلى د. موسى عبد الناصر ، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر،2008/2007، ص : 12.

[19]- الشيخ الداوى، " تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء "، مجلة الباحث، العدد السابع، 2010/2009، ص ص: 217- 227.

7- فروض البحث:

يقوم البحث بمحاولة اختبار مدى صحة الفروض التالية :

1.7- الفرض الأول :

توجد علاقة ذات تأثير طردي معنوي لممارسات إدارة المواهب على أداء العاملين .

2.7- الفرض الثاني: ينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية :

1/2: توجد علاقة ذات تأثير طردي معنوي لاستقطاب وتوظيف المواهب على أداء العاملين؛

2/2: توجد علاقة ذات تأثير طردي معنوي لتحفيز وتطوير المواهب على أداء العاملين؛

3/2: توجد علاقة ذات تأثير طردي معنوي لإدارة الأداء على أداء العاملين؛

4/2: توجد علاقة ذات تأثير طردي معنوي لتمكين المواهب على أداء العاملين؛

5/2: توجد علاقة ذات تأثير طردي معنوي لتطوير المسار الوظيفي للمواهب على أداء العاملين؛

6/2: توجد علاقة ذات تأثير طردي معنوي للاحتفاظ بالمواهب على أداء العاملين.

3.7- الفرض الثالث : ينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية :

1/3: توجد علاقة ذات تأثير طردي معنوي لمحاور ممارسات إدارة المواهب على الالتزام؛

2/3: توجد علاقة ذات تأثير طردي معنوي لمحاور ممارسات إدارة المواهب على الفرق عالية الأداء؛

3/3: توجد علاقة ذات تأثير طردي معنوي لمحاور ممارسات إدارة المواهب على الحوافز؛

4/3: توجد علاقة ذات تأثير طردي معنوي لمحاور ممارسات إدارة المواهب على الفعالية.

ويوضح الشكل التالي النموذج المقترح للدراسة وفروضها :

الشكل رقم (1): النموذج المقترح للدراسة

المتغيرات المستقلة(ممارسات إدارة المواهب) ---------- المتغير التابع (أداء العاملين)

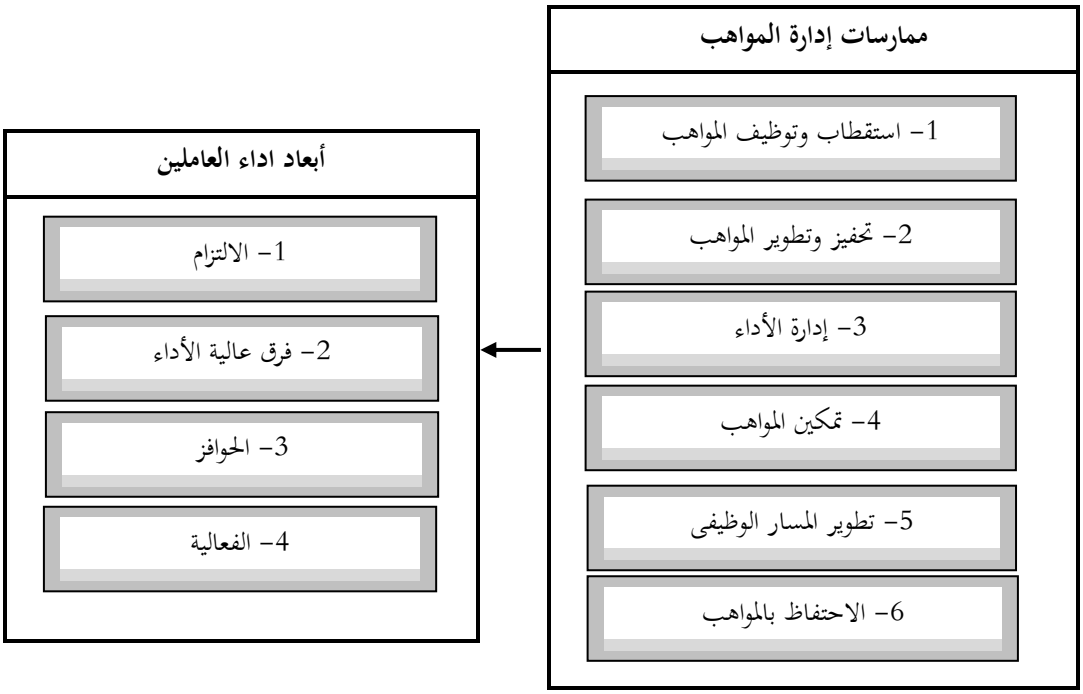

المصدر: من إعداد الباحث.

8- مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في جميع مفردات مستوى الإدارة الوسطى ممثلة في العمداء والوكلاء، والإدارة الإشرافية ممثلة في رؤساء الأقسام ومديري الإدارات في كليات جامعات طيبة والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وقد بلغ حجم المجتمع 954 مفردة (الموقع الالكتروني للجامعات المذكورة عبر شبكة الانترنت خلال عام 1437هـ،2016) .

ومن خلال دراسة مجتمع الدراسة اتضح تجانس مفرداته طبقا لاستجابات المفردات حول موضوع الدراسة. وتم سحب عينة عشوائية بسيطة حجمها الكلى طبقا لجداول تحديد حجم العينة 278 مفردة

عند حجم مجتمع 1000 مفردة تم زيادة حجمها إلى 350 مفردة.[20] وبلغ عدد الاستمارات الصحيحة 300 استمارة، ومعدل الردود الصحيحة 85,71% وهو معدل مرتفع ومقبول لأغراض البحث العلمي.

9- طرق جمع البيانات :

يستخدم الباحث قوائم الاستقصاء في جمع البيانات الأولية من فئات البحث المختلفة. وتشمل قائمة الاستقصاء مجموعة أسئلة خاصة بممارسات إدارة المواهب محل الدراسة (المتغيرات المستقلة) وبالاعتماد على استقصاء(Piti,2010)، (صيام، 2013) والذي تم اقتباسه من دراسة(الحميدي، والطيب،2011). وأسئلة خاصة بأبعاد أداء العاملين (المتغير التابع) بالاعتماد على مقياس (سبرينه، 2015/2014) بعد إدخال بعض التعديلات ليتناسب وأهداف الدراسة الحالية . ويتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي .

10- أساليب التحليل الإحصائي للبيانات :

يستخدم الباحث الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات واختبار الفروض، وذلك من خلال استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS/PC+)، ومنها: مقاييس النزعة المركزية والتشتت، معامل الارتباط ألفا كرونباخ، تحليل الانحدار البسيط، اختبار فريدمان (تحليل الأهمية النسبية لأبعاد الدراسة)واختبار كاي تربيع، الانحدار التدريجي.

11- نتائج الدراسة الميدانية واختبار صحة الفروض :

1.11 - الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يلاحظ من الجدول الموالي أن جميع المتغيرات لها قيم أعلى من المتوسط (3)، وهذا يشير إلى أن تصورات أفراد العينة جاءت إيجابية ومرتفعة. وهذا يدل على أهمية ومعنوية عبارات ممارسات إدارة المواهب البشرية وأداء العاملين وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة.

[20]-U. ,Sekaran , **Research Methods for Business: A Skill-Building Approach** , Fourth Edition, John Wiley & Sons, 2003, p.294 .

جدول رقم (2): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	ت	المعنوية
استقطاب وتوظيف المواهب	4.0008	.86783	19.975	.000
تحفيز وتطوير المواهب	4.2608	.73756	29.609	.000
إدارة الأداء	4.1833	.74877	27.373	.000
تمكين المواهب	4.3567	.69652	33.736	.000
تطوير المسار الوظيفي	4.4200	.61599	39.928	.000
الاحتفاظ بالمواهب	4.4367	.60044	41.443	.000
أداء العاملين	4.3168	.75360	30.265	.000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

2.11 - تقييم ثبات ومصداقية المقاييس :

1.2.11- تقييم صدق الأداة : باستخدام معامل الاتساق الداخلي Inter consistency :

يقيس درجة مصدقيه النتائج المحققة لكل بند من الاستقصاء، والذي يعتمد على اختبار لمعنوية الارتباط.

2.2.11- تقييم الثبات :

استعان البـــاحث بمعامـــل ألفا كرونباخ لتقييم مصداقيــة مجموعة العبارات التي تقيس متغيرات الدراسة، ويوضح الجدول التالي معاملات ألفا لمقاييس الدراسة .

ويتضح من الجدول (03) أن قيم معامل ألفا تتراوح ما بين (84%، 98%) وقد جاءت جميعها معنوية عند مستوي 0.01 .وهو ما يعنى ارتفاعاً مقبولاً في الاعتمادية التى يتمتع بها كل متغير .

ويتم قبول الاستقصاء إذا كانت نسبة معامل ألفا كرونباخ أو نسبة الثبات تفوق 60%.[21]

[21] -U. ,Sekaran, op. cit , p.327 .

جدول رقم (3): معاملات ألفا لمقاييس الدراسة

المتغيرات المستقلة	Alpha	المعنوية
استقطاب وتوظيف المواهب	.888	.000
تحفيز وتطوير المواهب	.921	.000
إدارة الأداء	.921	.000
تمكين المواهب	.934	.000
تطوير المسار الوظيفي	.914	.000
الاحتفاظ بالمواهب	.844	.000
إجمالي المتغيرات المستقلة	.979	.000
(المتغير التابع)	.974	.000
إجمالي المتغيرات المستقلة والتابعة	.986	.000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

3.11 - قياس الأهمية النسبية Friedman Test:

لتحليل الأهمية النسبية لأبعاد الدراسة فقد تم استخدام اختبار فريدمان لبيان متوسط الرتب لعبارات أبعاد الدراسة، كما تم استخدام اختبار كا2 chi square test لقياس مدى وجود اختلاف أو اتفاق في الأهمية بين عبارات أبعاد الدراسة وتحدد فيه الدلالة أو المعنوية P-value فعندما تكون P-value <0.05 فان ذلك يعنى وجود فروق في الأهمية بين عبارات أبعاد الدراسة من وجهه نظر العينة.

حيث بين الجدول (04) أن مستوى المعنوية أقل من 5 % وهذا يعنى وجود اختلاف في الأهمية النسبية بين عبارات ممارسات إدارة المواهب البشرية وأداء العاملين من وجهه نظر عينة الدراسة.

جدول رقم (4): الأهمية النسبية لأبعاد الدراسة

المتغيرات المستقلة	كا2	المعنوية
استقطاب وتوظيف المواهب	72.415	.000
تحفيز وتطوير المواهب	240.029	.000
إدارة الأداء	165.712	.000
تمكين المواهب	37.776	.000
تطوير المسار الوظيفي	38.348	.000
الاحتفاظ بالمواهب	61.268	.000
المتغير التابع : الأداء	247.054	.000

4.11 - التحليل الإحصائي للبيانات واختبار صحة الفروض :

1.4.11- التحقق من صحة الفرض الأول (العلاقة بين ممارسات إدارة المواهب ككل وأداء العاملين):

أظهرت نتيجة اختبار معنوية معادلة الانحدار البسيط معنوية المتغيرات المفسرة (X) في تفسير المتغير التابع، وأن مستوي الدلالة لاختبار T-test للمتغير المستقل مع المتغير التابع هي 000.، وهى أقل من مستوي معنوية 1% وهذا يدعم صحة الفرض بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية طردية بين ممارسات إدارة المواهب وأداء العاملين.كما يستطيع المتغير المستقل (ممارسات إدارة المواهب) تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (أداء العاملين) بنسبة 91.5%. ومعادلة الانحدار Y= (.292-) +1.078X

ومما سبق يمكن القول أن الفرض الأول الذي بنص على وجود علاقة ذا تأثير طردي معنوي بين ممارسات إدارة المواهب وأداء العاملين قد تحقق .

2.4.11- التحقق من صحة الفرض الثاني ويتضمن الفروض الفرعية الستة (تأثير ممارسات إدارة المواهب الستة محل الدراسة على أداء العاملين) :

تم استخدام تحليل الانحدار الخطى البسيط لإثبات صحة الفروض الفرعية، وتم الحصول علي النتائج التالية:

Y = 0.968 + 0.781 X1 + 0.904 X2 + 0.917 X3 + 0.977 X4 + 1.128 X5 + 1.103X6

ونلاحظ معنوية المتغيرات المفسرة (X6,X5,X4,X3,X2,X1) في تفسير المتغير التابع عندα=0.01 حيث نجد جميع مستويات المعنوية P. Value أقل من قيمة α.

ويعتبر المتغير المستقل X5 هو أقوى المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع، يليه ال^{2}متغير X3، ثم المتغير X4، يليه المتغير X6، وأخيراً المتغير X1. ومما سبق يمكن القول أن الفروض الفرعية الستة قد تحققت.

3.4.11- التحقق من صحة الفرض الثالث : (العلاقة بين ممارسات إدارة المواهب ككل وكل متغير من متغيرات أداء العاملين على حدا وهي(الالتزام، فرق عالية الأداء، الحوافز، الفعالية):

تم استخدام تحليل الانحدار الخطى البسيط لإثبات صحة الفروض، وتم الحصول علي النتائج التالية:

≠ Y1 = 0.864 +0 .680 X1 + 0.777 X2+ 0.794 X3+ 0.882 X4+ 1.061 X5 + 0.995X6

ونلاحظ معنوية المتغيرات المفسرة (X6,X5,X4,X3,X2,X1)في تفسير المتغير التابع الأول (الالتزام) عندα=0.01 حيث نجد جميع مستويات المعنوية P. Value أقل من قيمة α.

≠ Y2 = 1.050+0 .826 X1 + 0.972 X2+ 0.991 X3 + 1.070 X4 +1.242 X5 + 1.200X6

ونلاحظ معنوية المتغيرات المفسرة (X6,X5,X4,X3,X2,X1)في تفسير المتغير التابع الثانى (الفرق عالية الأداء) عندα=0.01 حيث نجد جميع مستويات المعنوية P. Value أقل من قيمة α.

≠ Y3 = 1.050 +0 .826 X1+0.972 X2 + 0.991 X3+ 1.070 X4 + 1.242 X5 + 1.200X6

ونلاحظ أيضا معنوية المتغيرات المفسرة (X6,X5,X4,X3,X2,X1) في تفسير المتغير التابع الثالث (الحوافز) عندα=0.01 حيث نجد جميع مستويات المعنوية P. Value أقل من قيمة α.

≠ Y4 = 0.955 +0 .806 X1+ 0.928 X2 + 0.916 X3 +0.977 X4 +1.094 X5 + 1.012X6

ونلاحظ معنوية المتغيرات المفسرة (X6,X5,X4,X3,X2,X1) في تفسير المتغير التابع الرابع (الفعالية) عندα=0.01حيث نجد جميع مستويات المعنويةP. Value أقل من قيمة α.

ومما سبق يمكن القول أن الفروض الفرعية الستة قد تحققت، و أن الفرض الثالث قد تحقق أيضاً.

خـاتمة:

تناولت هذه الدراسة دراسة وتحليل العلاقة بين ممارسات إدارة المواهب البشرية ومستوى أداء العاملين بالتطبيق على بعض الجامعات الحكومية السعودية، وقد أثبتت نتائج الدراسة صحة الفروض الثلاثة التي قامت عليها الدراسة، ويمكن القول بصفة عامة أن نتائج الدراسة قد اتفقت إلى حد كبير مع جميع الافتراضات التي تم وضعها في بدايتها.

وفيما يلي عرض لأهم توصيات الدراسة:

- تصميم سياسات واستراتيجيات حديثة وثقافات تنظيمية لتطبيق ممارسات إدارة المواهب في المنظمات مع الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال؛
- نظراً لدور وأهمية إدارة المواهب فإنه يجب إنشاء إدارة مستقلة لإدارة المواهب أو على الأقل قسم مستقل لها تابع لإدارة الموارد البشرية بالجامعات محل الدراسة؛
- يمكن للمسئولين عن إدارة الموارد البشرية في الجامعات محل الدراسة بوجه خاص والجامعات السعودية بوجه عام وضع إستراتيجية لإدارة المواهب بفعالية لديها، تتوافر فيها دعم وتأييد والتزام ومشاركة الإدارة العليا في برامج إدارة المواهب لديها، وكذا تخطيط البدلاء ومراجعة المناصب الرئيسية والكفاءات والمواهب الحالية لتحديد الاحتياجات المطلوبة في المستقبل من الكفاءات والمواهب.

قائمة المراجع:

أولا: مراجع باللغة العربية :

أ. مؤلفات :

1. أحمد سيد مصطفى، **إدارة البشر–الأصول والمهارات**، غير موضح دار النشر، القاهرة، 2002.

2. على عباس، **الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال**، دار إثراء، الأردن، 2008.

ب. مقالات :

3. الشيخ الداوي، " تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء "، **مجلة الباحث**، العدد السابع، 2010/2009.

4. عبد العزيز بن سلطان العنقري،" إدارة المواهب والاستغراق الوظيفي بالمنظمات الحكومية السعودية"، **مجلة التنمية الإدارية**، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، عدد 113، محرم 1435هـ.

5. محمد جاد حسين أحمد، " **واقع معرفة وتطبيق إدارة المواهب المؤسسية بالإدارات التعليمية بمحافظة البحر الأحمر** "، مجلة الثقافة والتنمية، العدد الأربعون، السنة الحادية عشرة، يناير 2011م

6. محمد العديلي،" **كيف هي حالة إدارة الموهبة في الشركات السعودية؟** "، مجلة الاقتصادية، النسخة الالكترونية، العدد5670، الاثنين 24/4/1430 هـ- الموافق 20 إبريل 2009.

ج. رسائل علمية مقالات وأبحاث غير منشورة :

7. إيمان نور الدين، صورية كحول، " **الكفاءة والفعالية وأخلاقيات المؤسسة: وجهة نظر أصحاب المصلحة**"، بحث مقدم إلى د. موسى عبد الناصر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر،2008/2007.

8. عزيزة عبد الرحمن عبد الله صيام ،" **واقع تطبيق نظام إدارة المواهب البشرية من وجهة نظر الإدارة الوسطى والعليا – دراسة حالة الجامعة الإسلامية بغزة** "، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة-الجامعة الإسلامية بغزة، 2013م/1434ه.

9. مانع سبرينه ،" **أثر إستراتيجية تنمية الموارد البشرية على أداء الأفراد في الجامعات– دراسة حالة عينة من الجامعات الجزائرية** "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2015/2014م .

10. محمد ثابت فرعون الكرعاوي ،" البنية التحتية لإدارة الموهبة وأبعادها وأثرهما في تحقيق الأداء العالي للمنظمات – دراسة مقارنة بين جامعتي الكوفة والقادسية"، **ملخص مذكرة ماجستير في إدارة الإعمال**، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة، 2010م .

11. مزغيش عبد الحليم، " تحسين أداء المؤسسة فيظل إدارة الجودة الشاملة "، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011.

12. هاشم فوزي العبادي " إدارة الموهبة في منظمات الأعمال : رؤى ونماذج مقترحة، **مجلة الغريل لعلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة الكوفة، العراق، العدد17، 2010.

د. مصادر أخرى:

13. إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن الزعير، "**إدارة المواهب: البرنامج العملي للتمتين**"، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية العلوم والدراسات، جامعة المجمعة، 2014.

14. عبد الحميد عبد الفتاح المغربى، "ندوة إدارة المواهب – المدخل الاستراتيجي لتنمية الموارد البشرية"، **كلية التجارة، جامعة دمياط**، الثلاثاء 2010/10/26م.

15. حمد سعيد الحميدى و الهادى خوجلى الطيب، "الاستثمار في التدريب وإدارة المواهب – تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة "، **كلية الشرطة – معهد تدريب الضباط**، 2011م .

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية:

A. Books:

16. J., Storey, **Human Resource Management: A Critical Text**, 3rd ed., Thomson Learning, London, 2007.

17. M., Armstrong, **Strategic Human Resource Management: A guide to action**, 4th Edition, Kogan Page, Great Britain, Cambridge University Press,2009.

18. U.,Sekaran, **Research Methods for Business: A Skill-Building Approach** , Fourth Edition, John Wiley & Sons, 2003 .

B. Articles:

19. A ., Corbin & F., Strauss, " HR's role in talent management and driving business results", **Employment Relations Human Resource Planning**, V. 27,2008.

20. D., Collings & K., Mellahi , " Strategic talent management : A review and research agenda", **Human Resource Management Review**, v.19,2009.

21. J. S., Heinen & C., O'Neill, "Managing talent to maximize Performance ", **Employment Relations Today**, v.31,2004.

22. J. S., Kehinde, "**Talent Management: Effect on Organizational Performance"** , Journal of Management Research, V. 4, N. 2,2012.

23. M., Altinoz, et.al, "**Effects of talent management on organizational trust: a field study**", 9th International Strategic Management Conference , Social and Behavioral Sciences , N. 99 , 2013.

24. M., Thunnissen et al, **" Talent management and the relevance of context: Towards a pluralistic approach**", Human Resource Management Review , N. 23, 2013.

25. N. R. , Lockwood, " **Talent management: Driver for organizational success** ", HR Magazine, V.51,N.6,2006.

26. S., Chugh & J.,Bhatnagar, "Talent **Management as high performance work practice: Emerging strategic HRM dimension**", Management and Labour Studies, v.31 ,N.3,2006.

C. Reports :

27. E . Behrstock, "**Talent Management in the private and education sectors : A literature Review** ", January,2010, Learning point Associates , www .learning pt.org.

28. Behrstocketal, "**Managing educator talent:A research based framework for district and state policy makers**", Naperville, Il, Learning point Associates, www .learning pt.org. 2009.

D. Theses :

29. M., Piti," **The Influence of Talent Management on Strategy**", Masters in Business Administration, Faculty of Business and Economic Sciences, Nelson Mandela Metropolitan University, September 2010.

30. R. A., Al-Awamleh, " **Developing Future Leaders: The contribution of Talent Management**",Dissertation In partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctorate of Business Administration, DBA, Greenleaf University, USA, June 2009.

حقيقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

سي فضيل الحاج
طالب دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية،
مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة،
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم (الجزائر)
بريد الكتروني:hadj.sifodil@univ-mosta.dz

د. حيتالة معمر
أستاذ محاضر قسم "أ"، جامعة عبد الحميد بن
باديس-مستغانم (الجزائر)
بريد الكتروني: hitala_oran74@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز حقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال الإشارة إلى مفهومه وكذا الإطار القانوني والتنظيمي له، ثم واقعه الحقيقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، بالاعتماد على القوانين الوطنية المتعلقة بالاستثمار والبيانات الواردة في التقارير السنوية الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن القانون رقم: 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، لم يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنما أشار إلى مجال تطبيقه وكذا مفهوم الاستثمار بصفة عامة، كما أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تراجع خلال الفترة السنوية الممتدة من 2013 إلى 2015، بالرغم من الدور الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر، التنمية الاقتصادية.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence la réalité de l'investissement direct étranger en Algérie, ainsi que son rôle dans le processus de développement économique, en fonction des lois nationales sur les investissements et les données contenues dans les rapports annuels des institutions nationales et internationales.

L'étude a conclu que la loi n°16-09 du 03 aout concernant la promotion de l'investissement, n'a pas définit l'investissement étranger direct, mais a signalé son domaine d'application, ainsi que la notion d'investissement en général. En outre, nous avons conclu que le volume des investissements étrangers a diminué au cours de la période 2013/2015 dans tous les secteurs, malgré son importance dans le processus de développement économique en particulier.

Mots clés: investissement étranger direct, Algérie, le développement économique.

مقدمة:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مصادر التمويل الخارجي، حيث توفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها، والجزائر كغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو، حاولت بعدة آليات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لعلاقته بالتنمية الاقتصادية، من خلال وضع إطار تنظيمي يسمح لها بالانفتاح أكثر على العالم ويرفع من حجم استثماراتها الأجنبية المباشرة.

واتسمت البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف دول العالم، وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير التمويل المطلوب لكافة أشكال التنمية، في ظل تراجع أسعار النفط ونقص موارد التمويل.

ومن هذا المنطق عملت الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال إزالة الحواجز التي تعيق طريقها، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها إلى السوق المحلي، حيث قامت الجزائر في إطار سياستها الاقتصادية الرامية إلى الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر بتهيئة مناخ

الاستثمار، ووضع الإطار القانوني والمؤسساتي له، وذلك لتسيير الاستثمار بشكل عام، والاستثمار الأجنبي المباشر بوجه خاص، بما يكفل جذبه ومن ثمة النهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة.

وعليه فإن مقالنا هذا يحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي حقيقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ؟

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته انطلاقا من اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً من مصادر التمويل الخارجية، وكذا دور ها البارز في عملية التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث: تتمثل في إبراز مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنة 2015، تقييم مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة قي تفعيل الاقتصاد الجزائري.

المنهج والأدوات المستعملة في البحث: للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بإتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال وصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في التنمية الاقتصادية، ثم قمنا بتحليل بعض البيانات الخاصة بحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، وتم تدعيم هذه المناهج بالأدوات التالية: التشريعات الوطنية الخاصة بالاستثمارات، وتقارير بعض الهيئات الوطنية والدولية في نفس المجال، ومن خلال خطة البحث سنتطرق إلى ما يلي:

- الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت تعريفات الاستثمار بصفة عامة، واتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً عديدة، كما عملت الجزائر على خلق بيئة مواتية له من خلال وضع الإطار القانوني والتنظيمي له.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تصنف الاستثمارات وفقاً لمعيار الجنسية، إلى استثمارات محلية وأجنبية، فالأولى تكون جنسية المستثمرين فيها وطنية، والثانية يكون فيها المستثمر يحمل جنسية مغايرة للبلد المضيف للاستثمار سواء كان شخص طبيعي أو معنوي مثل: الشركات الأجنبية[1]، هذه الأخيرة تعتمد على عدة معايير لتحديد صفتها الأجنبية، كمعيار التأسيس حيث يكتسب الشخص المعنوي جنسية الدولة التي اتخذت فيها إجراءات تأسيسه[2]، ومعيار الإقامة للتمييز بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي.[3]

ويجمع الاستثمار الأجنبي بين عناصر اقتصادية وقانونية، فمن **الناحية الاقتصادية** يقصد به:"انتقال لرأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة، أو الاكتتاب في الأسهم والسندات أو القروض، بهدف الحصول على عوائد مجزية، بشرط أن يتم ذلك خارج الدولة المستثمرة"، ومن **الناحية القانونية** فيعرف بأنه:"رأس مال وافد من الخارج مملوك لأفراد أو مؤسسات، للمساهمة في النشاط الاقتصادي في بلد ما بقصد الحصول على عوائد مجزية إذا ثبت لصاحبه الحق في إعادة تصديره مع عوائده إلى الخارج"[4]، ويصطلح على الاستثمارات الأجنبية المالية بالاستثمارات غير مباشرة، أما الاستثمارات الأجنبية المادية فيصطلح عليها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة أو الواردة.[5]

---

[1] – مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر 2008، ص ص 22- 23.

[2] – هفال صديق إسماعيل، **المركز القانوني للمستثمر الأجنبي**، دار الجامعة الجديدة، مصر 2015، ص 26.

[3] – عيبوط محند وعلي، **الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 150.

[4] – دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات**، مركز دراسات الوحدة الإفريقية، لبنان، ص 47 ص 58.

[5] – عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995 – 2005** ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، نوقشت سنة 2008، ص 39.

ويقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه: "ذلك الذي ينجم عن ملكية وإدارة الشخص 10 % أو أكثر من رأس مال المشروع، وهو نفس المعيار الذي اعتمده صندوق النقد الدولي [6] "، أما المشرع الجزائري فلم يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر في القانون رقم: 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، وأشار فقط إلى مجال تطبيق قانون الاستثمار الذي يشمل الاستثمارات الوطنية والأجنبية مع الإشارة إلى مفهوم الاستثمار بصفة عامة[7]، كما نجد الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الجزائر قد وسعت من مفهوم الاستثمار، ليشمل كل الحقوق المرتبطة بالنشاط الاقتصادي[8]، ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الغير مباشر، في اعتبار هذا الأخير يتعلق بشراء المستثمرين للأوراق المالية بهدف المضاربة، حيث لا يكون للمستثمر دوراً مؤثراً في قرارات الشركة [9]، بخلاف الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يخول المستثمر حق الرقابة والإشراف على أمواله.[10]

[6]– مؤسسة التمويل الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر، صندوق النقد الدولي، رقم 5، واشنطن، 1997، ص 9.

[7]– المادة 2 من القانون رقم: 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016، والمتعلق بترقية الاستثمار الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 الصادرة بتاريخ: 3 أوت 2016.

[8]– المادة 1 من الاتفاقية الجزائرية الفرنسية في مجال الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 1 الصادرة بتاريخ 02 يناير 1994، والمرسوم الرئاسي رقم: 346/95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، المتضمن المصادقة على اتفاقية واشنطن لسنة 1965 المتعلقة بتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 05 نوفمبر 1995، العدد 66، ص 24.

[9]– كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011 ، ص 4.

[10]– دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 63، 64.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر صوراً متعددة تختلف عن تصنيفاته المختلفة، والتي تكون حسب الغرض من الاستثمار استناداً إلى الدوافع التي تؤدي إلى حدوثه، كالاستثمار الباحث عن الأسواق[11]، أو حسب طبيعة النشاط الاقتصادي، كالاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي[12]، وتتمثل هذه الأشكال في:

1- الاستثمار المشترك: هو استثمار أجنبي قائم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني، في شكل اتفاق بين مستثمران وطني عام أو خاص مع أجنبي، ويكون لكل طرف منهم الحق في إدارة المشروع الاستثماري[13]، ويتم تحديد الشكل القانوني له بالنظر إلى انتماء المساهمين فيه، إما إلى القطاع العام، وإما إلى القطاع الخاص[14]، وفي حالة كون المستثمر الأجنبي مشترك مع الدولة، فيأخذ المشروع الاستثماري الصفة الدولية، ويخضع للأحكام الواردة في الاتفاق الدولي[15]، والميزة التي يحققها هذا النوع من

---

[11]- ناصري نفيسة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2014، ص 129.

[12]- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[13]- عمر محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص11

[14]- عمر محمد صدقة، المرجع نفسه، ص 13.

[15]- صفوت أحمد عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص ص، 42، 43.

وتبنت الجزائر في مرحلة الاقتصاد الموجه هذا النوع من الاستثمار، وذلك من خلال شركات الاقتصاد المختلط، بموجب القانون رقم: 13/82 المؤرخ في 28 أوت 1982 الملغى، إلى غاية القانون رقم: 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي لم يضع سقفاً محدداً لمساهمة الطرف الأجنبي، مما يتيح لهذا المستثمر التملك الكامل لأي استثمار يقوم به، باستثناء بعض القطاعات الإستراتجية كقطاع المحروقات، وذلك ما نص عليه قانون المحروقات رقم: 07/05 المؤرخ في 28 أبريل 2005 المتضمن قانون المحروقات المعدل والمتمم بالقانون رقم: 18/06 المؤرخ في 14 نوفمبر 2006 وبالقانون رقم: 01/13 المؤرخ في 20 فبراير 2013، حيث تمتلك سوناطراك نسبة 51 % عن أية عقود تجريها في مجال البحث والاستغلال، ولا زالت الجزائر تؤكد قاعدة 51/49 وحق الشفعة بالنسبة للاستثمار في القطاعات الإستراتجية، حماية للاقتصاد الوطني.

الاستثمارات للدولة المضيفة، تتمثل في عدم إنفراد رأس المال الأجنبي بقرارات الإدارة، والتقليل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في البلد المضيف[16].

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات: توجد هذه الشركات بكثرة في الدول النامية،[17] وتتميز بامتلاكها للتكنولوجيا المتطورة وبكبر حجمها وتنوع أنشطتها[18]، حيث ساهمت في الجزائر بتأثير على الناتج المحلي الإجمالي بحيث سجلت قفزة نوعية في حجم هذا الأخير ما بين سنة 1991 والذي بلغ 45.715 مليون دولار، وسنة 2012 والذي قدر ب 205.789 مليار دولار، وانخفضت نسبة البطالة بفعل تدفقات استثمار الشركات المتعددة الجنسيات إلى أن بلغت 10 % عام 2009 وبقيت مستقرة إلى غاية 2012[19]، كما أن العديد من الدول لا تسمح لهذه الشركات بالامتلاك الكامل للمشروع الاستثماري، وتفضل عقود الشراكة[20].

3- الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة :يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من المزايا[21]،، وتعرف بأنها"جزء من

---

[16]- منور أوسرير وعليان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مقال منشور على مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، ماي 2005 ، ص 101.

[17]- بن عباس حمودي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دراسة حالة الصين، رسالة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية والتسييير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 ص 21.

[18]- عمر محمد صدقة، مرجع سابق، ص 16.

[19]- شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، محمد بركة، **أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسية على التنمية المحلية في الجنوب الجزائري خلال فترة 2006 – 2012**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 1، 2014 ص ص 19، 20.

[20]- بوبكر بعداش، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص ص، 57، 58.

[21]- حسين عبد المطلب الأسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مجلة رسائل البنك الصناعي، الكويت العدد 83، ديسمبر 2005، ص 14.

أراضي الدولة يسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك "[22]، ونظمت الجزائر هذا النوع من الاستثمار في تشريعاتها[23]، كما أن اتفاق الشراكة الأوروجزائرية الموقع عام 2001، والنافذ في سبتمبر 2005 كان يهدف إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر[24].

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

يعكس هذا الإطار الواقع الحقيقي للاستثمار من خلال السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر خلال فترة التسعينات وبداية الألفية الثالثة، للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر.

الفرع الأول: الإطار القانوني

شهدت فترة التسعينات وبداية الألفية الثالثة إستراتجية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ومنها: القوانين التي تشجع على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها:

1- قانون النقد والقرض رقم: 10/90 الملغى: نص هذا القانون على إمكانية فتح مكاتب تمثيل للمؤسسات المالية في الجزائر[25]، والسماح للطرف الأجنبي بالمساهمة في المؤسسات المالية الخاضعة للقانون

---

[22]- منور أوسرير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة**، مجلة الباحث، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2003، ص 41.

[23]- المواد من 25 إلى 34 من المرسوم 93 – 12 والمادة 35 من الأمر 01 - 03 المتعلق بتطوير الاستثمار، والمرسوم التنفيذي رقم: 320/194 المؤرخ في 17أكتوبر 1994 المحدد لشروط وكيفيات تعيين المناطق الحرة، وضبط حدودها وامتيازاتها وتسييرها.

[24]- جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص، 391 – 392، وفي هذا الإطار صنف تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لعام 2012، الجزائر في المرتبة الأخيرة من حيث عدد المناطق الحرة حسب ما تضمنته ورقة العمل التي شاركت بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الملتقى الرابع للاستثمار في المناطق الحرة و المناطق التنموية خلال الفترة الممتدة بين 3-4 ديسمبر 2011 بعمان، منشورة على الموقع الإلكتروني : www.djazairess.com ، تاريخ وساعة التصفح: 2016/05/04 - 12:55.

الجزائري[26]،كما أكد على: مبدأ حرية الاستثمار للوطني والأجنبي، تحويل رؤوس الأموال بعد تأشير عليها من طرف بنك الجزائر، اللجوء إلى التحكيم الدولي عند المنازعات التي تحدث مع المستثمر الأجنبي، المساواة بين المقيمين وغير المقيمين من المستثمرين سواء من القطاع الخاص والقطاع العام[27]، خضوع عملية قبول الاستثمار إلى الرأي بالمطابقة، من قبل مجلس النقد والقرض[28].

2- الأمر رقم:03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم والملغى: ألغى هذا القانون المرسوم التشريعي رقم:12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار[29]، ووسع مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم أحكامه: فتح كل القطاعات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي، من خلال التأكيد على مبدأ حرية الاستثمار في جميع الأنشطة للسلع والخدمات، والتي تنجز في إطار منح الرخصة أو الامتياز[30]، وقد كرس الدستور الجزائري لعام 1996 المعدل هذا المبدأ [31]، وتبناه بموجب القانون رقم: 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار[32]، ورتب عليه بعض الاستثناءات منها ما هو متعلق بطبيعة النشاط كالنشاطات المقننة والمتعلقة بالبيئة[33]، ولم يميز القانون رقم: 09/16 كذلك بين الجزائريين والأجانب

---

[25]- المادة 44 و45 من قانون النقد و القرض 90 -10، الملغى بالأمر رقم: 11/03 المؤرخ 26 أوت 2003 المعدل والمتمم بالأمر رقم: 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010.

[26] – المادة 128 و 130 من قانون النقد و القرض الملغى 90-10.

[27] – المواد من 181 إلى 192 من قانون النقد والقرض الملغى.

[28] – المادة 10 من الأمر رقم:01 – 01 المؤرخ قي 27 فبراير 2001 المعدل و المتمم للقانون 90 – 10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 14 الصادرة في 28 فبراير 2001 .

[29] – المادة 35 من الأمر 01 / 03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

[30]- المادة 1 من الأمر 01 /03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

[31]- المادة 37 من دستور 1996 والمادة 43 من التعديل الدستوري رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016.

[32]- المادة 1 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار.

[33]- المادة 4 من قانون : 01-03 المعدل و المتمم بقانون 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006.

بخصوص النشاط الاستثماري[34]، إلا فيما يتعلق في المفاضلة بين المستثمر الوطني أو الأجنبي في بعض الأنشطة الاستثمارية، كالاستثمار في قطاع المحروقات أو فيما يتعلق بنظام الشراكة، وحق الشفعة[35]، بالإضافة إلى نظام التصريح، وبعض القيود المتعلقة بحركة رؤوس الأموال [36]، كما أقر الأمر رقم: 08/06 المعدل والمتمم لأحكام الأمر رقم: 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار الملغى[37]، مجموعة من الامتيازات للمستمرين الأجانب فيما يخص فترة الانجاز أو الاستغلال[38].

3- القانون رقم: 09/16 والمتعلق بترقية الاستثمار: ألغى هذا القانون أحكام الأمر رقم: 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار[39]، وأهم ما جاء به: ترتيب الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الوطنيين والأجانب حسب أهمية قطاع النشاط،[40]، إلغاء التصريح بالاستثمار وطلب الامتيازات واستبدلها بوثيقة وحيدة، إقرار اختصاص القضاء الوطني في حل النزاعات بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية كأصل عام، والاستثناء هو اللجوء إلى التحكيم[41]، الإبقاء على شرط الثبات التشريعي، إلا إذا طلب المستثمر الأجنبي صراحة

---

[34]- المادة 21 من القانون رقم: 16-09.

[35]- الأمر 01/09 المؤرخ في 27 يوليو 2009 المتضمن الجريدة الرسمية العدد 44 الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2009، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والمادة 66 من قانون رقم : 15 – 18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016.

[36]- المادة 5 من الأمر 01 – 03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

[37]- الأمر 06 – 08 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل والمتمم للأمر 01 –03 المؤرخ في 20 أوت والمتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 الصادرة بتاريخ 19 يوليو 2006.

[38] – المادة 8 من الأمر 06 –08 السالف الذكر و المادة 11 من الأمر 01 -03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

[39] – المادة 37 من القانون رقم: 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016، والمتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 الصادرة بتاريخ: 3 أوت 2016.

[40] – المادة 07 من القانون رقم: 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016.

[41] – المادة 24 من القانون رقم: 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016.

الاستفادة من الآثار الناتجة عن مراجعة أو إلغاء القانون المتعلق بالاستثمار مستقبلا[42]، مبدأ التعويض العادل، الإبقاء على حق الشفعة في الاستثمارات الوطنية والأجنبية[43].

الفرع الثاني: الإطار المؤسسي

أنشأ المشرع الجزائري هيئات لتسيير ملف الاستثمار والإشراف عليه منها:

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (A.N.D.I): هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوي والاستقلال المالي[44] تقدم خدمات للمستثمرين الوطنيين والأجانب حلت محل وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات، المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 319/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 الملغى[45] ومن مهامها: ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية ومتابعاتها، تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية[46]، تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار، التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء، المشاركة في تطوير الأشكال الجديدة للاستثمار.[47]

---

[42] – المادة 22 من القانون رقم: 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016.

[43] – المادة 30 من القانون رقم: 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016.

[44] – المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم: 282/01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادرة بتاريخ 2001/09/26.

[45] – الفقرة الثانية من المادة 51 والمادة 52 من المرسوم التنفيذي رقم:282/01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادرة بتاريخ 2001/09/26.

[46] – المادة 22 من الأمر 01 –03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

[47] – المواد 3، 4، 5 من المرسوم التنفيذي رقم:282/01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادرة بتاريخ 2001/09/26.

2- المجلس الوطني للاستثمار(C. N. I): أنشأ هذا المجلس تطبيقاً للأمر رقم: 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار الملغى، حيث يدرس ويقرر منح المزايا للمشاريع الاستثمارية وفقاً لموقعها وأهميتها [48]، وذلك من خلال المساهمة المباشرة في تنفيذ التشريع الخاص بالاستثمار، وتقديم اقتراحاته[49].

المبحث الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية، فكلما قل تراجعت معه التنمية وكلما زاد أدى إلى توافر السيولة المالية مما يحرك عجلة الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

الفرع الأول: التدفقات الواردة

حسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، الصادر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر من التدفقات الواردة للدول العربية قيمة 8148 مليون دولار وبحصة 3.4 % عام 2014 مسجلاً تراجعاً عن سنة 2013 بقيمة 3117 مليون دولار[50]، كما حلت الجزائر في المركز الخامس عربياً من حيث حجم المشاريع الاقتصادية الواردة إليها من منظمة التعاون الاقتصادي، والتي بلغت قيمتها 19 مليار دولار وبحصة 83 %، والمركز الرابع فيما يخص الاستثمارات العربية المباشرة بقيمة 131, مليون دولار، وبنسبة 3% حسب التقرير السنوي لمناخ الاستثمار لعام 2015،[51] وحلت دولة قطر كأول مستثمر أجنبي بالجزائر من خلال 301 مشروع استثماري تم تنفيذها من قبل الشركات القطرية خلال الفترة 2003 حتى 2015 ، أي بنسبة 74.31 %

[48]- الموقع الإلكتروني: www.andi.dz تاريخ وساعة التصفح: 2016/05/05 -09:55.

[49]- المرسوم التنفيذي رقم: 06 -355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمارات وتشكيله وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64 الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

[50] - التقرير السنوي لمناخ الاستثمار لعام 2015، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، ص 74.

[51] - www.dhaman.org، تاريخ وساعة التصفح : 201/05/06 على الساعة 15:00 زوالاً.

من مجموع الاستثمارات الأجنبية، ودخلت قطر عبر استثمارات في قطاعات الصناعات التقليدية أهمها: الحديد والصلب، وكذا الطاقة كمشروع إنتاج مواد بترو كيمياء بالشراكة مع مجمع سوناطراك، حيث بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي سنة 2015 حوالي 676 مشروع.[52]

وبالرجوع إلى التقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2015، نجد عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2015 بلغ حوالي 375 مشروع تم تنفيذها من قبل 306 شركات أجنبية بتكلفة إجمالية قيمتها 68 مليار دولار، وتعمل على توظيف حوالي 93 ألف عامل، وأهم الدول المستثمرة في الجزائر هي الإمارات العربية ،[53] وإسبانيا وفرنسا والفيتنام وسويسرا ومصر وأمريكا والمملكة المتحدة والصين ولكسمبورغ، حيث تعتبر الشركة الإماراتية للاستثمارات الدولية في مجال المقاولات من أبرز الشركات المستثمرة في الجزائر، والتي توفر حوالي 3 ألاف وظيفة، وأغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت ترتكز على قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 28 % والمعادن بنسبة 21 % [54].

الفرع الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر تراجعاً سلبياً عام 2015، وهذا راجع لعدة أسباب منها انخفاض أسعار النفط، حيث بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنهاية عام 2014 نحو1.7 مليار دولار من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة، وفيما يتعلق بالنشاط الجزائري الاستثماري في الخارج خلال الفترة الممتدة من عام 2003 إلى 2015 فقد بلغ عدد المشروعات 15 مشروعاً تنفذ من قبل شركات جزائرية كبرى وهي: شركة سوناطراك وسوفيتال والإتحاد البنكي، وأهم الدول

[52] – الموقع الإلكتروني: www.andi.dz تاريخ وساعة التصفح: 2016/05/09 – 12:55.

[53] – قراءة لمناخ الاستثمار في الجزائر للفترة 2003 /2015، مقال منشور على شبكة الأنترنيت على الرابط الآتي : http://platform.almanhal.com/article/articledetails.aspx?orgnum=74205 تاريخ وساعة التصفح : 2016/06/23 - 13:56 .

[54] – التقرير السنوي لمنظمة العربية للاستثمار لعام 2015، ص 119.

المستقطبة للاستثمار الجزائري هي: اليمن، وكوت ديفوار وتونس، والدومينيكان، وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية والعراق وسيريلانكا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا ونيجيريا، كما تصدرت شركة سوناطراك أهم الشركات الجزائرية المستثمرة في الخارج، حيث تنفذ 6 مشروعات بتكلفة استثمارية تقديرية تبلغ 1.2 مليار دولار[55].

المطلب الثاني : دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تسعى الجزائر إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشر لتلبية متطلبات التنمية خلال الفترة القادمة خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول ومحاولة بناء اقتصاد وطني خارج المحروقات، حيث أوضحت أغلب الدراسات أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر في تحفيز النمو الاقتصادي ورفع معدلاته.

الفرع الأول : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية

يمكن القول بصفة عامة إن التنمية الاقتصادية تعني زيادة الطاقة الإنتاجية بحيث يزداد تبعاً لها الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي، وتتحقق تلك الزيادة عن طريق الارتقاء بالإنتاج وعناصره، على أن تحقيق هذه التنمية يستلزم القضاء على التخلف الاقتصادي[56]، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة هامة من خلال ما يلي: – مساهمته في الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وإحداث التطور التكنولوجي، وفي مكافحة البطالة وفي دعم البنية التحتية للمجتمع، – توسيع التجارة الخارجية وخلق الوظائف وتسريع الاندماج في الأسواق العالمية[57]، – يترتب على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة دعم قطاع الصادرات، وخلق أسواق جديدة للتصدير، مما يؤدي إلى تقليل العجز في الميزان التجاري، وتدريب العمالة تقنياً وفنياً وزيادة دخلها[58]، كما أكدت دراسات أخرى بأن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات

[55] – التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعام 2015، ص 119.

[56] – دريد محمد السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[57] – مروان شموط، وكنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

[58] – عمر هاشم صدقة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

المتعددة الجنسيات يرفع من مستوى النشاط العالمي ويخلف آثار إيجابية على الإنتاجية والنمو والاستخدام وميزان المدفوعات، ويزيد من مستوى الأبحاث والتكنولوجيا والتصنيع والمنافسة[59]، - كذلك تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة "عملية بناء" للأصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي، وبهذا يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد، ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصورة عامة[60]، أضف إلى ذلك أن نتيجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية تنطبق على الدول المتقدمة أكثر من الدول المتخلفة[61].

الفرع الثاني: إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

ساهم الاستثمار الأجنبي في توفير حوالي: 14951 منصب عمل أي بنسبة 4310, % من حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها عام 2015، ومع ذلك لا زال معدل البطالة عند مستوى 10% منذ سنة 2010 مع ارتفاع سنة 2015 إلى 11% [62]، كما شهد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بعد سنة 2001 تاريخ صدور قانون تطوير الاستثمار وما انطوى عليه من حوافز ضريبية تدفقاً كبيرا، خاصة في قطاع الاتصالات والخدمات والصناعة. [63]

---

[59] – ناصري نفيسة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2014.ص 194.

[60] – تيدور موران، **الشركات المتعددة الجنسيات، الاستثمار الخارجي المباشر**، ترجمة جورج خوردي، دار الفارس للنشر و التوزيع، عمان ، 1994، ص 9.

[61] – براكش لونجاني وعساف رزين، **ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية**، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2001، ص 8.

[62] - www.andi.dz ، بيانات حول التصريح بالاستثمار الأجنبي في الجزائر لعام، تاريخ وساعة التصفح: 2016/06/23 - 14:22

– التقرير السنوي لصندوق النقد الولي لعام 2015، التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لعام 2015، ص 120، منشور على شبكة الانترنيت عبر الموقع التالي : www.dhaman.org، تاريخ وساعة التصفح:2016/06/23 - 14:26.

[63] – كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 74.

وحسب التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة 2015 لا تزال الجزائر تمر بمرحلة انتقالية وأن نسبة معدل النمو لا تتعدى 2 % في البلدان النامية [64]، كما أشار صندوق النقد الدولي أن نسبة نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للجزائر بلغت نسبة 84, % في عام 2015 مسجلة تراجعاً عن عام 2014 حيث بلغت خلاله نسبة 15, % ، متوقعاً أن تتدنى في 2017 إلى نسبة 4 4, %، مما يعرقل كافة أشكال التنمية خارج قطاع المحروقات في ظل تذبذب أسعار النفط [65] .

خـاتمة :

تأسيساً على ما تقدم، تم التوصل في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- محاولة الجزائر الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية وأهدافها من خلال خلق مناخ اقتصادي جاذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كان أخرها قانون ترقية الاستثمار 09/16؛
- كثرة التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار، مما يطرح إشكالية عدم الاستقرار التشريعي؛
- عدم إعطاء مفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الوطني للاستثمار؛
- تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنتان الأخيرتان 2014 و2015 في الجزائر وذلك راجع لعدة أسباب منها: انخفاض أسعار البترول وبعض العراقيل كقاعدة 49/51 وحق الشفعة؛
- تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تخفيض البطالة، وتوفير رؤوس الأموال واليد العاملة، ونقل التكنولوجيا للبلد المضيف؛
- عدم تفعيل المناطق الحرة وإبراز دورها كحافز لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- عدم محاولة إيجاد آلية للتوفيق بين حماية الاقتصاد الوطني من جهة و توسيع مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى ليشمل كل القطاعات بما فيها التي تحتكرها الدولة.

---

[64] – التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2015، ص 46.

[65] – صندوق النقد الدولي، تقرير الاقتصاد العالمي، نمو غير متوازن، عوامل قصيرة وطويلة الأجل، واشنطن، أبريل 2015، ص 63.

قائمة المراجع:

أ- مؤلفات:

1. تيدور موران، **الشركات المتعددة الجنسيات، الاستثمار الخارجي المباشر**، ترجمة جورج خوردي، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1994.
2. دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات**، مركز دراسات الوحدة الإفريقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2006.
3. صفوت أحمد عبد الحفيظ، **دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005.
4. عيبوط محند وعلي، **الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
5. عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
6. مروان شموط، وكنجو عبود، **أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات**، القاهرة، مصر2008.
7. هفال صديق إسماعيل، **المركز القانوني للمستثمر الأجنبي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر2015.

ب- مقالات:

8. بوحنيفة قوي، خميس محمد، **قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد التاسع، ورقلة، الجزائر، جوان 2013.
9. براكش لونجاني وعساف رزين، **ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، جوان 2001.

10. حسين عبد المطلب الأسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مجلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 83، ديسمبر 2005.

11. شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، محمد بركة، **أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسية على التنمية المحلية في الجنوب الجزائري خلال فترة 2006–2012**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ورقلة، العدد 1 ديسمبر 2014.

12. منور أوسرير، وعليان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مقال منشور على مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، ماي 2005.

ج– أطروحات:

13. بوبكر بعداش، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010.

14. جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

15. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995 – 2005**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، نوقشت سنة 2008.

16. ناصري نفيسة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2014.

د– مذكرات:

17. بن عباس حمودي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الصين**، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية والتسييير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.

18. كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011.

د- نصوص قانونية :

19. التعديل الدستوري رقم: 16 – 01 المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016.
20. الاتفاقية الجزائرية الفرنسية في مجال الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 1 الصادرة بتاريخ 02 يناير 1994.
21. القانون رقم: 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، والمتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 الصادرة بتاريخ: 3 أوت 2016.
22. القانون رقم: 15 – 18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016، العدد: 72 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2015.
23. القانون رقم: 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 المتضمن قانون المالية لعام 2014، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2013.
24. قانون النقد والقرض الملغى 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68 الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990.
25. الأمر 10 -01 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتضمن قانون المالية التكميلي لعام 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49 الصادرة بتاريخ 29 أوت 2010.
26. المرسوم الرئاسي رقم: 346/95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، المتضمن المصادقة على اتفاقية واشنطن لسنة 1965 المتعلقة بتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 05 نوفمبر 1995، العدد 66.

27. الأمر رقم: 10 – 04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50 الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر 2010.
28. الأمر 01/09 المؤرخ في 27 يوليو 2009 المتضمن الجريدة الرسمية العدد 44 الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.
29. الأمر رقم: 01 – 01 المؤرخ قي 27 فبراير 2001 المعدل والمتمم للقانون 90 – 10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية ، العدد 14 الصادرة في 28 فبراير 2001.
30. الأمر 06 – 08 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل و المتمم للأمر 01 -03 المؤرخ في 20 أوت والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 الصادرة بتاريخ 19 يوليو 2006.
31. الأمر 03 -11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52 الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.
32. المرسوم التنفيذي رقم: 06 -355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمارات وتشكيله وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64 الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

هـ- تقارير:

34. ورقة عمل شاركت بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الملتقى الرابع للاستثمار في المناطق الحرة والمناطق التنموية خلال الفترة الممتدة بين 3 – 4 ديسمبر 2011 بعمان.
35. صندوق النقد الدولي، **تقرير الاقتصاد العالمي**، نمو غير متوازن، عوامل قصيرة وطويلة الأجل، واشنطن، أبريل 2015.
36. التقرير السنوي لصندوق النقد الولي لعام 2015.
37. التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لعام 2015.

38. التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2015.

و- مواقع إلكترونية:

39. www.andi.dz.
40. www.dhaman.org.
41. http://platform.almanhal.com/article/articledetails.aspx?orgnum=74205.

دور الحسابات الخاصة للخزينة في تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر

فوقة فاطمة

طالبة دكتوراه، جامعة الشلف

بريد الكتروني:fatimafouka1@gmail.com

د. بوفليح نبيل

أستاذ محاضر أ، جامعة الشلف

بريد الكتروني:bouflihnabil@gmail.com

ملخص:

أضحت الحسابات الخاصة للخزينة من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الجزائر في تسيير الأموال العامة، وهو ما جعلها تتعرض لانتقادات شديدة نظرا لطبيعة هذه الحسابات التي تتسم بالسرية والغموض نوعا ما، حيث تقل الدراسات والإحصائيات حولها. ونظرا للسياسة الانفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر انطلاقا من سنة 2000 للاستفادة من الفوائض المالية الناتجة علن ارتفاع أسعار النفط شهدت هذه الحسابات ارتفاعا مطردا في فتحها، وتعد برامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2014) من أهم البرامج التي تم تمويلها بواسطة هذه الحسابات وكان الهدف الأساسي منها تحقيق التنويع الاقتصادي لفك التبعية المطلقة للمحروقات بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للاقتصاد المحلي لزيادة تنافسيته.

وتهدف هذه الورقة البحثية الى التعرف على ماهية وواقع الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر واستعراض أهم الحسابات الخاصة الموجهة لتمويل برامج الاستثمار العمومي خلال الفترة (2000-2014)، بالإضافة إلى التطرق إلى مساهمة برامج الاستثمار العمومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وتوصلت الدراسة الى أن الحسابات الخاصة للخزينة تعتبر سرية في الجزائر حيث لا توجد تقارير مفصلة حول وضعيتها المالية، رغم أنه يفترض إصدار تقارير دورية تبين الوضعية المالية لهذه الحسابات،

لكن ورغم ضخامة المبالغ الضخمة التي وجهتها الجزائر لتمويل التنمية إلا أننا نجد أن اعتماد الاقتصاد على مداخيل المحروقات مازال قائما، وبصفة عامة فان استعمال الحسابات الخاصة ليس بالأمر الخطأ لكن التوسع في فتح هذه الحسابات دون إخضاعها للرقابة وإلزامها بمبادئ الحوكمة والتسيير السليم لأموالها بغية تحقيق أهدافها هو ما جعل هذه الصناديق في الجزائر تنحرف عن الأهداف الموضوعة لها،ومن جهة أخرى لا يمكن إنكار النتائج الايجابية (إلى حد ما) التي حققتها برامج الإنعاش الاقتصادي خاصة ما تعلق بخفض معدلات البطالة والتضخم.

كلمات مفتاحية: التنمية الاقتصادية، الحسابات الخاصة للخزينة، برامج الاستثمار العام.

Abstract :

With oil prices rising (especially in the last decade) ,We find that Algeria followed an expansionary policy with public spending, this policy comes with increased in opening of the special accounts to the Treasury(we can find it also under the name: special accounts to the budget), this technique can facilitate intervention of the government in the economy by financing public investment programs, these programs aim to achieve sustainable development, has achieved medium results in the development and in diversify the economy if we compared it with the large amounts of money that was spend on it.

This study aimed to identify the nature and the reality of special accounts of Treasury in Algeria, and introduced the most important funds destined to finance public investment programs in Algeria during the period (2000-2014), in addition to showing the contribution of public investment programs to achieve economic development in Algeria.

we find that the Special Accounts of Treasury considered confidential in Algeria, where there are no detailed reports about its financial situation, although it should issue periodic reports. But despite the huge sums of money addressed to financing the development, we find that the economy's dependence on oil rents still exists ,generally, the use of this accounts is not wrong, but the expansion opening of it, without control, is what make these

funds in Algeria deviate from its targets. On the other hand we can't deny the positive results achieved by the economic recovery programs, especially those related to reducing unemployment and inflation rates.
Keywords: Special accounts for the Treasury, Economic development, public investment programs.

مقدمة:

إن استعمال الحسابات الخاصة للخزينة جاء لتسهيل تدخل الدولة في الاقتصاد، فنتيجة للتغيرات العميقة التي لحقت بدور الدولة وتحولها من صفة الدركي إلى الدولة المتدخلة في عدة ميادين من جهة وعدم قدرة الموازنة العامة بقواعدها التقليدية مجاراة هذا التغير كان لزاما الاعتماد على وسائل حديثة أكثر مرونة من بينها هذه الحسابات أو الصناديق الخاصة. وفي الجزائر التي اعتمدت سياسة انفاقية توسعية منذ سنة 2000 بغية الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط لتطوير وتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المطلقة للمحروقات، نجدها توسعت أيضا في فتح هذه الحسابات في جميع الميادين، حيث تم ضخ مبالغ ضخمة خصوصا في الحسابات التي مولت برامج الإنعاش الاقتصادي.

- **الأهمية:** تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع المعالج، فالحسابات الخاصة للخزينة تعتبر تقنية تثير جدلا كبيرا، نظرا للخصوصية التي تتمتع بها، حيث أنها تعتبر من الآليات المفضلة للحكومة تمنح لها مجالا واسعا لتنفيذ مشاريعها وخططها مع إمكانية تجاوز أو تقليل الرقابة البرلمانية. وفي الجزائر ارتفعت أعداد هذه الحسابات وتم استخدامها في تمويل المشاريع الكبرى التنموية التي نفذتها الدولة للاستفادة من ارتفاع أسعار المحروقات.
- **الهدف:** تهدف هذه الدراسة أساسا إلى التعرف على الحسابات الخاصة كإحدى التقنيات الحديثة في مجال العامة والوقوف على واقعها في الجزائر حيث تعتبر من أهم أدوات تسيير الأموال العامة ومن ثم إبراز مدى مساهمتها في تحقيق التنمية.
- **إشكالية الدراسة:** انطلاقا مما سبق، سيتم معالجة الإشكالية التالية: **"ما مدى فعالية تمويل برامج الاستثمار العمومي الممولة بواسطة الحسابات الخاصة للخزينة في تحقيق التنمية ؟"**

– **المنهج:** سيتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، حيث يستخدم الوصف في عرض الجوانب النظرية لمفهومي التنمية والحسابات الخاصة للخزينة. أما التحليل فيعتمد عليه عند قراءة الجداول والإشكال والبيانات الرقمية للموضوع.

1- مدخل لمفهومي التنمية والحسابات الخاصة للخزينة

1.1- مفهوم التنمية

تعرف التنمية على أنها اختيار ضروري لأهم الخيارات المتاحة من خلال استغلال كل القدرات البشرية والمادية ووضعها في نسقها الملائم للبيئة المراد تنميتها وفق المتطلبات الحالية والمستقبلية ، فيما يعبر النمو الاقتصادي عن زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن، أما التنمية الاقتصادية فهي مفهوم أوسع، فهي تضم مفاهيم مختلفة للتنمية كتحسين نوعية حياة السكان وبالأخص الفقراء منهم، وهو ما يجعل من زيادة الدخل العامل الأساسي لبلوغ هذه الغاية، تطوير المهارات المعرفية والخيارات الممكنة، ترقية الحقوق المدنية والحريات كالاستقلالية وحقوق التمثيل السياسي والانتماء الحزبي.[1] أما التنمية المستدامة فتعرف على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة.[2] وتشير التنمية الاقتصادية المستدامة تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن فيما تعرف التنمية البشرية محورها الإنسان، حيث تهدف إلى رفع مستوى الحياة إلى الحد اللائق بالإنسان من حيث هو عضو فاعل في المجتمع.[3] ولتلخيص المراحل التي مر بها مفهوم ومجال تركيز التنمية ندرج الجدول الموالي:

---

[1]–كربالي بغدادي وحمداني محمد، "**استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45، شتاء 2010، جامعة بسكرة، الجزائر، ص6.

[2] – Nation unies ,"**Développement durableen Afrique du nord -état des lieux et perspectives**", Nation unies, commission économique pour l'Afrique, bureau pour l'Afrique du nord, Tunis , 2007, p5.

[3]–كربالي بغدادي وحمداني محمد، "**استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص6.

جدول رقم (01): تطور مفهوم ومحتوى التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية /صورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية — منتصف ستينات القرن العشرين	– اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية؛ – اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية؛ – إهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان)
2	التنمية النمو الاقتصادي +التوزيع العادل للدخل	منتصف الستينات منتصف سبعينات القرن العشرين	– اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية؛ – اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية – اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى	–الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان) –الإنسان وسيلة التنمية (تنمية الإنسان)
3	= التنمية الشاملة =الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات منتصف ثمانينات القرن العشرين	–اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية –اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية –اهتمام كتوسط بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى	– الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان) – الإنسان وسيلة التنمية (تنمية الإنسان) —الإنسان صانع التنمية (تنمية بواسطة الإنسان)
4	التنمية المستديمة =الاهتمام بجميع جوانب الحياة	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا	–اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية –اهتمام كبير بالجوانب	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة	–الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان)

	الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	الحاضر	الاجتماعية -اهتمام متوسط بالجوانب البيئية -اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية	تكاملية مع الجوانب الأخرى	-الإنسان وسيلة التنمية (تنمية الإنسان) -الإنسان صانع التنمية (تنمية بواسطة الإنسان)

المصدر: بن الحاج جلول ياسين، "**التنمية المحلية ودرها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر في اطار برامج دعم النمو 2003-2014**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2016/2015، ص10.

2.1- مفهوم الحسابات الخاصة للخزينة:

تعتبر فرنسا من أول الدول التي اتبعت تقنية الحساسات الخاصة للخزينة، فأول حساب خاص تم إنشاؤه فيها هو صندوق الضمانات النقدية * وذلك بموجب القانون الصادر في 28 أفريل 1816، ويودع في هذا الصندوق الضمانات التي يقدمها المحاسبون العموميون، المقاولون والموردون عند توليهم مهامهم، من أجل ضمان حسن التنفيذ، ويكون هذا الحساب خارج الموازنة.[4] والمتتبع لتاريخ ظهور الحسابات الخاصة للخزينة يجد علاقة وثيقة بين اقرار المبادئ العامة التي تحكم موازنة الدولة التي أقرت عقب الثورة الفرنسية عام 1789[5]. حيث تعتبر هذه الحسابات أو الصناديق (بالإضافة إلى تقنيات أخرى كالموازنات المستقلة) أدوات تسمح للسلطة التنفيذية متمثلة في الحكومة ووزاراتها في القيام بوظائفهم دون اللجوء إلى البرلمان، وأصبحت هذه التقنيات الوسيلة المثلى لتحقيق أهداف الحكومة دون المرور على مصادقة البرلمان. وفي إطار تعريف هذه الحسابات يمكن أن نتطرق إلى مجموعتين من التعاريف القانونية والأكاديمية:

* compte de cautionnements en numéraire

4 - Amavi Kouévi, **"LES Comptes Spéciaux du Trésor"**, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, Paris, France, 2000, p15.

5- محمد شاكر عصفور، "**أصول الموازنة العامة**"، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008، ص16.

1.2.1- التعاريف الأكاديمية:

عرف david-j wel الحسابات الخاصة على أنها حسابات خارج الموازنة تم عزلها لأنه كل نفقة أو دخل بالنسبة لهذه الحسابات يجب أن تقابلها عملية عكسية ذات أهمية تساوي العملية الأولى داخل آجال تفوق مدة تنفيذ الموازنة، أما خالد شحادة الخطيب فركز على أن هذه الحسابات ليس لها علاقة مباشرة بإيرادات نفقات الموازنة، وتشرف عليها الخزينة العامة للدولة، فقد تتلقى الحكومة بعض المبالغ لا تلبث أن تعيدها بعد مدة لأصحابها كتامين المناقصات التي ترد لأصحابها بعد انقضاء سببها، وبذلك لا يمكن عدها إيرادات للموازنة.[6] وفي تعريف أكثر شمولا اعتبرها DIMALTA Pierre حسابات تفتح في كتابات الخزينة لتسجل عمليات مداخيل ونفقات تجري خارج الموازنة العامة، بواسطة مصالح تابعة للدولة لا تتمتع بالشخصية القانونية ولا بالاستقلال المالي، فلا يتم تسييرها بواسطة إدارات ومصالح خاصة بل بواسطة وزارات معنية بتسيير هذه الحسابات، ويتم اللجوء إليها إما لتبرير الترابط بين عملية الصرف المؤقت وبين عملية الصرف النهائي، وإما لتقدير تكاليف وأرباح مرفق معين بشكل دقيق، وفي بعض الأحيان يتم أحداث الحسابات الخاصة لإبعاد بعض العمليات المالية عن الرقابة.[7]

2.2.1- التعاريف القانونية:

تطرقت العديد من التشريعات في الدول التي تستخدم تقنية الحسابات الخاصة للخزينة لهذا النوع من الصناديق فنجد أن القانون الجزائري يبين أن عمليات هذه الحسابات هي التي تدون فيها أعباء الدولة ذات الصبغة المؤقتة والموارد المطابقة، كما أن هذه الحسابات لا يمكن فتحها إلا بموجب قوانين المالية،[8] وتمثل هذه الحسابات التعديل الثاني لقاعدة ميزانية الدولة في الجزائر وتحدد العمليات عليها وترخص وتنفذ

---

[6]- خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية،" **أسس المالية العامة**"، ط3، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص280.

[7]- زبيدة نكاز، "**الحسابات الخصوصية في المالية العامة**"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة فاس، المغرب، 2005/2004، ص16

[8]- المرسوم 65-320 المتضمن قانون المالية لسنة 1966، المادة 6 مكرر4، الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1965.

حسب شروط عمليات الموازنة العامة للدولة،[9] كما ينقل رصيد كل حساب خاص من سنة إلى سنة ما لم ينص على أحكام مخالفة في قانون المالية.[10] أما القانون المغربي فذكر إلى هذه الحسابات بأنها تهدف إما إلى بيان العمليات التي لا يمكن إدراجها بطريقة ملائمة في الموازنة العامة نظرا لطابعها الخاص، أو لعلاقة سببية متبادلة بين المدخول والنفقة، وإما إلى بيان عمليات مع الاحتفاظ بنوعها الخاص وضمان استمرارها من سنة مالية إلى أخرى، وإما للاحتفاظ بأثر عمليات تمتد ما يزيد على سنة دون تمييز بين السنوات المالية، وترتبط هذه العمليات المحاسبية بتطبيق تشريع أو تنظيم أو التزامات تعاقدية للدولة سابقة لإحداث الحساب. وتحدث الحاسبات الخاصة للخزينة بقانون المالية.[11]

2- واقع الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر

1.2- أصناف الحسابات الخاصة في الجزائر:

إن أول ظهور للحسابات الخاصة في الجزائر كان في الفترة الاستعمارية، فكان ويعتبر كجزء من عملية نقل النظام المالي الفرنسي إلى الجزائر بما يخدم أهداف فرنسا، فتم سنة 1922 إنشاء "صندوق تخصيصات الشركات التعاونية للاستهلاك، وفي سنة 1937 بلغت عشرة حسابات خاصة منها خمسة صناديق تخصيصات خاصة[12]. ويعود ارتباطها بالموازنة العامة للدولة إلى أول موازنة مشكلة من إيرادات ونفقات والمتضمنة في قانون المالية لسنة 1947.[13]

---

[9]- المرسوم رقم 93-01 المتضمن قانون المالية لسنة 1993، المادة 132، الصادر بتاريخ 20 جانفي 1993.

[10]القانون رقم 82-14 المتضمن قانون المالية لسنة 1983، المادة 17، المؤرخ بتاريخ 30 ديسمبر 1982

[11]- القانون التنظيمي للمالية رقم 7.98 الصادر بتنفيذه الظهير رقم 1.98.138 بتاريخ 26 نوفمبر 1998 _الجريدة الرسمية، عدد 4644، 1998.

[12]- لعمارة جمال، "**منهجية الموازنة العامة للدولة في الجزائر**"، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص13.

[13]- أمزال فاتح، "**حسابات التخصيص الخاص في النظام الميزاني الجزائري**"، مذكرة ماجستير في القانون، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص ص12- 15.

وبعد الاستقلال حدد قانون المالية لسنة 1966 أربعة أنواع أساسية للحسابات الخاصة هي: الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص، حسابات التسبيق وحسابات القروض، وركز قانون المالية على ذات الأصناف، لكن القانون 84-17 والمتعلق بقوانين المالية أضاف نوعا آخر وهو حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية، ورغم أنه لا يمكن فتح هذه الحسابات إلا بموجب قوانين المالية إلا أننا نجد صنفا كاملا لا يرد في قوانين المالية وهو حسابات المشاركة، وهذه الحسابات هي:

- **الحسابات التجارية "301"**: تندرج في الحسابات التجارية، من حيث الإيرادات النفقات المبالغ المخصصة لتنفيذ عمليات ذات طابع صناعي أو تجاري تقوم بها المصالح العمومية التابعة للدولة، بصفة استثنائية.[14]
- **حسابات التخصيص الخاص"302"**: تعتبر أهم أنواع الحسابات الخاصة ، وتدرج في هذا الصنف العمليات الممولة بواسطة الموارد الخاصة على اثر اصدار حكم في قانون المالية.[15] وحسب قانون المالية لسنة 2000 فإن حسابات التخصيص الخاص تكون موضوع برنامج عمل معد من طرف الآمرين بالصرف المعنيين.[16]
- **حسابات التسبيقات "303"**: تبين هذه الحسابات عمليات منح التسبيقات أو تسديدها التي يرخص للخزينة العمومية بمنحها في حدود الاعتمادات المفتوحة لهذا الغرض، ويجب فتح حساب متميز للتسبيقات لكل مدين أو صنف من المدينين.[17]
- **حسابات القروض "304"**: تدرج في هذا الصنف القروض الممنوحة من طرف الدولة في حدود الاعتمادات المفتوحة لهذا الغرض إما في إطار عمليات جديدة أو في إطار تدعيم التسبيقة.[18]

---

[14]- قانون 84-17 المؤرخ في 8 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المادة 54.

[15]- نفس المرجع، 56.

[16]- قانون رقم 99-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، المؤرخ في 25 ديسمبر 1999، المادة 89.

[17]- لعمارة جمال، "**علاقة الحسابات الخاصة للخزينة للميزانية العامة للدولة في الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 04، 2005، الجزائر، ص104.

- **حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية "305"**: تقيد في هذا الصنف العمليات المنجزة تطبيقا للاتفاقيات الدولية المصادق عليها، ويكتسي المكشوف المرخص به سنويا لكل حساب طابع حصريا.[19]
- **حسابات المشاركة أو المساهمة "306"**: لقد تم إنشاء حسابات المشاركة أو المساهمة والتزامات بمناسبة عمليات تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية، ولم تشر إليها قوانين المالية السنوية. وهي حسابات مخصصة لإيواء الأسهم التي تصدرها المؤسسات العمومية لصالح الدولة من جهة، وعمليات الاكتتاب، التعويض عن التنازل وإعادة شراء سندات المساهمة والالتزامات، من جهة أخرى.

2.2– وضعية الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر:

لإعطاء صورة واضحة عن واقع هذه الصناديق ستنتطرق إلى:

1.2.2– تطور تركيبة الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: من أجل توضيح هذا نورد الشكل البياني التالي والذي يوضح تطور تركيبة هذه الصناديق خلال الفترة (2000-2015):

الملاحظ من الشكل (01) أن حسابات التخصيص الخاص تأخذ حصة الأسد من مجموع الصناديق الخاصة في الجزائر وهي أكثرها حركة حيث تم فتح ما مجموعه 44 حساب تخصيص خاص في الفترة (2000-2015) وتم غلق 12 حساب في 2015 تأثرا بانخفاض أسعار المحروقات، وتم صب أغلب أرصدتها في حساب نتائج الخزينة. وفي المقابل نلاحظ عدم حركية بقية الحسابات ففي هذه الفترة لم تشهد أي تغيير ما عدا فتح حساب واحد للقروض.

[18]– قانون 84-17، مرجع سبق ذكره، المادة 59.

[19]– لعمارة جمال، "**منهجية الموازنة العامة للدولة في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص113.

الشكل رقم (01): تطور تركيبة الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر (2000–2015)

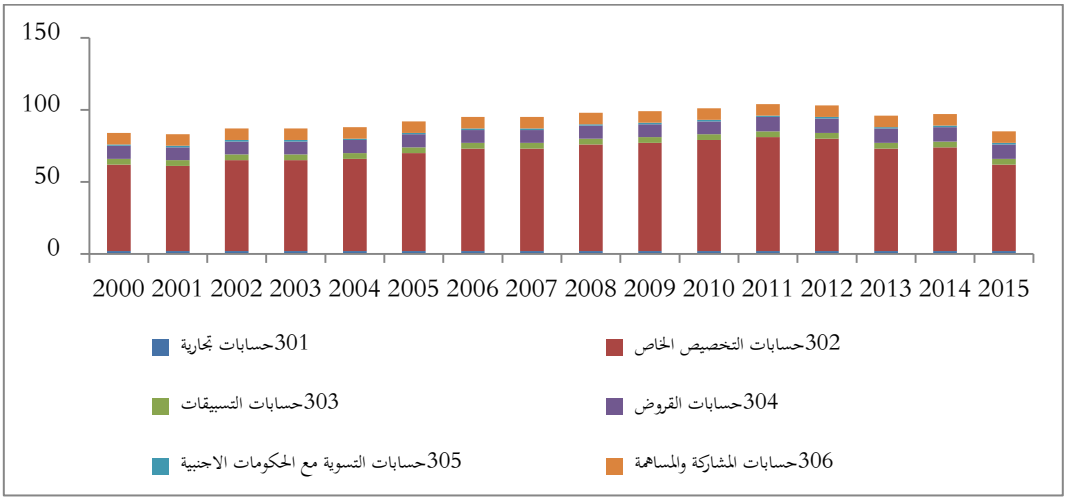

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: – قوانين المالية الجزائرية (2000-5201)

– مدونة الخزينة العمومية الجزائرية 2012.

وفي الواقع نجد أن أغلب هذه الحسابات تمول بواسطة موارد الميزانية مما جعلها تبدو كوسيلة لتهرب من الرقابة البرلمانية، وهذا ما يبينه الشكل الموالي والذي يبين مصادر تمويل حسابات التخصيص الخاص التي تم فتحها في الفترة (2000-2015):

الشكل رقم (02): موارد حسابات التخصيص الخاص خلال الفترة (2000–2015)

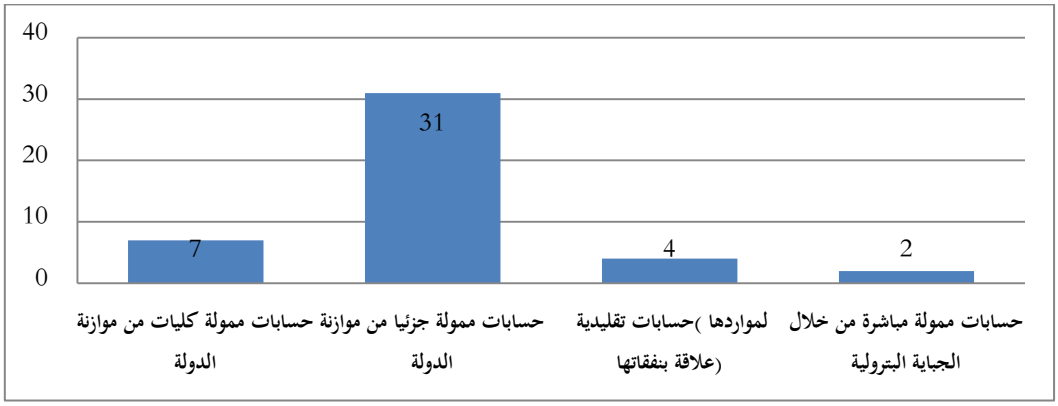

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية (2000-2015)

إن هذه الصناديق أو الحسابات تشمل جميع الميادين، وممولة في أغلب الأحيان من موازنة العامة، فحوالي 10% فقط من هذه الحسابات تعتمد على موارد لها علاقة بنفقاتها، مع ضرورة الإشارة إلى أن القانون يسمح لبعض هذه الصناديق باحتمالية أن يتحصل على إعانات من موازنة الدولة، ومن جهة أخرى نجد أكثر من 15% من هذه الصناديق ممولة بصفة كلية من الموازنة وهذا في حالة برامج الاستثمار العمومي التي تحتاج الى أكثر من سنة لتنفيذها، كما أننا نجد بعض الصناديق تتحصل على مواردها مباشرة من عوائد الجباية البترولية ويتعلق الأمر بصندوق الطاقات المتجددة وصندوق التنمية الاقتصادية لمناطق الهضاب العليا، لكن وبصفة عامة نجد غياب العلاقة بين موارد هذه الصناديق ونفقاتها.

2.2.2– الوضعية المالية للحسابات الخاصة للخزينة: لتوضيح التركيبة المالية لهذه الحسابات نورد الجدول الموالي:

جدول رقم (02): وضعية الحسابات الخاصة للخزينة

الحساب	رصيد ابتدائي (2013/01/01)		عمليات التسيير (2013)		نتيجة النشاط		الرصيد (2013/12/31)	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
301		5,334	1,07	1,593		5,27		5,862
302		15,109,483	6,090,015	5,353,507	736,507			14,371,975
303	10844		358,097	363,181		5,089	5,755	
304	979,949		177,077	41,358	135,719		1,115,066	
305			358,04					
306	127,1						127,1	
المجموع	1,117,891	15113,81	6,984,296	6,117,686	872,226	5,617	12,485,521	14,377,638
الرصيد		13,995,926			866,609			13,129,316

Source :Cour des comptes, R'apport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avan-projet de loi portant règlement budgétaire de léexercice 2013, Algerie, 2013, p62

انخفض رصيد الحسابات الخاصة للخزينة من 13995,9 مليار في بداية 2013 الى 13129,3 مليار دج نهاية ذات السنة، أي في ظرف سنة واحدة حققت هذه الحسابات رصيدا سالبا قدر ب866,6

مليار دج (6,19%)، وهذا راجع للنتائج التي حققها صندوق ضبط الموارد كأهم حساب خاص في الجزائر، فنجد أن مقدار الجباية البترولية الموجه لهذا الحساب بلغت سنة 2012 ما مقداره 2535.3 مليار دج، وبلغت قيمة المسحوبات 1761 مما سمح باضافة أكثر من 774 مليار دج إلى اجمالي رصيد الحسابات الخاصة. أما سنة 2013 فقد بلغت قيمة الجباية البترولية الموجهة لصندوق ضبط الموارد سنة 2013 ما مقداره 2062.23 مليار دج (انخفاض بنسبة 18.65% مقارنة بالسنة السابقة)، في حين كانت المسحوبات 2965 مليار دج، أي تحقيق عجز بقيمة (-903مليار دج) والذي يعود لسببين أساسين هما انخفاض الجباية البترولية وارتفاع المسحوبات من الصندوق لتغطية عجز الموازنة العامة.

3- تقييم فعالية برامج الاستثمار العام في تحقيق التنمية في الجزائر: نتيجة اعتماد الجزائر سياسة انفاقية توسعية انطلاقا من سنة 2000 نجدها اعتمدت في تمويل برامج الاستثمار العمومي على هذه الحسابات، والجدول الموالي يوضح عرضا لأهم برامج الإنعاش الاقتصادي خلال (2001-2014):

جدول رقم (03): عرض لبرامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2014)

عنوان البرنامج	حساب التخصيص الخاص	الموارد	طبيعة الأعمال	النسبة%	المبلغ
برنامج دعم الإنعاش الوطني	رقم 302-108 "تسيير عمليات الاستثمارات العمومية بعنوان دعم الإنعاش"	باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2001 والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش لسنة 2001 -تخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار برنامج دعم الإنعاش	أشغال كبرى وهياكل قاعدية	40,1	210,5
			تنمية محلية وبشرية	38,8	204,2
			دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	12,4	65,4
			دعم الإصلاحات	8,6	45
			المجموع		525
البرنامج التكميلي لدعم النمو	رقم 302-120 "تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش".	باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية31 ديسمبر 2005 والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش -تخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش	تحسين ظروف معيشة السكان	45,5	1912,4
			تطوير المنشآت الأساسية	40,5	1702
			دعم التنمية الاقتصادية	8	336
			تطوير الخدمة العمومية	4,8	189,14
			تطوير تكنولوجيا الاتصال	1,1	46,2

				المجموع	4203
برنامج توطيد النمو (إعادة الإعمار الوطني)	رقم 302-134 "تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014"	مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014	تحسين التنمية البشرية	495.	10122
			مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية	315.	6448
			تحسين وتطوير الخدمات العمومية	77.	1666
			التنمية الاقتصادية	77.	1566
			تشجيع إنشاء مناصب العمل	18.	360
			تطوير اقتصاد المعرفة	1,2	250
			المجموع		21214

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر مختلفة[20]

بلغ مجموع ما رصدته الدولة لهذه البرامج مجتمعة 30.444 مليار دج أي ما يعادل حوالي 405 مليار دولار، وهو رقم كبير جدا ويعتبر أكبر مبلغ أنفقته دولة سائرة في طريق النمو من أجل تنمية اقتصادها، وهو ما يعكس محاولة الجزائر استغلال وفرة الموارد المالية المتأتية من المحروقات خلال هذه الفترة. بالإضافة إلى ذلك نجد أن كل برامج الإنعاش كان هدفها تعزيز النمو خارج إطار المحروقات بتمويل من عوائد هذه الأخيرة، وشملت هذه البرامج أغلب جوانب الحياة. ولتقييم هذه البرامج سيتم التركيز على مجموعة نقاط أساسية تنطلق بتحليل تطور وضعية أهم المؤشرات الاقتصادية ثم ابراز مدى تنوع الاقتصاد الجزائري، يليه الوقوف على جودة البنية التحتية، وأخيرا تحليل واقع التنمية البشرية في الجزائر.

[20]– تم الإعداد بالاعتماد على:

- بوعشة مبارك، "**الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية**"، **أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014**"، جامعة سطيف 1، يومي 11 و12 مارس 2013، الجزائر، ص15.
- بوابة الوزير الأول،بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

1.3- تحليل وضعية أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر: للوقوف على مدى نجاح الجزائر في تطوير وتنويع اقتصادها سنتتبع في هذه النقطة تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لهذه الفترة.

الشكل رقم (03): تطور معدلات النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم في الجزائر (2015-2000)

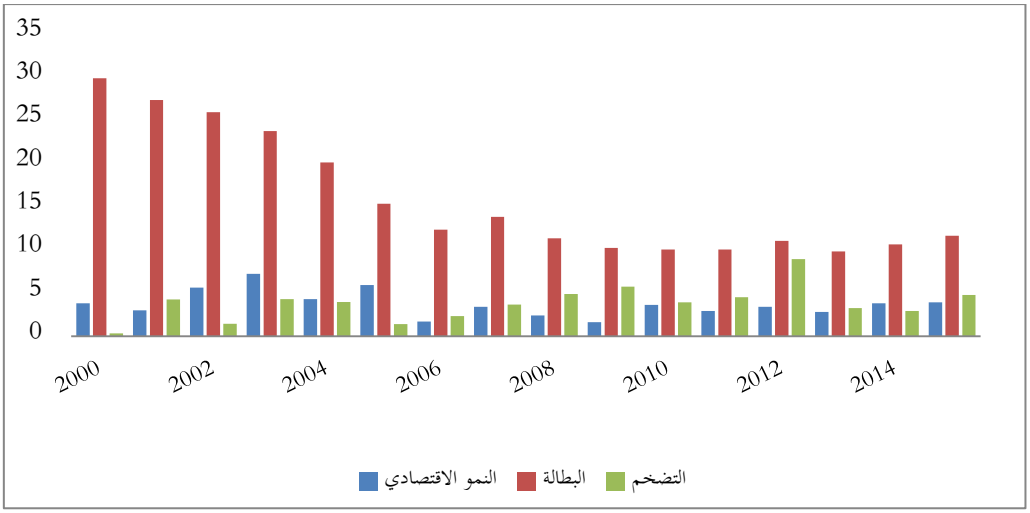

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: - بيانات البنك الدولي

- صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي، التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة**، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2015، ص26.

بلغ متوسط تطور النمو الاقتصادي في التسعينيات وقبل تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي معدل أقل من 2%، وبعد انطلاق برامج الإنعاش انتقل معدل النمو من 3% سنة 2001 إلى 3,8% سنة 2014 أي تسجيل ارتفاع طفيف، وحقق الاقتصاد أعلى معدل النمو سنة 2003 بتجاوزه سقف الـ 7,2% لينخفض بعدها حتى وصل لـ 1,6% سنة 2009، ليعاود ارتفاعه انطلاقا من 2010، أما معدل البطالة فقد بلغ كمتوسط لسنوات قبل برامج الإنعاش معدل 25% ثم انتقلت من 27% سنة 2001 إلى 9,5% سنة 2014 وهنا نجد نجاح سياسة الدولة في هذا المعدل، أما عن معدل التضخم فقد بلغ متوسطه قبل تطبيق برامج الإنعاش أكثر من 16%، ونجده بلغ مستوى 4,2% سنة 2001 ليصل إلى

مستوى 2%، أي بانخفاض قدره 31% في ظرف 14 سنة، وعليه فالدولة حافظت على معدلات النمو الاقتصادي فيما ساهمت وبدرجة كبيرة في انخفاض معدلات البطالة والتضخم.

2.3– مدى تنويع الاقتصاد الجزائري: يعبر التنويع الاقتصادي عن تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[21] ولتحليل مدى تنويع الاقتصاد الجزائري سنعتمد على نقطتين أساسيتين:

1.2.3- تطور معدلات نمو أهم القطاعات الاقتصادية والتي نوردها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): تطور معدلات النمو السنوية لأهم القطاعات الاقتصادية (2000–2015)

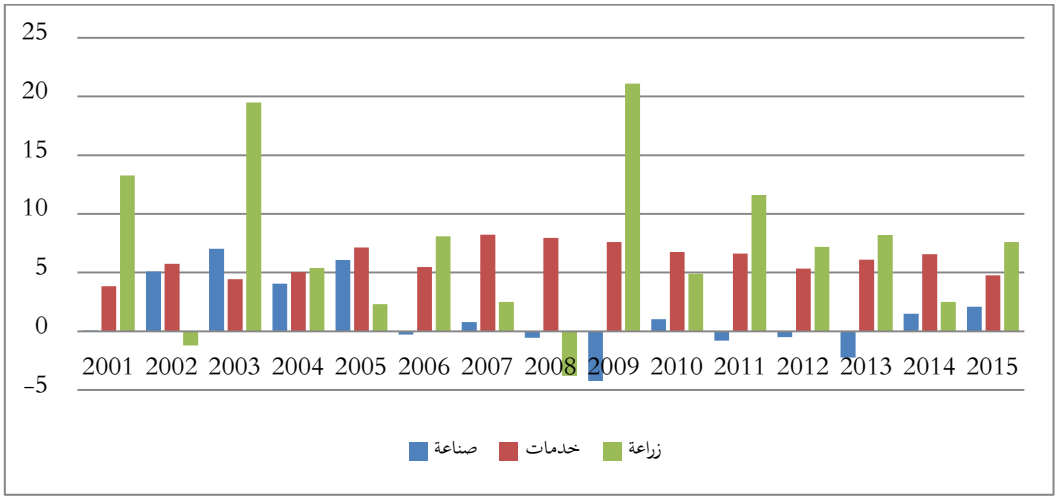

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

وصل معدل نمو قطاع الزراعة الـ 13% سنة 2000، ليسجل بعدها النمو في هذا القطاع تذبذبا كبيرا فنجده في سنوات يصل إلى مستويات قياسية صعودا وفي أخرى يشهد معدلات سلبية ولهذا وجب الاهتمام أكثر بهذا القطاع الذي ورغم كل التحفيزات التي تقدمها الدولة إلا أن معدل نموه لم يرقى

[21]– عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة، "**التنويع الاقتصادي وممكنات تحقيقه في العراق**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الجزء 10، رقم 31، 2014، ص57.

للمستوى الذي يمكن الجزائر من تحقيق الاكتفاء الذاتي. أما فيما يخص الصناعة التي لمتكن بعيدة عن قطاع الزراعة في فترة قبل تطبيق برامج الإنعاش نجدها حققت معدلات نمو متوسطة إلى منخفضة وهي الأخرى أيضا حققت معدلات سلبية حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها سنة 2009، أما قطاع الخدمات فنجده محافظا على معدلات نمو مستقرة نوعا ما من قبل تطبيق برامج الإنعاش وأثناء التطبيق، حيث تراوحت بين 3% و8% دون وجود فوارق كبيرة بين السنوات على عكس باقي القطاعات.

2.2.3- مساهمة المحروقات في الاقتصاد: تعتبر الجزائر إحدى الدول التي تعتمد بشكل شبه كلي على المحروقات في مداخيلها، حيث تشكل العوائد النفطية حصة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي، حيث تراوحت نسبة هذه المساهمة بين 30% إلى 50% في الفترة (2000-2015)، لكن يتضح الدور الكبير الذي تلعبه عوائد المحروقات في الاقتصاد في تمويل الموازنة حيث تقوم بتغطية حوالي ثلثي النفقات العامة (بصورة مباشرة عن طريق الجباية البترولية، أو عن طريق صندوق ضبط المواد بصورة غير مباشرة) وفي مصادر العملة الأجنبية ساهمت المحروقات في اجمالي الصادرات بحوالي 97 % خلال الفترة (2005-2015).[22]

3.3– تحليل تطور وضعية البنية التحتية: تعتبر البنية التحتية إحدى أهم ركائز الاقتصاد وأحد العوامل المهمة في تطويره وغياب الهياكل القاعدية له تأثير كبير على النمو الاقتصادي، واستنادا إلى التقارير السنوية حول مؤشرات التنافسية العالمية التي توضح مدى ملائمة البيئة الداخلية لجذب الاستثمارات الأجنبية في أغلب دول العالم والتي تعتبر جودة البنية التحتية أحدى المعايير المستند عليها لتركيب المؤشر الكلي لتنافسية البلدان، وفي هذا السياق نجد أن الجزائر جاءت نتائجها كما هو موضح في الجدول الموالي:

[22]– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur، تاريخ الاطلاع: 2016/07/24

جدول رقم (04): تطور مؤشر البنية التحتية للجزائر (2011-2016):

السنة	2011-2012		2012-2013		2013-2014		2014-2015	
	المؤشر	الترتيب/ 142	المؤشر	الترتيب/ 144	المؤشر	الترتيب/148	المؤشر	الترتيب/144
الجودة الشاملة للبنية التحتية	3,7	92	3,5	102	3,8	89	3,6	102

1: قصور البنية التحتية، 7: على درجة كبيرة من التطور والكفاءة وفقا للمعايير الدولية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على World Economic Forum,The Global Competitiveness Reports, 2011-2012 to 2015-2016.

يتكون هذا المؤشر من مجموعة مؤشرات فرعية أولها جودة الطرقات حيث انتقلت الجزائر من المرتبة 77 من بين 142 دولة مصنفة سنة 2011 بمؤشر 3.8 من أصل 7 إلى المرتبة 105 من بين 140 دولة مصنفة، وفي كلتا الحالتين تبقى قيمة المؤشر أقل من المتوسط، أما فيما يخص جودة السكك الحديدية فهي تبقى أقل من المتوسط رغم أن ترتيبها أحسن من المؤشر السابق، أما عن جودة الموانئ فقد احتلت مراتب متأخرة مقارنة بباقي المؤشرات ولم يتحسن الأمر كثيرا بالنسبة للنقل الجوي، وعلى كل فإن هذه النتائج المحققة تبقى ضعيفة مقارنة بما تم تخصيصه والذي فاق 8361 مليار دج من خلال برامج الإنعاش.

4.3- تحليل وضعية التنمية البشرية في الجزائر: تعتبر التنمية البشرية كما تمت الإشارة إليه سابقا بأن محورها الإنسان، ولإبراز وضعية هذه في الجزائر عالميا نقدم الجدول الموالي:

جدول رقم (05): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (2010-2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة المؤشر	0,677	0,698	0,713	0,717	0,736
الترتيب عالميا	84/169	96/187	93/186	93/187	83/188
التصنيف ضمن فئة التنمية	ب: مرتفعة	ج: متوسطة	ب: مرتفعة	ب: مرتفعة	ب: مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية 2011- 2015

الملاحظ هو تحسن قيمة مؤشر التنمية البشرية في الجزائر، فبعد أن كانت تصنف ضمن الدول ذات التنمية المتوسطة في البداية، وأصبحت انطلاقا من 2012 تصنف ضمن البلدان ذات التنمية المرتفعة، وهذا راجع للتحسن في العمر المتوقع عند الولادة بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي الملتحقين بالدراسة في المرحلة الابتدائية، إلا أن النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يشهد تذبذا فبعد أن 2.41% سنة 2000 انخفض سنة 2011 ليصل إلى 0.99% ثم عاود الارتفاع سنة 2014 ليصل إلى 1.8%، وعلى كل حال فإن الجزائر ضمن مؤشر التنمية البشرية حققت نتائج مقبولة.

خاتمة:

تناولت هذه الورقة موضوع الحسابات الخاصة للخزينة كأداة لتمويل برامج الاستثمار العمومي من أجل تحقيق التنمية وتطوير الاقتصاد في الجزائر، حيث تعتبر هذه الحسابات كاستثناءات لمبادئ الموازنة، فهي تعبر تخصيص إيرادات معينة لأوجه إنفاق معينة على أن تكون هناك علاقة سببية بين هذه الإيرادات والنفقات، أو أنها عبارة عن برامج تتجاوز مبدأ سنوية الموازنة العامة، ويعود تاريخ هذه الحسابات في الجزائر إلى الفترة الاستعمارية، وتعرضت هذه الصناديق لانتقادات شديدة وظهرت مطالب بالاستغناء عنها، فهي تفلت من الرقابة خاصة البرلمانية، فاختصاصات البرلمان فيما يخص اعتماد عمليات الحسابات الخاصة جد محدودة، كما أنها تعتبر سرية في الجزائر حيث لا توجد تقارير مفصلة حول وضعيتها المالية، رغم أنه يفترض إصدار تقارير دورية تضم قائمة الحسابات الخاصة بالخزينة مع تقديم مبلغ الإيرادات والنفقات والمكشوفات لكل حساب. والتوسع الكبير في فتح هذه الحسابات في الجزائر هو نتيجة إتباع هذه الأخيرة سياسة انفاقية توسعية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وهذا التوسع صاحبه العديد من التجاوزات فحسب تقارير بعض المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والتقرير الأخير للولايات المتحدة الأمريكية حول اقتصاد الجزائر، تعتبر الجزائر إحدى الدول التي تغيب فيها مبادئ الحوكمة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة وتسيير الأموال العمومية.

لكن ورغم ضخامة المبالغ الضخمة التي وجهتها الجزائر لتمويل التنمية إلا أننا نجد أن اعتماد الاقتصاد على مداخيل المحروقات مازال قائما، وهذا ما بينته الصدمة النفطية الأخيرة التي أبرزت مدى هشاشة الاقتصاد المحلي وغياب البديل الفعلي لعوائد النفط في تمويل الموازنة العامة والاستثمارات العمومية وهذه الوضعية تفرض علينا التساؤل حول مستقبل الاستثمار العمومي الموجه لتمويل التنمية المستدامة، خاصة في غياب الموارد اللازمة لتمويل هذا النوع من الاستثمار نتيجة انهيار أسعار المحروقات وهذا في ظل سياسة التقشف أو ترشيد النفقات التي تحاول الجزائر إتباعها انطلاقا من 2015. وبصفة عامة فان استعمال الحسابات الخاصة ليس بالأمر الخطأ لكن التوسع في فتح هذه الحسابات دون إخضاعها للرقابة وإلزامها بمبادئ الحوكمة والتسيير السليم لأموالها بغية تحقيق أهدافها هو ما جعل هذه الصناديق تنحرف عن أهدافها، وهو ما خلق حالة من الفوضى، لكن وفي المقابل لا يمكن إنكار النتائج الايجابية (إلى حد ما) التي حققتها برامج الإنعاش الاقتصادي خاصة ما تعلق بخفض معدلات البطالة والتضخم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التنويع الاقتصادي في الجزائر مازال هدفا تصبو لتحقيقه ولم تتمكن من الوصول إليه بإتباع هذه البرامج.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية،" **أسس المالية العامة**"، ط3، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
2. لعمارة جمال، "**منهجية الموازنة العامة للدولة في الجزائر**"، ط1، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2004.
3. محمد شاكر عصفور، "**أصول الموازنة العامة**"، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008.

أطروحات:

4. بن الحاج جلول ياسين، "**التنمية المحلية ودرها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر في اطار برامج دعم النمو 2003-2014**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2016/2015

5. زبيدة نكاز، "**الحسابات الخصوصية في المالية العامة**"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة فاس، المغرب، 2005/2004.

مذكرات:

6. أمزال فاتح، "**حسابات التخصيص الخاص في النظام الميزاني الجزائري**"، مذكرة ماجستير في القانون، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

مقالات:

7. عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة، "**التنويع الاقتصادي وممكنات تحقيقه في العراق**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الجزء 10، رقم 31، 2014.

8. كربالي بغدادي وحمداني محمد، "**استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45، شتاء 2010، جامعة بسكرة، الجزائر.

9. لعمارة جمال، "**علاقة الحسابات الخاصة للخزينة للميزانية العامة للدولة في الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 04، 2005، الجزائر.

مداخلات:

10. بوعشة مبارك، "**الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، مقارنة نقدية**"، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على

التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف 1، يومي 11 و12 مارس 2013، الجزائر.

مصادر أخرى:

11. تقارير التنمية البشرية 2011-2015

12. تقارير بنك الجزائر السنوية (2000-2014)

13. مدونة الخزينة العمومية الجزائرية 2012.

14. القانون 84-17 المؤرخ في 8 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المادة 54.

15. القانون التنظيمي للمالية رقم 7.98 الصادر بتنفيذه الظهير رقم 1.98.138 بتاريخ 26 نوفمبر 1998 _الجريدة الرسمية، عدد 4644، 3 دجنبر 1998.

16. القانون رقم 82-14 المتضمن قانون المالية لسنة 1983، المادة 17، المؤرخ بتاريخ 30 ديسمبر 1982

17. القانون رقم 99-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، المؤرخ في 25 ديسمبر 1999، المادة 89.

18. قوانين المالية الجزائرية (2000-2015)

19. المرسوم 65-320 المتضمن قانون المالية لسنة 1966، المادة 6 مكرر4، الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1965

20. المرسوم رقم 93-01 المتضمن قانون المالية لسنة 1993، المادة 132، الصادر بتاريخ 20 جانفي 1993.

21. بوابة الوزير الأول، بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

22. الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

مراجع باللغة الأجنبية:

مؤلفات:

23. Amavi Kouévi, **"LES Comptes Spéciaux du Trésor"**, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, Paris, France, 2000

مصادر أخرى:

24. Cour des comptes, R'apport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avan-projet de loi portant règlement budgétaire de léexercice 2013, Algerie, 2013.

25. Nation unies,"**Développement durableen Afrique du nord -état des lieux et perspectives**", Nation unies, Tunis, 2007.

26. World Economic Forum ,The Global Competitiveness Reports, 2011-2012 to 2014-2015

نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) وأثره على الربح، دراسة تطبيقية على الشركات السعودية

د.علي فايع محمد ال حسن

أستاذ مساعد، كلية العلوم الإدارية والمالية،

جامعة الملك خالد، السعودية

بريد إلكتروني: afalhasan@kku.edu.sa

ملخص:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى تطبيق الشركات السعودية لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) وأثر ذلك في تخفيض التكاليف.

وبينت نتائج البحث وجود أثر معنوي لنموذج الانحدار لتطبيق الشركات السعودية لنظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية، وهو تأكيد على وجود فاعلية وأثر لتطبيق الشركات السعودية لنظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية، بالإضافة إلى إن إجمالي ما يؤثر به تطبيق الشركات لنظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية من عوامل يبلغ (68.6%) وأن ما تبقى من الأثر والذي يبلغ (31.4%) يعزوه الباحث إلى عوامل ومتغيرات خارج نطاق الدراسة.

كلمات مفتاحية: نظام التكاليف، الأنشطة الموجهة بالوقت، الشركات السعودية، الربح، تخفيض التكاليف.

Abstract:

The objective of this study was to identify the extent which Saudi companies applied Time-driven Activity-based Costing (TDABC) and the impact of this on reducing costs.

The results of the research showed that there is a significant effect of the regression model for the application of Saudi companies Time-driven

Activity-based Costing (TDABC) and the impact of this on reducing costs, which a confirmation of the existence of the effectiveness and impact of the application of Saudi Companies system (TDABC) in reducing costs Saudi Companies; The total factors affecting the application of Saudi companies to the (TDABC) is equal(%68.6) and (31.4%) are other factors.

Keywords: Cost system, Time-driven Activity-based Costing (TDABC), Saudi Companies, Profit, Reducing costs.

مقدمة:

تناولت كثير من الدراسات نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت TDABC والذي يسهم في خفض التكاليف ورفع مستوى وأداء المنشاة حيث يعتبر نظام التكاليف على أساس النشاط ABC مناسب لنظام التكاليف البسيط المتكامل في المحاسبة وفي الدراسة التالية تم عمل مقارنة بين نظاميABC ونظام TDABC لاكتشاف العلاقة بينهما عن طريق التحليل والتجربة العددية. وأظهرت النتائج أن نظام ABC يجمع المعلومات من الموارد إلى النشاط حسب الموارد (الأعمدة)، في حين أن نظام TDABC يختار كل مورد على حدة.واظهر نتائج الدراسة أيضا ان نظام TDABC أكثر دقة من نظام ABC.(2014) Sophie Hoozée & Stephen C Hansen[1]

ولكن نظرا لكثرة الانتقادات الموجهة لنظام التكاليف على أساس النشاط (ABC) بأنه غير مناسب للأنشطة المعقدة ومكلف للبيئة الديناميكية، وتوجه الشركات إلى تطبيق وتطوير الأساليب الحديثة في محاسبة التكاليف والإدارية ومنها نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) لمواجهة جميع المشاكل والانتقادات لنظام التكاليف على أساس النشاط (ABC).

[1]- Sophie Hoozée& Stephen C Hansen (2014), " **A Comparison of Activity-based Costing and Time-driven Activity-based Costing**", Faculty and Researchers Collection. pp 1-58.

لذلك تمكن الباحثان من تطوير نموذج رياضي قادر على التعامل مع المتغيرات الحديثة للشركة باستخدام أساس علمي ونظري لإجراء الدراسات التطبيقية عليه ومعادلات الوقت اللازم لحساب التكاليف (Kaplan and Anderson [2]2004,[3]2007).

وبناء على وجود الإطار العلمي للبحث محل الدراسة والفرضيات التي استندت على ذلك وعلى دعم الأدبيات المختلفة التي تناولت هذا الموضوع بالتفصيل لذلك كان الهدف من هذا البحث دراسة مدى تطبيق الشركات السعودية لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) وأهمية ذلك في تخفيض التكاليف وخصوصا انه لم يسبق تناول هذا الموضوع بالدراسة في البيئة السعودية .

- **مشكلة الدراسة:** نظرا للانتقادات الموجهة لنظام التكاليف على أساس النشاط (ABC)كما تم استعراضه في كثير من الدراسات السابقة ظهر أهمية نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) في قدرته على خفض التكلفة، من خلال تخصيصها، وتحديد وقت حدوثها؛ مما يقدم لإدارة الشركة تقارير تساعدها في وضع موازناتها ونظرا لأهمية دراسة مدى تطبيق الشركات السعودية أهمية نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) وكيف يكون اثر ذلك على خفض التكاليف وزيادة الأرباح وخصوصا أنه لم يتم تناول هذا الموضوع في البيئة السعودية وعينة البحث المستهدفة، من هنا تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة مدى تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) على بعض الشركات السعودية .
- **فرضيات الدراسة:** بناء على الدراسات السابقة التي تم استعراضها للتحقق من وجود أساس علمي تستند عليه فروض البحث، وبناء على وجود إمكانية عمل دراسة مستقبلية مهتمة بنفس الموضوع تم صياغة فروض البحث كما يلي:

---

[2]- Kaplan R. and S. Anderson, (2004), "**Time-Driven Activity Based Costing**", Harvard Business Review, vol. 82, No. 11, pp 131-138.

[3]- Kaplan R. and S. Anderson, (2007), "**The Speed Reading Organization**", Business Finance, Vol. 13, No. 6, pp 39-42.

ف1: وجود درجة عالية من التطبيق والفاعلية لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) في الشركات السعودية.

ف2: وجود فاعلية وأثر ذات دلالة إحصائية لتطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية.

- **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجه بالوقت (TDABC) في مراقبة التكاليف الخاصة بكل نشاط من أنشطة الشركة من جهة، والعمل على ترشيد التكلفة من جهة أخرى، وبالرجوع إلى الدراسات السابقة تعتبر الدراسة الأولى في بالتطبيق بعض على الشركات السعودية محل الدراسة .
- **أهداف الدراسة:** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى وأثر ممارسة نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) على تخفيض التكاليف بالتطبيق في الشركات السعودية المساهمة محل الدراسة.
- **الدراسات السابقة:**

1) دراسة Demeere etal.,(2009)[4] في قطاع الصحة لبيان دور أهمية هذا المنهج الحديث في محاسبة التكاليف والإدارية، تم دراسة نظام التكاليف على أساس النشاط الموجه بالوقت (TDABC) ومدى فاعليته في المستشفيات، وكانت نتائج الدراسة تشير إلى أن معلومات نظام (TDABC) أدت بشكل واضح الى تحسين فهم مديري الرعاية الصحية، ورؤساء الأقسام للعمليات التنظيمية المختلفة.

[4]- Demeere, N., Stiythuysen, K. and F. Roodhooft, (2009), "**Time-driven activity-based costing in an outpatient clinic environment: Development, relevance and managerial impact**". Health Policy. Vol. 92, pp 296-304

2) دراسة عبد الحليم[5](2010)في دراسته على البنوك المصرية من إثبات أهمية وضرورة تطبيق هذا المنهج الحديث من مناهج محاسبة التكاليف والإدارية وما هي الخطوات اللازمة لتطبيقية وما هي المنافع المتوقعة من ذلك وقد توصلت هذه الدراسة لنتائج عدة، أهمها: إن الطاقة العملية تمثل 86% من الطاقة النظرية (أي بعد استبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة)، وبالتالي فالتكلفة التي يجب أن تُحمل بها هذه الأنشطة تمثل (86%) فقط من التكلفة المحسوبة على أساس الطاقة النظرية في ظل النظام التقليدي لتكاليف الأنشطة، كما أن الطاقة العملية للأنشطة مجتمعة تمثل نسبة (67%) من الطاقة النظرية للقسم.

3) في قطاع البترول لأحدي للشركة السودانية لخطوط أنابيب البترول كما في دراسة [6]محمد (2012) حيث بينت النتائج أن الأساليب التقليدية في تخصيص التكاليف غير المباشرة لا تساعد الإدارة في الرقابة واتخاذ القرارات كما يسهم استخدام منهج أسلوب التكلفة على أساس النشاط الموجه بالوقت إلى قياس وتحديد تكلفة نقل المنتجات البترولية وكذلك يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات صائبة وخصوصا الرقابة على التكاليف وقرارات التسعير.

4) اهتمت دراسة (Hon & Chu, 2012)[7] بعمل المقارنة بين نظامي (ABC) ونظام (TDABC) من خلال دراسة حالة على مصنع (Aerospace Precision Casting) للتأكد من الفروقات بين النظامين في تقليل الهدر في الطاقة الإنتاجية، وبينت نتائج الدراسة أن منهج

---

[5]- عبد الحليم، عبير (2010)، "**تقييم مدخل تكاليف الأنشطة على أساس الوقت بالتطبيق على قسم الائتمان بأحد فروع البنك الأهلي المصري**"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (1)، ص ص275-302

[6]- محمد، ابراهيم عيسي (2012)،" **دور أسلوب التكلفة على أساس النشاط الموجه بالوقت على الرقابة على تكاليف النقل واتخاذ القرارات الإدارية دراسة: حالة الشركة السودانية لخطوط أنابيب البترول المحدودة** "مذكرة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا والبحث العلمي. ص ص1-149

[7]- Hon J., Chu S. (2012), "**Implementation of Time-Driven Activity-Based Costing : A Case Study of Aerospace Precision Casting Factory**", Proceedings of the Asia Pacific Industrial Engineering & Management Systems Conference, 426-435

(TDABC) نظامًا أكثر دقة، ويزود الشركة بمعلومات تكلفة أكثر دقة، كما بينت الدراسة أنه يمكن استخدام نظام (TDABC) بسهولة أكثر من استخدام نظام (ABC).

– منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، بعد الاطلاع على دراسات سابقة تبيّن أنّ المنهج الملائم للدّراسة هو المنهج الوصفي والتّحليلي،انطلاقامن الاطلاع على المصادر والمراجع ذات الصّلة في الجانب النظري، وكذا استخدام الأسلوب الميداني في جمع وتحليل البيانات انطلاقا من الاستبيان المقدّم لأفراد عينة الدراسةبواسطة قائمة الاستقصاء وتحليلها إحصائياً.

1– نظام التكلفة على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC)

1.1– تعريف:

نظام التكلفة على أساس النشاط الموجه بالوقت (TDABC) هو نظام بديل ناشئ للتكلفة، يعالج معظم المشاكل وأوجه القصور في نظام (ABC) (Terungwa, 2012)[8]، حيث يشير (الرشيدي، 2009) [9] إلى أن ظهور نظام نظام التكلفة على أساس النشاط الموجه بالوقت (TDABC) أدى إلى التغلب على العيوب والانتقادات الموجهة لنظام تكاليف الأنشطة (ABC) ويضيف أن نظام (TDABC) يعتبر أقل تكلفة وأكثر سرعة في التطبيق العملي، وأسهل في الاستخدام، كما أنه يساعد في تحديد معدلات دوران التكلفة على أساس القدرة الفعلية لإمداد الموارد.

وأكدّ (Atkinson et. al., 2004)[10] أن السبب الرئيس لنشأة هذا النظام (TDABC) يعود إلى عدول الكثير من الشركات عن نظام التكلفة على أساس النشاط (ABC) بسبب المشاكل الناجمة

---

[8]- Terungwa A., (2012), "**Practicability of Time-driven Activity-based Costing on Profitability of Restaurants in Makurdi Metropolis of Benue State, Nigeria**", Journal of Contemporary Management Submitted.pp33-44.

[9]– الرشيدي، طارق (2009)، "**إدارة التكلفة: منهج محاسبي مقترح في ضوء التكامل بين نظامي (TD&ABC)**"مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 1، ص ص303-359.

[10]- Atkinson A., Kaplan R. and M. Young, (2004), "**Management Accounting**", 4th ed., Prentice Hall International, New Jersey.

عن تطبيقه، وترى دراسة(عبد الحليم، 2010) عند تطبيق الدراسة في قسم الائتمان بأحد فروع البنك الأهلي المصري أن هذا النظام يرتكز على مرحلتين هما:

- **المرحلة الأولى**: وهي تحديد القدرة الفعلية للموارد وتكلفة كل منها، كأساس لحساب التكلفة تجنبًا للمبالغات في التكلفة نتيجة تحميل الطاقة غير المستغلة؛

- **المرحلة الثانية**: تقدير الزمن اللازم لتأدية كل نشاط، أي أن نظام (TDABC) يعتمد على تقدير الوقت المطلوب لكل عملية او حدث من عمليات النشاط الواحد بناءً على الخصائص المتعددة للنشاط (مسببات الوقت)، حيث يتطلب هذا النظام تحديد معدل تكلفة الوحدة من الموارد المتاحة، وتحديد الوقت المطلوب لأداء النشاط من خلال معادلات الوقت (سيد، 2009).

2.1- خطوات تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC)

تتمثل خطوات تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) في ست خطوات (Bruggeman et al., 2005Kaplan & Anderson, 2004, 2007).[11]

- تحديد المجموعات المختلفة من الموارد التي تنفذ التكلفة ثم تقدير تكلفة كل مجموعة من الموارد؛
- تحديد وقت الطاقة العملية لكل مجموعة من مجموعة الموارد (ساعات العمل المتاحة)؛
- حساب تكلفة الوحدة لكل مجموعة وذلك بقسمة إجمالي تكاليف الموارد على حجم الطاقة العملية؛
- تحديد الوقت المطلوب لكل حدث من أحداث النشاط بناءً على مسببات الوقت باستخدام معادلات الوقت؛
- حساب التكلفة الكلية لموضوع القياس (الهدف)، وذلك بضرب تكلفة الوحدة في الوقت المطلوب.

[11]- Bruggeman W., Everaert, P., Anderson S. and Y. Levant, (2005), "**Modeling logistics costs using Time-driven ABC: A case in a distribution company**", Working paper, University of Gent. , pp1-52.

2- دراسة تطبيقية حول أثر ممارسة نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) على تخفيض التكاليف في الشركات السعودية:

سنتطرق في هذه المرحلة إلى فاعلية تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بعينة من الشركات المساهمة المدرجة بالسوق المال السعودي.

مما يتطلب استخدام الأسلوب الاستقرائي الذي يدعو إلى تحديد مجتمع الدّراسة كمرحلة أولى، تليها تحديد عينة الدراسة باستخدام إحدى أساليب المعاينة العشوائية، كما سنتطرق إلى أهمّ المقاييس المعتمد في هذا المجال.

1.2- مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة بالسوق المال السعودي والبالغ عددها (170) شركة موزعة على (15) قطاعاً بعضها قائم والآخر مستحدث.

2.2- عينة الدراسة: اشتملت عينة الدراسة الحالية مدراء وموظفي قطاعات (شركات الإسمنت، شركة الكهرباء، شركات الاتصالات، شركة سابك، بنك الراجحي) وهي تمثل (12.4%) من إجمالي مجتمع الدراسة، وهي نسبة مئوية مقبولة (سيكاران، 2006)، هذا وقد تم إرسال استبانة الدراسة إلكترونياً إلى مدراء وموظفي الشركات المعنية، وكانت نسبة التجاوب 52% لتمثل العينة النهائية والتي خضعت بياناتها للتحليل والتفسير في سياق الإجابة على فرضيات الدراسة الرئيسية.

جدول رقم (1): يوضح التوزيع التكراري والنسبي لشركات عينة الدراسة

م	القطاع	التكرار	%
1	الإسمنت	14	067.
2	الكهرباء	1	005.
3	الاتصالات	4	019.
4	سابك	1	005.
5	بنك الراجحي	1	005.
	المجموع	21	100

المصدر: من إعداد الباحث

3.2– أداة الدراسة: يحتوى هذا القسم على مصادر قياس متغيرات الدراسة، حيث تم الاعتماد على الاستبانة كأداء لجمع البيانات، وهي تتكون من قسمين:

- **المحور الأول:** (المتغير المستقل): مدى تطبيق الشركات لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) ويتكون من (30) فقرة.

- **المحور الثاني:** (المتغير التابع): فاعلية تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) يسهم في تخفيض التكاليف، ويتكون من (9) فقرات.

4.2. مقياس أداة الدراسة:

جدول رقم (2): مقياس أداة الدراسة

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحث

حسب الجدول (2) تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس اتجاهات عينة الدراسة لمدى تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت(TDABC)، ويتكون من خمسة إجابات ذات مستوى تدريجي وهي 1 = يمثل غير موافق بشدة، 2= غير موافق، 3= محايد (لا أدري)، 4 = موافق بشدة، 5= موافق بشدة.

5.2. صدق أداة الدراسة: للتأكد من صدق أداة الدراسة، تم إتباع الخطوات التالية:

1.5.2- الاتساق الداخلي: قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط لبيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (3): الاتساق الداخلي لارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه

محور1: مدى تطبيق الشركات لنظام (TDABC)											
الفقرة	الارتباط**	الفقرة	الارتباط**	الفقرة	الارتباط**	الفقرة	الارتباط**	الفقرة	الارتباط**	الفقرة	الارتباط**
س1	0.88	س6	0.82	س11	0.68	س16	0.84	س21	0.85	س26	0.92
س2	0.77	س7	0.80	س12	0.81	س17	0.86	س22	0.85	س27	0.85
س3	0.72	س8	0.65	س13	0.82	س18	0.83	س23	0.68	س28	0.80
س4	0.88	س9	0.69	س14	0.77	س19	0.80	س24	0.91	س29	0.83
س5	0.56	س10	0.56	س15	0.77	س20	0.20	س25	0.81	س30	0.91
فاعلية تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف											
س1	0.91	س2	0.95	س3	0.91	س4	0.78	س5	0.92	س6	0.87
س7	0.90	س8	0.94	س9	0.91						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

(**) **معامل الارتباط دال عند مستوى معنوية(0.01)**

يتضح من المؤشرات الإحصائية المبينة بالجدول (3)، أن معاملات الاتساق الداخلي لـ (29) فقرة على نطاق المحور الأول((مدى تطبيق الشركات لنظام(TDABC)) تتراوح معاملات الاتساق الداخلي بين (0.56**) إلى (0.92**) وهي جميعها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)(**)، بينما يوجد معامل اتساق بحدود (0.20) للفقرة (20) وهو غير دال ولكنه موجب مما يتوجب عدم حذفها، أما على نطاق محور(فاعلية تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف، فقد تراوحت معاملات

الاتساق الداخلي بين(0.78** إلى 0.95**)، وهي بذلك تعتبر مؤشرات اتساق داخلي تؤكد على صدق فقرات أداة الدراسة لما وضعت لقياسه.

2.5.2- مؤشرات ثبات الاستبانة

تحقق الباحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (4):نتائج اختبار كرونباخ ألفا لثبات الاستبانة

مستقل	مضمون المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
.1	مدى تطبيق الشركات لنظام (TDABC)	30	0.98
.2	فاعلية تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف	9	0.97
	الدرجة الكلية للاستبانة	39	0.98

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من النتائج المبينة بالجدول (4) أن معامل كرونباخ ألفا لأبعاد استبانة الدراسة المستقل والتابع تتراوح بين (0.97 إلى 0.98) وأما ثبات استبانة الدراسة ككل يساوي (0.98) وهي جميعها مؤشرات ثبات دالة إحصائياً (> 0.60، جودة، 2009)، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

3.5.2- الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمد الباحث في تحليل بيانات الدراسة الحالية على استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصارا بـ (SPSS)، حيث عمد إلى حساب الاختبارات الإحصائية المعلمية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لتبيان التوزيع النسبي عينة الدراسة؛
- معامل ارتباط بيرسون للتحقق من معاملات الاتساق الداخلي لفقرات وأبعاد أداة الدراسة؛

- اختبار كرونباخ ألفا للتحقق من الثبات الكلي لأداة الدراسة وأبعادها الفرعية؛
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتبيان واقع ممارسة أبعاد الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة؛
- اختبار(T) لعينة واحدة لاختبار معنوية متوسط كل فقرة عن الوسط الفرضي لأداة الدراسة؛
- الانحدار البسيط للتأكد من معنوية قيمة (F) بوجود أثر لتطبيق الشركات لنظام (TDABC) في تخفيض التكاليف.

جدول رقم (5): الوسط الحسابي لتبيان مدى ممارسة فقرات محاور أداة الدراسة

	متوسط المقياس	واقع التطبيق/ الفاعلية
1	1 إلى أقل من 1.80	تطبيق أو فاعلية ضعيفة حداً
2	1.80 إلى أقل من 2.60	تطبيق أو فاعلية ضعيفة
3	2.60 إلى أقل من 3.40	تطبيق أو فاعلية متوسطة
4	3.40 إلى أقل من 4.20	تطبيق أو فاعلية عالية
5	4.20 إلى أقل من 5	تطبيق أو فاعلية عالية جداً

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

3. عرض النتائج ومناقشتها:

1.3. نتائج الفرضية الأولى: والتي تنص على أنه توجد درجة عالية من التطبيق والفاعلية لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت(TDABC) في الشركات السعودية محل الدراسةوبناءً على ذلك تم حساب المتوسط والانحراف المعياري واختبار(ت) لعينة واحدة لكل فقرة والنتائج متضمنة بالجدول التالي:

جدول رقم (6): المتوسط واختبار(ت) لتبيان مدى تطبيق الشركات السعودية لنظام (TDABC)

المحور	مضمون البعد	المتوسط	قيمة T	الدلالة	التطبيق	الترتيب
1	لدى الشركات السعودية المام بتطبيق بنظام توزيع التكاليف حسب الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC)	3.65	4.98	0.00	عالي	3

2	مقدرة الشركات السعودية على الفصل بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة بتطبيق اساليب محاسبة التكاليف اللازمة	3.38	2.32	0.033	متوسط	15
3	لدى الشركة القدرة على حصر الأنشطة التي يستنفذها كل منتج	3.60	3.51	0.00	عالي	6
4	تقوم الشركة بوضع مخطط تدفق الأنشطة المختلفة	3.63	4.88	0.00	عالي	4
5	تستخدم الشركة أسلوب محاسبة التكاليف على أساس النشاط ABC لتوزيع التكاليف غير المباشرة	3.15	1.11	0.27	متوسط	25
6	تقوم الشركة بتحديد التكلفة اللازمة لكل نشاط	3.71	4.63	0.00	عالي	2
7	لدى الشركة القدرة على تحديد الزمن اللازم لكل نشاط	3.21	1.20	0.24	متوسط	22
8	تقسم الشركة الأنشطة إلى أنشطة تضيف قيمة للمنتج وأنشطة لا تضيف قيمة للمنتج	3.04	0.24	0.81	متوسط	29
9	تعمل الشركة على تخفيض الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج والحد منها مثل(تكاليف التخزين والمناولة)	3.17	0.99	0.33	متوسط	23
10	تقوم الشركة بتخصيص التكاليف غير المباشرة على الأنشطة	3.56	3.37	0.00	عالي	7
11	تقوم الشركة بإعادة تخصيص تكاليف الأنشطة على المنتجات والخدمات	3.50	3.30	0.00	عالي	9
12	تستخدم الشركة معدلات تحميل زمنية لتكاليف الأنشطة تحدد من خلالها تكلفة المنتج بشكل دقيق	3.20	1.21	0.24	متوسط	21
13	تستخدم الشركة معدلات تحميل متعددة لتكاليف الأنشطة تراعي العلاقة السببية بين التكلفة والأنشطة المسببة لها	3.40	2.38	0.02	عالي	10
14	تستخدم الشركة الزمن المستنفذ من كل نشاط أساساً لتوزيع التكاليف غير المباشرة(وصولاً لتحديد أدق لتكلفة المنتج)	3.38	2.30	0.03	متوسط	13

15	يتم إجراء عمليات تفتيش ورقابة على المنتجات بصورة مستمرة لضمان الجودة	3.63	3.24	0.000	عالي	5
16	تخضع منتجات الشركة لإعادة هندسة بين الفينة والأخرى سعياً للتخلص من الإضافات التي لا تحقق قيمة للزبون	3.17	0.89	0.38	متوسط	24
17	لدى الشركة القدرة على تحديد التكلفة غير المستغلة من الأنشطة	3.37	1.94	0.06	متوسط	16
18	تقوم الشركة بتقسيم المنتج إلى أنشطة فرعية لتسهيل تحديد تكلفة المنتج	3.38	2.24	0.03	متوسط	14
19	تقوم الشركة باستخدام أسلوب إدارة الجودة الشاملة	3.12	0.60	0.55	متوسط	27
20	يوجد لدى الشركة دليل خاص بمراكز التكلفة المستنفذة من قبل مراكز الإنتاج	3.87	7.04	0.00	عالي	1
21	تتبنى الإدارة مدخل التكلفة المستهدفة TC	3.25	1.52	0.14	متوسط	19
22	تقوم الشركة باستخدام بطاقة الأداء المتوازن BSC لتقييم الأداء	3.10	0.48	0.63	متوسط	28
23	تقوم الشركة باستخدام سياسة التصنيع الفوري JIT	2.90	0.58 1-	0.56	متوسط	30
24	تقوم الشركة باستخدام أسلوب التحسين المستمر	3.13	0.67	0.50	متوسط	26
25	لدى إدارة الشركة اقتناع بأهمية تطبيق أساليب توزيع التكاليف على المنتجات على أساس الأنشطة Activity BasedCosting-ABC	3.56	3.08	0.00	عالي	8
26	لدى إدارة الشركة القدرة على تشكيل فريق متكامل لتطبيق أساليب ABC	3.29	1.61	0.11	متوسط	17
27	لدى إدارة الشركة القدرة على تحديد العدد الأمثل من الأنشطة ومسببات التكلفة لكل نشاط	3.40	2.35	0.02	عالي	12

28	لدى إدارة الشركة القدرة على اقناع الموظفين بمزايا التحول إلى أي من الأساليب الحديثة لإدارة التكلفة ومنها TDABC	3.29	1.56	0.13	متوسط	18
29	لدى إدارة الشركة القدرة على الاستفادة من التطور التكنولوجي في تطبيق التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) و(TDABC)	3.23	1.21	0.23	متوسط	20
30	لدى إدارة الشركة القدرة على إعداد وتطبيق معدلات الوقت اللازمة لكل نشاط من أنشطتها بتطبيق نظام (TDABC)	3.40	2.32	0.03	عالي	11
	المتوسط العام	**3.36**	**2.32**	**0.18**	**متوسط**	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول(6):

- وجود تطبيق لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC)، على نطاق(12) نشاط من أنشطة نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) بدرجة عالية بناءً على المتوسطات الحسابية والتي تتراوح بين (3.87 إلى 3.40) والتي تعتبر من مؤشرات الفئة الرابعة(3.40 إلى أقل من 4.20) لدرجة التطبيق المرتفع وهي تمثل (40%) من إجمالي الأنشطة بالشركات عينة الدراسة؛

- إن أهم الأنشطة تطبيقاً من حيث الأهمية ومن وجهة نظر عينة الدراسة تتمثل في " يوجد لدى الشركة دليل خاص بمراكز التكلفة المستنفذة من قبل مراكز الإنتاج، تقوم الشركة بتحديد التكلفة اللازمة لكل نشاط، لدى الشركة معرفة بنظام توزيع التكاليف حسب الأنشطة الموجهة بالوقت(TDABC)، تقوم الشركة بوضع مخطط تدفق الأنشطة المختلفة، يتم إجراء عمليات تفتيش ورقابة على المنتجات بصورة مستمرة لضمان الجودة، لدى الشركة القدرة على حصر الأنشطة التي يستنفذها كل منتج، تقوم الشركة

بتخصيص التكاليف غير المباشرة على الأنشطة، لدى إدارة الشركة اقتناع بأهمية تطبيق أساليب توزيع التكاليف على المنتجات على أساس الأنشطة، تقوم الشركة بإعادة تخصيص تكاليف الأنشطة على المنتجات والخدمات، تستخدم الشركة معدلات تحميل متعددة لتكاليف الأنشطة تراعي العلاقة السببية بين التكلفة والأنشطة المسببة لها، لدى إدارة الشركة القدرة على إعداد وتطبيق معدلات الوقت اللازمة لكل نشاط من أنشطتها، لدى إدارة الشركة القدرة على تحديد العدد الأمثل من الأنشطة ومسببات التكلفة لكل نشاط؛

- تشير قيم مستويات دلالة اختبار(ت)، أن جميع مستويات الدلالة على نطاق الـ(12) نشاطاً دالة إحصائياً (<0.05) مما يؤكد على وجود تطبيق بدرجة عالية لهذه الأنشطة من وجهة نظر عينة الدراسة؛

- يتضح بالمثل من نتائج الجدول(6) أن هنالك تطبيق لـ (18) نشاطاً من الأنشطة الخاصة بنظام التكاليف للأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC)، وهي تمثل(60%) من إجمالي الأنشطة والتي تمارسها الشركات السعودية، تمارس بمتوسطات حسابية تتراوح بين(3.38 إلى 2.90) والتي تعتبر من مؤشرات فئة المتوسط (2.60 إلى أقل من 3.40)، مما يؤكد على أن درجة تطبيق وممارسة هذه الأنشطة متوسطة؛

- إن أكثر الأنشطة ممارسة بدرجة متوسطة تتمثل في " تقوم الشركة باستخدام أسلوب إدارة الجودة الشاملة TQM، تقوم الشركة باستخدام بطاقة الأداء المتوازن BSC لتقييم الأداء، تقسم الشركة الأنشطة إلى أنشطة تضيف قيمة للمنتج وأنشطة لا تضيف قيمة للمنتج، تقوم الشركة باستخدام سياسة التصنيع الفوري JIT، لدى إدارة الشركة القدرة على الاستفادة من التطور التكنولوجي في تطبيق التكاليف على أساس الأنشطة، تخضع منتجات الشركة لإعادة هندسة بين الفينة والأخرى سعياً للتخلص من الإضافات التي لا تحقق قيمة للزبون"، وهذا يدل على أن الشركات السعودية لا تهتم كثيراً باستخدام إدارة الجودة الشاملة TQM، كذلك فإن الشركات لا تستخدم بطاقة الأداء المتوازن BSC لتقييم الأداء، وعدم قيام الشركات بتقسيم الشركة الأنشطة إلى أنشطة تضيف قيمة للمنتج وأنشطة لا تضيف قيمة للمنتج، إضافة

إلى عدم قيام الشركات باستخدام سياسة التصنيع الفوري JIT بصورته المثلى التي يجب أن يكون عليها من حيث التطبيق؛

- إن أغلب مستويات الدلالة لاختبار(ت) ودلالة الفروق عن المتوسط الفرضي للمقياس(3)، تزيد عن مستوى الدلالة(0.05) وإن كانت هنالك بعض الأنشطة دالة إحصائياً ولكن لم تكن دلالة تؤكد على وجود تطبيق يبتعد عن المتوسط الفرضي للدراسة؛

- إن المتوسط العام لمدى تطبيق لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) والذي يساوي(3.36 من 5) وهو من مؤشرات فئة المتوسط الثالثة(2.60 إلى أقل من 3.40)، وبما أن قيمة(ت= 2.32) مع مستوى دلالة (0.180 > 0.05)، فإن الباحث يخلص إلى أن الصورة العامة لتطبيق لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت(TDABC) بالشركات السعودية يمارس بدرجة متوسطة.

جدول رقم (7):المتوسط واختبار(ت) لتبيان فاعلية تطبيق الشركات لنظام (TDABC)

المحور	مضمون البعد	المتوسط	قيمة T	الدلالة	الفاعلية	الترتيب
1	ساعد تطبيق نظام توزيع التكاليف حسب الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) إلى تحسين تدفق الأنشطة	3.35	2.02	0.05	متوسطة	2
2	ساهم تطبيق نظام توزيع التكاليف حسب الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) الشركة إلى تحديد الزمن	3.37	2.19	0.03	متوسطة	1
3	أدى تطبيق نظام توزيع التكاليف حسب الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) الشركة إلى تحديد التكاليف	3.19	1.15	0.26	متوسطة	6
4	ساعد تطبيق نظام توزيع التكاليف حسب الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) الشركة إلى تقسيم المنتج مما سهل تحديد التكلفة	3.17	1.22	0.23	متوسطة	7

5	ساعد تطبيق نظام توزيع التكاليف حسب الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) الشركة إلى تعزيز عمليات التفتيش والرقابة	3.27	1.68	0.10	متوسطة	3
6	ساهم تطبيق نظام توزيع التكاليف حسب الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) بالشركة إلى التركيز على استخدام أسلوب الجودة	3.12	0.71	0.48	متوسطة	8
7	بفضل تطبيق نظام توزيع التكاليف حسب الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) استطاعت الشركة إلى التخلص من الإضافات التي لا فائدة منها	3.08	0.43	0.67	متوسطة	9
8	استطاعت الشركة بتطبيق (TDABC) إلى تحديد العدد الأمثل من الأنشطة والتخلص من مسببات التكلفة الزائدة	3.19	1.08	0.29	متوسطة	5
9	اصبح لدى الشركة القدرة على إعداد وتطبيق معادلات الوقت اللازمة لكل نشاط من أنشطتها بتطبيق (TDABC)	3.21	1.12	0.27	متوسطة	4
المتوسط العام		**3.22**	**1.29**	**0.26**	**متوسط**	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

تشير المؤشرات الإحصائية للجدول (7):

- أن فاعلية تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف يأتي بدرجة متوسطة على نطاق جميع عناصر المحور وبمتوسطات حسابية تتراوح بين(3.08 إلى 3.37) والتي تعتبر من مؤشرات فئة المتوسط الثالثة(2.60 إلى أقل من 3.40) والتي تؤكد على وجود فاعلية متوسطة بالشركات السعودية لتطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف؛إن مستويات الدلالة المحسوبة لقيم (ت) والتي جميعها (<0.05)، مما يؤكد على أن مستوى فاعلية تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف يأتي بدرجة فاعلية لا تختلف عن الدرجة المتوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة بالشركات السعودية؛إن المتوسط العام لفاعلية تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف يأتي بمتوسط حسابي قدره (3.22 من 5)، كما أن قيمة (ت =

1.29) وهي غير دالة بناءً على مستوى الدلالة المحسوب والذي يساوي (0.260 > 0.05) مما يؤكد أيضاً إلى أن فاعلية تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف لا يختلف على الدرجة المتوسطة؛بناءً على هذه النتائج المتحصل عليها، يرفض الباحث ادعاء الفرضية الأولى والتي تنص على أنه " توجد درجة عالية من التطبيق والفاعلية لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC)، ويخلص إلى وجود درجة متوسطة من التطبيق والفاعلية لنظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC).

2.3. نتائج الفرضية الثانية: والتي تنص على أنه " يوجد فاعلية وأثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لتطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية.

للإجابة على نص الفرضية الثانية، عمد الباحث إلى استخدام أسلوب الانحدار البسيط للوقوف على فاعلية وأثر تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية، والجدول(8) يتضمن أهم المؤشرات الإحصائية لمعنوية أثر تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية.

جدول رقم (8): الانحدار البسيط لتبيان أثر تطبيق نظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية

المتغير المستقل	مؤشرات B للنموذج	معامل الارتباط R	R^2	ف	الدلالة	ت	الدلالة
مدى تطبيق الشركات لنظام(TDABC)	0.285	0.828	0.686	109.23	0.000	10.45	0.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول (8) النتائج التالية:

- وجود أثر معنوي لنموذج الانحدار لتطبيق الشركات السعودية لنظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية، بناءً على قيمة (ف) والتي تساوي (109.23) وهي دالة عند مستوى

معنوية (0.000 <0.05) وهي تأكيد على وجود فاعلية وأثر لتطبيق الشركات السعودية لنظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية؛إن إجمالي ما يؤثر به تطبيق الشركات لنظام(TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية يبلغ (68.6%) وأن ما تبقى من الأثر والذي يبلغ (31.4%) يعزوه الباحث إلى عوامل ومتغيرات خارج نطاق الدراسة الحالية؛إن حجم الأثر لتطبيق الشركات لنظام(TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية، يعتبر تأثير معنوي بناءً على قيمة(ت) والتي تساوي(10.45) وهي دالة عند مستوى معنوية (0.000<0.05)

الشكل (01) يوضح فاعلية تطبيق نظام خفض التكاليف :

الشكل رقم (01): فاعلية تطبيق نظام خفض التكاليف

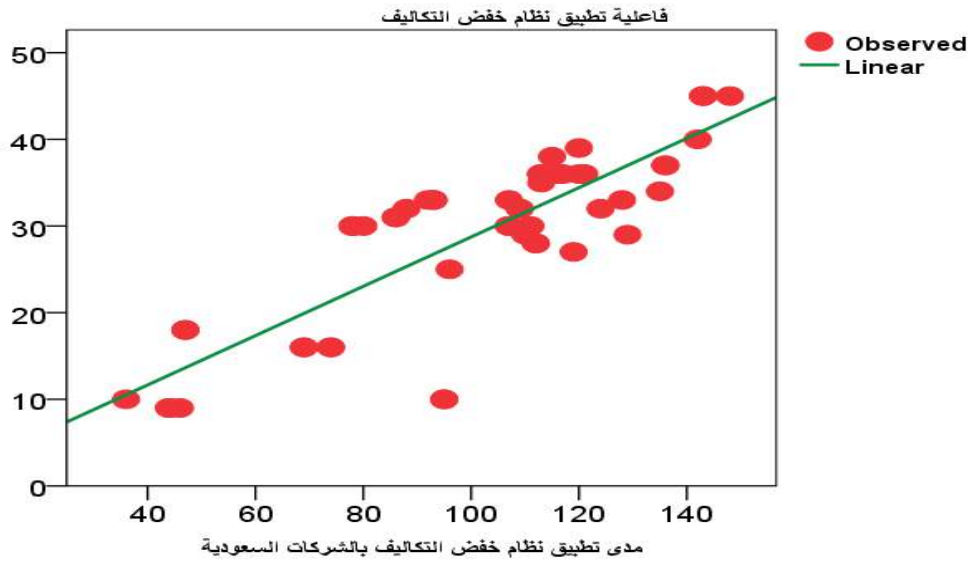

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

خاتمة:

تطرقت الدراسة إلى مدى وأثر ممارسة نظام التكاليف على أساس الأنشطة الموجهة بالوقت (TDABC) على تخفيض التكاليف بالتطبيق في الشركات السعودية المساهمة محل الدراسة.وبينت نتائج البحث: وجود أثر معنوي لنموذج الانحدار لتطبيق الشركات السعودية لنظام (TDABC) في تخفيض

التكاليف بالشركات السعودية، وهو تأكيد على وجود فاعلية وأثر لتطبيق الشركات السعودية لنظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية؛ وإن إجمالي ما يؤثر به تطبيق الشركات لنظام (TDABC) في تخفيض التكاليف بالشركات السعودية من عوامل يبلغ(68.6%) وأن ما تبقى من الأثر والذي يبلغ (31.4%) يعزوه الباحث إلى عوامل ومتغيرات خارج نطاق الدراسة. لذلك يقترح الباحث عدة توصيات منها:حث و توعية الإدارات العليا للشركات بأهمية تبني وتطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة وخصوصاً نظام (TDABC)، وذلك استجابةً للمتغيرات البيئية السريعة والتي تزداد تعقيدًا يومًا بعد يوم لا نه يساعد في قياس وتحديد تكلفة نقل المنتجات في الشركات وقرارات التعسير وقرارات الرقابة على التكاليف.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية :

1. الرشيدي، طارق (2009)، "**إدارة التكلفة: منهج محاسبي مقترح في ضوء التكامل بين نظامي (TD&ABC)**"مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 1.
2. عبد الحليم، عبير (2010)، "**تقييم مدخل تكاليف الأنشطة على أساس الوقت بالتطبيق على قسم الائتمان بأحد فروع البنك الأهلي المصري**"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (1).
3. محمد، ابراهيم عيسي (2012)،" **دور أسلوب التكلفة على أساس النشاط الموجه بالوقت على الرقابة على تكاليف النقل واتخاذ القرارات الإدارية دراسة: حالة الشركة السودانية لخطوط أنابيب البترول المحدودة** "رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا والبحث العلمي.

مراجع باللغة الأجنبية:

4. Atkinson A., Kaplan R. and M. Young, (2004), "**Management Accounting**", 4th ed., Prentice Hall International, New Jersey.
5. Bruggeman W., Everaert, P., Anderson S. and Y. Levant, (2005), "**Modeling logistics costs using Time-driven ABC: A case in a distribution company**", Working paper, University of Gent.
6. Demeere, N., Stiythuysen, K. and F. Roodhooft, (2009), "**Time-driven activity-based costing in an outpatient clinic environment: Development, relevance and managerial impact**". Health Policy.Vol.92.
7. Kaplan R. and S. Anderson, (2004), "**Time-Driven Activity Based Costing**", Harvard Business Review, vol. 82, No. 11.
8. Kaplan R. and S. Anderson, (2007), "**The Speed Reading Organization**", Business Finance, Vol. 13, No. 6.
9. Hon J., Chu S. (2012), "**Implementation of Time-Driven Activity-Based Costing: A Case Study of Aerospace Precision Casting Factory**", Proceedings of the Asia Pacific Industrial Engineering & Management Systems Conference.
10. Terungwa A., (2012), "**Practicability of Time-driven Activity-based Costing on Profitability of Restaurants in Makurdi Metropolis of Benue State, Nigeria**", Journal of Contemporary Management Submitted, ID: 1929-0128-2012-02-33-12.
11. Sophie Hoozée & Stephen CHansen (2014), "**A Comparison of Activity-based Costing and Time-driven Activity-based Costing**", Faculty and Researchers Collection.

العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ومتغيرات نموذج كوزنتس البيئي: حالة الجزائر خلال الفترة (2014-1980)

حلام زواوية

أستاذة مساعدة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر

بريد إلكتروني: z.hallam@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستخدام الطاقة الأحفورية بالجزائر خلال الفترة (1980-2014)، وهذا استنادا إلى الأساليب القياسية التي تم اعتمادها من قبل العديد من الدراسات الحديثة التي تناولت علاقة التلوث بالنمو في الاقتصاديات النامية.

حيث خلصت الدراسة من خلال تطبيق نموذج EKC، في حالة الجزائر نظرا للتشابه الكبير بين خصائص الاقتصاد الجزائري وفرضيات نموذج سيمون كوزنتس إلى التعرف على كثافة استخدام مصادر الطاقات الأحفورية بالجزائر وإمكانية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

الكلمات المفتاحية: منحنى كوزنتس البيئي، النمو الاقتصادي المستدام، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، العلاقة السببية.

Abstract:

This study aimed to examine the relationship between the economic growth and co_2 emissions and the energy use in Algeria during the period (1980-2014). The econometric methods are supported by recent evidence that, in fact, pollution problems are being addressed and remedied in developing economies, to question how natural resource availability in the Algerian Economy could be compatible with sustained economic growth,

because of its resemblance to the pattern of inequality and income described by Simon Kuznets.
Keywords: Environmental Kuznets Curve, Sustainable Growth, Dioxide Emissions, Causal relationship.

مقدمة:

يبقى النمو الهاجس الاقتصادي الرئيسي للحكومات والأمم، حيث يتوضع هدف تحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي على رأس أهداف السياسات الحكومية لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع وخلال فترة زمنية معينة، غير أنه يعتبر شرطا غير كاف لتحقيق الرفاه الاقتصادي وتحسين المستوى الاجتماعي للأفراد، إذ يساهم كل من التوزيع العادل لثروات هذا النمو وإشكالية الحفاظ على نفس المستوى على الأقل من معدلات النمو الحالية للأجيال المستقبلية، الطرف الآخر في معادلة استدامة واستمرار هذا النمو، حيث جادلت العديد من الدراسات في مسألة أن التقدم التكنولوجي الذي يولد عن طريق الاستثمار في التطوير والاختبار والاكتشاف هو الطريقة الوحيدة لتفادي العوائد المتناقصة في المدى الطويل، وهو ما أكده تحليل Schumpeter. غير أن أولى بوادر تحليل استدامة النمو لم تعرف النور إلا عند إنشاء نادي روما سنة 1968 الذي يهدف إلى إيقاف النمو التقليدي؛ ليعد بعدها هذا النادي سنة 1972 تقريره الشهير كفى من النمو (halte croissance) الذي يتكلم عن النمو الديمغرافي وعلاقته بالموارد الطبيعية واستغلالها، ليصبح مصطلح الاستدامة في أفريل سنة 1987 شائع الاستخدام على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند التي ترأستها الوزيرة الأولى النرويجية السيدة Brundtland)، والتي دعت العالم إلى التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض إلى الخطر احتياجات أجيال المستقبل.[1]

بالإضافة إلى الدور الذي لعبه انعقاد قمة ريو في 14 جوان 1992، والذي تم الإعلان فيه على أنه ينبغي على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية حسب نوع اقتصادياتها أن تعتمد استراتيجية وطنية

[1]- AbdelmalkiLahsen, **Mundler Patrick, Economie de L'environnement et du Developpement Durable**, Editions De Boeck Université, Bruxelles, 2010, p 40.

للتنمية المستدامة (National Sustainable Development Strategies)،[2] وليس فقط النمو الاقتصادي، بمعنى أن يكون النمو المستدام أداة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، حيث وافقت كل الدول المشاركة على اتفاقية ريو ومبادئها الـ23 وانبثق عنها ما يسمى بأجندة القرن الـ21. ليتأتي بعدها المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة "ريو +20"، في جوان سنة 2012، بالبرازيل بعد عشرين سنة على انعقاد قمة الأرض في ريو عام 1992، حيث اعتبر المؤتمر فرصة للتطلع إلى العالم الذي نريده في غضون 20 عاما المقبلة، حيث أصدرت قمة الأرض "ريو +20" بيانا ختاميا من سبعين صفحة و283 نقطة تضمن نوايا حسنة وإطلاق آلية أهداف التنمية المستدامة (Clean Development Mechanism)، كما حدد النص الذي جاء بعنوان "المستقبل الذي نريده" التأكيد على مبادئ وتوصيات المؤتمرات السابقة[3]. كما جاء جا في هذا الإطار مؤتمر باريس بشأن تغير المناخ (Cop 21) خلال الفترة بين 30 نوفمبر و12 ديسمبر سنة 2015، الذي يعتبر النسخة الحادية والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي للحد من تأثيرات التغيرات المناخية وإلزام الدول بتقديم تنازلات لضمان استمرارية أكثر للنمو؛ كما احتضنت المغرب بمدينة مراكش الدورة الثانية والعشرين للمؤتمر (Cop 22) في نوفمبر من سنة 2016، من أجل اعتماد وتنفيذ آليات اتفاق باريس ومنه تعبئة المجتمع الدولي لتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.[4]

وقبل هذا كله، وجميع الحقائق السابقة التي ساهمت في تعبئة المجتمع الدولي نحو اتجاه الحماية البيئية، وفي وقت مبكر تحديدا سنة 1955 حين قام Simon Kuznets، بنشر بحثه الموسوم « Economic Growth and Income Inequality »،[5] حيث قام لأول مرة بقياس العلاقة بين

---

[2]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، عيسى جمعة ابراهيم، **مقدمة في اقتصاديات البيئة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص 03.

[3]- أحمد خضر، **هموم أمنا الأرض**، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 100، جانفي 2003، الكويت، ص 42.

[4]- للمزيد من التفاصيل حول مؤتمرات باريس (كوب 21) و(كوب 22) انظر:www.cop21.gouv.fr

[5] - Simon Kuznets," **Economic Growth and Income Inequality**", The American Economic Review, Volume XIV, Number One, March, 1955.

التدهور البيئي ومعدلات النمو الاقتصادي في العالم؛ ثم طور هذا النموذج فيما بعد من طرف Grossman وKrueger، سنة 1991، ليتم اعتماد نموذج EKC بصفة رسمية من طرف البنك الدولي في تقريره حول التنمية الاقتصادية في العالم سنة 1992، ويكون نموذج منحنى كوزنتس البيئي لقياس العلاقة بين الاقتصاد والبيئة على العموم من الشكل:

$$E_t = (a + \beta_i F_i) + \delta Y_{it} + \emptyset(y_{it})^2 + k_t + \varepsilon_{it}$$ ،[6]

حيث أن: E_t هو المؤشر البيئي والذي يقاس في الكثير من الأحيان عن طريق انبعاثات CO2، وY يعبر عن الناتج المحلي الخام، وF ترمز إلى مسبب ذلك الأثر البيئي كمعدلات استهلاك الطاقة الاحفورية مثلا، أو استخدام الطاقة الكهربائية، وغيرها من القطاعات المسببة للانبعاثات، وk هو اتجاه الزمن الخطي، وتعبر كل من i وt، عن البلد والسنوات على التوالي. وتم الاعتماد على نموذج منحنى كوزنتس البيئي في العديد من الدراسات في الدول المتقدمة من أجل معرفة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، لمحاولة قياس استدامة النمو الاقتصادي، ومعرفة نقطة التحول في مسار هذا النمو استنادا إلى معدلات استخدام الطاقة في فترة زمنية معينة، وعليه سنحاول في هذه الدراسة أن نبين العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي واستخدام الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر، باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة (1980-2014)، أخذت من قاعدة بيانات البنك الدولي (WB)، حيث يفترض النموذج الذي يتم تقديره بأنه من شأن معدلات أعلى لاستخدام الطاقة أن تحفز النمو الاقتصادي وبالتالي تسبب انبعاثات أكثر لثاني أكسيد الكربون في بلد ريعي كالجزائر وهو ما يؤدي إلى تدهور نوعية البيئة وتأثيرها على الصحة العامة وعلى جودة المناخ ومنه تثبيط معدلات النمو الاقتصادي المستدام الذي يعني استدامة رفاهية المجتمع.[7]

[6] - James Van Alstine, Eric Neumayer, **The Environmental Kuznets Curve**, Edward Elgar Cheltenham, UK, 2010, p 05.

[7]- "The Green Investment Report: **The ways and means to unlock private finance for green growth**", World Economic Forum, Geneva, 2013, p 12.

الإشكالية والفرضيات:

نظرا للارتباط شبه التام بين هيكل الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات، تنبثق مشكلة الدراسة من طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتدهور البيئة في ظل الالتزام الدولي البيئي للجزائر من جهة؛ وضرورة النظر إلى سياسة الإمداد الطاقوي الوطنية في إطار استراتيجية إحلال استخدامات الطاقات التقليدية ببدائل طاقات أخرى لا تنضب ولا تصدر الغازات الدفيئة لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتواصله من جهة أخرى. ولهذا فإن مدى التعارض بين نظام الإمداد الطاقوي التقليدي بالجزائر خاصة في إطار تحولها نحو استراتيجية تنويع وتطوير الاقتصاد المحلي في إطار مخططاتها التنموية، ومتطلبات تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وضمانه للأجيال المستقبلية يجعلنا نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هي الآثار المتبادلة بين النمو الاقتصادي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وما هي متطلبات تحقيق استدامة هذا النمو بالجزائر؟

ومن أجل الإجابة على التساؤل السابق تندرج منهجية بحثنا في محاولة اختبار الفرضيات التي جاءت بها النظرية الاقتصادية في إطار تطبيق نموذج EKC على حالة الجزائر كما يلي: توجد علاقة سببية ذات اتجاهين بين استخدام الطاقة التقليدية والناتج المحلي الإجمالي بالجزائر، وفرضيةثبوت العلاقة السببية بين الإنتاج المحلي الإجمالي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وفرضية وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين استخدام الطاقة التقليدية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع مسار المؤشر البيئي والمتمثل في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عبر مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر في إطار استراتيجية التحول نحو اقتصاديات الطاقات الأقل كربونا، وهذا عن طريق اختبار العلاقة السببية في المدى القصير والطويل بين متغيرات نموذج انبعاث ثاني أكسيد الكربون وتحديد اتجاه هذه العلاقة فيما إذا كانت علاقة سببية باتجاه واحد أو باتجاهين.

الدراسات السابقة:

خلصت العديد من الدراسات المعاصرة إلى عدم إمكانية الاستمرار في النمو الاقتصادي وفق المعطيات والسياسات الاقتصادية السابقة، وهذا لأن الأداء الاقتصادي لبعض الدول في تراجع مستمر حتى مع الزيادة الكمية لكل من مصدري النمو المتمثلين في العمل والتكوين الإجمالي لرأس المال، مما يحتم ضرورة النظر بعمق نحو إستراتيجية جديدة للنمو الاقتصادي العالمي، حيث قام كل من Mohammad Salahuddin و Jeff Gow سنة 2014، بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي، استهلاك الطاقة وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ خلصت الدراسة إلى العلاقة السببية بين استهلاك الطاقة الأحفورية وارتفاع معدلات انبعاث الغازات الدفيئة بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تلعبه السياسات الحكومية في خفض هذه الانبعاثات ومنه الاتجاه نحو اقتصاد أكثر استدامة.[8]

كما وجد كل من FaikBilgili وEmrahKoçak وUmitBulut سنة 2015، في دراستهم الموسومة بـ"الأثر الديناميكي لاستهلاك الطاقات المتجددة على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون: إعادة النظر في منحنى كوزنتس البيئي" والتي قامت بدراسة أثر استهلاك الطاقات المتجددة على جودة البيئة، حيث قامت الدراسة التجريبية بتحليل فعالية منحنى كوزنتس EKC وهذا بدراسة أثر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون كمتغير مستقل وقياس مستويات الانحدار لمعدلات الناتج القومي الإجمالي. وقامت الدراسة التي اعتمدت على بيانات مقطعية لمجموع 17 دولة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية خلال الفترة (1977- 2010) على طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا المقطعية وطريقة المربعات الصغرى للبيانات المقطعية، وخلصت الدراسة إلى أثر معدلات النمو الاقتصادي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وهو ما

[8] -Mohammad Salahuddin, Jeff Gow, "**Economic Growth, Energy Consumption and CO2 Emissions in Gulf Cooperation Council Countries**", Elsivier Journal, Energy 73, N° 44-58, 2014.

يبين النمط غير المستدام لأنماط الإنتاج والنمو خلال فترة الدراسة وهو ما يدعو إلى إعادة النظر في طبيعة الآثار الاقتصادية المبينة في منحنى كوزنتس البيئي من خلال زيادة معدلات استهلاك الطاقات المتجددة.[9]

بالإضافة إلى دراسة كل من Angeliki N. Mengakiو Can TanselTurcuسنة 2016، والتي بحثت العلاقة بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة من خلال اقتراح مؤشر للاقتصاد المستدام (Index of SustainableEconomicWelfare) لدول جنوب أفريقيا، حيث يضم هذا المؤشر في ظل فرضيات منحنى كوزنتس البيئي المطور، مجموعة من المؤشرات الإضافية زيادة على معدلات النمو الاقتصادي، منها معدلات الاستهلاك والإنفاق الحكومي على التعليم والصحة، معدلات نمو رأس المال الثابت، معدلات نضوب الموارد الطبيعية نسبة للناتج المحلي بالإضافة إلى الآثار الخارجية الناجمة عن الآثار البيئية، حيث تعتبر هذه الدراسة من بين أهم الدراسات التي ألقت الضوء على مفهوم استدامة الاقتصاد ومنه ضرورة التوجه نحو النمو المستدام.[10]

بالإضافة إلى المفارقة التي جاءت بها دراسة .Vladislav Marjanovic et alسنة 2016، والتي تناولت طرق التنبؤ بمعدلات النمو الاقتصادي على أساس انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، حيث أظهرت العلاقة السببية بين المتغيرين أن معدلات انبعاثات الغازات الدفيئة تتغير نتيجة التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، غير أن التطورات التكنولوجية والسياسات التنظيمية والحكومية البيئية من شأنها التقليل من هذه الانبعاثات، وعليه تعتبر هذه الدراسات من بين الدراسات الأولى للتنبؤ بمعدات النمو الاقتصادي على أساس كمية الانبعاثات المقدرة مستقبلا.[11]

[9] -FaikiBilgili, EmrahKoçak, UmitBulut, "**The Dynamic Impact of Renewable energy Consumption on CO2 Emissions: A revised Environmental Kuznets Curve Approach**", Renewable and Sustainable Energy Review, Elsevier, July 2015.

[10] -Angeliki N. Menegaki, Can TanselTugcu, "**Rethinking the energy-growth nexus: Proposing an Index of Sustainable Economic Welfare for Sub-Saharan Africa**", Elsivier Journal, Energy Research & Social Science, 17, N° 147-159, 2016.

[11]- VladislavMarjanovic, Milos Milovancevic, Igor Mladenovic, "**Predection of GDP growth rate based on Carbon Dioxide (co_2) emissions**", Journal of co_2 Utilization 16, N° 212-217, Elsevier, 2016.

وقد توصلت دراسة F.Alipradni وA.Stoppato وA.Mirandolaسنة 2016، المتعلقة بـ"تقدير تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون باستخدام الطاقات المتجددة في إيطاليا"، والتي قامت بتحليل أثر استخدام الطاقات المتجددة على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، حيث تم الاعتماد على معادلة كيميائية معدة من طرف وزارة الطاقة في عملية قياس انبعاثات غازات ثاني أكسيد الكربون المتأتية عن المحطات الحرارية لإنتاج الطاقة الكهربائية وخلصت الدراسة إلى العلاقة السببية الإيجابية بين استهلاك الطاقات المتجددة متمثلة في الطاقة الفلطوضوئية وطاقة الرياح وتخفيض معدلات الانبعاث، وعليه فإن اقتصاد إيطاليا يحتاج إلى برنامج يضمن استهلاك ما قدره 20% من الطاقة المتجددة الأصل من أجل الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة.[12]

I. الإطار النظري للدراسة: نحو مقاربة جديدة لتحليل استدامة النمو الاقتصادي

إن العلاقة بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومعدلات النمو الاقتصادي بما يتوافق مع فرضيات منحنى كونتس، تدعو للجدل خاصة عند محاولة اختبارها في دولة ريعية كالجزائر، فإذا كان العالم كله يتجه نحو الاقتصاد الأقل كربونا، ونحو بيع حصص الإصدار وتراخيص التلوث، والجزائر وباعتمادها على ما تفوق نسبته 97% من إيرادات المحروقات ضمن هيكل صادراتها الإجمالي، ولم تعرف بعد مرحلة الإقلاع الصناعي، فإنه لا يمكنها الاعتماد على المصادر الأحفورية من أجل ضمان عمليات التصنيع دون الأخذ في عين الاعتبار التزاماتها الدولية اتجاه التغيرات المناخية في إطار الاتفاقيات الدولية هذا ما يبرر تطبيق هذه الدراسة على الجزائر من جهة؛ ومن جهة أخرى تدعو الضرورة لمعرفة العلاقة السببية المتبادلة بين النمو الاقتصادي الذي لا يعتبر بعد مصدره صناعيا وبين انبعاثات الغاز، وهو مايستلزم أولا معرفة حدود مؤشرات النمو الاقتصادي التقليدي والبحث في مؤشرات استدامة معدلات النمو للأجيال المستقبلية بعد نضوب مصادر المحروقات.

[12]- F.Aliprandi, A. Stoppato, A. Mirandola, "**Estimating CO2 Emissions Reduction from Renewable Energy use in Italy**", Renewable Energy Review, Elsevier, April 2016.

I.1.حدود مؤشرات النمو الاقتصادي التقليدية:

لطالما اعتبر الاقتصاديون النيوكلاسيكيون أن العلاقة بين رأس المال والطبيعة هي علاقة تكاملية ولا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي دون تطويع مخرجات هذه الأخيرة لأغراض النمو والتنمية، كما يعتمدون في مواجهة ندرة الموارد على التطور التقني، ومنه فإن ارتفاع أسعار الموارد الاقتصادية يعتمد على مدى تواجدها في الطبيعة من عدمه، كما يعتقد مناصرو هذا التيار أن من شأن أدوات السوق المتطورة عبر الزمن أن تدمج الاعتبارات البيئية وتعطي رؤية واضحة لمستقبل النمو الاقتصادي، غير أن هذا الاتجاه قد عرف العديد من الانتقادات خاصة من طرف الهيئة الدولية للاقتصاد البيئي منذ سنة 1988، حيث تتمثل أوجه القصور في مؤشرات قياس النمو الاقتصادي التقليدية في نقد هؤلاء المنظرين لفرضية وجود علاقة تكاملية بين رأس المال والطبيعة، وتسمى هذه العلاقة التكاملية بنهج الاستدامة الضعيفة (Low sustainability)، بالإضافة إلى نظرة التشاؤم بالنسبة للاعتماد على التطور في ضمان استمرار وتواصل النمو الاقتصادي للأجيال المستقبلية، حيث أن من شأن هذا التطور التكنولوجي أن يساهم أكثر في زيادة استنزاف الموارد الطبيعية ولا يجد بديلا تقنيا آخر لها، خاصة في ظروف اقتصاد السوق الحالية، ولهذا فإن رفاهية المجتمع لن تتواصل، لهذا يرى البيئيون أن الموارد البيئية محدودة في الطبيعية، ويجب وضع إطار للنمو المتواصل نسبة إلى ارتفاع عدد السكان في العالم؛ حيث ينادي مناصرو هذا التيار بالدور الفعال للسياسات الحكومية في عملية الحد من السلوكيات المجحفة في حق البيئة وهذا من أجل حماية رصيد رأس المال الطبيعي، ومع تعدد الآراء بين الاقتصاديين النيوكلاسيكيين والبيئيين في نظرتهم لحدود النمو، نستعرض أدناه أهم أوجه القصور في مؤشرات قياس النمو الاقتصادي الكمي الذي يعتمد على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لقياسه[13]، والتي تتمثل فيما يلي:

- قصور مؤشر GDP في إدخال قيمة المنتجات غير السوقية وهي الأعمال المنزلية والأعمال الحرة، كأعمال رعاية الأطفال، والأعمال التطوعية؛

[13]- F.Aliprandi, A. Stoppato, A. Mirandola, op.cit , pp 90, 91.

- قصور مؤشر GDP في طرح تكاليف النمو الاقتصادي، وهذا لأن القياس الحقيقي للرفاهية الاقتصادية يحتاج إلى تقدير الآثار الخارجية التي يفرضها تحقيق النمو خلال فترة معينة وأثرها على المجتمع، والتي تشمل تأثر صحة أفراد المجتمع والتلوث البيئي، حيث تلجأ الحكومات إلى الإنفاق على تدهور البيئة من أجل مواجهة المشاكل البيئية وآثارها على الأحياء، حيث تقدر تكاليف مكافحة التلوث في الولايات المتحدة بأزيد من 225 بليون دولار سنويا، بالإضافة إلى تكاليف تسربات النفط والغاز في المحيطات، والذي يأخذ في الاعتبار قيمة الانخفاض والتدهور (Depreciation) في رأس المال المادي والبشري؛

- يعكس مقياس الGDP فكرة الناتج المتوسط (average) بدل الناتج الأمثل (typical) ، حيث يحسب الناتج للفرد الواحد مما يبين متوسط هذا الناتج للمجتمع، غير أن حساب استدامة النمو المتواصل تهتم بمعرفة مقدار رفاهية الفرد الواحد، حيث لابد أن يتوزع الناتج المحلي الإجمالي على كافة أفراد المجتمع بالتساوي، وعليه يتعلق الأمر بحساب صافي الرفاهية المحلية (Net National Welfare). وهو ما يدعو إلى ضرورة الانتقال من النمو الكمي إلى النمو النوعي، ويتم حساب مؤشر صافي الرفاهية المحلية (NNW) كما يلي:[14]

NNW= إجمالي الناتج – تكاليف النمو الاقتصادي– التدهور في رأس المال

NNW= GDP + المخرجات غير السوقية– (تكاليف الآثار الخارجية+ تكاليف مكافحة التلوث والكوارث البيئية+ التدهور في رأس المال المادي+ التدهور في رأس المال الطبيعي).

I.2.الانتقال من النمو الكمي إلى النمو النوعي:

يقاس النمو الاقتصادي بواسطة الناتج المحلي الإجمالي أو قيمة السلع والخدمات المنتجة، فباستعمال هذا القياس نجد أن الاقتصاد العالمي قد نما بأكثر من 600% (من 5.3 تريليون دولار إلى 37.2 تريليون دولار) بين عامي 1950 و2001، بينما زاد عدد سكان العالم ب144% (من 2.5 مليار

[14]- F.Aliprandi, A. Stoppato, A. Mirandola, op.cit , p 92.

إلى 6 مليار) خلال نفس الفترة، ورغم ذلك فهذا النمو المتسارع ليس مستداما[15]. وعليه أصبحت الزيادة في النمو الاقتصادي الكلي تمثل مشكلة لأن الجوانب القيمية والنوعية (Valuable) أهملت مفهوم النمو المستدام، وعليه لابد أن يتضمن هذا المفهوم أفكارا وتصورات لما يمكن أن يكون عليه المجتمع الجيد كتحسين نوعية الحياة وزيادة رضا الأفراد.

حيث أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين رضا الأفراد عن بيئة وجودة الحياة وبين نمو معدلات الناتج المحلي كما هو مبين أدناه.

شكل رقم (01): العلاقة بين الرضا عن جودة البيئة والحياة ونصيب الفرد من الناتج عبر العالم

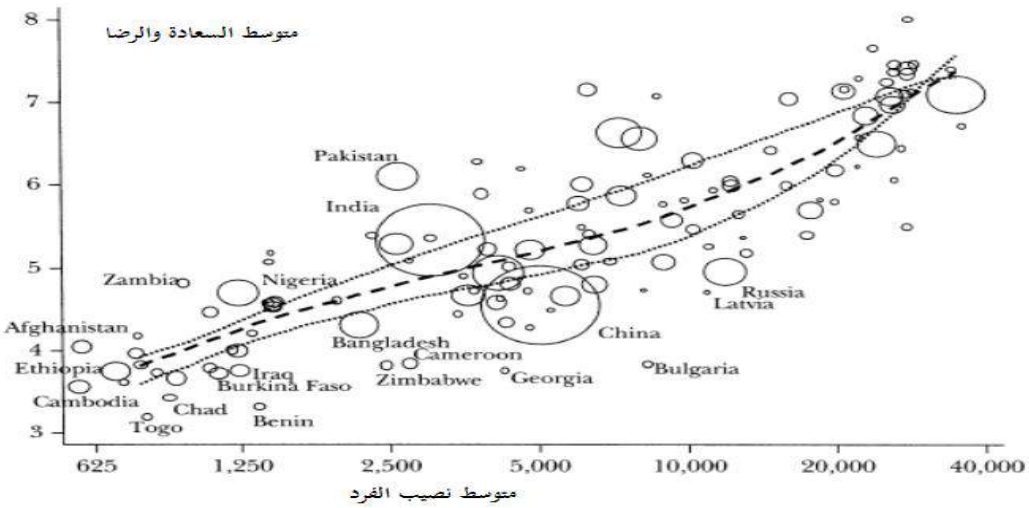

Source：Richard A. Easterlin, **Hapiness and Economic Growth: the Evidence**, Discussion Paper N° 7187,Institute for the Study of Labor, Iza, Germany, January 2013, p 16.

حيث يبين الشكل ارتفاع معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي لـ57 دولة من العالم حسب معطيات سنة 2006، إذ يبين قطر الدوائر في الشكل الكثافة السكانية، وتمركز دول العالم نسبة إلى نصيب الفرد وارتباطه بالرضا والسعادة المتأتين عن جودة الحياة ونوعية البيئة، عكس عدم ارتباطه بالمزايا

[15]- Rom Hubert, **The challenge of Sustainable Growth**, SEDI, Northern Arizona, USA, 2011, p 46.

التقليدية والتي تأتي من زيادة النشاط الاقتصادي كارتفاع العمر المتوقع ومعدلات الأمل في الحياة وزيادة فرص التعليم والمشاركة، هذه المفارقة تدعو إلى التفكير في إيجاد بديل لتحقيق النمو والذي يستند على أن حقيقة هذا النمو تعني الزيادة في جودة ونوعية الحياة وليست مجرد تراكم كمي في رأس المال المادي.

I.3. نماذج قياس النمو الاقتصادي المستدام:

لقد أدت الآثار البيئية على الاقتصاد إلى ظهور فريقين من الاقتصاديين لتقدير استدامة النمو، حيث يتم الاعتماد على نموذجين يقودهما تيار الاستدامة الضعيف وتيار الاستدامة القوي كما يلي:

I.3.1 -الاتجاه الضعيف في تقدير استدامة النمو: يقود هذا الاتجاه اقتصاديين رافضين لأي قيود بيئية يمكن أن تؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي، حيث استندوا على الفرضيات التالية:[16]

- ينقسم الرأسمال K إلى ثلاث رساميل: K_m رأس المال المصنع، K_H رأس المال البشري، وK_n رأس المال الطبيعي؛
- أن تحليل الاستدامة الضعيفة يأتي في إطار تطبيق النظرية النيوكلاسيكية لرأس المال؛
- قابلية الإحلال بين الرساميل بحيث أن أي انخفاض في رأس المال الطبيعي يمكن تعويضه بالزيادة في إحدى الرساميل الأخرى سواء K_m أوK_H؛
- التقدم التقني من شأنه القيام بعملية الإحلال بين الرساميل بحيث يستطيع هذا التقدم أن يخترع ويبتكر البدائل لرأس المال الطبيعي.

وعليه فإن هذا الاتجاه يرتكز على فكرة استدامة النمو وثبات الرفاهية (NNW) على المدى الطويل مدعمة بذلك النظرية الاقتصادية للنمو ومعارضة للتيار البيئي الذي يدعو إلى تخفيض النمو حيث نجد أن روبرت سولو قد كتب سنة 1993 "ليس فقط المحافظة على هذه الموارد أو ذلك أو بالأحر المحافظة

[16] -Rine A. Tichit, **Développement Durable, Ressources en Sciences Economiques et Sociales**, Université de Lyon, sur le site: ses.ens-lyon.fr.

على كل العناصر الطبيعية في حالة ثانية، بل المحافظة وبشكل غير محدود على قدرة المجتمعات البشرية في الإنتاج"، وعليه تتحقق استدامة النمو الاقتصادي إذا تحقق ما يلي:[17]

بمعنى أن استدامة النمو الاقتصادي لا تتحقق إلا إذا كان احتياطي رأس المال والمعبر عنه بالمشتق بدلالة الزمن t، ينمو بصفة متزايدة أو يبقى ثابتا كما يمكن تعويض النقص في إحدى الرساميل عن طريق الزيادة في الرساميل الأخرى وذلك للحفاظ على نمو وثبات رأس المال. غير أنه يعاب على هذا الاتجاهان التقدم التقني يبقى غير قادر على إيجاد البدائل لرأس المال الطبيعي المفقود والناضب خاصة إذا تعلق الأمر بالموارد الطبيعية غير المتجددة والسلع البيئية المشتركة والضرورية للوجود البشري.

2.3.I - الاتجاه القوي في تقدير الاستدامة: يعترف هذا الاتجاه بإلزامية الحفاظ على اختيارات النمو في المدى الطويل وهذا تحت الشروط والفروض التالية:

- رفض مبدأ إحلال واستبدال رأس المال الطبيعي الذي يعتبر الموارد الطبيعية رأس مال لا يمكن إحلاله بالنسبة للأجيال القادمة؛

- إدماج الاقتصاد في البيئة وليس العكس في إعادة بناء الاقتصاد بما يتلاءم مع البيئة وقدرة استيعابها لمخلفات النشاط الاقتصادي (التماثل مع القدرة الاستيعابية للأرض)؛

- مبدأ الاحترام من خلال المحافظة على الشروط الدنيا لاستمرار التنوع الحيوي؛-الحفاظ على ثبات مخزون رأس المال الطبيعي ونقله للأجيال القادمة.

وعليه أصبح العالم يهتم لإعداد حسابات قومية على أساس مراعاة البعد البيئي وتعرف بالحسابات القومية الخضراء وهي حسابات تقوم على أساس اعتبار أن التحسن في ظروف البيئة وفي الموارد الاقتصادية

[17]- مصطفى يوسف كافي، **الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط والتنمية (الجزء الثاني)**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 198.

هي زيادة في أصول الدولة وأن أي تناقص في الموارد الاقتصادية وإضرار بالبيئة هو خسارة في أصول الدولة.

II .الجانب التطبيقي للدراسة: متغيرات ومنهجية تحليل النموذج القياسي

نعتمد في تحليل النموذج الاقتصادي على نوعين من المؤشرات هما المؤشر الاقتصادي ويمثله الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2005(GDP)، ومتغير استهلاك الطاقة بالطن مكافئ للنفط (NREC)، أما المؤشر البيئي يمثله متغير انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2). حيث نعتمد على نموذج المعادلة التالية:

$LnCO_t = \beta + \beta_1 LnNRE_t + \beta_2 LnGDP_t + \varepsilon_t$، حيث أنه كما ذكرنا سابقا، يمثل CO_2، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالجزائر مقاسا بالطن و$NREC$، هي معدلات استخدام الطاقة التقليدية بالطن، وGDP، هو الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2005، والفترة الزمنية t، هي مدة الدراسة خلال (1980-2014)، وكل متغيرات النموذج مأخوذة باللوغاريتم.

II.1. تطور أداء الناتج المحلي، والخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج:

تأثر أداء النمو الاقتصادي بالجزائر بصورة عامة بعوامل رئيسية لعب فيها القطاع العام دورا رئيسيا في توجيه الاقتصاد في إطار المخططات التنموية التي تعتمد على قطاع المحروقات وإهمال القطاعات الإستراتيجية الأخرى، حيث تندرج إستراتيجية النمو الاقتصادي إلى الاهتمام الذي توليه الحكومة من خلال برامج التنمية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) وبرامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) و(2010-2014) وبرنامج تنوع وتطوير الاقتصاد المحلي للفترة (2015-2019)، حيث تسعى هذه البرامج إلى دعم النمو خارج إيرادات المحروقات. ومن خلال تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) نلاحظ من الشكل أدناه، أن هناك تذبذب في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى الصدمات التي عرفها قطاع المحروقات المغذي الوحيد للنمو، حيث ارتفع من 0.79% سنة 1980 إلى 6.4% سنة 1982 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط

نتيجة الحرب العراقية الإيرانية، غير أنها لم تلبث أن تصل إلى مستويات 0.4% ثم -1% خلال سنتي 1986 و1988 نتيجة لانهيار أسعار النفط سنوات الثمانينات، بالإضافة إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة من 1990 إلى سنة 1999. وبداية من سنة 2000 ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي بوتيرة متواضعة وتزامنت مع تحسن أسعار النفط وسجلت أقصى معدلات لها سنة 2003 بمعدل 7.2% لتصل إلى 3.8% نهاية سنة 2014، متأثرة بأزمة الرهن العقاري وبتباطؤ الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية.

شكل رقم (02): تطور معدلات النمو الاقتصادي كنسبة مئوية (%) بالجزائر خلال الفترة (1980-2014)

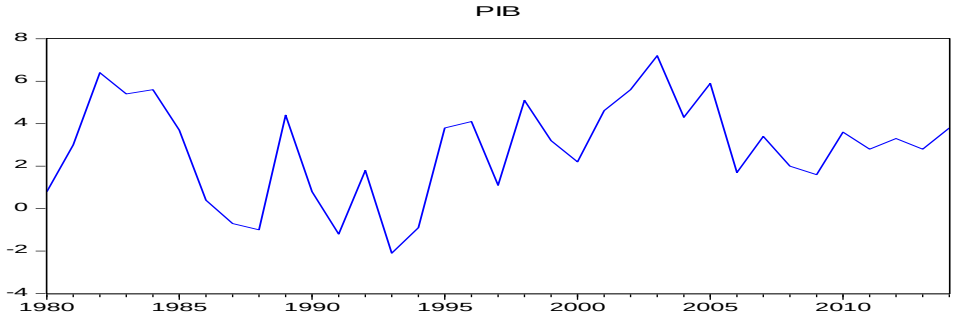

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8 بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

وفيما يلي نقوم بدراسة الخصائص الإحصائية لمتغيرات نموذج الدراسة المتبع وفق الجدول (01) الموالي، حيث تبين نتائج الدرسة الإحصائية إلى وجود 35 مشاهدة وهو عدد السنوات المعتمدة في النموذج والتي تعتبر كافية لدراستنا، كما نلاحظ مستويات أدنى قيمة وأعلى قيمة للمتغيرات التي تراوحت بين 10.57-11.76 لمتغير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وبين 6.36-7.14 لمتغير استخدام الطاقة التقليدية و24.64-25.60 لمتغير الناتج المحلي الإجمالي، كما نلاحظ انخفاض القيمة الاحتمالية لانبعاثات CO_2، وهذا نظرا لانخفاض معدلاته مقارنة بمعدلات استخدام الطاقة التقليدية أو حتى نسبيا احتمال الناتج المحلي الإجمالي، وسنقوم فيما يلي بالتطرق إلى أهم أدبيات منهجية التكامل المشترك واختبارات السببية.

جدول رقم (01): الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج

المتغيرات	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	استخدام الطاقة التقليدية	الناتج المحلي الإجمالي
الوسيط	11.38	6.80	25.09
المتوسط	11.38	6.76	24.98
أعلى قيمة	11.76	7.14	25.60
أدنى قيمة	10.57	6.36	24.65
قيمة الانحراف المعياري	0.26	0.17	0.27
قيمة Skewness	1.03-	1.01-	0.37
قيمة Kurtosis	4.37	3.27	1.84
قيمة Jarque-Bera	9.06	0.11	2.74
القيمة الاحتمالية	0.01	0.94	0.25
قيمة Sum	398.47	238.03	878.47
قيمة Sum Sq. Dev	2.46	1.07	2.63
عدد المشاهدات	**35**	**35**	**35**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

2.II. منهجية التكامل المشترك واختبار العلاقة السببية:

يدلل جرانجر على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، فعند القيام باختبار العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة نقوم أولا بفحص درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات ثم اختبار فرضية التكامل المشترك واختبار العلاقة السببية.

حيث قام جرانجر سنة 1969 بوضع مصطلحي السببية والخارجية وقدم اختباره الذي يسمح بمعرفة أي التغيرين يؤثر في الآخر، ويجري هذا الاختبار لنموذج شعاع انحدار ذاتي من الدرجة (p) للمتغيرين Y_{1t} وY_{2t}المستقرين كالآتي:

$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \end{bmatrix}$

وتعتبر مجموعة المتغيرات $(y_{2t-1}, \dots, y_{2t-p})$ خارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات $(y_{1t-1}, \dots, y_{1t-p})$ إذا كانت المجموعة y_{2t} لا تحدد بطريقة معتبرة قيم المتغير y_{1t}، وهذا من خلال إجراء اختبار الفرضيات، من خلال وضع قيود على معاملات المتغير y_{2t} لنموذج VAR المقيد والذي يعرف باسم *(Restricted VAR)*، حيث يتحدد عندنا ما يلي:

- إذا ما تم قبول الفرضية العدمية (H_0)، حيث أن: $H_0: b_1^1 = b_2^1 = .. = b_p^1 = 0$، فإن y_{2t} لا تتسبب في y_{1t}.

- إذا ما تم قبول الفرضية العدمية (H_0)، حيث أن: $H_0: a_1^2 = a_2^2 = .. = a_p^2 = 0$، فإن y_{1t} لا تتسبب في y_{2t}.

- أما إذا تم قبول الفرضيتين البديلتين بمعنى أن: y_{1t} تسبب y_{2t}، وأن y_{2t} تسبب y_{1t}، ستكون لدينا حلقة رجعية.

ولاختبار هذه الفرضيات يستعمل اختبار فيشر المتعلق بانعدام المعاملات لمعادلة تلوى الأخرى. وسنحاول في دراستنا استخدام تقنيات التكامل المتزامن من أجل محاولة إيجاد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع للنمو الاقتصادي والمتغيرات الأساسية الأخرى من خلال تقدير النموذج المتعلق بمعرفة العلاقة السببية بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ومعدلات النمو الاقتصادي، من أجل محاولة إيجاد نموذج للنمو الاقتصادي المستدام بالجزائر استنادا إلى فترة الدراسة.

III.تحليل نتائج الاختبار القياسي:

نقوم في هذا النموذج بمحاولة اختبار العلاقة السببية بين المتغيرين محل الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي واستخدام الطاقة التقليدية) وبين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، ومن أجل ذلك نقوم باختبارات الاستقرارية واختبار التكامل المشترك ثم اختبار العلاقة السببية واتجاهاتها كما يلي:

III.1. اختبار جذر الوحدة والاستقرار:

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارات الاستقرارية حسب معياري (ADF) و(PP).

جدول رقم(02): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	(ADF)		(PP)		النتيجة
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	
LnCo	-3.64	-3.64*	-3.63	-3.64*	I(1)
LnNrec	-3.63	-3.64*	-3.63	-3.64*	I(1)
LnGdp	-3.63	-3.64*	-3.63	-3.64*	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

*معنوية عند 1% حسب قيمة (t-statistic) الجدولية لـ(MacKinnon)، **معنوية عند 5% حسب قيمة (t-statistic) الجدولية لـ(MacKinnon).

القيم الحرجة لاختبار ADF حسب Mackinnon هي كما يلي:

- للمستوى: 3.639407- عند مستوى معنوية 1%، 2.951125- عند مستو معنوية 5%، 2.6143- عند مستوى معنوية 10%.
- للفرق الأول: 3.646342- عند مستوى معنوية 1%، 2.954021- عند مستو معنوية 5%، 2.615817- عند مستوى معنوية 10%.
- القيم الحرجة لاختبار Phillips-Perron هي كما يلي:
- للمستوى 3.639407- عند مستوى معنوية 1%، 2.951125- عند مستو معنوية 5%، 2.6143- عند مستوى معنوية 10%.
- للفرق الأول: 3.646342- عند مستوى معنوية 1%، 2.954021- عند مستو معنوية 5%، 2.615817- عند مستوى معنوية 10%.

يوضح الجدول أعلاه النتائج الإحصائية التي تحصلنا عليها من خلال إجراء اختبارات الاستقرارية عند المستوى وعند الفروق الأولى، حيث تبين النتائج أعلاه أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى، لكنها مستقرة عند الفروق الأولى، وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

III.2. اختبار التكامل المشترك باختبار أسلوب جوهانسن:

تعتمد طريقة جوهانسون لتقدير متجه التكامل على اختبار الإمكان الأعظم (Ration Maximal Elgenvalue)، حيث قدرت النتائج لاختبار جوهانسون للتكامل المشترك وباعتماد فترات تأخر مثلى مقدرة بفترة واحدة حسب المعايير التالية الموضحة في الجدول الموالي.

جدول رقم (03): نتائج اختبار التأخرات المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	79.08019	NA	1.73e-06	-4.755012	-4.617599	-4.709464
1	195.8524	204.3514*	2.06e-09*	-11.49078*	-10.94112*	-11.30858*
2	201.3734	8.626476	2.61e-09	-11.27333	-10.31145	-10.95450
3	205.5442	5.734881	3.68e-09	-10.97151	-9.597384	-10.51603

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

مثلما تبين اختبارات HQ وSC وAic إلى التأخر الأمثل بمدة زمنية واحدة، وعليه يتحدد النموذج وفق مدة تأخر واحدة، وقد جاءت اختبارات التكامل لجوهانسن كما يلي.

جدول رقم (04): اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسون.

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الأثر *	القيمة الحرجة 5%	الاحتمال**
لاشيء	0572759.	4358243.	2979707.	00007.
على الأكثر 1	0370511.	1551900.	1549471.	00496.
على الأكثر 2	0007399.	0245080.	3841466.	06206.

* يشير اختبار الأثر إلى وجود R = 5 عند مستوى معنوية 0.05، وعليه نقوم برفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 0.05.

**الاحتمال معنوي عند مستوى أدنى من 0.05.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار الأثر للفرض العدم، القائل بأن عدد معادلات التكامل المشترك أقل من أو تساوي R، وعليه فإن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب أكبر من القيمة الجدولية بالصفين الأوليين من الجدول، وعليه نرفض الفرض العدم ونقول أن هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث أنه:

- عند اختبار r=0و r=1، نجد أن إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية التي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

- أما عند اختبارr=2 نجد أن إحصائية الأثر أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، وعليه توجد علاقتي تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة.

III.3.اختبار اتجاه العلاقات السببية:

نحاول هنا اختبار اتجاه العلاقات السببية بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والنمو الاقتصادي بالجزائر وهذا باستخدام اختبار Granger، وهذا بعد قيامنا باختبار التكامل المشترك كما يلي.

جدول رقم (05):نتائج اختبار السببية

الرقم	الاختبار	الاحتمال*	اتجاه السببية
01	LnNrec يسبب LnCo	7.06	استخدام الطاقة التقليدية لا يسبب انبعاثات Co_2
02	LnCoيسبب LnNrec	0.7885	انبعاثات Co_2 لا تسبب استخدام الطاقة التقليدية
03	LnGdpيسبب LnCo	0.0091	الناتج الإجمالي يسبب الانبعاثات
04	LnCo يسبب LnGdp	0.01404	الانبعاثات تسبب الناتج الإجمالي
05	LnGdp يسبب LnNrec	0.0003	الناتج الإجمالي يسبب استخدام الطاقة التقليدية
06	LnNrec يسبب LnGdp	0.0152	استخدام الطاقة التقليدية يسبب الناتج الإجمالي

*الاحتمال معنوي عند مستوى أدنى من 0.05.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجEviews 8

من خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ أن نتائج الاحتمالات لاتجاهات السببية بين المتغيرات تفاوتت بين أعلى وأدنى من القيمة المعنوية عند مستوى 0.05، وهو ما يبين اتجاه العلاقة السببية.

III.3.1- تحليل نتائج العلاقات السببية:

نلاحظ من خلال الجدول السابق أعلاه أن الناتج الإجمالي يسبب استخدام الطاقة التقليدية والعكس صحيح، في السطر رقم 05 من الجدول، وهو ما تتوافق معه النظرية الاقتصادية، حيث حسب نتائج فرضيات نموذج منحنى كوزنتس البيئي فإن استهلاك واستخدام الطاقة التقليدية يسبب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

كما أن هنالك علاقة ذات اتجاهين من الناتج الإجمالي نحو الانبعاثات والعكس أيضا وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية، ويؤكد فرضيتنا الثانية.

أما فيما يخص العلاقة السببية بين استهلاك الطاقة التقليدية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فلا يمكن قبول الفرضية المتعلقة بها، هذا لأن قيمة الاحتمال غير معنوية عند مستوى 0.05، حيث يمكن أن نرجع السبب في ذلك إلى أن الجزائر تقوم بتصدير الطاقة التقليدية دون استخدامها في عملية الإنتاج ومنه حقنها في الاقتصاد. وهو ما توصلت إليه بعض الدراسات الأخرى كدراسة Mohammad Salahuddin وJeff Gowفي عديد من الدول كالسنغال وغيرها من البلدان التي تقوم بتصدير الطاقات الأحفورية دون استخدامها بنسب تعادل استخدام الدول المتقدمة، وعليه من غير الممكن أن يكون انبعاث الغازات الدفيئة من مصادر الطاقات الأحفورية وحدها، بل يرجع إلى أسباب أخرى تستوجب تطوير النموذج ليشمل متغيرات إضافية، كتدهور الغابات والتصحر والجفاف، وآثار الحروب وغيرها من المتغيرات المستحدثة.

خـــاتمة:

قمنا في دراستنا باختبار وجود علاقات طويلة المدى من خلال التكامل المتزامن والعلاقات السببية لاختبار جرانجر بين النمو الاقتصادي واستخدام الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر خلال

الفترة بين سنوات 1980 إلى 2014، حيث توصلنا في البداية من خلال اختبارات الاستقرارية إلى اعتماد الفروق الأولى للمتغيرات واستقراريتها عند المستوى الأول، كما تأكدنا من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وهو ما يتوافق مع نتائج فرضيات منحنى كوزنتس البيئي في وجود علاقات تكامل مشتركة طويلة المدى بين المتغيرات. وفي الأخير توصلنا إلى وجود علاقتي سببية ذات اتجاهين بين استخدام الطاقة ونمو الناتج المحلي وبين الناتج المحلي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يؤكد الفرضيتين الأولى والثانية وإسهامات نموذج EKC.

أما فيما يخص علاقة استخدام الطاقة التقليدية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون فلم نجد أي علاقة سببية، وهو ما يتناقض مع فرضية كوزنتس، وعليه يقتضي الأمر ضرورة البحث في مؤشرات أخرى ومعايير غير الطاقة التقليدية بالجزائر التي توجه جلها نحو التصدير ولا تستخدم في عملية الإنتاج، وهو ما يستدعي المزيد من ببحوث لتفادي هذه الآثار خاصة وأن الجزائر اليوم صارت تتجه نحو إستراتيجية تحقيق النمو بما يتوافق ومتطلبات الحاضر والمستقبل،خاصة وأنها لا تزال في أولى مراحل إقلاعها الاقتصادي، مما يستدعي ضرورة التوجه نحو اقتصاد الطاقات الأقل كربونا، لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. أحمد خضر، **هموم أمنا الأرض**، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 100، الكويت، جانفي 2003.
2. مصطفى يوسف كافي، **الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط والتنمية (الجزء الثاني)**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
3. نجاة النيش، **تكاليف التدهور البيئي وشحاتة الموارد الطبيعية: بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999.
4. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، عيسى جمعة ابراهيم، **مقدمة في اقتصاديات البيئة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.

5. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1998.

مراجع باللغة الأجنبية:

6. AbdelmalkiLahsen, Mundler Patrick, **Economie de L'environnement et du Developpement Durable**, Editions De Boeck Université, Bruxelles, 2010.

7. Aliprandi, A. Stoppato, A. Mirandola, "**Estimating CO2 Emissions Reduction from Renewable Energy use in Italy**", Renewable Energy Review, Elsevier, April 2016.

8. Angeliki N. Menegaki, Can TanselTugcu, "**Rethinking the energy-growth nexus: Proposing an Index of Sustainable Economic Welfare for Sub-Saharan Africa**", Elsivier Journal, Energy Research & Social Science, 17, N° 147-159, 2016.

9. David I. Stern, "**Environmental Kuznets Curve**", Encyclopedia of Energy, Volume 2, Elsevier, 2004.

10. FaikiBilgili, EmrahKoçak, UmitBulut, "**The Dynamic Impact of Renewable Energy Consumption on CO2 Emissions: A revised Environmental Kuznets Curve Approach**", Renewable and Sustainable Energy Review, Elsevier, July 2015.

11. James Van Alstine, Eric Neumayer, **The Environmental Kuznets Curve**, Edward Elgar Cheltenham, UK, 2010.

12. Mohammad Salahuddin, Jeff Gow, "**Economic Growth, Energy Consumption and CO2 Emissions in Gulf Cooperation Council Countries**", Elsivier Journal, Energy 73, N° 44-58, 2014.

13. Régis Bourbonnais, **Econometrie Cours et exercices corrigés**, DUNOD, 9éme Edition, Paris, 2015.

14. Richard A. Easterlin, "**Hapiness and Economic Growth: the Evidence**", Discussion Paper N° 7187,Institute for the Study of Labor, Iza, Germany, January 2013.

15. Rine A. Tichit, **Développement Durable**, Ressources en Sciences Economiques et Sociales, Université de Lyon, sur le site: ses.ens-lyon.fr.

16. Rom Hubert, **The challenge of Sustainable Growth**, SEDI, Northern Arizona, USA, 2011.
17. Shafik N., Bandyopadhyay S., "**Economic Growth and Environmental Quality: Time Series and Cross-Country Evidence**", Background paper for World Development Report, The World Bank, Washington, 1992.
18. Simon Kuznets, "**Economic Growth and Income Inequality**", The American Economic Review, Volume XIV, Number One, March, 1955.
19. "**The Green Investment Report: The ways and means to unlock private finance for green growth**", World Economic Forum, Geneva, 2013.
20. Vladislav Marjanovic, Milos Milovancevic, Igor Mladenovic, "**Predection of GDP growth rate based on Carbon Dioxide (co_2) emissions**", Journal of co_2 Utilization 16, N° 212-217, Elsevier, 2016.

ترشيد استخدام موارد المؤسسة لتحسين جودة المنتجات، دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية مستغانم

دداش أمنة
طالبة دكتوراه، جامعة مولاي طاهر- سعيدة
بريد الكتروني:aminaislemi@yahoo.fr

د. بوزيان عثمان
أستاذ محاضر (أ)، جامعة مولاي طاهر- سعيدة
بريد الكتروني:bouzianealg@yahoo.fr

ملخص :

نهدف في هذه الورقة البحثية إلى معرفة مدى تأثير ترشيد استخدام موارد المؤسسة في تحسين جودة المنتجات من خلال استطلاع أراء عينة من المدراء لمؤسسات اقتصادية بولاية مستغانم من خلال وضع فرضية و مناقشتها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS .

خلصت الدراسة إلى إن ترشيد استخدام موارد المؤسسة بطرق عقلانية سيحقق تحسن جودة المنتجات مهما كانت طبيعة نشاط المؤسسة سواء كانت صناعية أو خدمية، ذات طابع عمومي أو خاص، وذلك من خلال قيام الإدارة العليا بترشيد عوامل الإنتاج .

كلمات مفتاحية: الموارد، ترشيد استخدام موارد المؤسسة، جودة المنتجات، المؤسسات الجزائرية.

Abstract:

This paper research aims to know, the extent of the impact of the resources use rationalization, in improving the products quality. Through a survey of views, of a sample of economic institution's managers in Mostaganem. Using the SPSS Program.

The study concluded that the resources use rationalization with rational ways, would improve the quality of the products. Regardless of the nature of the activity of the institution whether industrial or service, a public or private, through the establishment of the rationalization of production factors by senior managers.

Keywords : Resources, rationalization of the use of the resources of the Foundation, the quality of the products, Algerian enterprises.

مقدمة :

باعتبار الإشكالية الاقتصادية تتلخص في ندرة الموارد ومحدوديتها في مقابل تعدد الحاجات وتنوعها فان نجاح أي مؤسسة مرتبط بمدى عقلانيتها في استخدام مواردها واستغلالها أفضل استغلال، ومن هنا تظهر قدرة المؤسسة على التنافس والاستمرار في النشاط في ظل التغيرات الدائمة في محيطها الذي يتميز بالحركية الدائمة والتغير المستمر والمنافسة الحادة ، فالمؤسسات تفكر في وضع إستراتيجية لمجابهة المنافسة، وتسخر لذلك الموارد بصفة محكمة وذكية لتجسيدها. فتميز المؤسسة وبقائها مرتبط على مدى حصولها على مواردها بالنوعيات والكميات المناسبة للقيام بنشاطها الإنتاجي سواء كان سلعي أو خدماتي أو معرفي .

أ. **مشكلة الدراسة:** أصبح من الضروري على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تحسين جودة منتجاتها ورفع مستوى أدائها لتلبية رغبات ومتطلبات زبائنها، وعليه نطرح **السؤال التالي:** ما هو أثر ترشيد استخدام موارد المؤسسة لتحسين جودة المنتجات (دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية) ؟

ب. **محتوى الفرضية:** "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لترشيد استخدام الموارد على جودة المنتجات في المؤسسات الجزائرية"

ت. **أهمية الدراسة:** اعتبار موضوع دراسة الموارد الاقتصادية من أهم الموضوعات التي تستقطب اهتمام المؤسسات الساعية للنمو والاستمرار في ظل محيط يتميز بالتغير والتنافسية وهو ما ينبغي على المؤسسات الجزائرية البحث عن الطرق والأدوات لاستغلال مواردها بالشكل الذي يضمن تحقيق أهدافها وتأكيد تنافسيتها.

ث. **أسلوب الدراسة:** لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي ومنهج الدراسة الميدانية لتوضيح العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والتابعة. لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية لمعالجة المعلومات المتحصل عليها باستخدام برنامج الحزم

الإحصائية لمعالجة العلوم الاجتماعية SPSS (Statistical package for social sciences) (النسخة 20) واستخدام مقياس "ليكرت" في الدراسة.

ج. **تحديد مجتمع وعينة الدراسة** : مجتمع الدراسة في بحثنا يضم كافة المؤسسات الاقتصادية التي تزاول نشاطها في ولاية مستغانم ونظرا لصعوبة واستحالة دراسة جميع مفردات مجتمع الدراسة، بسبب شساعة وضخامة حجمه، كان لزاما علينا الاعتماد على أسلوب العينات لجمع البيانات المطلوبة، حيث تم اخذ عينة مكونة من 35 مؤسسة اقتصادية جزائرية بطريقة عشوائية، والتي تضم كافة القطاعات الاقتصادية، ليتم استرداد 30 استبيانا صالحا للتحليل الإحصائي.

ح. **منهجية تطوير الاستبيان:** حيث مرت عملية تطوير الاستبيـــان بعدة مراحل حتى وصلت إلى شكلها النهائي الذي تم اعتماده واستخدامـــه لتحقيق أهداف الدراسة. وبهدف التأكد من ثبات الاستبيان، وعدم تعرض النتائج للتغير مع ظروف القياس، فقد تم احتساب ذلك باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة 20 من خلال استخـــراج معامل الاتساق الداخلي ألفا–كرونبـــاخ (Cronback-Alpha)، لاحظ الجدول أدناه .

جدول رقم (01) : نتائج (الفا –كرونباخ) لمتغيرات الدراسة

البعد	عدد الفقرات	معامل الفا – كرونباخ
الموارد	11	0.881
الجودة	09	0.841

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج نسخة SPSS 20

نلاحظ من الجدول رقم (01) أن معامل الفا كرونباخ بالنسبة لمحور الموارد بلغ 0.881، وهذا في كل مؤسسة حسب نشاطها وهو معامل مرتفع، وهذا ما يعكس صدق ثبات الدراسة بالنسبة لهذا المحور، وكذلك بالنسبة لمحور الجودة حيث بلغ معامل الفا كرونباخ 0.841، وبما أن معامل الثبات لجميع متغيرات

الدراسة مقبولة وهي اكبر من النسبة المقبولة إحصائيا 0.60 وعليه يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

I. الدراسة النظرية :

الترشيد هو تعبير عن العمليات والإجراءات التي تتمخض عنها زيادة كفاءة وعمل وسائل الإنتاج المتاحة، والتحسين المستمر لأسلوب الأداء المعمول به.

I .1- نظرية الموارد والكفاءات:

أُستلهمت نظرية الموارد والكفاءات من أفكار الباحثة Edith Penrose، وتطورت مع أعمال Briger ، Jay Barney و Wernerfeltحيث تعود جذور المقاربة بالموارد والكفاءات في مجال علوم التسيير إلى سنة 1959، حين قامت الباحثة Edith Penrose بنشر كتابها "نظرية نمو المنشأة، التي هدفت من خلاله إلى فهم عملية نمو المؤسسات وحدود هذا النمو، ويعتبر الباحث Wernerfelt أول من أطلق هذه التسمية (المقاربة المرتكزة على الموارد والكفاءات) ليشرح أسباب تمايز المؤسسات التي تعمل داخل نفس الصناعة، أما ثالث مقال فكان بواسطة الباحث Barney سنة 1986، ثم توالت العديد من الدراسات في مجال نظرية الموارد و الكفاءات.[1]

I .2- نظرية الريع الاقتصادي لدفيد ريكاردو David Ricardo

تفترض هذه النظرية أن امتلاك مورد أو عدة موارد نادرة ينتج عنه ريع دائم لمالكه، بمعنى آخر أنها ترجع إلى النظريات الاقتصادية القديمة ذات الصلة بالربح والمنافسة التي تفترض من زاوية اقتصادية التأثير القبلي للمؤسسة من خلال مواردها الخاصة، استنادا إلى ذلك نجد أن منظري اقتصاديات الغرض وخاصة freedman، ومن قبلهم penrose قد توصلوا إلى كون نجاعة وفعالية المؤسسة في أدائها وقدرتها على

[1]- لعجالي عادل، **دور تحليل الموارد والكفاءات في تحديد استراتيجيات المؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011- 2012 ، ص3.

تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، تكمن بالدرجة الأولى في مدى اعتمادها على إستراتيجية ذكية وأصلية، ترتكز على موارد منفردة وليس على اختيارها لصناعة جذابة.

I .3- أعمال Edith Penrose

قامت penrose بإصدار كتاب سنة 1959 بعنوان: " the theory of the growth of the firm" كانت تهدف من خلاله إلى فهم الكيفية التي تحقق بها المؤسسات النمو وحدود هذا النمو. كما قد أكدت أن تباين الخدمات هو ما يؤسس للخاصية المتفردة لكل مؤسسة، أي أن المورد يمكن أن يُنتج خدمات مختلفة تبعا لطريقة استغلاله، فنفس الشخص يمكن أن يقدم خدمات مختلفة علما أن كفاءته تتطور بشكل مختلف تبعا للإمكانات المادية التي يمتلكها. [2]

تسعى جميع الوحدات الاقتصادية إلى تحقيق اكبر عائد ممكن عن طريق استغلال مواردها المحدودة أفضل استغلال[3]، وقد اتفق الكتاب على أن الموارد التي تسعى المنظمة إلى تهيئتها وتوفيرها تندرج تحت ثلاث فصول وهي:

I .1.3- الموارد المالية (fiscal) : هي كل ما له علاقة بالمال (نقد – قروض – أوراق مالية)

I .2.3- الموارد المادية (physical) : هي كل ما يغطي توفر الموارد الأولية والتجهيزات والخدمات وكل التسهيلات التي تتوفر للمنظمة في البيئة الخارجية.

I .3.3- الموارد البشرية(human) وهي الموارد الحياتية الحيوية التي تشمل على الطاقات المستوردة من البيئة على هيئة الإنسان بعقله وقدراته وتوفرها بالكم والنوع.[4]

---

[2]- بوازيد وسيلة، **مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، 2011 -2012، ص 44.

[3]- مجيد الكرخي، **تقويم الاداء باستخدام النسب المالية**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 11.

I .4- الجودة

تعتبر الجودة سلاح استراتيجي بالنسبة للمؤسسة وذلك لأنها تحقق ميزة تنافسية في مجال نشاطها ولمعرفة المقصود بالجودة يمكن تسليط الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بها.[5] فقد عرفت : " إن الجودة هي عبارة عن مجموع الخصائص في المنتوج والتي تضفي عليه القدرة على إشباع رغبات المستهلك " [6] ونتيجة للتغيرات السريعة والتطورات المتعاقبة، زاد اهتمام المؤسسات بتلبية رغبات المستهلكين والحرص على رضاهم، إذ لم يعد السعر العامل المحرك لسلوك المستهلك، بل أصبحت الجودة هي الاهتمام الاول والقيمة التي يسعى للحصول عليها .[7] وعرفتها المواصفة الدولية ISO 9000-2005:" هي درجة تلبية مجموعة من الخصائص الكامنة في المنتج لمتطلبات العميل ".[8]

تسعى بعض الشركات لتميز منتوجاتها بنوعية (جودة) تفوق بديلاتها في السوق لذلك تعمل على وضع أسعار مرتفعة قياسا بالمنافسين.[9] ويدور الخلاف حول ما إذا كانت الجودة مفهوما موضوعيا يوجد

---

[4]- شوقي ناجي جواد، **المرجع المتكامل في إدارة الإستراتيجية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص، ص، 2016، 2017

[5]- بوعنان نور اليدن، " **جودة الخدمات وأثرها على رضا العملاء** "، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2007/2006 ، ص2.

[6]- مسعود طحطوح، "**أهمية التسويق في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة – دراسة حالة مؤسسة اقتصادية** "، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص 47.

[7]- عبد الله بلوناس، بوزيدي لمجد،" **طرق بناء المزايا التنافسية المستدامة – مدخل حلقة القيمة لبورتر** "، ملتقى دولي رابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة شلف، ص 10.

[8] – عبد العزيز عبد العال زكي عبد العال، " **ادارة الجودة ودورها في بناء الشركات** "، اطروحة دكتوراة في ادارة الاعمال ، الجامعة الافتراضية الدولية بالمملكة المتحدة، ماي 2010 ، ص 7.

[9]- محمد عبد الرحمن أبو منديل ،" **واقع استخدام المزيج التسويقي وأثره على ولاء الزبائن – دراسة حالة شركة الاتصالات الفلسطينية** "، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2008 ، ص 45.

في المنتج ذاته بصرف النظر عن كيفية إدراكه من قبل العميل ، أم انه مفهوم شخصي يتحدد من خلال إدراك العميل لكيفية إشباع المنتج لحاجاته [10]. حيث أصبحت جودة الخدمة أقوى الأسلحة التنافسية [11].

I .5- حلقات الجودة في اليابان :

شهدت السنوات الماضية اهتمام العلماء في مجال الجودة بفكرة " حلقات الجودة "، وقد تركز الاهتمام بالفكرة على جانبين : الأول إنتاجي، حيث تعتبر وسيلة فعالة لتحسين الجودة وزيادة الإنتاجية وخفض التكلفة، والثاني سلوكي فحلقات الجودة طريقة لزيادة رضا العاملين عن العمل، وتحسين سبل الاتصال بينهم وبين الإدارة [12]. وكذلك ظهور التلف الصفري في اليابان إلى جانب مفاهيم أخرى كتوكيد الجودة[13]. واهم الخصائص التي اعتمدت عليها حلقات الجودة هي الانتقال من الفحص النهائي إلى الفحص في كافة المراحل الإنتاجية .[14] ولقد قام اتحاد العلماء المهندسين اليابانيين المعروف باسم JUSE سنة 1979 بترتيبها وفقا لأهميتها النسبية كما يلي :

[10]- احمد حمزة خليفة، " **اثر جودة الخدمة على ولاء العملاء – دراسة تطبيقية على الخدمات الفندقية بمدينة عدن** "، جامعة الخرطوم السودان، ص 3.

[11] -Kokku randheer , ahmed a al-motawa , **measuring commuters' perception on service quality, using servqual in public transporation** , international journal of marketing studies ,vol3 ,no 1, february 2011 , p 21.

[12]- خير الدين جمعة، حسيني ابتسام، " **حلقات تحسين الجودة في المؤسسة – تجارب بعض الدول** "، ابحاث اقتصادية وادارية، العدد التاسع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2011 ، ص 122.

[13]- بوعنان نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[14]- محسن كرم، " **واقع حلقات الجودة في المنظمات الصناعية السورية** "، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق ، ص7.

جدول رقم (02) : نطاق احتمال حلقات الجودة حسب JUSE

ترتيب مستوى الأهمية	نوع النشاط أو الفعالية
1	خفض التكاليف
2	رقابة جودة المنتجات
3	تحسين الخدمات داخل القسم أو ورشة العمل
4	السلامة المهنية
5	رفع الروح المعنوية للعاملين
6	الرقابة على التلوث
7	التثقيف المستمر للعاملين

المصدر : خير الدين جمعة، حسيني ابتسام، " حلقات تحسين الجودة في المؤسسة – تجارب بعض الدول "، ابحاث اقتصادية وادارية، العدد التاسع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2011 ، ص123.

I .6- طريقة عمل حلقات الجودة :

يقوم أعضاء حلقات الجودة بعملية تحديد المشكلة وذلك من خلال وضع قائمة بالمشاكل التي تواجههم في العمل، ثم اختيار مشكلة لمناقشتها وفق الأولوية ودرجة الأهمية، بعدها يقوم أعضاء الحلقة بتحليل هذه المشكلة وذلك بجمع البيانات الضرورية وتحديد أسباب المشكلة، ثم تبدأ مرحلة حل هذه المشكلة بتقديم مجموعة من الحلول فاختيار الحل الأمثل ووضعه في خطة قابلة للتنفيذ. [15]

I .7- ترشيد استخدام موارد المؤسسة في تحسين جودة المنتجات

عند تطبيق نظام الجودة على تنمية الموارد البشرية فان المؤسسة تسعى إلى تحسين جودة الخدمة التدريبية والمنتج التدريبي، أي رفع كفاءة الأداء التدريبي لإدارة أو وحدة تنمية الموارد البشرية بشكل متنامي مما يعني المزيد من الارتباط بين ما يتعلمه العميل وما يحتاج إليه في تطوير أدائه، ويعني ذلك أن تتحول

[15]– خير الدين جمعة، حسيني ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص 126.

الموارد البشرية إلى احد مصادر التنمية الرئيسية والهامة بالمؤسسة والتي سوف تساهم بكل تأكيد في دعم المؤسسة.[16]

الشكل رقم (01) : العلاقة بين تحسين الجودة وأثرها على التكاليف و الربحية

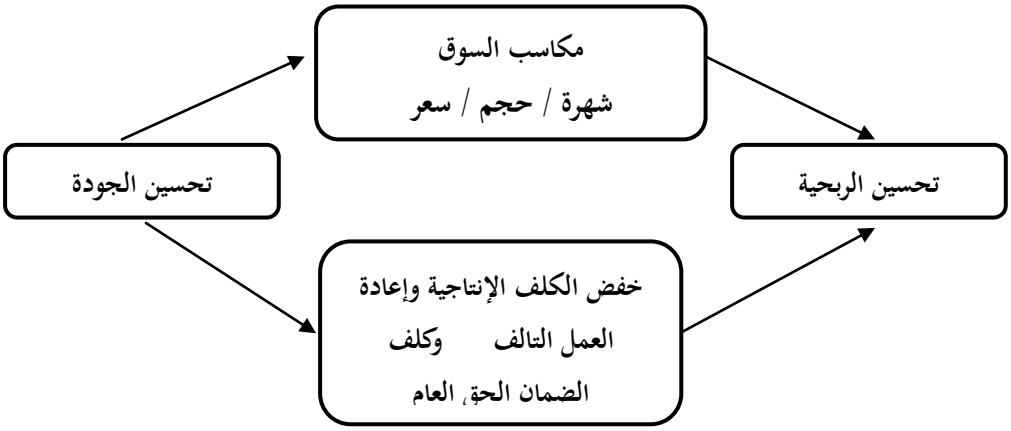

المصدر : غسان قاسم داود اللامي، اميرة شكرولي البياتي،" **ادارة الإنتاج والعمليات** "، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008، ص541.

يشير الشكل إلى ما يؤديه تحسين الجودة على خفض الكلف وهذا بدوره يخفض الكلف الكلية والذي بدوره يحقق مكاسب للمنظمة من خلال إعطائها الشهرة المتأتية من المطابقة للمواصفات وإمكانية زيادة حصتها السوقية و تحديد أسعارها بحدود معينة ومن خلالها تتحقق مكاسب السوق وتنخفض التكاليف مما يساهم في زيادة الربحية. [17]

تنبع أهمية إدارة الموارد المادية من كونها وظيفة أساسية من وظائف المؤسسة إذا أحسن تخطيطها وتنفيذ المهمات المناطة بها بنجاح، فتوفر المستلزمات في الوقت المناسب وتخزينها تخزينا سليما، يضمن استمرار العمل الإنتاجي في المنظمة، ويجنبها خطر التوقف عن العمل، ومن ثم عرض منتجاتها بأسعار

[16] – حسين يرقي، " **استراتيجية تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية – حالة مؤسسة سوناطراك** " اطروحة دكتوراة،2008/2007 ، ص 132.

[17] – غسان قاسم داود اللامي، اميرة شكرولي البياتي، " **ادارة الإنتاج والعمليات** "، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008، ص، ص، 540 ،541.

تنافسية في السوق [18].حيث يؤدي تحسين الجودة إلى تحسين كفاءة استغلال الموارد وتحسين كفاءة العملية الإنتاجية.[19]

ويمكن توضيح أهمية الجودة الشاملة بالنسبة للإنتاجية ومتغيرات أخرى من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (02) : أهمية إدارة الجودة الشاملة

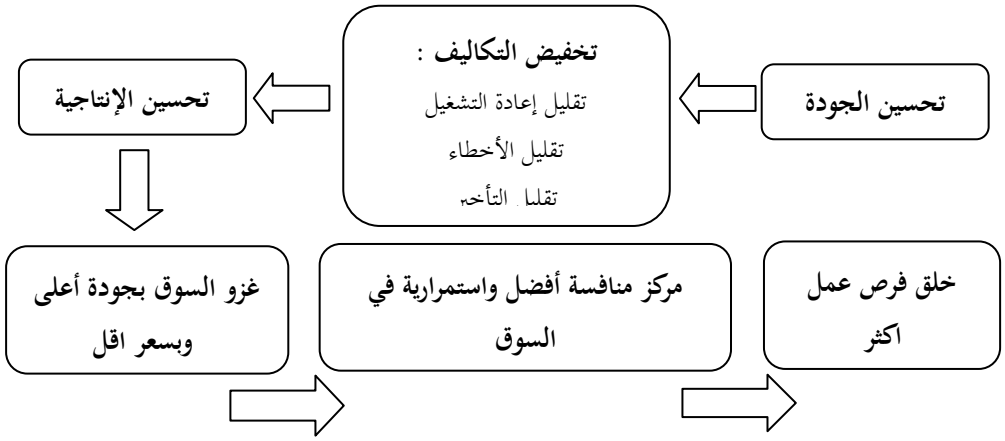

المصدر: بوعريوة ربيع، " **تأثير التدريب على انتاجية المؤسسة – دراسة حالة مؤسسة سونلغاز** "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2007 ، ص 92 .

وتحسين الجودة في المؤسسة يصاحبه في الغالب تخفيض التكاليف وتحسين طرق العمل، وذلك نتيجة تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال تصميم المنتجات أو تحسين العمليات، أو الحصول على معدلاكبر من المخرجات باستخدام نفس المدخلات، والتخلص من الأشياء غير المنتجة وبالتالي تحسين الإنتاجية.[20]

[18] – عمر عقيلي، منعم زمزير، قحطان العبدلي، " **ادارة المواد – الشراء و التخزين من منظور كمي** "، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2014 ، ط6، ص 5.

[19] – فاطمة جاسم محمد، " **اثر تكاليف الجودة في تحسين الاداء المالي** "، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 20 ، شباط 2008 ، جامعة البصرة، ص84.

[20]– بوعريوة ربيع، " **تأثير التدريب على انتاجية المؤسسة – دراسة حالة مؤسسة سونلغاز** "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس ، 2006 -2007 ، ص 92 .

يعتبر تأثير الجودة العالية للمنتجات على المزايا التنافسية تأثيرا مضاعفا حيث بالتحسين المستمر في جودة المنتجات وإدخال منتجات ذات جودة عالية يزيد من مبيعات المؤسسة وبالتالي يزيد من ربحيتها، والشكل التالي يوضح تأثير الجودة على إرباح المؤسسة .[21]

الشكل رقم (03) : تأثير الجودة على أرباح المؤسسة

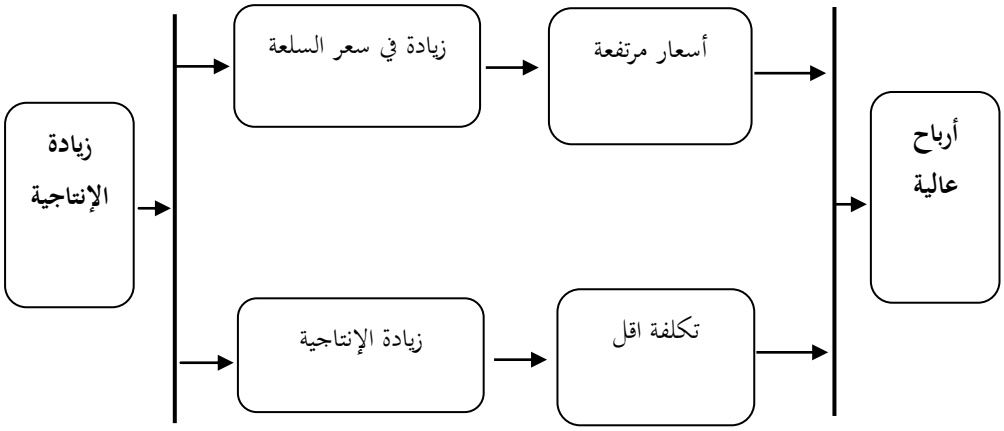

المصدر: عمر تيمجغدين،" **دور استراتيجية التنويع في تحسين اداء المؤسسة الصناعية – دراسة حالة مؤسسة condor برج بوعريريج** "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013 ، ص 78 .

وقد أكدت الدراسات أن مفاهيم إدارة الجودة كانت هي قاعدة الأساس التي انطلقت منها حركة البحث عن الأداء المتميز، أهميتها في تحسين الربحية وتعزيز المركز التنافسي فضلا عن الاستجابة لتوقعات الزبائن وتحسين معدلات الإنتاجية الأمر الذي يعكس أهمية هذا المدخل في تحقيق أداء متميز لأداء المنظمة وعلى جميع المستويات.[22]

[21]– عمر تيمجغدين، " **دور إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية– دراسة حالة مؤسسة condor برج بوعريريج** "، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012–، ص 78 .

[22]– بومدين يوسف،" **إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز** "، مجلة الباحث، العدد الخامس، ورقلة ،2007 ، ص 27. .

II.الدراسة الميدانية :

II .1- وصف عينة الدراسة

II.1.1- وصف العينة على أساس الملكية : وكان السؤال مغلق ومقسم إلى ثلاث إجابات، وقد كانت النتائج كما يلي :

الشكل رقم (04) : توزيع العينة حسب الملكية

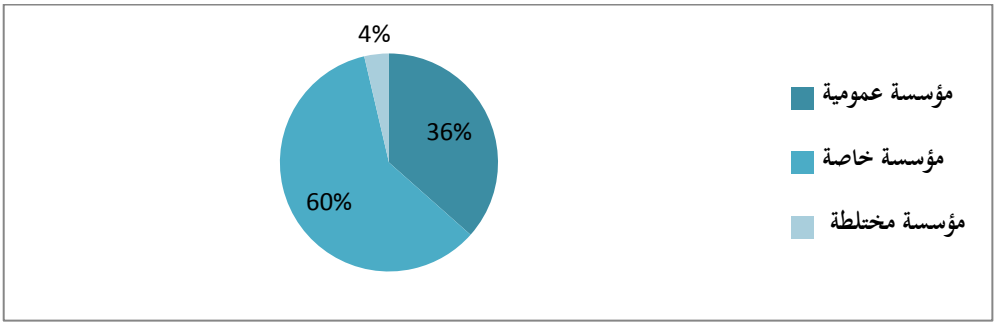

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الشكل رقم (04) أن 60% من عينة الدراسة هي مؤسسات خاصة، فيما تمثل نسبة 36.66% المؤسسات العمومية، و3.34 % مؤسسات مختلطة، وهذا يبين انتعاش القطاع الخاص في الجزائر.

II.1.2- وصف العينة حسب الشكل القانوني : وتضمن السؤال خمسة إجابات، وقد كانت النتائج كما يلي:

الشكل رقم (05) : توزيع العينة حسب الشكل القانوني

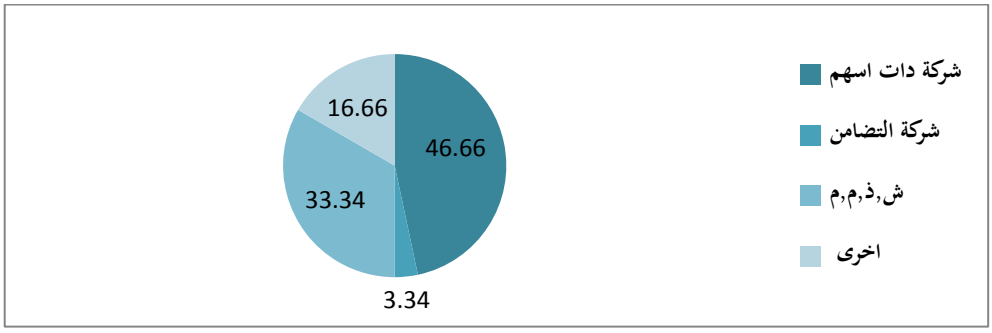

المصدر : من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاستبيان

وعليه فأكثر من 46.66 % هي شركة ذات الأسهم، أما نسبة شركة التضامن فلم تتجاوز 1 % ، وقسمت باقي النسب على المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة بـ33.34 % ومؤسسات أخرى ذات طابع قانوني مختلف (كالديوان الوطني للتطهير) بنسبة 16.66 % .

3.1.II- وصف العينة على أساس طبيعة النشاط : قسمت الإجابات إلى خمسة نشاطات، وقد كانت النتائج كما يلي :

الشكل رقم (06) : توزيع العينة حسب طبيعة النشاط

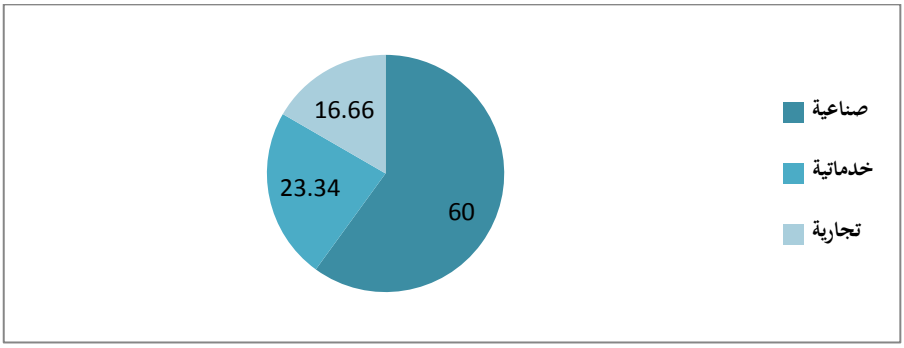

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الشكل رقم (06) أعلاه أن 60 % من عينة الدراسة ذات طابع صناعي، ونسبة عينة الدراسة من المؤسسات الخدماتية 23.34 % ، بينما المؤسسات التجارية 16.66% .

4.1.II- وصف العينة على أساس حجم المؤسسة وكانت النتائج كالأتي :

الشكل رقم (07) : توزيع العينة حسب حجم المؤسسة

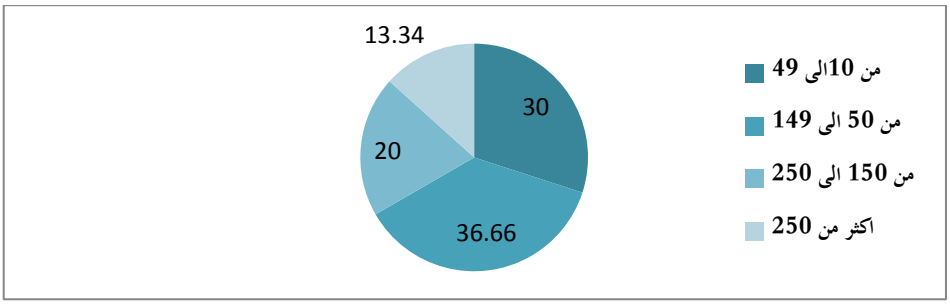

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاستبيان

من الشكل (07) اعلاه يتبين ان اعلى نسبة هي 36.66 % والتي تعود إلى المؤسسة التي تحتوي ما بين 50 إلى 149 عامل، تليها نسبة 30 % والتي تمثل المؤسسات التي تضم ما بين 10 إلى 49 عامل، فيما تمثلت نسبة المؤسسات التي تحتوي على 150 إلى 250 عامل على 20 %، ونسبة ما يعادل 13.34 % للمؤسسات الكبيرة التي تحتوي على أكثر من 250 عامل.

5.1.II- وصف العينة على أساس خبرة المؤسسة ، وتمثلت الإجابات كما يلي :

الشكل رقم (08) : توزيع العينة حسب خبرة المؤسسة

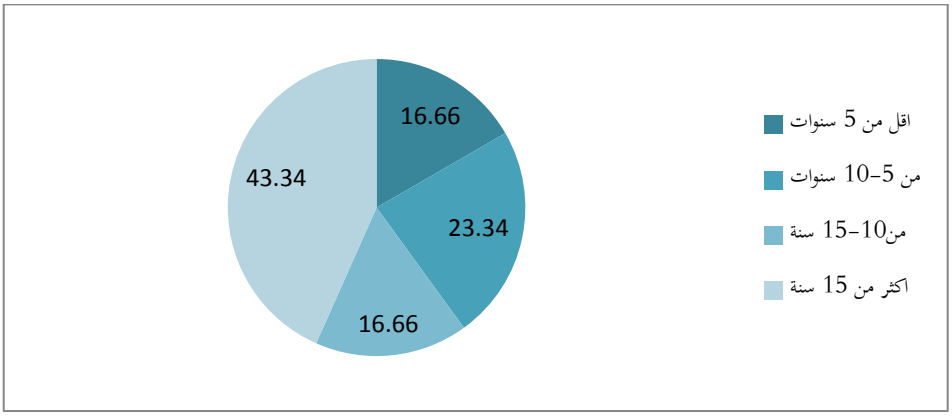

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الشكل رقم (08) أعلاه، أن الفئة الأكثر هي فئة أكثر من 15 سنة بالنسبة إلى جميع المؤسسات بنسبة 43.34 %، تليها فئة مابين 5 إلى 10 سنوات بنسبة 23.34 %، ثم فئة من 10 إلى 15 سنة بنسبة 16.66 % وهي نفس نسبة فئة اقل من 5 سنوات.

2.II- التحليل الوصفي لمكونات الموارد في المؤسسة

يمكن توضيح أهم نتائج التحليل الوصفي لمكونات الموارد في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة، وذلك من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات القسم الثاني من الاستبيان كما يلي :

1.2.II- الموارد يمكن توضيح نتائج التحليل الوصفي لترشيد استخدام الموارد لمؤسسات عينة الدراسة في الجدول الموالي :

جدول رقم (03) : نتائج التحليل الوصفي لترشيد استخدام موارد المؤسسة

رقم	العبارات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق إطلاقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
06	تملك المؤسسة الموارد التي تسمح لها بمواجهة التحديات التي تفرضها المنافسة .	11	13	00	05	01	3.93	1.172	مرتفع
07	تستخدم المؤسسة مواردها بطريقة رشيدة	07	19	01	03	00	4.00	0.830	مرتفع
08	تتوفر للمؤسسة موارد ذات قيمة تساهم في تخفيض التكاليف وزيادة القيمة في نظر الزبون .	08	10	06	06	00	3.67	1.093	مرتفع
09	تتوفر للمؤسسة موارد ذات قيمة تساهم في استغلال الفرص و تجنب التهديدات .	10	10	04	05	01	3.77	1.104	مرتفع
10	هناك تحسين مستمر في الموارد بالنسبة للمؤسسة .	09	14	01	06	00	3.87	1.074	مرتفع
11	تركز المؤسسة في نشاطها على تنوع مواردها.	11	07	05	06	01	3.70	1.264	مرتفع
12	تعمل ادارة الموارد بتوفير المورد المناسب لتوفير احتياجات المؤسسة.	12	15	02	01	00	4.27	0.740	مرتفع
13	تجميع و استعمال الموارد المادية لإيجاد حلول ابداعية .	08	08	05	08	01	3.47	1.252	متوسط
14	تمتلك المؤسسة الموارد المالية للتنوع في	06	14	07	02	01	3.73	0.980	مرتفع

	منتجاتها.							
15	للمؤسسة راس مال بشري يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية.	08	13	02	07	00	3.73	1.112	**مرتفع**
16	تعمد المؤسسة على تكوين الرصيد المعرفي لمواجهة المنافسة .	09	10	04	06	01	3.67	1.213	**مرتفع**
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع العبارات							**3.80**	**0.741**	**مرتفع**

المصدر : من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاستبيان

بالنظر إلى الجدول رقم (03)، يتبين أن المؤسسات تمتلك الموارد التي تسمح لها بمواجهة التحديات التي تفرضها المنافسة، ويتضح ذلك من خلال الاستجابة العالية لأفراد العينة عن العبارة السادسة التي تقيس ذلك ، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.93، وكانت استجابة أفراد العينة على العبارة السابعة من الجدول ضمن الموافقة المرتفعة أيضا، والتي تنص على :" تستخدم المؤسسة مواردها بطريقة رشيدة " حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.00 مما يدل على أن المؤسسة تستخدم مواردها بطريقة رشيدة. أما فيما يتعلق بالتحسين المستمر للموارد بالنسبة للمؤسسة، فقد مثلتها العبارة العاشرة والتي حصلت على موافقة مرتفعة من قبل أفراد العينة وبمتوسط حسابي قدر بـ 3.87، وكذا العبارة الحادية عشر التي تنص على أن:" المؤسسة تركز في نشاطها على تنوع مواردها "، حيث كانت درجة الموافقة مرتفعة أيضا بمتوسط حسابي 3.70 وهذا ما يدل على أن المؤسسات تهتم بتنوع مواردها.

وقد أبدى أفراد العينة موافقة مرتفعة حول العبارة الثانية عشر بمتوسط حسابي قدر بـ 4.27 والتي تنص على :" تعمل إدارة الموارد بتوفير المورد المناسب لتوفير احتياجات المؤسسة "، أما بخصوص العبارة الثالثة عشر فقد أبدى أفراد العينة موافقة متوسطة على أن المؤسسة تقوم بتجميع واستعمال الموارد المادية لإيجاد الحلول الإبداعية بمتوسط حسابي قدر بـ 3.47، وكذا بالنسبة للعبارة الموالية والتي تنص على أن :" للمؤسسة رأس مال بشري يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية " فقد حصلت على درجة موافقة مرتفعة بمتوسط حسابي 3.73 ويعود ذلك إلى ان المورد البشري يعتبر من أهم الموارد الاقتصادية التي تتوفر عليها المؤسسة وذلك لصعوبة تقليدها، فلقد أصبحت الموارد البشرية أساس التنافسية، مما يعطيها بعد استراتيجي في قيادة

ونجاعة المؤسسات، أما العبارة الأخيرة من الجدول رقم (03) والتي تنص على :" تعمد المؤسسة على تكوين الرصيد المعرفي لمواجهة المنافسة " فقد حصلت على درجة موافقة مرتفعة بمتوسط حسابي قدر بـ3.67، وذلك بالنظر إلى التحديات وشدة المنافسة يتطلب على المؤسسة الاهتمام باستخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير منتجاتها، وتدل هذه النتائج على ان أغلبية أفراد العينة توافق بدرجة مرتفعة على مدى امتلاك المؤسسة للموارد وحسن استعمالها، وهذا ما يعكسه المعدل العام للمتوسطات الحسابية الذي قدر بـ 3.80، وبانحراف معياري قدر بـ 0.741 .

2.2.II- الجودة : يمكن توضيح نتائج التحليل الوصفي لجودة المنتجات لمؤسسات عينة الدراسة في الجدول الموالي:

جدول رقم (04) : نتائج التحليل الوصفي لجودة المنتجات

رقم	العبارات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق اطلاقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاهمية
17	تلتزم المؤسسة بتطبيق و تحسين الجودة.	15	13	01	01	00	4.40	0.724	**مرتفع**
18	تقوم المؤسسة بإجراء دراسات مسحية لتحديد حاجات العملاء ورغباتهم بشكل مستمر.	11	11	03	04	01	3.90	1.155	**مرتفع**
19	تتابع المؤسسة المنتج اثناء التصنيع وذلك للتأكد من سلامة ودقة الخطوات التصنيعية .	14	12	04	00	00	4.33	0.711	**مرتفع**
20	مراقبة الظروف التخزينية لكل مرافق المؤسسة من مستودعات المواد الخام والمنتج النهائي.	15	11	03	01	00	4.33	0.802	**مرتفع**
21	تعمل مجموعة ضبط الجودة على الفحص والتفتيش في مراحل التنفيذ المختلفة .	15	10	04	01	00	4.30	0.837	**مرتفع**

22	تتوفر المؤسسة على جودة خدمات ما بعد البيع.	13	04	08	05	00	3.83	1.177	مرتفع
23	التحقق من سلامة وجودة المنتج النهائي والتأكد من مطابقته للمواصفات .	13	12	05	00	00	4.27	0.740	مرتفع
24	الامتثال الطوعي للتشريعات و القوانين و إتباع إجراءات ضمان الجودة .	19	11	00	00	00	4.63	0.490	مرتفع
25	تتخذ القرارات الفعلية في المؤسسة وفق معلومات وبيانات يتم جمعها وتحليلها بشكل دوري.	11	12	02	04	01	3.93	1.143	مرتفع
المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لجميع العبارات							**4.21**	**0.592**	مرتفع

المصدر : من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاستبيان

لغرض الوقوف على مدى ترشيد استخدام موارد المؤسسة في تحسين جودة المنتجات، تم وضع تسعة عبارات يوضحها الجدول أعلاه، حيث نجد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة.

يلاحظ أن العبارة الأولى والتي جاءت بترتيب السابع عشر والذي جاء فيها :" تلتزم المؤسسة بتطبيق وتحسين الجودة " تميزت بدرجة عالية من الموافقة وبوسط حسابي 4.40 ، مما يشير إلى أن المؤسسات قيد الدراسة تلتزم بتطبيق وتحسين جودة المنتجات بما يتناسب مع احتياجات ورغبات المستهلكين من خلال عقلانية استخدام مواردها. وأبدى أفراد عينة الدراسة موافقة مرتفعة على العبارة الثامنة عشر والذي نصت على :" تقوم المؤسسة بإجراء دراسات مسحية لتحديد حاجات العملاء و رغباتهم بشكل مستمر " وقدر الوسط الحسابي بـ 3.90 ويدل ذلك على أن المؤسسات تقوم بدراسة مسحية للسوق .

من خلال إجابة أفراد العينة على العبارات التسع بالجدول رقم (04) ، يتبين أن الوسط الحسابي لترشيد استخدام موارد المؤسسة في تحسين جودة المنتجات بلغ 4.21، مما يعني حصوله على درجة موافقة مرتفعة، وتراوحت الانحرافات المعيارية للعبارات التسع بين (0.490 – 1.177) ، ويدل ذلك على ان

حسن كفاءة استغلال الموارد يؤدي إلى تحسين الجودة و بالتالي زيادة رضا الزبائن وزيادة الحصة السوقية الذي بدوره يؤدي إلى زيادة العائد .

محتوى الفرضية: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لترشيد استخدام الموارد على جودة المنتجات في المؤسسات الجزائرية"

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود اثر لترشيد استخدام الموارد في تحسين جودة المنتجات، والجدول رقم (05) الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار :

الجدول رقم (05) : مؤشرات ونتائج اختبار نموذج الانحدار البسيط

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى المعنوية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2
الانحدار	5.615	1	5.615	34.318	0.000	0.742	0.551
الخطأ	4.581	28	0.164				
المجموع	10.196	29					

المصدر : من إعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS 20

من خلال الجدول رقم (05) أعلاه، يتضح أن قيمة معامل التحديد بلغت (R2= 0.551) وهذا يدل على أن المتغير المستقل المتمثل في ترشيد استخدام الموارد يفسر ما نسبته (55.1%) من التغيرات التي تحصل على نشاط المؤسسة، والباقي (44.9 %) يرجع إلى عوامل أخرى لم يشملها النموذج .

كما يلاحظ أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (34.318) ، وبمستوى معنوية sig =0.000 اقل من مستوى المعنوية المحدد عند ($\alpha \leq 0.05$) ، وهذا يبين أن النموذج معنوي .

كما تم الاعتماد على معامل بيرسون PEARSON لمعرفة مدى ارتباط ترشيد الموارد بالجودة .

الجدول رقم (06) : نتائج اختبار معامل الارتباط PEARSON للعلاقة بين ترشيد الموارد والجودة

	الموارد		
المتغير	**الارتباط**	**مستوى المعنوية**	**القرار**
الجودة	**0.742**	**0.000**	**معنوي**

المصدر : من إعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS 20

من الجدول رقم (06) أعلاه، يتبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ترشيد استخدام الموارد والجودة، وكذلك الارتباط قوي وطردي بينهما، لان معامل الارتباط PEARSON قريبة من (1) وموجبة، وبمستويات معنوية اقل من مستوى المعنوية المحدد ($\alpha \leq 0.05$) ، حيث بلغ معامل ارتباط بين الموارد والجودة $R= 0.742$ ، وهذا يعني انه كلما زاد اهتمام المؤسسات عينة الدراسة بترشيد مواردها زاد تحسين جودة منتجاتها .

ويمكن اختبار معنوية معامل الانحدار البسيط و توضيح شكل النموذج في الجدول رقم (07) الموالي :

الجدول رقم (07) : نتائج اختبار معنوية معامل الانحدار

المتغير	**B**	**Beta**	**قيمة (T) المحسوبة**	**مستوى المعنوية**
الثابت	**1.960**		**4.999**	**0.000**
الموارد	**0.593**	**0.742**	**5.858**	**0.000**
معادلة الانحدار	**الجودة = 1.96 + 0.593[23]*الموارد**			

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS 20

[23] – القيمة المعنوية عند $\alpha \leq 0.05$

يوضح الجدول رقم (07) ، ان قيمة الثابت بلغت (1.960) وقيمة t المقابلة لها (4.999) بمستوى معنوية (0.000) اقل من قيمة مستوى المعنوية المحددة ($\alpha \leq 0.05$) ، مما يعني ان قيمة الثابت في المعادلة له أثر معنوي على المتغير التابع (الجودة) .كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.593) وتشير قيمة المعامل **B** إلى أن التغير في قيمة المتغير المستقل (الموارد) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار 0.593 في المتغير التابع (الجودة) ، والقيمة المعيارية المقابلة لها هي (0.742) ، وقيمة t المحسوبة (5.858) ، وهي معنوية إحصائيا ، لان قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (sig =0.000) اقل من قيمة مستوى المعنوية المحددة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يشير إلى انه هناك أثرا معنويا بين ترشيد استخدم الموارد والجودة.

وبهذه النتائج نقبل الفرضية التي تنص على انه:" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لترشيد استخدام الموارد على جودة المنتجات في المؤسسات الجزائرية ".

خـــاتمة :

تعرفنا من خلال هذه الورقة البحثية على أثر ترشيد استخدام موارد المؤسسة في تحسين جودة المنتجات، وذلك من خلال التطرق إلى الأصول النظرية لترشيد الموارد، حيث وجدنا انه يقصد بالترشيد على مستوى المؤسسة توجيه الطاقات المادية والبشرية والمالية والمعلوماتية المتاحة منها نحو تحقيق أهدافها المرسومة بأعلى كفاءة ممكنة وفي نطاق الحيز الزمني المحدد لذلك والتطرق إلى مفهوم الجودة وحلقات الجودة في اليابان.

إن ابرز النتائج المتوصل إليها في الجانب التطبيقي من البحث هي كما يلي:

- فيما يتعلق بمتغير الموارد فيجب التأكيد على أهمية الموارد التي تسمح للمؤسسة بتحقيق التميز، وقد أشارت نتائج الدراسة إن المؤسسات تدرك أهمية مختلف أنواع الموارد لتحقيق التفوق على المنافسين، ونظرا لمكانة وسمعة المؤسسات قيد الدراسة، فقد أكدت أراء العينة على امتلاك المؤسسات الموارد الكافية التي تسمح لها بمواجهة تحديات المنافسة؛

- يلعب ترشيد استخدام موارد المؤسسة دورا مهما في مواجهة المنافسة، وعلى المؤسسة إن تخصص مبالغ كبيرة إذا أرادت الحيازة على خاصية التفرد وذلك من اجل إنتاج منتجات أكثر قوة وصلابة، يستلزم استعمال قدر اكبر من الموارد الأولية أو تكون ذات سعر مرتفع مقارنة مع تلك التي يستعملها بقية المنافسين؛
- وجود اثر ايجابي (معنوي) ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ترشيد استخدام موارد المؤسسة وجودة المنتج في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. عمر عقيلي، منعم زمزير، قحطان العبدلي، " **ادارة المواد – الشراء والتخزين من منظور كمي**"، ط6، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن، 2014.

2. شوقي ناجي جواد ، **المرجع المتكامل في إدارة الإستراتيجية** ، ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010 .

3. غسان قاسم داود اللامي، اميرة شكرولي البياتي، " **إدارة الإنتاج والعمليات** "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

4. مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

أطروحات:

5. عبد العزيز عبد العال زكي عبد العال، " **ادارة الجودة ودورها في بناء الشركات** "، أطروحة دكتوراه في ادارة الاعمال، الجامعة الافتراضية الدولية بالمملكة المتحدة، ماي 2010 .

6. حسين يرقي، " **إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية – حالة مؤسسة سوناطراك**" أطروحة دكتوراه ، الجزائر، 2008/2007.

مقالات:

7. خير الدين جمعة، حسيني ابتسام،" **حلقات تحسين الجودة في المؤسسة – تجارب بعض الدول**"، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد التاسع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2011 .

8. احمد حمزة خليفة، " **أثر جودة الخدمة على ولاء العملاء – دراسة تطبيقية على الخدمات الفندقية بمدينة عدن** "، جامعة الخرطوم السودان.

9. فاطمة جاسم محمد،" **اثر تكاليف الجودة في تحسين الأداء المالي** "، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 20 ، شباط 2008 ، جامعة البصرة، العراق.

10. بومدين يوسف، " **إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز** "، مجلة الباحث، العدد الخامس، ورقلة، الجزائر، 2007.

مذكرات:

11. عمر تيمجغدين، "**دور إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية– دراسة حالة مؤسسة condor برج بوعريريج** "، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2012-2013.

12. لعجالي عادل، **دور تحليل الموارد والكفاءات في تحديد استراتيجيات المؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2011-2012.

13. بوازيد وسيلة، **مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، 2011 -2012.

14. محسن كرم، " **واقع حلقات الجودة في المنظمات الصناعية السورية** "، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق، الأردن.

15. محمد عبد الرحمن ابو منديل، " **واقع استخدام المزيج التسويقي واثره على ولاء الزبائن – دراسة حالة شركة الاتصالات الفلسطينية** "، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2009/2008.

16. مسعود طحطوح، "**اهمية التسويق في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة – دراسة حالة مؤسسة اقتصادية** "، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 2009/2008.

17. بوعريوة ربيع، " **تأثير التدريب على انتاجية المؤسسة – دراسة حالة مؤسسة سونلغاز** "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2006 -2007 .

18. بوعنان نور اليدن، " **جودة الخدمات وأثرها على رضا العملاء** "، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2007/2006.

مداخلات:

19. عبد الله بلوناس، بوزيدي لمجد، " **طرق بناء المزايا التنافسية المستدامة – مدخل حلقة القيمة لبورتر** "، ملتقى دولي رابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة شلف، الجزائر.

مراجع باللغة الأجنبية:

20. Kokku randheer, ahmed a al-motawa, **measuring commuters' perception on service quality, using servqual in public transporation**, international journal of marketing studies, vol3 ,no 1, february 2011.

دور تحليل SWOT في تحسين الأداء التنظيمي للمؤسسات، دراسة ميدانية لمؤسستي متيجي وسونلغاز بمستغانم

بطاهر بختة

طالبة دكتوراه، جامعة مستغانم

بريد الكتروني: Bakhta_48@hotmail.fr

د. مخفي أمين

أستاذ محاضر (أ)، جامعة مستغانم

بريد الكتروني: mokhefiamine@yahoo.fr

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الدور الذي يلعبه تحليل SWOT في تحسين الأداء التنظيمي للمؤسسة وذلك من خلال التركيز على مفهوم التحليل الداخلي (نقاط القوة والضعف)، والتحليل الخارجي (الفرص والتهديدات) وأيضا من خلال التطرق إلى تحليل نموذج مصفوفة SWOT، إضافة إلى التركيز على مفهوم الأداء التنظيمي وأهم محدداته.

وقد تضمن البحث دراسة قياسية تكوّن مجتمعها من عمال مؤسستي متيجي وسونلغاز بمستغانم، وقد حددت عينة الدراسة بتوزيع 54 استبيان على موظفي هاتين المؤسستين. ومن أهم النتائج المتوصل إليها وجود ارتباط ضعيف وموجب بين متغيري الدراسة.

كلمات مفتاحية: تحليل SWOT، نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات، الأداء التنظيمي.

Abstract:

This research aims to examine the role played by SWOT analysis in improving the organizational performance of the institution focusing on the concept of internal analysis (strengths and weaknesses) and external analysis (opportunities and threats) and also by discussing the analysis matrix SWOT model, in addition focusing on the concept of organizational performance and its most important criteria.

The research contains an empirical study of a sample formed by workers of Matiji and Sonelgaz in Mostganem, and it is identified by 54 distributing questionnaire addressed to the staff of the two enterprises. The most important results obtained are the presence of a weak positive correlation between the variables of the study.

Key words: SWOT analysis, strengths, weaknesses, opportunities and threats, organizational performance.

مقدمة:

لوحظ في الآونة الأخيرة توجه الكثير من الأجهزة والمؤسسات الحكومية في معظم الدول إلى تبني مفاهيم الإدارة الإستراتيجية كتحليل الاستراتيجي، وتحليل SWOT وتطبيقها في العديد من الحالات الخدمية والاقتصادية، وبنظرة عامة وشاملة للأوضاع الحالية في الدول. يمكن القول بأن هناك دوافع كثيرة للأخذ بالتحليل SWOT في القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

فتحسين أداء المنظمات كان ولا يزال مشكلة معقدة في ظل تقدم التقنيات وتغير الأسواق، وكي يتطور الأداء التنظيمي للمنظمات يجب أن تهتم بمعرفة مكانتها مقارنة بمنافسيها، وتحديد ميزتها التنافسية أي معرفة نقاط قوتها للاستفادة منها وتحديد نقاط ضعفها للمحاولة إيجاد حلا لها، بإضافة إلى تحديد فرصها التي تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها واخذ التهديدات الخارجية في عين الاعتبار حتى لا تفاجئها في المستقبل. وبناءا على ما تقدم يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن لتحليل SWOT أن يساهم في تحسين أداء التنظيمي للمؤسسات؟

ومن خلاله نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل خطوات تحليل SWOT ؟

2- ما هي خطوات الأداء التنظيمي؟

3- ما هو دور تحليل SWOT في تحسين الأداء التنظيمي؟

فرضيات الدراسة:

1- تحليل SWOT ضعيف ومحدود داخل المؤسسة؛

2- الأداء التنظيمي جيد ويتحسن باستمرار داخل المؤسسة؛

3- يساعد تحليل SWOT في تحسين الأداء التنظيمي للمؤسسة.

المنهج: لغرض الإلمام بمختلف جوانب الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتتناسب مع معطيات دراستنا من خلال جمع وتحليل معلومات خاصة بالدراسة ووضعها في مكانها المناسب، بإضافة إلى اعتمادنا على منهج دراسة حالة بعض المؤسسات.

هيكل الدراسة:

المحور الأول: خطوات التحليل SWOT؛

المحور الثاني: مفهوم ومحددات الأداء التنظيمي؛

المحور الثالث: دور التحليل SWOT في تحسين الأداء التنظيمي للمؤسسات.

المحور الأول: خطوات تحليل SWOT

يمثل هذا المدخل احد الأدوات الشائعة في مجال التحليل البيئي بشقيه، حيث أن تحليل البيئة الخارجية سواء العامة أو بيئة التشغيل سوف يؤدي إلى توفير المعلومات المطلوبة لتحديد الفرص والتهديدات المحتملة في بيئة المنظمة، في حين تساهم المعلومات المتوافرة عن موارد المنظمة وأنظمتها الداخلية في التعرف على النواحي القوة والضعف لديها.[1] ويمكن التعرف باختصار لمكونات مفهوم SWOT كما يلي:[2]

[1]- ثابت عبد الرحمن إدريس، جمال الدين محمد مرسي، **الإدارة الإستراتيجية (مفاهيم ونماذج تطبيقية)**، دار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص219.

[2] -Philip Kotler, Dubois Manceau, **marketing management**, 12 édition, Pearson Eduction, paris, France, 2006.61-63.

1- التحليل الخارجي (الفرص والتهديدات):

هي مهمة تساعد الإدارة في تحديد طبيعة البيئة لمراقبة، عموما يجب على الشركة تحليل كلا من البيئة الكلية (الديموغرافية البيئية والاقتصادية ... الخ) والتشغيلية، (العملاء والمنافسين، وقنوات التوزيع، الموردين)، وتحديد جميع الظواهر التي قد تؤثر على أعمالها، حيث يأخذ في كل مرة تحديد الاتجاهات الحالية وتحديد الفرص والتهديدات التي تنطوي عليها بالنسبة للشركة.

1.1- الفرص: يمكن للفرص المتعلقة بالبيئة الكلية أن تتخذ أشكالا عديدة. على سبيل المثال التغييرات في الأنظمة الضريبية تشير للمنتجات جديدة للشركات المالية، التقارب التكنولوجي بين القطاعات يلهم المنتجات والخدمات الهجينة الجديدة، مثل الهواتف المحمولة لالتقاط الصور الرقمية. الإنترنت تسمح بالتخصيص بعض المنتجات المعروضة في السابق إلا في شكل موحد، وبعض الخدمات على شبكة الإنترنت تبسيط عملية شراء العملاء، مثل مواقع مقارنة الأسعار، مثل kelloo التي تساعد على العثور على أفضل الأسعار على شبكة الانترنت.

2.1- التهديدات: هي عبارة عن مشكلة أو اضطراب البيئة، وفي حال عدم وجود تسويق أو استجابة المناسبة تؤدي إلى تدهور مكانة الشركة. فالتهديدات أكثر خطورة التي تؤثر بشدة على ربحية الشركة وتمنعها من بلوغ أهدافها.

2- التحليل الداخلي (نقاط القوة والضعف):

أي مجال من مجالات النشاط تحتاج إلى تقييم دوري من حيث القوة والضعف. كأن يدرس المهارات في مجالات مختلفة (التسويق والتمويل والإنتاج والموارد البشرية)، مشيرا إلى كل عامل على نطاق واسع. بالطبع ليس كل العوامل نفس القدر من الأهمية.

1.2- نقاط القوة: فقد عرفها بأنها صفات أو مؤهلات متميزة تمتلكها المنظمة مقارنة بالمنظمات الأخرى، وبصفة خاصة المنافسين منهم والتي تحقق لها ميزة عالية، وامتلاك إنتاجا أحسن واسما بارزا وسمعة قوية، تكنولوجية مثالية، ثم تقديم أفضل الخدمات للمستهلك.[3]

2.2- نقاط الضعف: فقد حددها بأنها نقاط تمنع المنظمة من تحقيق الميزة التنافسية، وان تحديد نقاط الضعف يجب أن يتم ليس فقط من وجهة نظر المنظمة، بل كذلك من وجهة نظر عملاء المنظمة. فهي تعد الجانب السلبي في عوامل البيئة الداخلية، والذي يجب على منظمات الأعمال أن تسعى للتقليل منه.[4]

ومن الطرق الأخرى لاستخدام SWOT هو مقارنة أو مطابقة الفرص والتهديدات الخارجية بمجالات القوة والضعف الداخلية ومن الناحية العملية يمكن استخدام تحليل SWOT في مجال التحليل الاستراتيجي بأكثر من صورة لعل أكثرها شيوعا هو استخدامه كإطار منطقي للتحليل المتعمق لموقف المنظمة والبدائل الإستراتيجية التي يمكن التصدي لها. والتي يمكن التعبير عنها بالشكل (01).[5]

ويتضح من الشكل السابق أن الخلية رقم (1): وهي المجموعة التي تبين نقاط قوة المنظمة وفرصها، فيجب أن تسعى المنظمة إلى الاستفادة من الفرص الجديدة وتعظيم نقاط قوتها، مما يجعل المنظمة تتبع إستراتيجية ذات توجه نحو النمو أو استراتيجيات هجومية للحصول على أفضل موقع في السوق.

---

[3]- نعيم إبراهيم الظاهر،**الإدارة الإستراتيجية (المفهوم، الأهمية، التحديات)**، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي، عمان، 2009، ص90.

[4]- وائل محمد إدريس، **الإدارة الإستراتيجية (المفاهيم... العمليات)** ،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2011، ص60.

[5]- ثابت عبد الرحمن إدريس، جمال الدين محمد مرسي، مرجع سبق ذكره، ص240.

أما الخلية رقم (2): هذه المجموعة تبين نقاط قوة المنظمة مع اخذ التهديدات بنظر الاعتبار، ومن حيث الأساس يجب على المنظمة أن تستخدم نقاط قوتها من اجل تقليل التهديدات التي تواجها في بيئتها الخارجية وهذا ما يجعل منظمة تتبع إستراتيجية دفاعية.[6]

ونجد في الخلية رقم(3) أن للمنظمة فرص بيئية هائلة ولكنها لا تمتلك الموارد الداخلية المطلوبة لاستغلالها. وعليه فإن التركيز الاستراتيجي لمثل هذه المنظمات يجب أن يتركز في التغلب أو الحد من نواحي الضعف الداخلية أو تطوير تلك الأنشطة أو مجالات التي يتسم فيها أداء المنظمة بالضعف.

وفي مقابل فإن الخلية رقم (4) حيث تواجه المنظمة تهديدات رئيسية في الوقت الذي تتسم فيه مواردها وأنظمتها وأنشطتها الداخلية بالضعف مثل هذا الموقف يستدعي تبني استراتيجيات توجيه من شأنها أن تقلل من اثر المخاطر أو تغيير توجيه التزام المنظمة بالتعامل في أسواقها أو منتجاتها الحالية.[7]

الشكل رقم(1): نموذج تحليل SWOT

الفرص (Opportunité)	**الخلية رقم 1** استغلال نقاط القوة للشركة للاستفادة من الفرص المتاحة في البيئة	**الخلية رقم 3** تقليل نقاط الضعف للشركة لاستغلال الفرص المتاحة في البيئة
التهديدات (Threads)	**الخلية رقم 2** استغلال نقاط القوة للشركة لمواجهة التهديدات البيئية	**الخلية رقم 4** تقليل نقاط الضعف للشركة لمواجهة التهديدات البيئية
	القوة (Strenghs)	**الضعف (Weakenesses)**

Source: Jean-Charles Mathé, **management stratégique concurrentiel**, Librairie Vuibert, France, 2001, p15.

[6] – خالد محمد بني حمدان، وائل محمد إدريس، **الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي**، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص113 .

[7] – جمال الدين محمد مرسي، مصطفى أبو بكر، طارق رشدي جبة، **التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية (منهج تطبيقي)**، دار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002، ص ص 241 - 242.

ومن خلال ما تعرضنا إليه نستنتج أن التحليل SWOT يقوم بتحديد كل نقاط القوة والضعف الداخلية والفرص والتهديدات الخارجية التي تساعد المنظمة على تبني الإستراتيجية المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها.[8]

المحور الثاني: مفهوم محددات الأداء التنظيمي

1 - مفهوم الأداء التنظيمي:

التعريف الأول:" ناتج جهد وسلوك جميع الأفراد العاملين في المنظمة في كافة الإدارات والأقسام الموجودة فيها، والذي يحدد مدى قدرة المنظمة على تحقيق المخرجات والأهداف الخاصة بأعمالها عبر التفوق في أدائها.[9]

التعريف الثاني:" محصلة لكافة العمليات التي تقوم بها المنظمة فأن أي خلل في أي منها لابد وأن ينعكس على الأداء والذي يعد مرآة المنظمة." [10]

التعريف الثالث:" إن قدرة المنظمة على اكتساب واستخدام مواردها نادرة وثمينة في أسرع وقت ممكن في السعي لتحقيق لها الأهداف الحالية والأهداف التشغيلية."[11]

---

[8]- موفق محمد الضمور، **التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام، الطبعة الأولى**، دار حامد ، الأردن،2011، ص28.

[9]- زكي أبو زيادة، **اثر تطبيق مفهوم الجودة الشاملة على الأداء التنظيمي– دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الفلسطينية**، مجلة جامعة النجاح (للأبحاث العلوم الإنسانية)، مجلد 25، العدد4 ،2011، ص10.

[10]- عادل الهادي البغدادي، **علاقة وتأثير الذاكرة التنظيمية في الأداء التنظيمي– دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 65، العراق، 2007، ص07.

[11] -Nancy Heppell**, Le roulement du personnel et la performance organisationnelle l'effet modérateur des pratiques de gestion des ressources humaines,** Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures En vue de l'obtention du grade de Maître ès sciences (M.Sc.), Université de Montréal, Canada, Septembre, 2011,p 26.

التعريف الرابع:" مصطلح يشير إلى قيام العملين بالمنظمة بسلوك إداري ما في ضوء مبادئ الإدارة، وذلك لتحقيق وظائف الإدارة(صنع القرارات، التخطيط، التنظيم، الإشراف والتوجيه والقيادة، الرقابة) بصورة رشيدة (أي بأقل جهد ووقت وتكاليف).[12]

التعريف الخامس:" وظيفة من أهداف ويتم تقييم الشركة والمرجعية الداخلية أو الخارجية."[13]

2- أهمية الأداء التنظيمي:

إن التعرف على الأداء التنظيمي يساعد الباحثين وإدارة المنظمة في الكشف عن جملة نواحي منها:[14]

- تحديد المدى الذي تستطيع المنظمة في التكيف والاستجابة إلى المحددات البيئية من خلال وضع الأهداف وبناء الاستراتيجيات وتوظيف الموارد لتحقيق تلك الأهداف؛
- كما انه يساعد على تحديد وبيان مستوى التنسيق بين مكونات المنظمة وتصميمها التنظيمي في تنفيذ الأهداف؛
- فأهمية الأداء التنظيمي تأتي من كونه يمثل قدرة المنظمة واستعدادها للوصول إلى النتائج التي حددتها مسبقا؛
- لذا يعد الأداء التنظيمي المؤشر الذي يقيس نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها وقدرتها على البقاء والنمو.

3- محددات الأداء التنظيمي:

تنقسم المحددات إلى أربع فئات هي:[15]

---

[12]- مدحت أبو النصر، **الأداء الإداري المتميز**، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب ونشر، مصر، 2012، ص72.

[13] - Maadani maratine, Karim Said**, management et pilotage de la performance**, édition 1,collection 06, hachette supérieur, paris , juillet , 2009 , p27.

[14]- عادل هادي البغدادي، مرجع سبق ذكره، ص6.

[15] -Nancy Heppell, op.cit, p29-32.

1.3- خصائص المنظمة: تتضمن الهيكل و التكنولوجيا. ويشير هيكل إلى علاقات رسمية بين أعضاء المنظمة، و يمكننا أن نلاحظ أن الهيكل يتضمن مؤشرات مختلفة كمستوى من المركزية، والتخصص في المهام، ودرجة إطفاء الطابع الرسمي العلاقات، وحجم وحدات العمل المنظمة. فالتكنولوجيا يمكنها الإشارة إلى العمليات التي يتم من خلالها تحويل المدخلات (الإجمالية) إلى مخرجات (المنتجات النهائية).

2.3- خصائص البيئة: البيئة الخارجية تمثل كل الضغوط الخارجية التي لا يمكن للشركة سيطرة عليها ولكنها تؤثر على قراراتها وأنشطتها. فالدرجة التعقيد، ودرجة الاستقرار، ودرجة عوامل عدم اليقين التي لديها تأثير على القرارات المنظمة مقارنة بالتغييرات البيئية. وفي ما يخص البيئة الداخلية تعرف بأنها البيئة الاجتماعية والمواقف الثقافية التي تستمد من تصرفات الموظفين.

3.3- خصائص العاملين: تنقسم إلى عاملين هما المرفق بالتنظيم وبالأداء في هذا المنصب، مرفق بالتنظيم يلبي احتياجات المنظمة عن طريق جذب والاحتفاظ وتعبئة القوى العاملة المؤهلة لذلك. أما بالنسبة للأداء الموظفين ذلك يختلف وفقا لدوافع، الاحتياجات والقدرات ووضوح وقبول الدور، فعندما الموظفين قادرون على تحقيق الأهداف الشخصية وتحسين الأهداف التنظيمية والتفاني في الأداء الفردي، فهناك علاقة تبادل بين منظمة والموظفين بحيث يمكن للجميع تحقيق أهدافهم الخاصة.

4.3- مجموعة سياسات وممارسات إدارية: هي مجموعة من المحددات تشير إلى تأثير على الأداء التنظيمي وتنقسم إلى فئات هي:

- الفئة الأولى تشمل كلا من تحديد أهداف المنظمة إلى تحديد مساهمة مختلف الإدارات والجماعات والأفراد لتحقيق هذه أهداف؛
- الفئة الثانية هي اكتساب واستخدام الموارد يتضمن ثلاثة فئات فرعية. الفئة فرعية الأولى عن طريق التكامل والتنسيق وتوزيع الموارد بين الإنتاج. والفئة الفرعية الثانية تشير إلى الممارسة لتنفيذ وصيانة المبادئ التوجيهية والسياسات. والفئة الفرعية الثالثة تشير إلى ممارسات الإدارة وضوابط وآليات التغذية المرتدة؛

- الفئة الثالثة من السياسات والممارسات هو خلق بيئة يفضي إلى الأداء، هذه ممارسات إدارة الموارد البشرية مثل التعيين، التدريب والتطوير وتصميم الوظائف والتقييم هذه الأنشطة؛
- الفئة الرابعة عملية الاتصال هي وسيلة لمواءمة الموظفين نحو تحقيق أهداف المنظمة؛
- الفئة الخامسة قيادة وصنع القرار يسمح للمشاركة العاملين في اتخاذ القرارات التي تؤثر على جودة وقبول القرارات المتخذة، السياسات والممارسات لمدير، يجب تنفيذها لتحسين نوعية القيادة في المنظمة؛
- الفئة الأخيرة من الممارسات والسياسات التي تم تحديدها بواسطة التكيف والابتكار التنظيمي من القواعد الأساسية في إدارة التغيير والتكيف لمنظمة لا تزال قائمة على تشخيص المشكلة.

المحور الثالث: دراسة ميدانية حول دور تحليل SWOT ومدى إسهامه في تحسين الأداء التنظيمي في مؤسسة متيجي فرع مستغانم ومؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم

سنحاول تقديم وصفا للمنهجية والإجراءات المتبعة في إنجاز الدراسة، إضافة إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

1- منهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة

1.1- مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من موظفي وحدتين من مؤسستين عموميتين، وتعتبر هذين الوحدتين بحجم مؤسستين متوسطتين، وهما مؤسسة متيجي فرع مستغانم، ومؤسسة سونلغاز (Sonelgaz) وحدة مستغانم، وهما تشبهان إلى كبير في خصائصهما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم توزيع 36 استمارة على موظفي المؤسسة الأولى، واسترجعت 20 استمارة صالحة للتحليل أي ما يعادل نسبة 55,56% من الاستمارات الموزعة، في حين تم توزيع 20 استمارة على المؤسسة الثانية، واسترجع منها 14 استمارة صالحة للتحليل أي ما يساوي 70% من الاستمارات الموزعة، وبهذا يكون العدد الإجمالي للاستمارات الموزعة هو 54 استمارة تم استرجاع منها 34 استمارة أي ما يقدر 962.% من الاستمارات الموزعة، وهو عدد مقبول إحصائيا نظرا لأن حجم العينة يتجاوز 30 فردا.

2.1- أداة الدراسة: تم بناء الإستبانة لمعالجة المتغيرات الثلاثة للدراسة، حيث خصص حيز للمعلومات الشخصية لأفراد العينة ومشاريعهم (الجنس، العمر، المستوى الدراسي، المؤسسة، عدد سنوات الخبرة في المؤسسة، الفئة الوظيفية).

في حين احتوت الإستبانة على 12 فقرة مقسمة على محورين، محور التحليل SWOT للمؤسسة يحتوي 6 فقرات، ومحور مستوى الأداء التنظيمي ويشمل 6 فقرات أيضا.

كما أنه تجدر الإشارة أننا اعتمدنا مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) كأداة للدراسة وتحليل الاستبيان مع منح الدرجات التالية:

غير موافق إطلاقا: 1؛ غير موافق: 2؛ محايد: 3؛ موافق: 4؛ موافق تماما: 5.

3.1- الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات: تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد تم قياس الاعتمادية للتأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا-كرونباخ، كما تم تحليل الفقرات من خلال مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرارات، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري).

كما أن الفقرات تم ترتيبها وفقا لاختبار استيودنت للعينة الواحدة (One Sample T-test)، إضافة إلى استخدامه لاختبار الفرضيات، إضافة إلى استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لتحليل تباين أجوبة أفراد العينة وفقا لبعض خصائص أفراد العينة ومشاريعهم.

2- تحليل بيانات ونتائج الاستبيان

1.2- تحليل ثبات وصدق فقرات الاستبيان: تم اختبار درجة وصدق فقرات كل محور من محاور الاستبيان من خلال اختبار ألفا-كرونباخ، والنتائج مبينة في الجدول (01).

حيث يتضح أن معامل ألفا كرونباخ عال بالنسبة للاستبيان بجميع محاوره ومقبول نظرا أنه يفوق النسبة المقبولة 70% بالنسبة لإجمالي المحاور، رغم ضعف هذا المعامل بالنسبة لفقرات المحور الأول نسبيا حيث أنه دون 70%، وهذا مؤشر على الثبات النسبي لفقرات ومحاور الاستبيان ككل، كما أنه يتميز

بمعامل صدق (الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ) عال جدا يفوق 84% ما يدل على صدق مختلف بياناته، إضافة إلى أن معامل الصدق بالنسبة للمحورين عال جدا يفوق 80%.

الجدول رقم (01): قيم ثبات وصدق الاستبيان (ألفا كرونباخ)

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
تحليل swot للمؤسسة	6	%.259	%.9476
مستوى الأداء التنظيمي	6	%.076	%.1787
المحاور السابقة معا	**12**	**%.970**	%.20**84**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

2.2- تحليل خصائص عينة الدراسة: تم تحليل إجابات 34 موظف في المؤسستين، وأظهرت خصائص بياناتهم الشخصية والوظيفية النتائج الآتية:

- بالنسبة لمتغير الجنس: 573.% من المستجوبين ذكور، في حين تشكل نسبة الإناث 526.%، وهو مؤشر على الضعف النسبي لتواجد وتمثيل العنصر النسوي في الوحدات التجارية للمؤسسات الكبيرة، بالتوازي مع ضعف تواجدها ومشاركتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لضعف المقاولاتية النسوية في الجزائر؛
- بالنسبة لمتغير السن: 714.% تتراوح أعمارهم بين 21 و30 سنة، 952.% تتراوح أعمارهم بين 31 و40 سنة، 523.% تتراوح أعمارهم بين 41 و50 سنة، و88.% تتراوح أعمارهم بين 51 و60 سنة. وهي نسب تؤكد أن أغلب موظفي المؤسسات الجزائرية من الطبقة الشبانية من خريجي الجامعات، مع تواجد معتبر للكهول، وهو ما قد يعطيها ميزة تنافسية مصدرها الموارد البشرية بتكامل عنصري الشباب (التجديد) والخبرة؛
- بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي: 88.% مستواهم ثانوي، في حين أن 291.% ذوو مستوى جامعي، وهذا وهي نسب تؤكد توجه الفرد الجامعي الجزائري إلى الوظائف العمومية، وتفضيلهم العمل في مناصب إدارية وتقنية في المؤسسات الاقتصادية، ما يوفر لهذه المؤسسات رأسمال فكري هام.

- بالنسبة لمتغير المؤسسة: 8258.% من المستجوبين موظفون في مؤسسة متيجي فرع مستغانم، في حين أن 1841.% منهم موظفون في وحدة مستغانم لمؤسسة سونلغاز، وهو ما يظهر تكافؤ نسبي في حجم العينة المأخوذة من المؤسستين؛
- بالنسبة لعدد سنوات العمل في المؤسسة: 620.% لم تتجاوز عدد سنوات عملهم 5 سنوات، 144.% تتراوح عدد سنوات عملهم من 6 إلى 10 سنوات، 811.% من 11 إلى 15 سنة، 95.% عدد سنوات عملهم من 16 إلى 20 سنة، 88.% من 21 إلى 25 سنة، 95.% من 26 إلى 30 سنة، في حين أن 92.% تفوق سنوات عملهم في المؤسسة 30 سنة، وهو ما يؤكد أن أغلب الموظفين في الوحدتين من الشباب خريجي الجامعات ومعاهد التكوين الذين لا تتجاوز سنوات عملهم 10 سنوات.
- بالنسبة لمتغير الفئة الوظيفية: حرصا على تمثيل الفئات الوظيفية الثلاث، تم استجواب موظفين ينتمون إلى كل فئة، مع إعطاء الأولوية للإطارات بما أنهم الأكثر إلماما بمتغيري البحث، ثم أعوان التحكم، ومن ثم أعوان التنفيذ. وتمثل نسبة المستجوبين من الإطارات في الوحدتين 576.% ، في حين أن نسبة المستجوبين من أعوان التحكم في الوحدتين تساوي 617.%، أما نسبة المستجوبين من أعوان التنفيذ في الوحدتين هي 95.%.

3.2- تحليل فقرات محاور الدراسة: سنحلل نتائج الأجوبة عن فقرات كل محور من محاور الاستبيان:

1.3.2- تحليل فقرات المحور الأول: يتمثل المحور الأول في تحليل SWOT للمؤسسة، وهو يشمل 6 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): استعراض فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	عبارة الفقرة
01	تشجع المنظمة على تبني التحليل SWOT لما له من فائدة على المنظمة.
02	يؤدي تحليل SWOT إلى توفير المعلومات المطلوبة لتحديد الفرص والتهديدات المحتملة في بيئة الخارجية للمنظمة.
03	تساهم المعلومات المتوافرة عن موارد المنظمة وأنظمتها الداخلية في التعرف على النواحي القوة والضعف لديها.
04	يجب أن تسعى المنظمة إلى الاستفادة من الفرص الجديدة وتعظيم قوتها، من خلال تتبعها إستراتيجية ذات توجه نحو النمو.
05	تتبني المنظمة استراتيجيات توجيه عندما تواجه تهديدات رئيسية في الوقت الذي تتسم فيه مواردها الداخلية بالضعف .
06	يساعد تحليل SWOT على بناء تصور كامل لما يحدث في بيئتي المنظمة تسهيلا للوصول إلى أهدافها.

المصدر: من إعداد الباحثين

باستخدام الأدوات الإحصائية تم تحليل فقرات المحور الأول، والجدول (03) يوضح نتائج هذا التحليل.

حيث تبين أن المؤسستين المدروستين لم تتمكنا من تفعيل تحليل swot بالشكل الكاف، وأنهما لا تلتزمان بتحليل بيئتها تجاه مجتمعهما بطريقة فاعلة، وهذا راجع أساسا إلى إهمالهما التام للبعد البيئي وعدم تبنيهما للأنظمة البيئية، ما يعكس ضعفا في حرصهما على ترسيخ صورة المؤسسة الناجحة، وهذا ما يوضح أن المؤسسات الجزائرية ما يزال أمامها الكثير لتصل إلى مستوى المؤسسات الناجحة التي تقوم بتحليل swot لغرض تحسين مختلف نقاط قوتها والمساهمة في تطوير فرص نجاحها.

الجدول رقم (03): تحليل فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	القرار	الرتبة
01	2.5	1.16	غير موافق	-2.51	0.017	العبارة غير محققة	05
02	2.41	1.16	غير موافق	-2.96	0.006	العبارة غير محققة	06
03	3.18	1.06	محايد	0.97	0.336	العبارة غير محققة	02
04	3.68	0.94	موافق	4.18	0.000	العبارة محققة	01
05	2.62	1.13	محايد	-1.98	0.057	العبارة غير محققة	04
06	3.15	1.10	محايد	0.78	0.443	العبارة غير محققة	03
المحور الثاني	**2.92**	**0.63**	**محايد**	**-0.73**	**0.472**	**مستوى تحليل SWOT بالمؤسستين محدود وغير كاف**	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

2.3.2- تحليل فقرات المحور الثاني: يتمثل المحور الثاني مستوى الأداء التنظيمي للمؤسسة، وهو يشمل 6 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): استعراض فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	عبارة الفقرة
01	يحدد الأداء التنظيمي مدى قدرة المنظمة على تحقيق المخرجات والأهداف الخاصة بأعمالها.
02	يعبر الأداء التنظيمي على مدى اكتساب المنظمة لمواردها النادرة وثمينة في أسرع وقت ممكن لتحقيق أهدافها التشغيلية
03	يساعد الأداء التنظيمي على تحديد المدى الذي تستطيع المنظمة في التكيف والاستجابة إلى المحددات البيئية من خلال وضع استراتيجيات المناسبة.
04	يساهم على تحديد وبيان مستوى التنسيق بين مكونات المنظمة وتصميمها التنظيمي.
05	تدعم المنظمة الموظفين ذوي الأفكار الحديثة النشأة التي تساعدها في تطوير قدراتها.
06	تعمل المنظمة على تطوير جهود الأفراد لتحقيق توازن في هيكل التنظيمي الذي يتعلق برؤيتها الإستراتيجية.

المصدر: من إعداد الباحثين

باستخدام الأدوات الإحصائية قمنا بتحليل فقرات المحور الثاني، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (05): تحليل فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	القرار	الرتبة
01	3.32	1.01	محايد	1.84	0.070	العبارة غير محققة	02
02	3.02	1.19	محايد	0.14	0.887	العبارة غير محققة	03
03	3.41	0.99	موافق	2.43	0.021	العبارة محققة	01
04	2.85	1.21	محايد	-0.71	0.483	العبارة محققة	04
05	2.50	1.44	غير موافق	-2.02	0.051	العبارة غير محققة	05
06	2.47	1.35	غير موافق	-2.28	0.029	العبارة غير محققة	06
المحور الأول	**2.93**	**0.82**	**محايد**	**-0.49**	**0.627**	**مستوى الأداء التنظيمي لمؤسستين سيئ ولا يتحسن**	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الأداء التنظيمي في المؤسسات الجزائرية سيء ولا يلقى أي تحسين، وهو ما يؤكد أن أغلب المؤسسات الجزائرية بعيدة عن مستوى المؤسسات الرائدة التي تساهم في تحسين أدائها، والحفاظ على مختلف آليات وتكاملها بهدف ضمان الرقي لموظفيها.

4.2- تحليل تباين أجوبة أفراد العينة: يتم تحليل تباين أجوبة أفراد العينة حسب المؤسسة، الفئة الوظيفية.

1.4.2- تحليل تباين أجوبة أفراد العينة حسب المؤسسة

بالنسبة للمحور الأول يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تحليل تباين أجوبة المحور الأول حسب المؤسسة

المؤسسة	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
مؤسسة متيجي	20	3.03	0.65	**1.33**	**0.257**	**لا يوجد تباين**
مؤسسة سونلغاز	14	2.77	0.59			
المجموع	**34**	**2.92**	**0.63**			

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق عدم تباين إجابات موظفي المؤسستين، وهو ما يشير إلى أن مستوى التحليل SWOT متقارب جدا، رغم أن مؤسسة متيجي فرع مستغانم أكثر التزاما بالتحليل SWOT من نظيرتها مؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم بشكل طفيف جدا، إلا أن مستوى التحليل SWOT بها يبقى غير كافيا.

بالنسبة للمحور الثاني يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تحليل تباين أجوبة المحور الثاني حسب المؤسسة

المؤسسة	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
مؤسسة متيجي	20	3.10	0.91	**2.15**	**0.152**	**لا يوجد تباين**
مؤسسة سونلغاز	14	2.69	0.61			
المجموع	**34**	**2.93**	**0.81**			

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يبين من الجدول السابق عدم اختلاف إجابات موظفي المؤسستين، وهو ما يشير إلى أن مستوى الأداء التنظيمي متقارب، رغم أن مؤسسة متيجي أكثر إسهاما في تحسين الأداء التنظيمي من نظيرتها.

2.4.2- تحليل تباين أجوبة أفراد العينة حسب الفئة الوظيفية

بالنسبة للمحور الأول يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تحليل تباين أجوبة المحور الأول حسب الفئة الوظيفية

الفئة الوظيفية	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
الإطارات	26	2.92	0.65	**0.320**	**0.729**	لا يوجد تباين
أعوان التحكم	6	2.83	0.55			
أعوان التنفيذ	2	3.25	0.82			
المجموع	**34**	**2.92**	**0.63**			

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد تباين في أجوبة العمال حسب فئتهم الوظيفية، حيث أن الإطارات يؤكدون على فعالية آليات التحليل SWOT المعتمدة في حين التزمت الفئات الأخرى الحياد.

بالنسبة للمحور الثاني يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تحليل تباين أجوبة المحور الثاني حسب الفئة الوظيفية

الفئة الوظيفية	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
الإطارات	26	3.00	0.76	**0.463**	**0.634**	لا يوجد تباين
أعوان التحكم	6	2.63	1.16			
أعوان التنفيذ	2	2.92	0.12			
المجموع	**34**	**2.93**	**0.82**			

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد تباين في أجوبة العمال حسب فئتهم الوظيفية، وهو ما يؤكد تحسن مستوى الأداء التنظيمي في المؤسسات محل الدراسة.

3- اختبار فرضيات الدراسة

- **اختبار الفرضية الأولى:** من الجدول رقم (03) يتضح أن الفرضية الأولى محققة في المؤسستين محل الدراسة، حيث أن مستوى تحليل SWOT محدود وغير كاف.

- **اختبار الفرضية الثانية:** من الجدول رقم (05) يتضح أن الفرضية الثانية غير محققة في المؤسستين محل الدراسة، حيث أن مستوى الأداء التنظيمي سيء ولا يتحسن باستمرار.

- **اختبار الفرضية الثالثة:** لاختبار صحة الفرضية الثالثة لابد من قياس مدى ارتباط التحليل SWOT (المتغير المستقل) بتحسين أداء التنظيمي(المتغير التابع) في مؤسستي محل الدراسة:

الجدول رقم (10): تحليل ارتباط المتغيرين

المتغير	الأول (متغير مستقل)	مستوى الدلالة	القرار
الثاني (متغير تابع)	%.3820	.0240	توجد دلالة ارتباط ضعيف موجب

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أن هناك ارتباط دال إحصائيا رغم ضعفه، وبالتالي فإنه يوجد علاقة بين تحليل SWOT وتحسين الأداء التنظيمي وطبيعة هذه العلاقة موجبة ضعيفة، وهو ما يدل على وجود عوامل أخرى أكثر تأثير على تحسين الأداء التنظيمي، وبالتالي فإن الفرضية الثالثة صحيحة نسبيا، حيث أن قيام مؤسستين محل الدراسة بالتحلي SWOT يساعد في تعزيز تحسين أدائها التنظيمي.

خـاتمة:

تقوم منظمات الأعمال بالسعي دومًا لتحقيق الكفاءة والفاعلية الإدارية من أجل تحقيق الأهداف، وتولي منظمات الأعمال المتقدمة اهتمامًا بالغًا في تنمية وتطوير الأداء، من خلال إتباع أساليب الإدارة الحديثة كالتحليل SWOT، وبطاقة الأداء المتوازن وغيرها من الأساليب المتنوعة.

ولكي تتمكن المنظمة من تحسين أداء التنظيمي فلابد من وجود بعض العوامل التي تساعد على تحقيق ذلك منها وجود المناخ المناسب داخل المنظمة، حيث إن جوهر الأمر يستوجب الاهتمام بالمناخ التنظيمي والارتقاء به وجعله يتماشى مع أهداف المنظمة و أهداف الفرد على حد سواء، حتى يكون المناخ محفزاً للمنظمة ومستكشفاً لطاقاتها وإبداعات كوادرها البشرية أو التقنية.ومنه يمكن التوصل إلى نتائج التالية:

- يعتبر تحليل SWOT نموذجا مهما للمنظمة لما له من اثر على تحديد إستراتيجية المنظمة؛
- استخدام الموارد المتاحة بشكل منتظم يتناسب مع احتياجاتها يسهم بشكل فعل في تحسين أداء المنظمات؛
- تحديد نقاط القوة يساعد المنظمة على تحديد مستوى أدائها التنظيمي؛
- تسهم دراسة بيئة المنظمة بشقيها الداخلي والخارجي في تحديد الفجوة الأداء داخلة المنظمة؛
- تحليلSWOT محدود وغير كاف داخل مؤسستي محل الدراسة؛
- مستوى الأداء التنظيمي داخل مؤسستي سيء ولا يلقى أي تحسن.

قائمة المراجع:

أولا: مراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. مدحت أبو النصر، **الأداء الإداري المتميز**، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب ونشر، مصر، 2012.

2. موفق محمد الضمور، **التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام، الطبعة الأولى**، دار حامد، الأردن،2011.

3. وائل محمد إدريس، **الإدارة الإستراتيجية (المفاهيم... العمليات)** ،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2011.

4. نعيم إبراهيم الظاهر، **الإدارة الإستراتيجية(المفهوم، الأهمية، التحديات)**، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي، عمان، 2009.

5. خالد محمد بني حمدان، وائل محمد إدريس، **الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي**، دار اليازوري، الأردن، 2009.

6. ثابت عبد الرحمن إدريس، جمال الدين محمد مرسي، **الإدارة الإستراتيجية (مفاهيم ونماذج تطبيقية)**، دار الجامعية، مصر، 2002-2003.

7. جمال الدين محمد مرسي، مصطفى أبو بكر، طارق رشدي جبة، **التفكير الاستراتيجي و الإدارة الإستراتيجية (منهج تطبيقي)**، دار الجامعية الإسكندرية ، مصر، 2002.

مقالات:

8. زكي أبو زيادة، **اثر تطبيق مفهوم الجودة الشاملة على الأداء التنظيمي– دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الفلسطينية**، مجلة جامعة النجاح (للأبحاث العلوم الإنسانية)، مجلد 25، العدد 4، 2011.

9. عادل الهادي البغدادي، **علاقة وتأثير الذاكرة التنظيمية في الأداء التنظيمي– دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 65، العراق،2007.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

مؤلفات:

10. Maadani maratine, Karim Said**, management et pilotage de la performance**, édition 1, collection 06, hachette supérieur, paris , juillet 2009.

11. Philip Kotler, Dubois Manceau, **marketing management**, 12 édition, Pearson Eduction ,paris, France, 2006.

12. Jean-Charles Mathé, **management stratégique concurrentiel**, Librairie Vuibert, paris, France, 2001.

مذكرات:

13. nancy Heppell**, Le roulement du personnel et la performance organisationnelle l'effet modérateur des pratiques de gestion des ressources humaines,** Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures En vue de l'obtention du grade de Maître sciences (M.Sc), Université de Montréal, Canada, Septembre 2011.

استخدام بطاقة الأداء المتوازن في إدارة المخاطر المصرفية، نموذج مقترح لبنك الجزائر الخارجي (BEA)

هباش سامي
أستاذ مساعد (أ)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة سطيف 1.
بريد الكتروني:hebachesami@gmail.com

بونقيب أحمد
أستاذ مساعد (أ)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الابراهيمي – برج بوعريريج.
بريد الكتروني:bounekibahmed@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لبطاقة الأداء المتوازن كأحد أحدث آليات مراقبة التسيير في إدارة المخاطر في البنوك، أين تم التطرق إلى أنواع المخاطر المصرفية و تقسيماتها و كذا متطلبات اتفاقيات بازل الأولى و الثانية و الثالثة و أوجه التحديث التي مستها، مع التركيز على آليات معالجتها لهذه المخاطر ، ثم عرجنا على دور ومساهمة بطاقة الأداء المتوازن في إدارة المخاطر المصرفية بأنواعها المختلفة في ضوء تصور استراتيجي.

وانطلاقا من دراسة وضعية بنك الجزائر الخارجي، توصلت الدراسة إلى وجود عدة مخاطر وتحديات تواجه هذا البنك، عجزت الأنظمة الرقابية التقليدية عن وضع تصور شامل لمواجهتها، مما تطلب ضرورة إدارتها في ضوء بعد استراتيجي ووفق منظور متوازن للأداء، وبالاعتماد على نموذج العوامل الخمسة لبورتر ومصفوفة SWOT، تم بناء نموذج لبطاقة الأداء المتوازن لبنك الجزائر الخارجي.

كلمات مفتاحية: إدارة المخاطر المصرفية، بطاقة الأداء المتوازن، بنك الجزائر الخارجي.

Abstract:

This study aims to discuss the Balanced Scorecard as one of the latest tools of management control system used in bank risk management. First, we discussed the different kinds of bank risk And the reform measures of Basel Settlements I and II and Basel III, and then we moved to Balanced Scorecard as an effective modern solution, to deficiencies of management risk tools.

And from the analysis of the status of External Bank of Algeria, the study found that there are several risks and challenges facing this bank, Where traditional controls systems was unable to build a comprehensive treatment system, This requires a strategic system with a performance balanced dimensions, and according to Porter's five forces analysis and SWOT matrix, a model of a balanced scorecard has been built for the External Bank of Algeria.

Keywords: Bank risk management, Balanced Scorecard, External Bank of Algeria.

مقدمة:

لا عجب أن يتعاظم دور وأهمية المؤسسات المصرفية يوما بعد يوم، كنتيجة لقدرتها في التأثير على اقتصاديات الدول ايجابا وسلبا، من خلال دفع قطاع معين وتثبيط آخر، ورغم ما قد يقال عن النظام الاقتصادي والمالي العالمي المبني على المصلحة المادية أولا وآخرا، إلا أن إيجابياته قد تطغى في بعض الأحيان على مساوئه، وهذا ما جعل الدول باختلاف أهدافها تراهن على تطوير القطاع المصرفي كوصفة مثالية تشفي اقتصادها من وهن الظواهر الاقتصادية الكلية التي صعب فك طلاسمها.

إن التطورات التي شهدتها الساحة المالية من خلال المنتجات والخدمات الحديثة، أضافت عبئا جديدا على المؤسسات المالية عموما وعلى البنوك التجارية خصوصا، نتيجة عدم التأكد من تحقيق العوائد المتوقعة أو حدوث تغير غير متوقع في عوائد هذه المنتجات، الأمر الذي دفعها إلى محاولة مجاراة هذا التطور، من خلال دراسة أنواع المخاطر التي تعترضها، التقليدية منها والحديثة. ونظرا لتعدد المخاطر التي

تواجه هذه المؤسسات اضطرت إلى تبني أنظمة رقابية حديثة كان من بينها نظام مراقبة التسيير، باعتباره الأداة التي تساهم في تحديد الأوجه المثلى لتخصيص الموارد والأنشطة، وبتخفيض مستوى المخاطر المرتبطة بالأداء المالي للبنك.

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح السؤال التالي:

كيف تساهم بطاقة الأداء المتوازن في تحسين نظام إدارة المخاطر المصرفية في بنك الجزائر الخارجي؟

وللإجابة على هذا السؤال تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين:

- المحور الأول :المخاطر المصرفية بين توصيات بازل ومتطلبات الوضع؛
- المحور الثاني: دور بطاقة الأداء المتوازن في إدارة المخاطر لبنك الجزائر الخارجي.

المحور الأول: المخاطر المصرفية بين توصيات بازل ومتطلبات الوضع.

يرتبط نشاط البنوك بالمخاطر أيما ارتباط، بل يتعدى ذلك ليصبح نشاط المخاطر، ومع تعدد المخاطر المحيطة بالنشاط المصرفي وتنوعها وتطورها بين مخاطر تقليدية وأخرى حديثة، توجب على إدارة البنوك العمل جاهدة لتحديدها والتعرف على أسبابها لتيسير سبل مواجهتها.

1. أنواع المخاطر المصرفية:

تمثل المخاطر المصرفية حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة، أو حدوث تقلبات في القيمة السوقية للبنك أي أنها احتماليه تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين[1]. وتواجه البنوك مخاطر عديدة ومتنوعة، يمكن تقسيمها إلى:

[1] – صادق الراشد الشمري، **إدارة المصارف: الواقع والتطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 189.

1.1. المخاطر الائتمانية:

تنشأ هذه المخاطر من احتمالية عدم قدرة المقترضين على سداد التزاماتهم المالية المستحقة للبنك، حيث تمثل الحالة التي يتخلف فيها العميل أو عدم التزامه برد أصل الدين أو فوائده أو الاثنين معا عند تواريخ الاستحقاق [2]، وتنقسم المخاطر الائتمانية بدورها إلى: [3]المخاطر المتعلقة بالمقترض أو بالقطاع الذي ينتمي إليه، والمخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها؛ والمخاطر المتعلقة بالظروف العامة؛ والمخاطر المتعلقة بالبنك ذاته؛

2.1. مخاطر السيولة:

تمثل هذه المخاطر عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته اتجاه عملائه، أو الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء تعلق الأمر ببيع الأصول أو الحصول على ودائع جديدة، وتزيد هذه المخاطر حدة عند تعذر الوصول إلى مصادر جديدة للسيولة[4]، وقد تحدث هذه الحالة نتيجة اتباع سياسة ائتمانية غير رشيدة أو نتيجة سوء تسيير الموارد المتوفرة، كما تحدث أيضا كنتيجة لسوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة في التحول إلى أرصدة سائلة، وتنقسم مخاطر السيولة إلى قسمين هما: مخاطر عدم سيولة البنك ومخاطر عدم ملاءة البنك[5] .

3.1. مخاطر السوق:

تتعرض الأسواق عادة إلى تغيرات عديدة، كنتيجة لحالة عدم التأكد المرتبطة بالاستثمار، لذلك قد يتعرض البنك إلى مخاطر تختلف عن تلك المذكورة سابقا، حيث تمثل مخاطر السوق تلك المخاطر المتعلقة بالتغيرات غير المتوقعة التي تمس أسعار السوق، سواء تعلق الأمر بالتغيرات في أسعار الأسهم والسندات أو

---

[2]- محمد أحمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية** ،زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص 57.

[3] – شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، 2012، ص ص 93- 94.

[4] - L. Johnston, **Banking Finance and Accounting: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications**, Business Science Reference, USA, 2015, p 948.

[5] - E. Banks**, Liquidity Risk: Managing Funding and Asset Risk**, 2nd edition, Palgrave Macmillan, New York,2014 , p 4.

في السلع أو في أسعار الفائدة وأسعار العملات، كما تعتبر مخاطر السوق مخاطر مركبة باعتبارها تتكون من المخاطر السعرية ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف[6].

4.1. المخاطر التشغيلية:

المخاطر التشغيلية هي مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية وكفاءة العمليات الداخلية أو الأشخاص العاملين أو الأنظمة أو تلك التي تنجم عن أحداث خارجية، حيث اعتبرت لجنة بازل أن الأنظمة الرقابية الداخلية غير السليمة أهم مسببات هذه المخاطر، حيث أن عدم كفاءتها يسهّل عمليات الاحتيال الداخلي كالغش والتحايل، وحتى عمليات الاحتيال الخارجي، كما ارتبطت أيضا بالمخاطر المتعلقة بممارسة العمل والأمان في مكان العمل، كغياب معايير الصحة والسلامة المهنية، كما أدرجت أيضا المخاطر المرتبطة بالخلل الذي يصيب أنظمة المعلومات[7]، ورغم أن اللجنة أدرجت أنواعا عديدة ضمن المخاطر التشغيلية إلا أنها أقصت المخاطر الإستراتيجية من هذا التعريف.

5.1. المخاطر الإستراتيجية:

رغم تأكيد مقررات لجنة بازل على أن تحليل متطلبات رأس المال الحالية والمستقبلية والتي تمثل عنصرا حيويا في عملية التخطيط الاستراتيجي، إلا أن هذا لم يشفع لهذا النوع من المخاطر بالتخصيص، مما دفع بالباحثين إلى اعتبار هذا الأمر أحد النقائص الواجب تداركها.

تمثل المخاطر الإستراتيجية تلك المخاطر الناتجة عن عمليات صنع واتخاذ القرارات غير السليمة، أو تلك الناتجة عن سوء فهم وتنفيذ هذه القرارات[8]، فالاختيارات الإستراتيجية للبنك عادة ما لا تكون مفهومة بالشكل المناسب من طرف جميع المستويات الإدارية أو من طرف جميع الموظفين، مما يخلق نوعا

6- K. Hassan, M. Lewis, **Handbook of Islamic Banking**, Edward Elgar Publishings, UK, 2007, p 106.

7- Basel Committee On Banking Supervision, **Principales for the Sound Management of Operational Risk**, paragraphe 644, Bank For International Settlements, juin 2004, p 121.

8- I. Wahyudi, and All, **Risk Management for Islamic Banks: Recent Developments from Asia and the Middle East,** John Wiley And Sons, Singapore,2015 , pp 195-196.

من الغموض في تحديد الواجبات الخاصة بكل فرد في البنك، الأمر الذي لا يساعد حتما في خلق ذلك التراكم الايجابي لجهود الجميع[9]، وقد بين" ديمانت Dümont" أن الإطار العام لهذه المخاطر يتضمن القرارات والتنفيذ والتكيف[10].

2. إدارة المخاطر المصرفية:

إن إدارة المخاطر في البنوك ليست بدعة إدارية لا تاريخ لها، وإنما هي محاولة متجذرة في تاريخ العمل المصرفي، تعتمد على تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة، مرتكزة على المناهج والأساليب العلمية لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد التي تميز بيئة الأعمال اليوم، الأمر الذي دفع بلجنة بازل إلى إلزام البنوك بضرورة استخدامها ضمن مجموعة آليات الرقابة الداخلية.

1.2. إدارة المخاطر في البنوك بين المفهوم والتطبيق:

تمثل إدارة المخاطر نظاما إداريا شاملا يقوم بتوجيه المتعاملين الداخليين والخارجيين نحو تحقيق أهداف البنك، من خلال التنبؤ والتعرف على الأحداث والنشاطات والأعطال التي يمكن أن تؤثر على الوضع الاستراتيجي في أفق محدد، مع تحديد الخيارات المتاحة والممكنة لمواجهة هذه التهديدات[11]، وتسعى إدارة المخاطر إلى ضمان استمرارية نشاط البنك، وتحسين تنافسية البنك من خلال تخفيض تكاليف الأنشطة والمنتجات وتعظيم قيمة المساهمين وحماية مصالح الأطراف ذات المصلحة مع تقليل الأضرار المحتملة، مع احترام الضوابط الاقتصادية والأخلاقية المصممة لها[12]، وإلى درء التحيز الناتج عن النظرة غير المتماثلة للمخاطر والعوائد، وتوسيع نطاق الرقابة الداخلية للأداء ليشمل المقارنة بين مراكز المسؤولية

[9]- J. M. Collins, T. W. Ruefli, **Strategic Risk: A State-Defined Approach**, Kluwer Academic Publishers, Massachusetts, USA, 1996, pp 54-57.
[10]- J. Dümont, T. S. Chanson, **From strategic risk to risk strategy: Insurance scenarios for risk identification and business model innovation**, Solvency Consulting Knowledge Series, Munich, Germany, February 2013, p 2.
[11]- F. Moreau, **Comprendre et Gérer les Risques**, Ed D'Organisation, Paris, 2002, pp3-4.
[12]- E. Care, **Managing Banking Risks**, Gresham Books, Cambridge,1997, pp 216-217.

المختلفة في البنك وقطاعات الزبائن ومجموعة المنتجات[13]. ويوضح الجدول التالي أساليب التعامل مع المخاطر:

الجدول رقم (01): أساليب التعامل مع المخاطر

	طرق التعامل مع المخاطر		
	تجنب أو إلغاء المخاطر	**تحويل المخاطر**	**المخاطر الموجبة لإدارة فعالة**
أهداف تفادي المخاطر	- تخفيض خسائر زيادة نشاط - فصل المخاطر غير الهامة عن طريق تخصيص الموارد؛ - امتصاص المستوى الأمثل للمخاطر الهامة.	- شراء أو بيع الحقوق المالية وتنويع مخاطر المحفظة المالية؛ - التخلص من الأصول المرتبطة بالمخاطر والتي لا تحقق ميزة تنافسية	- العمل عبر الوكلاء في حالة العجز في التغطية أو التداول؛ - حماية الخبرة الخاصة والمكتسبة ؛ - تجنب المجازفة الافتراضية؛ - الإفصاح غير القانوني.
تقنيات مراقبة المخاطر	- التنويع؛ - الربط أو التغطية	- البيع أو الدخول في تكتل - التغطية بالمشتقات.	- إدارة فعالة للمخاطر
أهداف إدارة المخاطر	- تخفيض مستوى المخاطر؛ - الحفاظ على الربحية.	- التركيز على المخاطر المرتبطة بميزة تنافسية.	- مركز البنك في الكفاءة المتميزة؛ - حماية ومراقبة الربحية.
تحديات الاتصال والإعلام	- تطبيقات تفادي المخاطر المبررة بواسطة الرقابة.	- تكلفة تعديل النشاط بعد تحويل المخاطر.	- نشر أهداف كفاءة إدارة المخاطر؛ - تطوير نظام التغذية العكسية.

Source: G. Solfield, A. M. Santomero, **The place of Risk Management In Financial Institutions**, Financial Institutions Centre, Wharton School, University Of Pennsylvania, 1997, p 29.

[13]- J. Bessis, **Risk Management In Banking**, 2nd Edition, John Wiley & Sons, Chichester, England, pp 54-55.

2.2- اتفاقيات بازل:

1.2.2- محطات مهمة:

باعتبار الحساسية القصوى للتغيرات التي تميز القطاع المصرفي، وكذا التطورات التي شملت جميع القطاعات الاقتصادية والتي ما فتئت تزيد من مستوى الضغوطات التي تعيشها البنوك عموما، اتجهت الرؤى إلى تحديد السياسات والإجراءات الواجب التقيد بها كآلية تحد نوعا ما من حجم وعدد الهزات التي يتعرض لها القطاع، ومن أجل تحديد وتوحيد هذه الإجراءات والسياسات، أنشأ بنك التسويات الدولية لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية بمبادرة من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية العشر الكبرى مع نهاية سنة 1974، والتي أصبحت تمسى بلجنة بازل نسبة إلى مكان انعقاد الاجتماع، وقد أوكلت لهذه اللجنة جملة من المهام تتلخص في تحديد معايير لسلامة النظام المصرفي وسلامة المراكز المالية للبنوك، في محطات رئيسية ثلاث، بازل I وII وبازل III.

ركزت اتفاقية بازل1 على الجوانب التي اعتبرتها ذات أهمية لضمان استقرار النظام المصرفي وتحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية المتعلقة بقياس كفاية رأس المال، انطلاقا من تحديد المخاطر التي تواجه البنوك، إلى تحديد نسبة كفاية رأس المال ومعدل الملاءة، وتتمثل هذه الجوانب في:[14]

- تحديد معيار كفاية رأس المال؛
- تقسيم بنود داخل وخارج الميزانية إلى عدة فئات لها أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول؛
- تحديد مكونات كفاية رأس المال المصرفي والمتمثلة في رأس المال الأساسي ورأس المال المساند، مع اشتراط أن لا يزيد رأس المال المساند عن 100% من رأس المال الأساسي كحد أقصى؛
- إعطاء الحق للسلطات المحلية في تحديد الأوزان الترجيحية لبعض الأصول؛

[14]- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Traitement Prudentiel Des Risques De Marché** : **Propositions Soumises a Consultation du Comité de Bale Sur le Contrôle Bancaire**, Bale, avril 1993, p 02.

- التركيز على المخاطر الائتمانية باعتبارها أهم المخاطر التي تواجه البنوك، رغم تعديل الاتفاقية بتوسيع مجال المخاطر لتتضمن مخاطر السوق.

رغم المزايا التي قدمتها اتفاقية بازل إلا أنها لم تسلم من الانتقادات، حيث تم اعتبارها كمعيق لتوسيع أنشطة البنوك، كما أن التفضيل المعلن لبلدان معينة على حساب أخرى وفق مستوى المخاطر لم يكن حسب معايير سليمة، مما أدى إلى ضرورة تدعيمها باتفاقية أخرى تعالج نقائص هذه الاتفاقية[15]، حيث جاءت اتفاقية بازل 2 بمبادئ وقواعد حددت طرق الإدارة السليمة والرقابة الفعالة ضمن منظومة متكاملة لإدارة المخاطر، كما تم استحداث مخاطر جديدة متمثلة في المخاطر التشغيلية، وفق ثلاثة دعائم أساسية هي:[16]

الدعامة الأولى: وتتعلق بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال، ومما تضمنته ما يلي:

- لا تغيير في المعدل ولا في احتساب متطلبات رأس المال اتجاه مخاطر السوق؛
- تغيير أساليب احتساب متطلبات المخاطر الائتمانية واضافة متطلبات المخاطر التشغيلية؛
- تم وضع ثلاثة أساليب مختلفة لحساب الحد الأدنى، مع اشتراط وجود أنظمة رقابة فعالة؛
- تم وضع ثلاثة أساليب لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بالنسبة للمخاطر التشغيلية.

الدعامة الثانية: وتتعلق بعمليات المراجعة الرقابية، وتتضمن:

- امتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر وكذا إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة؛
- مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى البنوك واتخاذ الإجراءات المناسبة في حالة عدم كفايته؛
- ضرورة احتفاظ البنوك بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب وإلزامهم بذلك؛

---

[15]- M. Figet, D. Lahet, **Les Accords de Bale II: Quelles Conséquences Pour le Financement Bancaire Extérieure Des Pays Émergents?**, Revue D'Economie Du Developement, 2007/1,Vol 15, pp 48-56.

[16]– مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، **الملامح الأساسية لاتفاقية بازل2 والدول النامية**، ورقة من سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص 11.

- الاهتمام في عمليات المراجعة بصورة رئيسية بمخاطر التركز ومخاطر أسعار الفائدة والرهونات.

الدعامة الثالثة: وتتعلق بانضباط السوق، وتتضمن:

- يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكفاءتها من خلال تعزيز الشفافية؛
- هناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية؛
- يشمل الإفصاح أربع نواح رئيسية هي نطاق التطبيق، تكوين رأس المال، عمليات التقييم وإدارة المخاطر، كفاية رأس المال.

تمت معالجة نقائص بازل 2 من خلال إجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعائم الثلاثة للاتفاقية السابقة، وتبنت لجنة بازل 3 مقررات تهدف إلى تعزيز استقرار النظام المصرفي، من خلال تقوية قدرته على امتصاص الهزات المالية ومنع انتقالها إلى باقي القطاعات، وتتمثل مجمل نقاط الاتفاقية في[17]:

- تحسين صلابة وشفافية قاعدة رأس المال؛
- إقرار تعديلات رقابية خاصة ببعض الأصول مثل الشهرة والأصول غير الملموسة؛
- اشتراط أن تتم أي إضافة إلى رأس المال وفق الحد الأدنى للمتطلبات أو تزيد عنها، بهدف زيادة القدرة على امتصاص الصدمات عند العسر؛
- استحداث هامش للحماية من التقلبات الدورية بهدف ضمان البيئة المالية الكلية؛
- تعزيز تغطية المخاطر عن طريق تضمين المخاطر الرئيسية للبنود داخل وخارج المركز المالي وكذا تعرضات المشتقات المرتبطة؛
- إدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة متممة لمتطلبات كفاية رأس المال.

تأكيد لجنة بازل على ضرورة تبني المؤسسات المالية لأنظمة رقابية كفؤة وفعالة، دفع بهذه الأخيرة إلى البحث عن أنجع وأفضل التقنيات الإدارية في مواجهة المخاطر.

[17]- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Bâle III : Dispositif Réglementaire Mondial Visant à Renforcer la Résilience des Etablissements et Systèmes Bancaires**, Bâle, Décembre 2010.

المحور الثاني: دور بطاقة الأداء المتوازن في إدارة المخاطر لبنك الجزائر الخارجي

تمثل إدارة المخاطر غير المالية جانبا مهما من جوانب الإدارة الشاملة للمخاطر، حيث أن لهذا النوع من المخاطر تأثيرات كبيرة على استمرارية البنك وتحقيق أهدافه، حيث عكف الباحثون على ايجاد تقنيات بإمكانها معالجة نقائص التقنيات التقليدية، أين تعد بطاقة الأداء المتوازن أحد أحدث هذه الآليات.

1. ماهية بطاقة الأداء المتوازن:

ظهرت بطاقة الأداء المتوازن سنة 1992 في مقال بمجلة هارفرد للباحثين "كابلان Kaplan ونورتن Norton "بعنوان "بطاقة الأداء المتوازن لقياس دوافع ومحركات الأداء "، كنتيجة لدراسة شملت مجموعة من الشركات الأمريكية والكندية حول تقييم الأداء، أين وجد أن مسيري هذه الشركات يفضلون المزاوجة بين المؤشرات المالية والمؤشرات التشغيلية في تقييم الأداء، ومرت البطاقة منذ إنشائها بثلاث مراحل رئيسية، حيث تحولت من نظام للتقييم إلى نظام للإدارة الإستراتيجية، لتنتقل في المرحلة الأخيرة إلى إطار للتغيير التنظيمي[18]. وتمثل بطاقة الأداء نظاما يقدم مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ وخارطة مسار شمولي للشركات لتتبع ترجمة رؤيتها الإستراتيجية ضمن مجموعة مترابطة لمقاييس الأداء، حيث تساهم المقاييس في رسم الإستراتيجية وتسهيل ربط الإستراتيجية بالأعمال على شكل مبادرات عملية، والمساعدة في التنسيق بين الأداء الفردي والتنظيمي وصولا إلى أهداف البنك[19]. ولقد تم بناء بطاقة الأداء

[18] - P. Harmon, **The Evolution of The Balanced Scorecard**, Business Process Trends, may 2003, p 01. **The Balanced Scorecard: Translating Strategy into action**, Harvard Business School, working paper, Boston 1996, p 19.

[18]- R. Kaplan, **Conceptual Foundations of the Balanced Scorecard,** Harvard Business School, working paper, Boston, 2010, pp 11-16.

[19] - R. Kaplan, D. Norton, **The Balanced Scorecard: Translating Strategy into action**, Harvard Business School, working paper, Boston 1996, p 19.

المتوازن على أساس أربعة منظورات متفاعلة فيما بينها حسب مبدأ السببية والنتيجة، من خلال تركيزه على ثلاثة أطراف مهمة ذات العلاقة بالبنك وهم: المساهمون والعملاء والعاملون، وتتمثل هذه المنظورات في:[20]

1.1- المنظور المالي: يعتبر المنظور المالي أول منظورات البطاقة المعتمدة في تقييم الأداء الاستراتيجي للبنك، حيث يوضح كيفية مساهمة الإستراتيجية وكذا طرق تنفيذها في تحسين الأداء المالي للبنك وكذا في تحقيق أهدافه الطويلة المدى، وقد بين كل من كابلان ونورتن أن هذا المنظور يلخص بالإجابة عن السؤال التالي: لكي نحقق رضا مساهمينا، كيف يجب أن نظهر أمامهم؟

2.1- منظور العملاء: يعتبر منظور العملاء أساس نجاح البنك في بناء وتنفيذ استراتيجياته حيث يعتمد تحقيق الأهداف المالية للبنك بشكل مباشر على تحقيق أهداف منظور العملاء، ويمكن صياغة هذا المنظور في السؤال التالي: كيف ينظر إلينا عملاؤنا ؟[21]

3.1- منظور العمليات الداخلية: يركز هذا المنظور على المؤشرات التي تحدد العمليات الداخلية التي يكون لها الأثر الكبير في تحقيق رضا العملاء من خلال التميز وخلق القيمة التي يتوقعها العملاء بكفاءة وفعالية، وتحقيق رضا المساهمين بتحقيق نتائج مالية متميزة، ويمكن تلخيص فلسفة هذا المنظور بالإجابة عن السؤال التالي: لإرضاء المساهمين والعملاء ما هي العمليات التشغيلية التي يجب التفوق فيها؟[22]

4.1- منظور التعلم والنمو: يعتبر دمج منظور التعلم والنمو في نظام تقييم الأداء الاستراتيجي أحد الإضافات الأساسية لبطاقة الأداء المتوازن، كمسايرة لاتجاه المؤسسات إلى الاهتمام برأس المال الفكري والمعرفي وتطوير كفاءاته، ويحدد منظور التعلم والنمو الأهداف والمؤشرات التي تحقق النمو والتعلم التنظيمي للبنك، حيث تسمح أهداف هذا المنظور في تحقيق أهداف المنظورات الثلاثة الأخرى، وفي تحديد المجالات

[20]- R. Kaplan, **Conceptual Foundations of the Balanced Scorecard,** Harvard Business School, working paper, Boston, 2010, pp 11-16.
[21]- R. Kaplan, D. Norton, **The Balanced Scorecard: Translating Strategy into action**, op. cit, pp 63-64.
[22]- P.C. Ensign, **Value Chain Analysis and Competitive Advantage: Assessing Strategic Linkages and Interrelationships**. Journal of General Management, 2001, pp 20-22.

والمهارات الداخلية وكذا البنى التحتية الواجب تنميتها لتحقيق أهداف البنك في الأجل الطويل، سواء تعلق الأمر بتعظيم قيمة المساهمين وتحقيق رضا العملاء، ويتضمن هذا المنظور ثلاثة جوانب مهمة هي مهارات الأفراد، أنظمة المعلومات والإجراءات التنظيمية [23]. ويلخص هذا المنظور التساؤل التالي: لتحقيق رؤيتنا ما هي مجالات التعلم والتحسين الواجب التفوق فيها؟

2. بناء تصور لبطاقة الأداء المتوازن في بنك الجزائر الخارجي:

يعتمد نجاح إدارة البنك على دمج توجهين مرتبطين ببعضهما هما نظام إدارة المخاطر وبطاقة الأداء المتوازن، حيث أن تقويم الرقابة الداخلية يتطلب دمج هدف إدارة المخاطر بشكل استباقي كأحد أهداف منظور العمليات التشغيلية، وبالتالي تصبح بطاقة الأداء المتوازن آلية لتحقيق التوافق بين تقييم الأداء وتقييم نظام الرقابة الداخلي لدرء عدم الترابط الموجود بين إدارة المخاطر والإدارة الإستراتيجية.[24]

1.2. خصوصيات بنك الجزائر الخارجي:

ينشط في الجزائر أكثر من عشرين بنكا بين عمومي وخاص، وتدل الإحصاءات الرسمية على سيطرة البنوك العمومية على أكثر من 92% من السوق في الجزائر، أين يعتبر بنك الجزائر الخارجي أحد أكبر البنوك العمومية الجزائرية، فمن خلال شبكة وكالاته الواسعة فهو يقدم مجموعة كبيرة من الخدمات والمنتجات، الأمر الذي أثر إيجابا على نموه وتوسع نشاطاته.

أنشأ بنك الجزائر الخارجي في أكتوبر 1967 تنفيذا لأمر 67-204 برأسمال قدره 20 مليون دج، كمسايرة لنهج الإصلاح الاقتصادي عن طريق التأميم الذي تبنته السلطات الجزائرية آنذاك، حيث عوّض

[23]- R. Kaplan, D. Norton, **The Balanced Scorecard: Translating Strategy into action**, op. cit, p 127.

[24]- T. Nagumo, **Building a Strategy-Based Culture at Bank of Tokyo-Mitsubishi**, Hrvard Business School Publishing, Boston, 2002, pp 04-05.

مجموعة البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر، ومسايرة لمبدأ التخصص الذي اعتمدته السلطات في ذلك الوقت، أوكلت إليه المهام المتعلقة بالتجارة الخارجية، وقد نصت مواد الأمر 97-204 على:[25]

- إنشاء بنك الجزائر الخارجي على شكل شركة وطنية تمثل بنك للإيداع؛
- هدف البنك تسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع البلدان الأخرى في نطاق التخطيط الوطني، كما يقوم بعمليات الضمان وإبرام عقود القروض مع الأجانب لتطوير المعاملات التجارية؛
- يمكنه أن ينشئ في البلاد الأجنبية فروعا ووكالات أو فروعا لها أو يساهم في بنوك موجودة، كما يمكنه القيام بجميع العمليات المصرفية الداخلية والخارجية التي تتلاءم مع هدفه.

تحول بنك الجزائر الخارجي إلى شركة ذات أسهم في 5 فبراير 1989 دون أن تنشأ لها شخصية قانونية جديدة موزعة بين مجموعة من صناديق المساهمة،[26] وأصبح الآن شركة ذات أسهم مملوكة للدولة، ويتكون البنك حاليا من 136 وكالة موزعة على مستوى التراب الوطني، 11 مديرية جهوية، بعدد موظفين يفوق 3800 موظف وموظف،[27] ويسير البنك من طرف مجلس إدارة، يقدم بنك الجزائر الخارجي مجموعة من الخدمات تتنوع بين خدمات تقليدية وحديثة، وتتمثل في خدمات القروض عبر الصندوق التي تناسب احتياجات الخزينة قصيرة الأجل، خدمات القروض عبر الإمضاء، خدمات قروض الاستثمار للتمويل متوسط وطويل الأجل؛ خدمات القرض المصغر لصالح الشباب البطال لإنشاء مؤسسات مصغرة، خدمات القروض العقارية، خدمات الاعتماد والتحصيل المستندي، خدمات الضمانات المصرفية، خدمات التجارة الخارجية؛ خدمات بطاقات الدفع الالكترونية. إضافة إلى ذلك يقدم البنك خدمات مالية

[25]– أمر 97-204 مؤرخ في 26 جمادى الثانية الموافق 1 أكتوبر 1967 يتضمن إنشاء بنك الجزائر الخارجي، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 5 أكتوبر 1967.

[26]– الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادرة في 14 محرم 1470 الموافق 16 غشت 1989، ص 935.

[27]–كلمة السيد: محمد لوكال الرئيس المدير العام لبنك الجزائر الخارجي، منشورات بنك الجزائر الخارجي، www.bea.dz، تاريخ الاطلاع 29 أوت 2016.

أخرى مثل الخدمات المتعلقة بالاستثمار في البورصة، والاستثمار طويل الأجل في السندات والأسهم، وكذا تقديم استشارات مالية مختلفة.

تتبنى إدارة بنك الجزائر الخارجي الرؤية المؤسسة على التحديات التي تمليها البيئة الداخلية والخارجية، ممثلة في:"بنك الجزائر الخارجي يصبو إلى تحقيق طموحاتكم"، وذلك انطلاقا من ثلاثة ركائز استراتيجية هي:الأسعار الجذابة؛ توقيع مثمن؛ مرافقة تقنية وخدمة متميزة[28].

2.2. تشخيص وضعية بنك الجزائر الخارجي:

رغم المكانة التي يحتلها البنك بين هذه البنوك، إلا أن المنافسة التي تتزايد يجعل من حتمية مراجعة الحسابات أمر لا مناص منه، إذ أن سياسة القرارات العليا تلعب دورا هاما في تكبيل قدرته على التوسع والنمو واستكشاف آفاق الاستثمار، فالعقلية الموروثة من الفكر الاشتراكي لا زالت تطغى على نمط تسيير البنك، حيث تمثل الفوارق الموجودة بين سعر الصرف في الأسواق الموازية والرسمية دليلا على عدم قدرته في التحكم في العملة الصعبة وخلق قنوات قادرة على تأطير حركة الأموال وعدم قدرته على جلب الودائع وتكوين مدخرات، كما أن تأمين التمويل اللازم لخسائر المؤسسات العمومية أصبح يمثل عبئا على البنك، مما جعل دوره يقتصر على المعاملات المالية الإدارية مثل فتح حسابات الإيداع وتسيير وسائل الدفع.[29]

إن إجراء مقارنة مع البنوك الخاصة تمكن من ملاحظة أن حجم القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في البنوك العمومية أكبر منه في البنوك الخاصة، حيث مثل سنة 2014 ما قيمته 9.2% للبنوك العمومية مقابل 5.1% بالنسبة للبنوك الخاصة، وأن معدل القروض المتعثرة بالنسبة للبنوك العمومية بعد المخصصات هو 3.4 % سنة 2014 مقابل 1.4 % بالنسبة للبنوك الخاصة، مما قد يمكن إرجاعه إلى حجم النشاط المرتفع للبنوك العمومية كما قد يكون بسبب نقص فعالية أنظمة الرقابة وإدارة المخاطر في هذه البنوك.[30]

---

[28]– موقع بنك الجزائر الخارجي www.bea.dz/presentationbea،تاريخ الاطلاع عليه 29 أوت 2016.

[29]- OECD, African Development Bank, **Perspectives économiques en Afrique** 2006, Tunisie , p 122.

[30]- Rapport d'activité 2014, Banque of Algeria, pp 83-84. http://www.bank-of-algeria.dz/ تاريخ الاطلاع عليه 20 أوت 2016.

و يمكن تحديد نقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص بالنسبة للبنك في الجدول التالي:

الجدول رقم (02) :مصفوفة SWOT لبنك الجزائر الخارجي (BEA)

نقاط القوة	نقاط الضعف
- شبكات واسعة من الوكالات ؛ - فائض سيولة كبير؛ - نظام معلومات متطور؛ - عدد كبير من الموظفين؛ - تلبي احتياجات شرائح واسعة من الزبائن؛ - التخصص والخبرة في العمليات الدولية؛ - بنى تحتية متطورة ومتنوعة؛	- مركزية القرارات؛ - نقص الخيارات الاستثمارية أمام المسيرين؛ - البيروقراطية ونظم التسيير التقليدية؛ - ضعف نظام إدارة المخاطر ؛ - عدم مواكبة متطلبات شرائح واسعة من الزبائن؛ - أجور ضعيفة مقارنة بالبنوك الخاصة؛ - التوزيع العشوائي للوكالات وعدم جدواها الاقتصادية؛ - عدم القدرة على مواكبة الإجراءات والمتطلبات القانونية للدخول إلى الأسواق العالمية.
الفرص	**التهديدات**
- احتكار العمليات ذات البعد الدولي؛ - التفضيل الذي تمارسه السلطة ؛ - عدم مغامرة البنوك الخاصة في دخول سوق يتميز بقلة المعلومات وعدم دقتها؛	- احتمال دخول منافسون جدد ذي قدرات كبيرة؛ - ظهور مخاطر جديدة مرتبطة بالتكنولوجيا؛ - تعارض قيم ومعتقدات الجزائريين مع التعامل مع البنوك؛ - تطبيق قرارات سياسية لا علاقة لها بالجانب الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات بنك الجزائر ووثائق داخلية للبنك.

3.2. بناء مؤشرات وأهداف منظورات بطاقة الأداء : تمثل مرحلة تحديد أهداف كل منظور وكذا مؤشرات هذه الأهداف مرحلة مهمة تساعد في إعداد ورسم التصور العام للبطاقة، انطلاقا من كون وضع الأهداف دون وجود امكانية لتأكد من تحقيقها عملا لا طائل منه، ويمثل الجدول التالي مؤشرات المنظورات الأربعة للبطاقة .

الجدول رقم(03): أهداف ومؤشرات منظورات بطاقة الأداء المتوازن المقترحة

منظورات البطاقة	الأهداف	المؤشرات
المنظور المالي	- تنمية الإيرادات وتنويعها ؛ - تحسين العائد على الاستثمار؛ - تخفيض تكاليف تقديم المنتجات والخدمات؛ - تخفيض مخاطر السيولة؛ - تخفيض مخاطر السوق؛ - تخفيض المخاطر غير النظامية.	- % في زيادة الدخل الصافي ؛ - نسبة صافي الدخل\ مجموع الموجودات؛ - % الإيرادات الجديدة من مجموع الإيرادات؛ - الدخل الصافي لكل دينار مستثمر؛ - % انخفاض تكلفة الخدمات والمنتجات؛ - صافي القروض \ إجمالي الموجودات؛ - صافي القروض\ الودائع وصافي مصادر التمويل المستقرة؛ - % الأرباح من عمليات الصرف؛ - % الخسائر من المخاطر غير النظامية.
منظور العملاء	- تحسين جودة المنتجات والخدمات؛ - تحسين الوقت اللازم لتقديم المنتجات والخدمات؛ - التميز في المنتجات والخدمات من خلال موثوقية قدرات الإقراض؛ - الحد من فقدان العملاء؛ - متابعة مخاطر المنتجات\سمعة الخدمات؛	- % نقصان شكاوى العملاء؛ - الدراسات الاستقصائية ؛ - تخفيض الفترة بين الطلب وتقديم الخدمة؛ - المقارنة المرجعية من حيث الوقت والسعر؛ - عدد العملاء المفقودين؛ - % نسبة الاحتفاظ بالعملاء من مجموع العملاء؛ - % الآراء السلبية للعملاء ؛

	- زيادة المعلومات الخاصة بملاحظات العملاء بشأن مخاطر السوق المتعلقة بتقديم الخدمات؛ - إدارة مخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر فعالية.	- % القروض المتنازع عنها من م ص م إلى مجموع القروض المتنازع عنها؛ - % إيرادات م ص م إلى مجموع الإيرادات؛
منظور العمليات الداخلية	- تخفيض تكلفة العمليات ؛ - تحسين وتطوير العمليات التشغيلية؛ - تطوير علاقات التعاون بين مختلف الوظائف؛ - تخفيض فترة معالجة الطلبات؛ - الحد من احتمال حدوث المخاطر وتأثيرها على سلسلة التوريد؛ - تحديد المخاطر والعمل على استباقها؛ - تخفيض مخاطر القروض ؛ - العمل على تغطية جميع المخاطر.	- % تخفيض فترة دراسة الملفات؛ - عدد التحسينات على العمليات؛ - % تكاليف التحسين إلى اجمالي التكاليف؛ - % تخفيض التكاليف ؛ - عدد الحوادث في سلسلة العمليات؛ - % المخاطر التي تم رصدها قبل الحدوث إلى مجموع المخاطر؛ - عدد القروض المشكوك في تحصيلها؛ - % القروض المشكوك فيها المسترجعة من مجموع القروض المشكوك فيها.
منظور التعلم والنمو	- تطوير كفاءة الاطارات والموظفين؛ - تحسين انسياب المعلومات بين مختلف الموظفين ؛ - تحسين جو العمل داخل البنك وكذا نظم الصحة والسلامة المهنية؛ - تحقيق التكامل ين عمل الموظفين وأنظمة المعلومات؛ - تحسين معايير شفافية العمليات داخل البنك؛ - تحسين أنظمة التنبؤ بالمخاطر؛ - تخفيض مستويات حوادث العمل؛	- عدد ساعات التدريب لكل موظف؛ - % ارتفاع الإيرادات لكل موظف؛ - % الموظفين الذين استفادوا من التربصات الخاصة بالمخاطر؛ - عدد اعطال الأنظمة التي حدثت؛ - عدد المشاكل الناتجة عن عدم قدرة الموظفين استخدام أنظمة المعلومات؛ - نسبة دوران الموظفين؛ - الدراسات الاستقصائية حول رضا الموظفين؛ - عدد حوادث العمل لكل موظف؛ - عدد شكاوى الموظفين؛

	- تدعيم أساليب التواصل والتفاعل بين الموظفين بشكل دائم.	- % تكاليف الاحتيال إلى مجموع الإيرادات؛ - عدد أيام غياب الموظفين؛

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على دراسات كابلان ونورتن.

وانطلاقا من تحديد أهداف كل منظور من منظورات البطاقة، يمكن رسم نموذج للخريطة الإستراتيجية لبطاقة الأداء المتوازن للبنوك العمومية الجزائرية كما يمثلها الشكل التالي:

الشكل رقم (01): الخريطة الاستراتيجية المقترحة لبنك الجزائر الخارجي

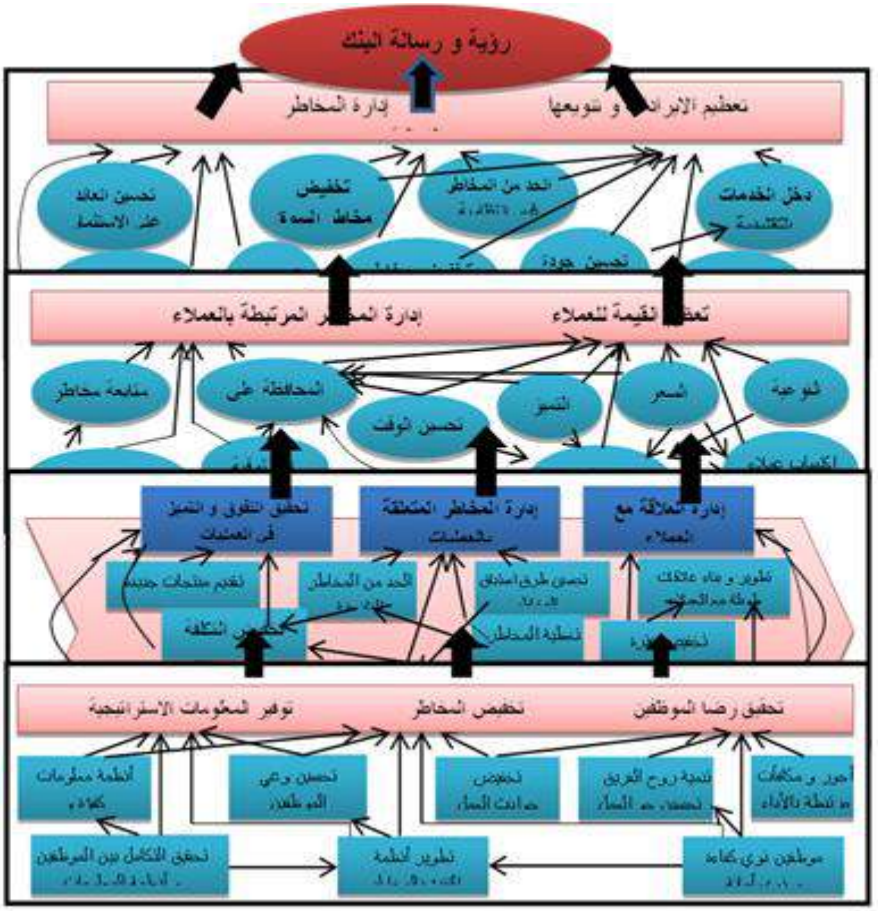

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نموذج الخريطة الاستراتيجية لكابلان ونورتن.

ترتبط الأهداف الإستراتيجية بأهداف إدارة المخاطر في وجهين أساسيين هما: توازي نهجهما وكذا العمل على تحقيق الأهداف الرئيسية للبنك، فبالنسبة للأهداف الإستراتيجية يتضح الأثر التراكمي من خلال سلسلة النتيجة والسبب، حيث يؤدي تحسين قدرات وكفاءة العاملين وتطوير أنظمة المعلومات إلى تحسين العمليات التشغيلية وتطويرها، مما يسمح بزيادة رضا العملاء وولائهم، مما سيؤثر إيجابا على الأداء المالي للبنك، أما بالنسبة لأهداف إدارة المخاطر فالعملية أكثر تعقيدا، فانطلاقا من كون المخاطر التشغيلية والإستراتيجية تلتقيان في نقاط عديدة، وكونهما كذلك أحد أسباب حدوث المخاطر الأخرى، تم تحديد الأهداف المرتبطة بالأفراد وأنظمة المعلومات وكذا جو العمل كأساس لتخفيض مستوى المخاطر الأخرى.

الأمر نفسه ينطبق على مخاطر أنظمة المعلومات، فعدم قدرتها على اكتشاف المخاطر وعلى التدقيق بالشكل اللازم في وضعية عميل معين تؤثر على أكثر من صعيد، أما بالنسبة للمخاطر المرتبطة بالصحة والسلامة المهنية وكذا بجو العمل، فالمخاطر تنشأ عندما تتوفر الدوافع للقيام بعمل ضد مصلحة البنك، سواء من داخله أو خارجه، تؤثر المخاطر المتعلقة بالأفراد والأنظمة ومحيط العمل على كفاءة وفعالية الأنشطة التشغيلية مما يولد مخاطر أخرى، فالمخاطر القانونية قد تنشأ من لا مسؤولية الموظفين أو كنتيجة لتعطل أنظمة المعلومات، كما تنشأ أيضا نتيجة عمليات الاحتيال، ونظرا لارتباط سمعة البنك وموثوقية خدماته ومنتجاته بالمخاطر السابقة، تظهر تأثيرات مختلفة على مستوى العملاء، حيث ينخفض مستوى رضا العملاء ومن ثم ينخفض مستوى وفائهم، والذي سيؤثر على الحفاظ عليهم أو كسب عملاء جدد، كما ستتأثر سمعة البنك، مما سيعود بالسلب على أداء البنك المالي.

خاتمة:

يسعى بنك الجزائر الخارجي إلى تحقيق إدارة شاملة وفعالة للمخاطر التي تواجهه باعتبارها محور النشاط المصرفي، الأمر الذي استدعى تبني التقنيات والآليات الحديثة التي بإمكانها تحقيق هذا الهدف، إذ يعتبر تحقيق التزاوج بين بناء وتنفيذ الاستراتيجيات المختلفة من جهة، وإدارة المخاطر من جهة أخرى الهدف الأسمى الذي تسعى له الإدارة العليا لبنك الجزائر الخارجي، ونظرا لتعدد المخاطر وتنوعها وتطورها،

لم يعد ممكنا الاكتفاء بالطرق التقليدية في معالجتها، بل وجب البحث وباستمرار على التقنيات التي تساهم بشكل فعال في اكتشاف المخاطر قبل حدوثها، والاستعداد لمواجهتها، بما يكفل استمرارية النشاط.

ولعل الأزمات التي ما فتأت تمس القطاع المالي عموما والبنوك خصوصا، لأكبر دليل على حتمية الأخذ بعين الاعتبار كل ما يشكل تهديدا للبنك، وهذا ما دفع بلجنة بازل إلى تكييف اتفاقياتها مع التحولات والتغيرات التي مست بيئة الأسواق المالية، وتحفيز المؤسسات المالية على تبني أنظمة رقابية تتماشى وهذه التحولات، وتعتبر بطاقة الأداء المتوازن أحدث هذه التقنيات وأكثرها فعالية، من باب قدرتها على دمج المتغيرات المالية وغير المالية والتي لها علاقة مباشرة بخلق المخاطر في ضوء بعد استراتيجي، بما يسهم وبشكل فعال في رصدها بشكل استباقي، ومن ثم تفادي الصدمات الفجائية التي عادة ما تصيب المؤسسات المالية.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، 2012.
2. محمد أحمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية** ،زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
3. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي : أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009 .
4. صادق الراشد الشمري، **إدارة المصارف: الواقع والتطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
5. مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، الملامح الأساسية لاتفاقية بازل2 والدول النامية، ورقة من سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.

مراجع باللغة الأجنبية:

6. I. Wahyudi, and All, **Risk Management for Islamic Banks: Recent Developments from Asia and the Middle East,** John Wiley And Sons, Singapore, 2015.
7. L. Johnston, **Banking Finance and Accounting :Concepts, Methodologies, Tools, and Applications**, Business Science Reference, USA, 2015.
8. E. Banks**, Liquidity Risk: Managing Funding and Asset Risk**, 2nd edition, Palgrave Macmillan, New York, 2014.
9. J. Dümont, T. S. Chanson, **From strategic risk to risk strategy: Insurance scenarios for risk identification and business model innovation**, Solvency Consulting Knowledge Series, Munich, Germany, February 2013.
10. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire: **Bâle III : Dispositif Réglementaire Mondial Visant à Renforcer la Résilience des Etablissements et Systèmes Bancaires**, Décembre 2010.
11. R. Kaplan, **Conceptual Foundations of the Balanced Scorecard,** Harvard Business School, working paper, Boston, 2010.
12. D. Szpiro, **Économie monétaire et financière**, DeBoek Edition, Bruxelles, 2009.
13. J. M. Collins, T. W. Ruefli, **Strategic Risk: A State-Defined Approach**, Kluwer Academic Publishers, Massachusetts, USA, 1996.
14. K. Hassan, M. Lewis, **Handbook of Islamic Banking**, Edward Elgar Publishings, UK, 2007.
15. M.Figet, D.Lahet, **Les Accords de Bale II : Quelles Conséquences Pour le Financement Bancaire Extérieure Des Pays Émergents ?**, Revue d'Economie du Développement ,Vol 15,2007.
16. Basel Committee On Banking Supervision, **Principales for the Sound Management of Operational Risk**, paragraphe 644, Bank For International Settlements, juin 2004.

17. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Saines pratiques pour la gestion et la surveillance du risque opérationnel**, Banque des Règlements Internationaux, Février 2003.
18. P.Harmon, **The Evolution of The Balanced Scorecard**, Business Process Trends, may 2003.
19. F. Moreau, **Comprendre et Gérer les Risques**, Ed D'Organisation, Paris, 2002.
20. R. Sims, **Organizational Success through Effective Human Resources Management**, greenwood publishing groupe, california, 2002.
21. T. Nagumo, **Building a Strategy-Based Culture at Bank of Tokyo-Mitsubishi**, Hrvard Business School Publishing , Boston, 2002.
22. P.C. Ensign, **Value Chain Analysis and Competitive Advantage: Assessing Strategic Linkages and Interrelationships**. Journal of General Management, 2001.
23. E. Care, **Managing Banking Risks**, Gresham Books, Cambridge, 1997.
24. G. Solfield, A. M. Santomero, **The place of Risk Management In Financial Institutions**, Financial Institutions Centre, Wharton School, University Of Pansyllvania , 1997.
25. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Traitement Prudentiel Des Risques De Marché** : **Propositions Soumises a Consultation du Comité de Bale Sur le Contrôle Bancaire**, Bale, avril 1993.
26. J. Bessis, **Risk Management In Banking**, 2nd Edition, John Wiley & Sons, Chichester, England.
27. OECD, African Development Bank, **Perspectives économiques en Afrique 2006**,Tunisie.
28. R. Kaplan, D. Norton, **The Balanced Scorecard: Translating Strategy into action**, Harvard Business School, working paper, Boston 1996.
29. http://www.bea.dz/.
30. www.bank-of-algeria.dz/.

نموذج النمو الاقتصادي والتلوث البيئي،
اختبار منحنى كوزنتس البيئي (EKC) في الجزائر خلال الفترة (1990- 2015)

فاطمة الزهرة بن زيدان

طالبة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)

بريد الكتروني : ben.fati2010@gmail.com

أ.د محمد راتول

أستاذ التعليم العالي، جامعة حسيبة بن بوعلي،

الشلف (الجزائر)

ملخص:

هدف هذه الدراسة اختبار منحنى كوزنتس البيئي في الجزائر ونوع العلاقة بين النمو الاقتصادي والتلوث البيئي ،لذلك ضمت عدد من المتغيرات المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي،استهلاك الطاقة النمو السكاني وانبعاثات غاز ثاني وأكسيد الكربون خلال الفترة (1990-2015).

وقد بينت نتائج الدراسة بأنه لا يمكن تطبيق منحنى كوزنتس البيئي (EKC)في الاقتصاد الجزائري لعدم وجود نقطة تحول، أي أن الاقتصاد الجزائري لم يصل بعد إلى أن يكون لارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أثر إيجابي على انبعاثات غاز ب CO_2 بانخفاضه ،لكن توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي وانبعاثات غاز ثاني وأكسيد الكربون في المدى الطويل وأن متغير عدد السكان هو المؤثر الأول فيه ،كما أن هناك علاقة طردية بين استهلاك الطاقة وحجم الانبعاثات .

كلمات مفتاحية : منحنى كوزنتس البيئي (EKC)، نقطة التحول ، استهلاك الطاقة ، انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون CO_2.

Abstract:

The aim of this study was to test the environmental Kuznets curve in Algeria, because it included a number of variables were: the rate of

economic growth, energy consumption, population growth and carbon dioxide emissions. During the period (1990-2015).

Study found that the lack of emotional turning point makes the application of environmental Kuznets curve (AKC) in the Algerian economy impossible. Because the Algerian economy has yet to reach that high per capita GDP has positive impact on CO_2 gas emissions. But there is unidirectional causal relationship between economic growth and dioxide Carbon emissions in the long term. and that the population variable is the first influencer in it. In addition, there is a direct correlation between energy consumption and emissions.

Keywords: The environmental Kuznets curve, Turning point, Energy consumption, Carbon dioxide emissions

مقدمة:

لقد أخذ الاهتمام يتزايد في البحث عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتلوث البيئي من قبل الاقتصاديين فطبيعة العلاقة المتلازمة بين النمو الاقتصادي والجوانب البيئية، أي هل أن التوسع في الإنتاج يكون على حساب النوعية البيئية؟ أم أن الحفاظ على البيئة يتطلب عدم الإفراط في استخدام موارد الطاقة لأجل تقليل انبعاثات ملوثات الهواء حفاظا على الصحة العامة ومن ثم يحول دون تحقيق معدلات النمو المطلوبة؟

ولقد حاول صناع السياسات الاقتصادية إيجاد حل لهذا التناقض بين النمو الاقتصادي والبيئة يضمن الاستقرار في البيئة جنباً إلى جنب مع النمو الاقتصادي موازاة مع هذا النقاش الدائر ظهر منحنى كوزنتس البيئي الذي حاول إيجاد قيمة التلوث الأمثل الذي يضمن معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ونوعية بيئية سليمة.

أ– الإشكالية: تعتبر الجزائر من بين الاقتصاديات التي يعتمد نموها الاقتصادي على الصناعة النفطية الذي يؤثر على نوعية البيئة فيها بالسلب وهذا بزيادة حجم الانبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون، الذي سيكون

له أثر بانخفاض معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى هذا الأساس تم بلورة إشكالية الدراسة فيما يلي: **هل يوجد منحنى كوزنتس البيئي في الجزائر؟**

وللإجابة على الإشكالية السابقة تم تناول البحث في المحاور التالية:

- المحور الأول: التلوث البيئي ضمن نماذج النمو الاقتصادي؛
- المحور الثاني: دراسة تحليلية للعلاقة بين النمو الاقتصادي،الطاقة والتلوث البيئي في الجزائر؛
- المحور الثالث: اختبار فرضية منحنى كوزنتس البيئي (EKC) في الجزائر– دراسة قياسية–.

ب– أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذا الدراسة إلى:

- التحقيق من وجود منحنى كوزنتس (EKC) في الجزائر؛
- معرفة طبيعة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛
- طبيعة العلاقة بين طبيعة استهلاك الطاقة وحجم الانبعاثات؛
- تحديد الحد الأمثل للتلوث الذي يحقق نمو اقتصادي من جهة ويعود بالفائدة على البيئة من جهة أخرى.

ج– حدود الدراسة: من أجل تقدير نموذج القياسي المعتمد في الدراسة، تم استخدام البيانات الإحصائية وتحليلها لمتغيرات النموذج للفترة الممتدة ما بين(1990-2015)

د– منهج الدراسة: بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للبحث وذلك من خلال دراسة النظريات التي تناولت النمو الاقتصادي والتلوث وهيكل كل من النمو الاقتصادي وواقع استهلاك الطاقة في الجزائر، بالإضافة إلى معرفة المصدر الأساسي لهذه الانبعاثات، وتم الاعتماد أيضا على المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لاختبار منحنى كوزنتس البيئي في الجزائر .

المحور الأول: التلوث البيئي ضمن نماذج النمو الاقتصادي

اعتمد الكثير من الاقتصادين لربط بين النمو الاقتصادي والتلوث على صيغة شبيهة بتلك التي تحكم دينامية رأس المال المادي وذلك باعتبار التغير أو النمو في نوعية البيئة هو حصيلة الفرق بين التلوث، فكلما كانت قدرة الطبيعة على التجدد وإعادة الإنتاج أعلى من الانبعاثات الملوثة تحسنت نوعية البيئة عبر الزمن. [1] لذا سنحاول ذكر النظريات التي ربطت بين النمو الاقتصادي والتلوث كما يلي:

1- تعديل نظرية النمو الكلاسيكية (إدراج البيئة كمتغير في دالة الإنتاج): الفكرة القائلة بأن الإنتاج الاقتصادي يتوقف بصورة مباشرة على مخزون من الموارد الطبيعية وعلى نوعية البيئة (أي أن البيئة وسيط لدالة الإنتاج) ظهرت على الأقل منذ مالتس (مالتوس 1798) وتطورت في أدب الاقتصاد البيئي التي أقلعت في أوائل السبعينات (Nordhaus1972 Dasgupta and Heal, 1974 Solow, 1974). هذا التعديل لنظرية النمو الكلاسيكية يركز على القيود التي تم إنشاؤها بواسطة الموارد الناضبة وتعتبر البيئة غالباً كعامل مقيد (إما بسبب قدرتها المحدودة على إنتاج موارد أو قدرتها المحدودة على استيعاب النفايات "انظر بروك وتايلور،(2005)) ،ويصبح الاستثمار الإنتاجي قابل للمقارنة مباشرة بالاستثمار في رأس المال المادي[2] ويمكن التعبير عنها في المعادلة التالية :

$$Y = f(A, K, L)$$

2 - التلوث ضمن نظريات النمو الاقتصادي الداخلي (نموذج ربلو ولوكاس)

1.2- نموذج ربلو: يعتمد نموذج ربلو المعروف بنموذج AK على اختبار آثار السياسات البيئية في النمو الاقتصادي ولقد توصل إلى التعارض بين البيئة والنمو الاقتصادي حيث يصاحب التحسن في نوعية البيئة

[1]- James Andreonia, Arik Levinson ,"**The simple analytics of the environmental Kuznets curve** ", Journal of Public Economics, 2001, p 270-271.

[2]- Stéphane Hallegatte , "**From Growth to Green Growth A Framework**", Policy Research Working Paper The World Bank Sustainable Development Network Office of the Chief Economist, November 2011, p05.

تراجع لمعدلات النمو، والعكس صحيح،[3] وللتغلب على هذه الوضعية، تم اقتراح إدماج أنشطة لمكافحة التلوث على شكل قطاع بيئي أو تكنولوجيا وقد أوضحت هذه البحوث أنه على الرغم من تخفيض الآثار الضارة للتلوث بفعل هذه الأنشطة، إلا أنها تخلق أثر مزاحمة للاستهلاك والاستثمار، وتقلل بالنتيجة معدل النمو الاقتصادي. بيد أنه يمكن التلطيف من هذا الأثر السلبي بأخذ أثر الإنتاجية بعين الاعتبار[4]، حيث يؤدي التحسن في نوعية البيئة إلى تحسن الصحة، وبالتالي تحسن الإنتاجية وبالتالي تسريع وتيرة النمو الاقتصادي. [5]

2.2- نموذج لوكاس : يمثل مقال روبير لوكاس حول الرأسمال البشري ودوره في النمو الاقتصادي أحد الأعمال العلمية المؤسِّسة لنظريات النمو الداخلي. من جهة ومن جهة أخرى قام بدراسة أثار التلوث على النمو الاقتصادي من جهة أخرى وقد ميز بين أسلوبين في نمذجة آثار التلوث في الرأسمال البشري: الأسلوب الأول ضمني، يعتمد على الأثر السلبي المباشر للتلوث في أنشطة التكوين، سواء باعتباره عامل اندثار للرأسمال البشري، حيث يقلل من الوقت المخصص للتكوين، أو يؤثر في فعالية النظام التعليمي بمجمله. أما الأسلوب الثاني، فهو تصريحي، حيث ينصرف إلى تأثير التلوث في أمد الحياة من دون أن يؤثر في دالة التراكم. يترتب على هذا الأسلوب، الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة على الإنتاجية، حيث تنخفض بفعل المرض والغياب المتكرر عن العمل، أو تنعدم كلية بفعل الموت. [6]

[3]- Growth: «**Pollution in Three Prototype Growth Models**» , Journal of Economics, vol. 58, no. 1 1993, pp. 25-51.

[4]- Nancy L. Stokey, «**Are There Limits to Growth?**,» International Economic Review, vol. 39, no. 1 February 1998, pp. 1-39.

[5]- Paul M. Romer, «**Increasing Returns and Long-run Growth**,» Journal of Political Economy, vol. 94, no. 5 (October 1986), pp. 1002-1037.

[6]- Kenneth Y. Chay and Michael Greenstone, «**The Impact of Air Pollution on Infant Mortality: Evidence from Geographic Variation in Pollution Shocks Induced by a Recession**,» Quarterly Journal of Economics, vol. 118, no. 3 (August 2003), pp. 1121-116.

3- منحى كوزنتس البيئي (ENVIRONMENTAL KUZNETS CURVE -EKC)

حسب أعمال غروسمان وكروغر (1994)، يمكن محاكاة نموذج منحنى كوزنتس في المجال البيئي الذي يربط بين انبعاثات الملوثات مع النمو الاقتصادي الذي يظهر العلاقة العكسية بين التلوث والنمو الاقتصادي وعلى وجه التحديد نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي. العلاقة بين المتغربين تأخذ مقلوب حرف " U" ، ففي المرحلة الأولى من عملية التصنيع ينمو التلوث بسرعة كبيرة أين الناس يرغبون في فرص العمل وفي الدخل أكثر من رغبتهم في الهواء النظيف والماء النظيف والمجتمعات فقيرة جدا من أن تدفع لمنع التلوث كما أن التنظيم والسيطرة البيئية ضعيفة ،فالعديد من المؤشرات الصحية والبيئة وتلوث الهواء تتدهور بشكل كبير في بداية النمو الاقتصادي بسبب التصنيع الكثيف(زيادة التلوث تزداد مع نمو الدخل)، ومع الوصول" النقطة تحول" هذا الوضع يتغير أو ينعكس كلما ارتفع الدخل، فتصبح هنالك قطاعات صناعية قائدة تعمل بطرق أنظف والناس يولون قيمة أكثر للبيئة واهتمامهم بجودة الحياة مما كانت عليه في السابق ومؤسسات التنظيم والسيطرة البيئية ، تبدأ نوعية البيئة تتحسن مع نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لذا يطالب الأفراد بزيادة الاستثمارات في تحسين البيئة باعتبارها سلعة كمالية وهكذا بعد نقطة التحول تتحسن المؤشرات النوعية البيئية بانخفاض التلوث والتدهور البيئي.[7]

وقد طور نموذج كوزنتس على يد العديد من المختصين بالاقتصاد القياسي فاستعملوا نماذج الانحدار من خلال اقتراح أن تلوث الماء والهواء يزداد مع التنمية إلى أن يكون الدخل الفردي قد وصل إلى مدى بني 5000 و8000 دولار أمريكي، وعندما يرتفع الدخل متجاوزا ذلك المستوى، فإن التلوث يبدأ بالتناقص، [8] (الشكل 01)

[7]- Hiroyuki Taguchi , **The environmental kuznets curve in asia: The case of sulphur and carbon emissions**, Asia-Pacific Development Journal , Vol. 19, No. 2, December 2012, p80.

[8]– لقريشي محمد صالح تركي، "**مقدمة في علم اقتصاد البيئة**"، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص 216.

الشكل رقم (01) : منحنى كوزنتس البيئي

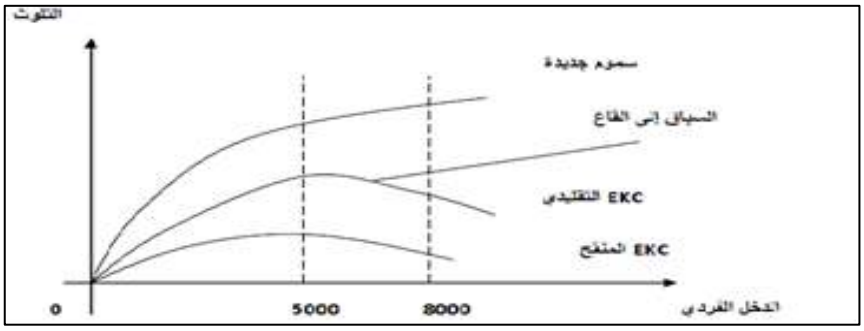

Source: Hiroyuki Taguchi , **THE ENVIRONMENTAL KUZNETS CURVE IN ASIA: THE CASE OF SULPHUR AND CARBON EMISSIONS**, Asia-Pacific Development Journal , Vol. 19, No. 2, December 2012, p80.

المحور الثاني : دراسة تحليلية للعلاقة بين النمو الاقتصادي، الطاقة والتلوث البيئي في الجزائر

يقدر الخبراء أن الإنتاج الصناعي يؤدي إلى انبعاث ما يزيد عن مائة مادة مختلفة في الهواء ،فعند حرق أنواع الوقود الأحفوري من أجل إنتاج الطاقة (استهلاك الطاقة) ينتج عنه غاز ثاني أوكسيد الكربون (التلوث البيئي).[9]

وفي الجزائر يلعب قطاع الطاقة والنفط في الجزائر دورا هاما ورئيسيا في رفع معدلات النمو الاقتصادي، والأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني وذلك بفضل الموارد الهامة من المحروقات والثروات الطبيعية التي يزخر بها الوطن، حيث تمثل المحروقات حوالي: 35% من الناتج المحلي الإجمالي97% من عائدات التصدير وأكثر من 60 % من إيرادات ميزانية الدولة.لذا سنحاول في هذا المحور إلقاء الضوء على طبيعة النمو الاقتصادي في الجزائر واستهلاك الطاقة الأحفورية ونتيجة تأثير استهلاكها على التلوث البيئي

1- طبيعة النمو الاقتصادي في الجزائر: يُثير موضوع النموّ الاقتصادي في الجزائر عددًا من القضايا المهمّة التي يُمكن فهمها باعتبارها تتعلّق بطبيعتة ،فالنموّ الاقتصادي الذي سجّلته الجزائر عبر الزمن ورغم

[9]– زينب فاضل العزي وأياد بشير الجلبي ،" **التحليل الاقتصادي لأثار تلوث الصناعة النفطية في مؤشرات البلدان مرتفعة الأداء البيئي** "، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 35، العدد 114، 2013، ص140

الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي لم تنجح الجزائر بشكل عام في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة، عكس البلدان النامية الأخرى. وهذا راجع لمجموعة من الخصائص النمو سنلقي نظرة على تطوره وكذا هيكله .[10]

1.1- نمو هش غير مطرد:

يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر بالتغيرات أسعار النفط وهذا ما يظهره الشكل رقم (02) الذي يوضح التذبذب الذي شهده النمو الاقتصادي كما يلي:

الشكل رقم (02) :تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2015)

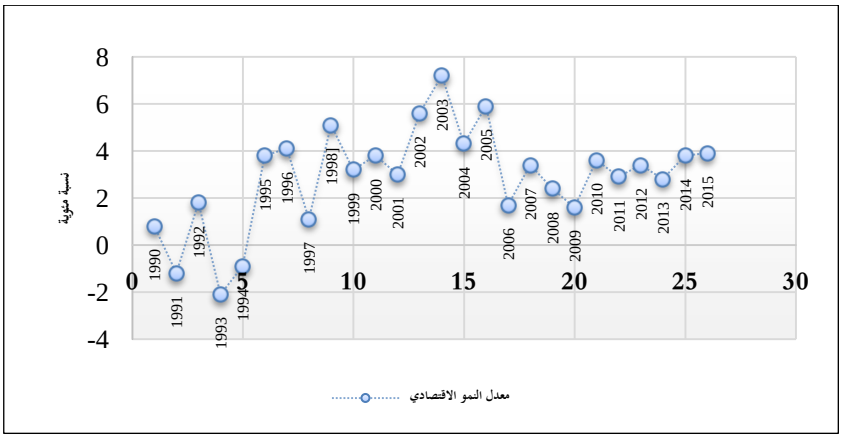

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي http://databank.albankaldawli.org

مر النمو الاقتصادي في الجزائر بعدة مراحل مقسمة كمايلي:

- **(1990-1994):** عرفت معدلات نمو منخفضة حيث بلغ متوسط النمو (-0.31) وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة البيترولية 1986 وتبني الجزائر برنامج صندوق النقد الدولي.

[10]- علي عبد القادر علي، " **ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية**"، مجلة عمران، العدد 1 صيف 2012، ص 9.

- **(1995-1999):** عودة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات التي قامت بها الجزائر من تحرير أسعار المعاملات الدولية والتعريفات الجمركية والانفتاح على العالم الخارجي.
- **(2000-2015):** النمو في هذه الفترة أثبت تبعيته للتغيرات أسعار النفط ،حيث تم تحقيق معدلات النمو بوتيرة متزايدة نتيجة ارتفاع أسعار البيترول أعلى قيمة سنة 2003 بقيمة 7,2 % وادنى قيمة سنة 2009 بـ 1,6 % ويعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات.

2.1- نمو اقتصادي ذو نوعية رديئة والصناعة النفطية هي المحرك الأساسي له

لقد اعتمدت الجزائر مجموعة من البرامج الاقتصادية لتحسين معدل النمو خارج النفط إلا أنها فشلت في ذلك (الشكل رقم 3) يوضح استمرار التبعية النفطية من خلال انخفاض مساهمة قطاع الفلاحة الذي لا يمثل سوى 8 % من PIB هذه تذبذبات التي تعود أسبابها إلى الظروف المناخية وأساسا إلى معدلات تساقط الأمطار، أما فيما يخص كل من قطاعي الصناعة والتجارة فارتفاع حصتهما في الناتج المحلي إلى أكثر من 45% يعود إلى ارتفاع حصة الصناعة الاستخراجية للنفط والغاز إلى إجمالي قطاع الصناعة وكذلك حصتهما في تجارة الخارجية (الصادرات الهيدركربونية تمثل أكثر من 97 %) تحسن هذين القطاعين يعني تحسن النمو الاقتصادي. أما فيما يخص القطاع الصناعي العمومي خارج المحروقات ليس محركا للنمو الاقتصادي في الجزائر ، مع الإشارة إلى أن الأداء الجيد لقطاع الصناعي الخاص يرتكز أساسا في قطاعات الصناعات الغذائية.[11] ويبقى النمو خارج المحروقات أضعف نمو لكل القطاعات، ولا يساهم في نمو إجمالي الناتج الداخلي سوى بواقع 7,6 % .[12]

[11]– CNES, Rapport sur la conjoncture économique et sociale de l'année 2000, 16-17éme session pléniers, publication N06, p29 .

[12]– بنك الجزائر ،" **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** "، التقرير السنوي نوفمبر 2014 ، ص 29.

الشكل رقم (03) :مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2014)

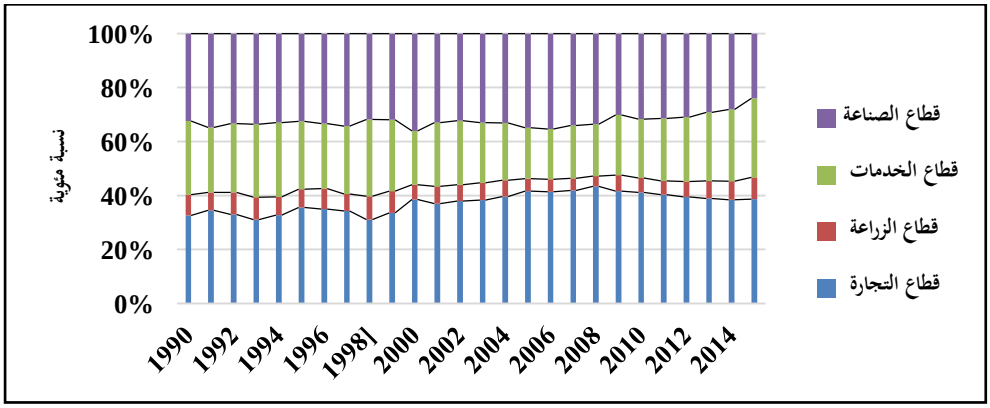

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي http://databank.albankaldawli.org

ارتفاع الوزن المتزايد لهذا القطاع من خلال المنتجات البيترولية الخام والغاز الطبيعي يوضحه الجدول رقم (01) حيث نلاحظ أن قطاع المحروقات يساهم بأكثر من 30 % من الناتج الداخلي الخام عرف أعلى قيمة له سنة 2011 بنسبة 36,1 % مع انخفاض مساهمة باقي القطاعات الأخرى ،اذا يساهم قطاع الصناعات خارج المحروقات ب 4,8 %في الناتج الداخلي الخام ثم يليه قطاع الفلاحة بنسبة 9,12 % أما قطاع خدمات خارج الإدارة العمومية يساهم بنسبة 21,8 %.

إن ارتفاع حصة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي جذب معه النمو الاقتصادي وبهذه الأرقام يصبح هذا القطاع المحدد الرئيسي للأداء الاقتصادي غير أن المفارقات الصعبة لهذا القطاع تتمثل في أن مستويات الإنتاج وسياساته تحددها السوق الدولية، وبذلك يتحدد نمو اقتصادنا بعوامل خارجية كما أن المشكل أن هذا القطاع لا يولد وفورات خارجية إيجابية.

الجدول رقم (01) :نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الداخلي الخام من (**2009–2015**)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قطاع المحروقات	31,2	34,9	36,1	34,4	30	31,5	32,2
خدمات الإدارة العمومية	12	13’2	16,4	16,5	15,2	15,3	15,1
خدمات خارج الإدارة العمومية	23,6	21,6	19,7	19,9	23,1	23,1	22
بناء و أشغال عمومية	11	10,5	9.2	9,3	9,,8	9,4	9,1
الصناعات خارج المحروقات	5,7	5,1	4,6	4,5	4,5	4,6	4,2
الفلاحة	9,3	8’5	8,1	8,88	9,8	9,7	9,6
مجموع القطاعات خارج المحروقات	61,6	58,9	58	59	62	61	59

المصدر: بنك الجزائر ،" التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر "، التقرير السنوي نوفمبر 2015 ،ص 214.

2- واقع استهلاك الطاقة في الجزائر:

يعكس حجم استهلاك الطاقة في أية دولة مدى التطور والنمو الذي يعرفه اقتصادها، وكذا حجم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والرفاهية المعيشية لمواطنيها[13]، وفي الجزائر عرف استهلاك الطاقة تغيرا كبيرا منذ الاستقلال، نظرا لتوفر الجزائر على احتياطيات هامة من مصادر الطاقة (الناضبة منها والمتجددة) والشكل (04) الموالي يوضح ذلك :

[13]- مجيد حميد شهاب،"**مستقبل استهلاك ونضوب مصادر الطاقة العالمية مع التركيز على مصادر الطاقة الاحفورية**"، مجلة البحوث الجغرافية بجامعة الكوفة ،العدد 15، مارس 2011، ص82.

الشكل رقم (04):تطور استهلاك الطاقة الأحفورية في الجزائر خلال الفترة (1990– 2015)

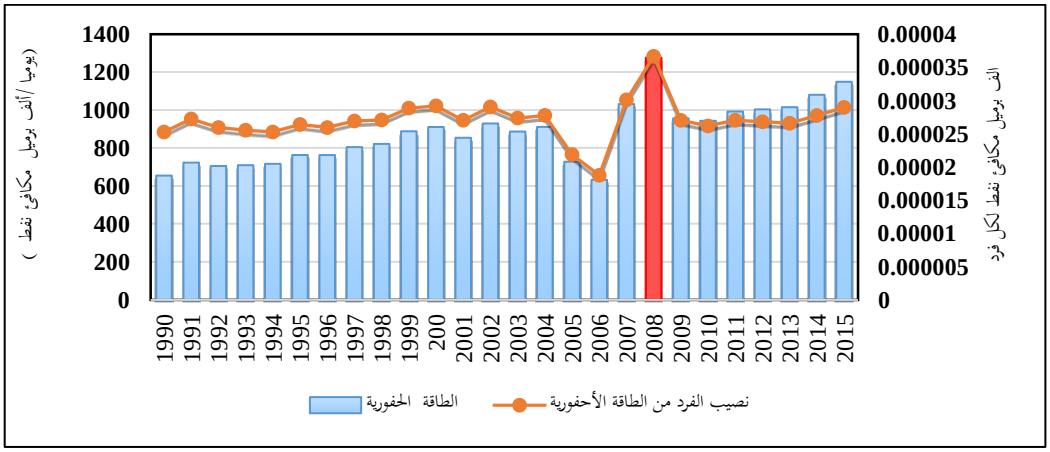

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة بيانات الأوبك: http// oapecdbsys.oapecorg.org

نلاحظ من الشكل السابق أن نمو الاستهلاك الوطني للطاقة ارتفع من 654,601 ألف برميل مكافئ نفط /يوميا سنة 1990 إلى 1149,103 الف برميل مكافئ نفط /يوميا سنة 2015 بمعدل نمو سنوي يقدر ب0,03 % هذا الارتفاع في استهلاك الطاقة الأحفورية عرف في سنة 2008 أكبر قيمة له قدرت ب 1276,14 الف برميل مكافئ نفط هذا الارتفاع كان نتيجة الازدهار والرخاء التي كانت تعيشها الجزائر خلال هذه الفترة، كما صاحب ارتفاع استهلاك الطاقة ارتفاع نصيب الفرد منها .

الشكل رقم (05): تطور استهلاك الطاقة الأحفورية حسب المصدر خلال الفترة (1990–2016)

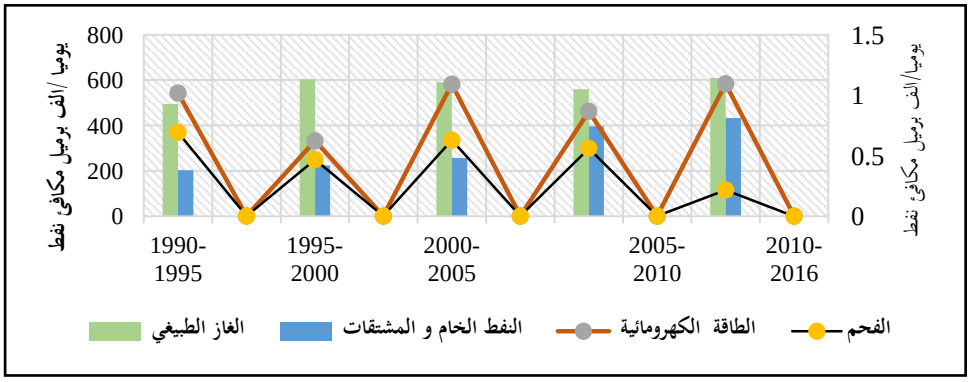

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة بيانات الأوبك http://oapecdbsys.oapecorg.org

أما فيما يخص استهلاك الطاقة في الجزائر حسب مصدرها فهو يتوزع كما في (الشكل رقم 5) نلاحظ من الشكل التزايد المطرد لاستهلاك الطاقة من المصادر الرئيسية التي تنتجها الجزائر بكميات كبيرة، وهي المنتجات البترولية، الغاز الطبيعي وهذا باعتبارها أهم مصادر الطاقة في الوقت الحالي، مع اختلاف نسب استعمالها وهي موزعة كما يلي:

- **الغاز الطبيعي**: يحتل الغاز الطبيعي المرتبة الأولى في استهلاك الطاقة، وقد عرف استهلاكه ارتفاع خلال فترة الدراسة مقارنة بانخفاض استهلاك بالمشتقات النفطية خلال نفس الفترة نتيجة توسيع شبكة توزيع الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى استعماله في إنتاج الكهرباء وتبني إستراتيجية لتزويد المناطق الأهلة بالسكان بالغاز الطبيعي؛
- **المنتجات البترولية والنفط الخام** : تنتج المنتجات البترولية عن تكرير النفط الخام، وتتمثل هذه المنتجات في الوقود بأنواعه (البنزين، الديازال، الكيروزين زيوت المحركات بأنواعها، الشحوم، الزفت...الخ) وقد ارتفع حجم استهلاكها حيث يعتبر قطاع النقل المستهلك الأول لهذه المنتجات، يليه قطاع العائلات وبقية القطاعات ليأتي في الأخير قطاع الصناعة والأشغال العمومية؛
- **الفحم والكهرومائية** : أثر ارتفاع احتياطات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي إلى انخفاض استعمال كل من الفحم والطاقة الكهرومائية إلى أقل من 1 % من إجمالي استهلاك الطاقة وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي من السدود من جهة، والى عدم استغلال الموارد المتوفرة من جهة أخرى.

1.2- الاستهلاك القطاعي من الطاقة: يتشكل هيكل الاستهلاك الوطني للطاقة من العناصر الثلاث التالية:استهلاك الوحدات الصناعية الطاقوية، الاستهلاك غير الطاقوي (البتروكيماويات، الأسمدة، الاسفلت، والزيوت)، الاستهلاك النهائي الذي يغطي الاحتياجات النهائية للصناعة، النقل وقطاعات الاستهلاك المنزلي.والكميات الضائعة ، والجدول رقم 2 يوضح حصة كل قطاع من إجمالي الاستهلاك .

الجدول رقم (02):التوزيع القطاعي لاستهلاك الطاقة الأحفورية في الجزائر

	قطاع الصناعة البناء والأشغال العمومية	%	قطاع الموصلات	%	القطاع المنزلي والاستهلاكيات الأخرى	%	الإجمالي
2005	5817	%24	5845	%24	12776	%52	24438
2006	6507	%25	6035	%23	13161	%51	25703
2007	6779	%25	6450	%23	14308	%52	27537
2008	7486	%26	9666	%33	11994	%41	29146
2009	7382	%24	10869	%35	12653	%41	30904
2010	8019	%25	11215	%35	12415	%39	31649
2013	7890	%24	12370	%38	12370	%38	32630
2014	7948	%22	13372	%37	15075	%41	36395

المصدر : وزارة الطاقة و المناجم، "الورقة القطرية الخاصة بالجمهورية الجزائرية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر"، أبو ظبي29 - 27 أكتوبر 2014، ص 59

بلغ الاستهلاك الوطني من الطاقة سنة 2014 حوالي 50.9 مليون ط.م.ن بعدما كان سنة 2000 يقدر بـ 30.1 مليون ط.م.ن. كما تطور الاستهلاك النهائي للطاقة بنسبة 7 % ، أي ارتفع من 18.3 مليون ط.م.ن عام 2000 إلى أكثر من 36.4 مليون ط.م.ن عام 2014 كما عرف استهلاك الكهرباء والمشتقات البترولية والغاز الطبيعي تسارعا مستمرا في الاستهلاك نظرا لتحسن الظروف المعيشية للمواطن وارتفاع متطلبات النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات وذلك من خلال كهربة جل مناطق البلاد، مما استلزم تطوير وسائل إنتاج الكهرباء بانجاز أكثر من7000 ميغاواط من 2000 إلى2014، بالإضافة الى ارتفاع حظيرة السيارات.

ويتوزع تطور الاستهلاك الوطني بالنسبة لمختلف القطاعات الرئيسية كالآتي:

- ارتفاع استهلاك قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العمومية بنسبة 5 %، حيث انتقل من 4.5 مليون ط م ن سنة 2000 إلى 7.9 مليون ط م ن سنة 2014 بمتوسط نسبة تقدر بـ 24 %؛

- ارتفاع استهلاك القطاعين المنزلي والخدمات بنسبة 4 % حيث ارتفع من 9.2 مليون ط.م.ن سنة 2000 إلى 15.0 مليون ط.م.ن سنة 2015 بنسبة 47 %؛
- ارتفاع معتبر لاستهلاك قطاع النقل ،حيث سجل نسبة نمو 9.2 % ليصل إلى 13.4 مليون ط.م.ن سنة 2015 بعدما كان لا يتعدى 4.7 مليون ط.م.ن في سنة 2000 وقد انعكس هذا التطور على ارتفاع الاستهلاك الوطني النهائي للفرد، حيث قدر ب 1.35 ط.م.ن عام 2015 مقابل 1.0 ط.م.ن عام 2000 أي بنسبة 29 %.

3- التكلفة الاقتصادية للتلوث في الجزائر:

إن التلوث والاستخدام اللاعقلاني وغير المتوازن للموارد الاقتصادية يضع قيودا على عميلة النمو المستدام من خلال تأثيره السلبي على نمو الإنتاج وعوامل الإنتاج المادية والبشرية ،فتلوث التربة والهواء والماء تشكل مشكلة متراكمة عبر الزمن والتخلص من التلوث يعد أمرا صعبا أو مستبعد ولكن المطلوب هو الوصول إلى الحد الأمثل والوصول به إلى المعدلات المطلوبة اقتصاديا أو الوصول إلى ما يطلق عليه الحجم الأمثل للتلوث .

1.3- النشاط الاقتصادي وأثره على التلوث البيئي: تزايد شكل التلوث في الجزائر بشكل ملفت للانتباه، ونظرا للنمو السكاني المتزايد، ذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحملها، وارتفاع استهلاك المنتجات النفطية كما لاحظنا سابقا ،فضلا عما تولده ضغوط في مجالات السكن والعناية الصحية، والطاقة والمياه والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية . والشكل رقم 6 يظهر تطور حجم انبعاثات CO_2 كغم لكل دولار أمريكي من إجمالي الناتج المحلي.

من خلال الشكل (06) الموالي نلاحظ أنه يمكن تقسيم تطور انبعاث CO_2 على مرحلتين:

- **(1991-1997) :** مرحلة النمو المتزايد للانبعاث CO_2 حيث كان متوسط الانبعاث يقدر ب0,8 كغ لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي السبب في ذلك هو ارتفاع استهلاك القطاعات الاقتصادية

للطاقة الاحفورية وإتباع نهج تصنيعي لم يراعي الانشغالات البيئية خاصة المشتقات النفطية المسببة لهذه الانبعاثات.

- **(2001-2013):** انخفاض كمية الانبعاثات الغازية إلى 0,6 كغ لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي السبب هو إتباع الجزائر لبرنامج الطاقة المتجددة فالجزائر تستهدف إنتاج 10 % من الطاقة بالاعتماد على الطاقة الشمسية سنة 2020 ،وتختلف نسب تأثير الأنشطة الاقتصادية على التلوث البيئي في الجزائر من خلال حجم انبعاث الذي يطرحه كل قطاع كما يظهره الشكل رقم (07) الذي يظهر نصيب كل قطاع من هذه الانبعاثات.

الشكل رقم (06): تطور حجم انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون خلال الفترة (1991-2013)

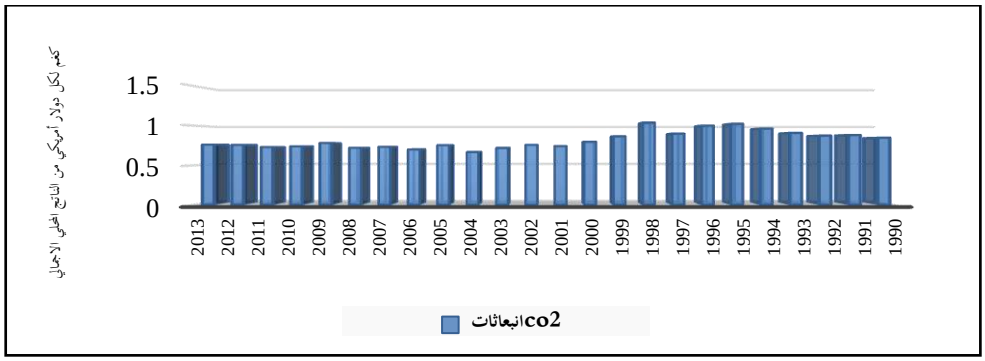

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة بيانات البيزند http://www.sesric.org/baseind-indicators-

إن قطاع إنتاج الكهرباء والحرارة كان المتسبب الأول في انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون في الجزائر خلال الفترة (1990-2006) بمتوسط نسبة 36,7% يعود سبب ذلك إلى اعتماد الجزائر في إنتاج الكهرباء على الطاقة الاحفورية والمتمثلة في البيترول لكن مع بداية 2007 اصبح قطاع النقل هو المسبب الأول في التلوث بمتوسط بلغ 30,06 % ارتفعت نسبته ابتداء من سنة 2007 سبب هذا هو استهلاك قطاع النقل والموصلات لكميات كبيرة من الطاقة أغلبها مشتقات نفطية التي تعتبر أولى المسببات التلوث الهوائي، ثم يليه قطاع الصناعات التحويلية والتشييد بنسبة متوسطة تقدر بـ 14,9% هذه النسبة هي نتيجة التلوث المصدر من طرف المناطق الصناعية التي تحتوي على أهم الصناعات وأشدها تلويثا

للهواء(مصانع الإسمنت يوجد أكثر من 253 مصنع يقع معظمها في السواحل والهضاب العليا ، مصانع الحديد والصلب، مصانع الكيمياويات)، كما تعتبر المصدر الرئيسي للتركيزات العالية من الملوثات الغازية وخاصة التربة.

وفي الأخير قطاع الزراعة بنسبة تقدر بـ 9,97 % انخفاض هذه النسبة راجع إلى طبيعة القطاع باعتباره أقل قطاع استهلاكا للمواد الملوثة .

الشكل رقم (07): التوزيع القطاعي لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (1990– 2015)

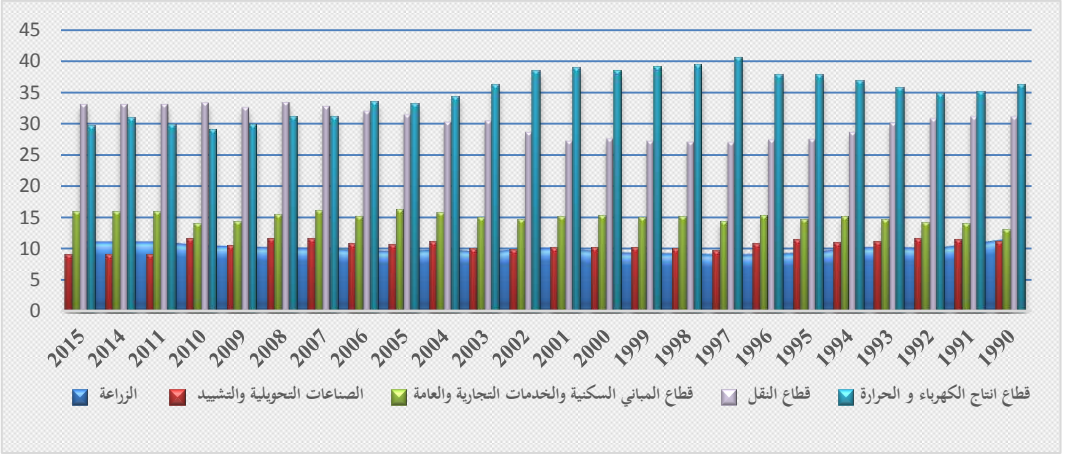

المصدر : تم إعداد الشكل اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي

/http://data.albankaldawli.org

2.3- الآثار الاقتصادية للتلوث في الجزائر: تتمثل الخسائر الاقتصادية في ظروف التبذير الناجمة عن تسيير تنقصه الفعالية من الناحية البيئية للطاقة والمواد الأولية ، وهناك خسائر الأسواق السياحة تحدث أيضا من تدهور البيئة ،تقدر نسبة الخسائر الناتجة عن التدهور البيئي بـ 2 % من إجمالي الناتج المحلي وهي مقدمة حسب كل قطاع من قطاعات البيئة في الجدول رقم (03).

الجدول رقم (03): التكلفة الاقتصادية المرتبطة بتدهور البيئة

الميادين	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
الماء (سوء خدمة السكان من حيث التموين)	0,18
النفايات(إمكانات رسكلة ضائعة)	0,13
الساحل والتراث الأثري (مردود سياحي ضائع)	0,59
الطاقة ، المواد الأولية، التنافسية	1.10
المجموع	2,0

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر ، 2001، ص55.

من خلال الجدول نجد أن قطاع الطاقة والمواد الأولية يكلف أكبر الخسائر بقيمة 1.10 % من الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن انبعاثات CO_2 نتيجة التبذير في الطاقة والصناعة وفي البيوت وفي قطاع الخدمات، يليه تلوث الساحل بتكلفة 0,59 % من الناتج المحلي الإجمالي حيث تلوث الساحل يكلف خسارة الإيرادات السياحية بنسبة 0,21 % من إجمالي الناتج وفي الأخير كل من قطاعي الماء والنفايات بتكلفة 0,18 % و0,13 % على الترتيب لأن النفايات القابلة لرسكلة ليست محل عمل منظم من حيث الفرز والاسترجاع في الجزائر.

المحور الثالث: اختبار فرضية منحنى كوزنتس البيئي (EKC) في الجزائر

1- الأسس المنهجية للدراسة:

من أجل تحديد علاقة وأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التلوث البيئي تم الاستعانة في تحليل النموذج في هذا البحث إلى نوعين من المؤشرات هما: المؤشر الاقتصادي ويمثله كل من متغير الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك الطاقة وعدد السكان والمؤشر البيئي ويمثله متغير انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون وذلك باستخدام نموذج انحدار عادي ولقد تم اختياره نظرا لبساطة استعماله مقارنة بالنماذج التجميعية

القياسية الأخرى حيث تستخدم القليل من القيود وفقا لما تمليه النظرية الاقتصادية ولقد شمل النموذج على المتغيرات التالية:

- **النمو الاقتصادي (PIB):** وهو يمثل زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- **استهلاك الطاقة (EC):** تمثل مختلف مصادر الطاقة سواء كانت أحفورية (نفط وغاز) أو طاقة متجددة التي تستهلكها مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- **النمو السكاني (P):** هو الزيادة السكانية السنوية كنسبة من عدد الكلي للسكان؛
- **انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون (CO2):** بأنها تلك الانبعاثات التي تنتج من حرق الوقود الأحفوري وصناعة الاسمنت، وتتولد أيضاً نتيجة استهلاك الوقود سواء بحالته الصلبة أو السائلة أو الغازية.

بعد التعرف على المتغيرات وتجميع البيانات الخاصة بفترة الدراسة(1990-2015) يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج ويعتبر أول مراحل بناء النموذج القياسي ويمكن صياغة النموذج كالآتي:

$$CO_2 = f(PIB, EC, P)$$

$$\ln CO_2 = B_0 + B_1 \ln PIB + B_2 \ln EC + B_3 P + \varepsilon_t$$

2- تقدير النموذج القياسي:

لقد قمنا بدراسة الاستقرارية واختبار السببية في إطار نموذج VAR إلا أن النتائج كانت سلبية غير موافقة للنظرية الاقتصادية ، لذلك اكتفينا باختبار السببية طويل الأجل لأنه أعطى نتائج موافقة للنظرية كما يلي :

-دراسة السببية بين المتغيرين PIB و CO_2 لدراسة السببية سنستخدم اختبار جرونجر(Granger Causality) موضحة في الجدول رقم (04).

الجدول رقم (04): اختبار جرونجر Granger Causality

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 02/02/17 Time: 20:58
Sample: 1990 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB2 does not Granger Cause CO2	24	3.58094	0.0479
CO2 does not Granger Cause PIB2		0.91928	0.4158

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال قيم الاحتمالية يتبين لنا وجود علاقة سببية من PIB2 نحو CO_2 (لأن الاحتمالية أقل من 0,05) ، أي كلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون CO_2، ولا توجد علاقة سببية في الاتجاه المعاكس CO_2 نحو PIB2 (لان الاحتمالية أكبر من 0,05) كما نلاحظ من خلال قيمة معامل التحديد 0,82(R-squared) أن النموذج يتمتع بجودة تفسيرية عالية ، فأكثر من 82% من التغيرات في المتغير.

3- **تقدير العلاقة بين المتغير التابع(CO_2) والمتغيرات المستقلة** : عند إدخال جميع المتغيرات المستقلة في نموذج واحد وتقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وجدنا العلاقة موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (05) : نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: LOG(CO2)
Method: Least Squares
Date: 01/30/17 Time: 21:11
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(EC)	-0.053326	0.136173	-0.391604	0.6991
LOG(PIB)	-0.038335	0.267701	-0.143203	0.8874
LOG(P)	1.480066	0.610606	2.423931	0.0240
C	-12.69541	3.928844	-3.231334	0.0038

R-squared	0.841049	Mean dependent var	11.51952
Adjusted R-squared	0.819374	S.D. dependent var	0.177133
S.E. of regression	0.075282	Akaike info criterion	-2.194521
Sum squared resid	0.124681	Schwarz criterion	-2.000968
Log likelihood	32.52878	Hannan-Quinn criter.	-2.138785
F-statistic	38.80247	Durbin-Watson stat	1.105241
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8

حيث نلاحظ عدم معنوية كل من المتغيرين (EC) و (PIB) لان الاحتمالية prob أكبر من 0,05، كما نلاحظ أيضا تغير إشارة المعلمات الخاصة بهما (فبعدما كانت موجبة أصبحت سالبة) ، مما يدل على وجود مشكلة ما ، وبعد فحص النموذج تبين وجود مشكلة التعدد الخطي (الارتباط القوي بين المتغيرات) كما يوضحه معامل تضخم التباين VIF :

الجدول رقم (06): معامل تضخم التباين للكشف عن مشكلة التعدد الخطي

Variance Inflation Factors
Date: 01/31/17 Time: 15:00
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LOG(EC)	0.018543	3893.647	2.624098
LOG(PIB)	0.071664	229042.5	20.82241
LOG(P)	0.372839	511241.2	24.15935
C	15.43581	70814.80	NA

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن معامل تضخم التباين لكل من المتغيرين log(PIB) و log(P) أكبر من 10، حيث بلغت قيمته لكل من المتغيرين 20,82 و24,15 على التوالي، وهذا ما يدل علو وجود مشكلة التعدد الخطي، لذلك يتوجب علينا التفكير في طريقة أخرى لتقدير معلمات النموذج. وهناك عدة طرق إحصائية لتقدير النموذج في حالة وجود مشكلة التعدد الخطي لعل من أشهرها طريقة انحدار الحافة (Ridge Regression) تعتمد هذه الطريقة على تحديد قيمة ثابتة (C) تضرب في قطر مصفوفة المتغيرات من أجل إزالة أثر مشكلة التعدد الخطي، لذلك قبل تقدير معلمات النموذج قمنا باختيار هذه القيمة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (08): أثر الحافة (Ridge Trace)

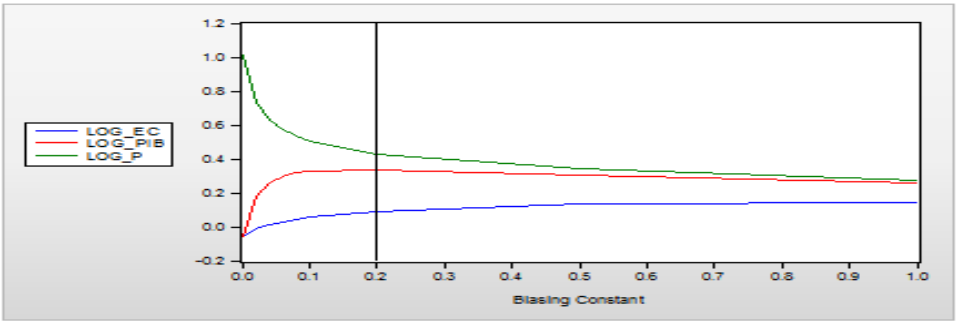

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8

حيث نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن القيمة 0,2 هي القيمة المناسبة لأنها تمثل نقطة استقرار تباين المعلمات، لذلك تم اعتمادها في تقدير معلمات النموذج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة انحدار الحافة

Dependent Variable: LOG_CO2
Ridge Regression
Date: 01/31/17 Time: 14:58
Sample: 1990 2015
Included observations: 26
Lambda: 0.2

Variable	Raw Ridge	Std. Ridge	V.I.F
LOG_EC	0.091253	0.092271	0.933419
LOG_PIB	0.233064	0.337685	0.555371
LOG_P	0.627425	0.429303	0.486051
R-squared:	0.820213		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8

نلاحظ أن معامل تضخم التباين انخفض كثيرا (أقل من 10 بكثير) لجميع المتغيرات، مما يدل على زوال مشكلة التعدد الخطي. أيضا من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن جميع المعلمات (Raw Ridge) موجبة مما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ، كما تبين قيمة هذه المعلمات أن المتغير P هو الأكثر تأثيرا على المتغير التابع يليه المتغير PIB وأخيرا المتغير EC ، كما نلاحظ من خلال قيمة معامل التحديد R-squared (0,82) أن النموذج يتمتع بجودة تفسيرية عالية، فاكثر من 82% من التغيرات في المتغير

التابع يفسرها النموذج والباقي يمكن عزوه إلى المتغيرات غير المقاسة أو إلى أخطاء القياس وعليه يمكن كتابة المعادلة كما يلي :

$$Lnco2 = 0.233LnPIB + 0.09LnEC + 0.0627Ln\ P \ldots\ldots\ldots 1$$

4- التفسير الاقتصادي :

من خلال نتائج تقدير النموذج وجدنا ما يلي:

- أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو السكان (P) وغاز ثاني أوكسيد الكربون ويفسر ذلك من خلال ارتفاع عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع استهلاك الطاقة و بالتالي ارتفاع غازCO_2 ؛
- أن هناك علاقة طردية في اتجاه واحد بين معدل النمو الاقتصادي الذي يمثله نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون CO_2 في المدى الطويل وليس في المدى القصير ؛
- هناك علاقة طردية بين استهلاك الطاقة الذي يمثله (EC) وانبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون CO_2 وهذا منطقي لان أغلب الطاقة المستهلكة هي ملوثة (نفط وغاز) ومصدر رئيسي لانبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون ؛
- لا يمكن تطبيق منحنى كوزنتس البيئي (EKC) في الاقتصاد الجزائري ،أي لم يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الانبعاثات. وكذلك يمكن تفسيره أن الجزائر لم تطبق إجراءات صارمة للحد من الانبعاثات كفيلة بتخفيضها، وإنما اكتفت بفرض رسوم على بعض الصناعات.

خـاتمة:

يتسبب تغير المناخ في تفاقم تحديات تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية عن طريق طرح تهديدات جديدة وزيادة تهديدات القديمة وتحويل اتجاه الموارد عن برامج التنمية وزيادة صعوبة الإفلات من الفقر من جهة ،ومن جهة أخرى لا يمكن لها أن تتبع مسار التنمية كثيفة الكربون الذي اتبعته البلدان مرتفعة الدخل لذا أتى منحنى كوزنتس البيئي على وجود معكوس العلاقة على شكل حرف U بين نوعية

البيئة ومستوى دخل الفرد، الذى يعرف منحنىEKC) Kuznets) البيئي، لذا حاولنا اختبار فرضية هذه الفرضية في الجزائر ومن بين النتائج التي توصلنا إليها:

- الجزائر مازالت في مرحلة استكشاف نمط جديد يربط بين النمو لاقتصادي وانبعاثات CO_2 وأن الجهود الحالية من سياسات سواء البيئية أو الاقتصادية لم تبلغ بعد الأثر الإيجابي للنمو في انبعاثات CO_2؛
- هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة ،وبين النمو الاقتصادي وانبعاثات CO_2؛
- لا يوجد توافق في النتائج المحصل عليها مع فرضيات منحنى EKC في الجزائر ،أي أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وانبعاثات لا تتخذ شكل مقلوب الحرف U ،حيث حجم الانبعاثات تزداد مع ارتفاع النمو الاقتصادي؛ ولا تنخفض هذه الانبعاثات مع زيادة ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. بنك الجزائر،" **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** "، التقرير السنوي، نوفمبر 2014.
2. زينب فاضل العزي وأياد بشير الجلبي،" **التحليل الاقتصادي لأثار تلوث الصناعة النفطية في مؤشرات البلدان مرتفعة الأداء البيئي** "، مجلة تنمية الرافين، المجلد 35 العدد 114، سنة 2013 .
3. عقيل حميد جابر الحلو وعبد الرسول جابر إبراهيم،" **الأثار الاقتصادية للتلوث البيئي المخاطر والتكاليف والمعالجات العرق حالة دراسية** "، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15 العدد1، 2013 .
4. علي عبدالقادر علي،" **ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية**"، مجلة عمران، العدد 1، 2012 .
5. لسلوس مبارك،" **التحليل الاقتصادي لمشكل تلوث البيئة في الجزائر**"، مجلة العلوم التجارية،العدد 02 ، مارس 2003.

6. لقريشي محمد صالح تركي، "**مقدمة في علم اقتصاد البيئة**"، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011.
7. مجيد حميد شهاب،"**مستقبل استهلاك ونضوب مصادر الطاقة العالمية مع التركيز على مصادر الطاقة الاحفورية**"، مجلة البحوث الجغرافية بجامعة الكوفة، العدد 15، مارس 2011.
8. وزارة الطاقة والمناجم، "**الورقة القطرية الخاصة بالجمهورية الجزائرية**"، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، 29 - 27 أكتوبر، 2014.
9. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، 2001.

مراجع باللغة الأجنبية:

10. CNES, **Rapport sur la conjoncture économique et sociale de l'année 2000**, 16-17éme session pléniers, publication N06.
11. Growth: « **Pollution in Three Prototype Growth Models**», Journal of Economics, vol. 58, no. 1 1993
12. Hiroyuki Taguchi, «**the environmental Kunznets curve in asia the case of sulphur and carbone emissions**», Asia-Pacific Development Journal , Vol. 19, No. 2, December 2012.
13. James Andreonia, Arik Levinson, «**The simple analytics of the environmental Kuznets curve**», Journal of Public Economics,2001
14. Kenneth Y. Chay and Michael Greenstone, «**The Impact of Air Pollution on Infant Mortality: Evidence from Geographic Variation in Pollution Shocks Induced by a Recession**» Quarterly Journal of Economics, vol. 118, no. 3 (August 2003).
15. Nancy L. Stokey, «**Are There Limits to Growth?»,** International Economic Review, vol. 39, no. 1 February 1998.
16. Pao, H. and Tsai, «.**Modeling and forecasting the CO2 emissions»**, energy consumption, and economic growth in Brazil, Energy. (2011)
17. Paul M. Romer, «**Increasing Returns and Long-run Growth**», Journal of Political Economy, vol. 94, no. 5

18. Stéphane Hallegatte, «**From Growth to Green Growth A Framework**», Policy Research Working Paper The World Bank Sustainable Development Network Office of the Chief Economist, November 2011.
19. http://oapecdbsys.oapecorg.org
20. http://www.sesric.org/baseind-indicators-a
21. http://data.albankaldawli.org/

أثر تطبيق سياسات التسويق الداخلي على رضا العاملين في البنوك الجزائرية، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA

عمورات أعراب

طالب دكتوراه، جامعة فرحات عباس- سطيف 01

بريد الكتروني: amourat03@hotmail.fr

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى تطبيق سياسات التسويق الداخلي (التوظيف، التدريب، التحفيز، والاتصال الداخلي) في بنك القرض الشعبي الجزائري CPA وأثرها على رضا العاملين لديها.

وتوصل البحث بأن البنك محل الدراسة يطبق سياسات التسويق الداخلي ماعدا نظام الحوافز حيث يعتبره العاملون نظام غير فعال وغير عادل. وخلص أيضا إلى وجود علاقة بين هذه السياسات ومستوى الرضا الوظيفي.

كلمات مفتاحية: التسويق الداخلي، الرضا الوظيفي، التوظيف، التدريب، التحفيز، الاتصال الداخلي، القرض الشعبي الجزائري CPA.

Abstract:

This study aims to identify the extent of implementation of the CPA bank for internal marketing policies (recruitment, training, incentive, internal communication) and its impact on the satisfaction of employees.

The results of study, find that the bank under study, applies internal marketing policies, except for incentive system, which is considered by employees as inefficient and unfair. Moreover, the study find that there is relationship between those policies and the level of job satisfaction.

Keywords: Internal marketing, job satisfaction, recruitment, training, incentive, internal communication, CPA bank.

مقدمة

تظهر أهمية العنصر البشري في قطاع الخدمات بشكل عام، والبنكي بشكل خاص بارتباط تقديم الخدمة بمقدمها، لذا ظهر مفهوم تسويقي يهتم بالعاملين كزبائن داخليين يسمى بالتسويق الداخلي. وتبقى الحاجات التي يسعى العامل لإشباعها ترتبط بعوامل تزيد أو تنقص من درجة الرضا عن العمل.

وبناء على ما تم ذكره سابقا، ارتأينا طرح السؤال التالي:

هل لسياسات التسويق الداخلي المطبقة في القرض الشعبي الجزائري (CPA) أثر على رضا العاملين؟

وبناء على السؤال الرئيسي تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك اختلاف بين آراء العاملين فيما يخص سياسات التسويق الداخلي في البنك محل الدراسة؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة 5% بين سياسات التسويق الداخلي وبين رضا العاملين في البنك محل الدراسة؟

فرضيات البحث:

انطلاقا من السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة 5% بين آراء العاملين فيما يخص سياسات التسويق الداخلي في البنك محل الدراسة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة 5% بين سياسات التسويق الداخلي وبين رضا العاملين في البنك محل الدراسة.

أهمية البحث:

يتطرق هذا البحث إلى موضوع التسويق الداخلي باعتباره يتناول علاقة العاملين بإدارة البنك، وتنمية مهاراتهم، وتنبع أهمية هذا البحث في أنه يحاول معرفة أثر سياسات التسويق الداخلي المطبقة من قبل البنك محل الدراسة على رضا العاملين، خاصة وأن رضا العاملين يؤثر على أدائهم.

أهداف البحث:

يهدف البحث أساسا إلى إظهار مدى اعتماد البنك محل الدراسة على سياسات التسويق الداخلي في تعامله مع العاملين لديها، وأثرها على مستوى رضاهم.

منهج البحث:

فيما يتعلق بالمنهج المتبع فقد تم استخدام المنهج الوصفي مع استعمال أحد أدواته المتمثلة في الاستبيان أين يتضمن الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث، وتحليل النتائج باستخدام برنامج (SPSS).

أولا: الجانب النظري

تسعى البنوك إلى التميز في بيع خدماتها وتقديمها للحصول على رضا الزبون، فيجب عليها أن تركز على مقدم الخدمة، ومن هنا جاء الاهتمام بالتسويق الداخلي.

1. مفهوم التسويق الداخلي:

يقوم التسويق الداخلي على اعتبار مقدمي الخدمة بمثابة زبائن المؤسسة الداخليين الذين يتلقون الخدمة من قبل العاملين الآخرين في المؤسسة نفسها، حيث يجب أن يشكل العنصر البشري أحد أهم العناصر في النشاط التخطيطي الذي تقوم به إدارة التسويق.[1]

[1]- فوزية بوصفصاف، بركان يوسف، **تقييم العاملين لإجراءات التسويق الداخلي في المؤسسات السياحية لمدينة سطيف**، الملتقى الوطني حول دعم المنتج الوطني وتفعيل آليات حمايته وتسويقه، جامعة برج بوعريريج، يومي 25، 26 نوفمبر 2013.

وعرفه بيري berry بأنه: " النظر إلى العاملين على أنهم زبائن داخليين، والنظر للوظائف على أنها منتجات داخلية وجب تصميمها لإشباع حاجات الزبائن الداخليين في اتجاه تحقيق أهداف المؤسسة".[2]

وعرفه جونسون وآخرون على أنه: " الجهود التي يجب على المؤسسة القيام بها تجاه جميع أعضائها بغرض إيجاد الفهم الكامل لرسالة المؤسسة وأهدافها على أن يتم ذلك من خلال التدريب والتحفيز والتقييم بغرض انجاز وتحقيق الأهداف المرغوبة".[3]

كما عرف كوتلر Kotler التسويق الداخلي بأنه:" العمل الذي تقدم به المؤسسة لتدريب وتحفيز زبائنها الداخليين وعلى الأخص أولئك العاملين الذين يحتكون بشكل مباشر مع الزبائن".[4]

يعرف التسويق الداخلي أيضا على أنه:" إيصال بنظريات ومبادئ تسويقية ليكون العاملين بالمؤسسة زبائن داخليين يعملون على فهم وتوطيد العلاقة مع الزبائن".[5]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التسويق الداخلي هو تصميم سياسات موجهة إلى العاملين بهدف استقطابهم والمحافظة على أفضلهم وحثهم على أداء وظائفهم على أفضل وجه ممكن.

2. أهداف التسويق الداخلي:

ويهدف بصفة عامة إلى تحقيق ما يلي:[6]

- التأكد من ترسيخ الفهم الكامل للآراء في أذهان العاملين لإنجاز وظائف بكفاءة؛
- تقديم خدمات ذات جودة عالية إلى الزبائن بإكساب العاملين التوجه نحو الزبون؛[7]

---

[2]- Dunmore M, **Inside Out Marketing: how to create on internal marketing strategy**, (London: Kagan page, 2002), p.19.

[3]– محمد عبد العظيم أبو النجا، **التسويق المتقدم**، (مصر: الدار الجامعية، 2008)، ص.152.

[4]- Kotler Ph, keller K, Manceau D, **marketing management**, 15ème édition, (France: Pearson France, 2015), p.453.

[5]- Joshi R, **Internal marketing in Organizations: Need for Reorientation**, Journal of service marketing, vol.7, No.4, 2007, p.17.

[6]– نظام موسى سويدان؛ عبد المجيد البرواري، **إدارة التسويق في المنظمات غير الربحية**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار الحامد للنشر، 2009)، ص.57.

- وجذب العاملين ذوي الكفاءات والخبرات المتميزة والحفاظ عليهم.

3. خصائص التسويق الداخلي:

يتصف التسويق الداخلي بعدة خصائص أهمها أنه عملية اجتماعية وإدارية هما:[8]

- **التسويق الداخلي عملية اجتماعية:** فالتسويق الداخلي يطبق داخل المؤسسة لإدارة عملية التبادل والتفاعل بين المؤسسة والعاملين بها؛
- **التسويق الداخلي عملية إدارية:** تعمل على تكامل الوظائف المختلفة داخل المؤسسة.

4. سياسات التسويق الداخلي:

من أجل جعل العاملين أكثر فاعلية في تحقيق أهداف المؤسسة، فعلى الإدارة أن تتخذ مجموعة من السياسات المتمثلة في التوظيف، التدريب، التحفيز، والاتصال الداخلي.

1.4. التوظيف: عملية التوظيف هي عملية التي تؤمّن بها المؤسسة مواردها البشرية بحيث يركز نشاط التوظيف على جذب والحفاظ على العامل المناسب للعمل المناسب في المؤسسة.[9]

2.4. التدريب: التدريب هو النشاط الذي يهدف إلى تنمية قدرات العامل على أداء العمل.[10] أي يعتبر التدريب عملية تضمن زيادة المهارات اللازمة للتطوير الأنشطة.[11] وتتمثل فاعلية ودور برامج التدريب فيما يلي:

---

[7]- Gafar O Y, Inda S, Ifu A, **Internal marketing practices and customer orientation of employees in Nigeria banking sector**, International review of management and marketing, vol.6, 2016, p.219.

[8]-كندة علي ديب، حيان محمد بركات، **التسويق الداخلي ودوره في تحسين جودة الخدمات المصرفية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 3، 2015، ص.286.

[9]- أدريان بالمر، **مبادئ تسويق الخدمات**، ترجمة بهاء شاهين، علا أحمد إصلاح، دعاء شراقي، الطبعة الأولى، (القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر، 2009)، ص.642.

[10]- زاهد محمد ديري؛ سعادة راغب الكسواني، **إدارة العنصر البشري في منظمات الأعمال الحديثة**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر، 2009)، ص.229.

- تنمية القدرات الذاتية وتحقيق الرفاهية لدى العاملين في المؤسسة، وبناء الكفاءات؛[12]
- انجاز وظيفي أفضل كما ونوعا، أي زيادة الإنتاجية، وبالتالي تخفيض التكاليف؛[13]
- وللتدريب دور مهم بحب العمل والتكيف معه ومن ثم يكون العطاء.[14]

3.4. التحفيز: التحفيز يقصد به اللجوء إلى تلك العوامل التي تسبب وتوجه وتحافظ على استمرارية السلوك الإيجابي للعاملين.[15] ويعتبر مجموعة العوامل التي تدفع لاختيار التصرف المناسب لتحقيق الهدف.[16] وتتمثل شروط نجاح نظام الحوافز في:

- معرفة العوامل الداخلية والخارجية التي تشجع الأداء الفردي والجماعي، وأن درجة تحفيز العامل يتم معرفتها عن طريق مستوى الأداء، المواقف وردود الأفعال الإيجابية؛[17]
- ويجب أن تكون هناك تناسب بين دوافع العاملين مع الحوافز التي تستخدمها الإدارة.[18]

---

[11]- Bernard M, Daniel C, **Gestion des ressources humaines : pilotage sociale et performance,** 6ème ed, (Paris : Dunod, 2005), p.91.

[12]- Serge B; Jean F C, **Evaluation de la formation et performance de l'entreprise**, (Paris: édition Liaison, 1995), p.19.

[13]– فريد خميلي، **التدريب كمدخل لتحسين أداء الموارد البشرية**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد 6، 2014، ص.67.

[14]– طاهر محمود الكلالدة، **تنمية وإدارة الموارد البشرية**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار عالم الثقافة للنشر، 2008)، ص.49.

[15]- حنا نصر الله، **إدارة الموارد البشرية**، (الأردن: دار زهران للنشر، 2009)، ص.ص.39-40.

[16]– Alain M, **Ressources humaines: Déployer la stratégie**, (Paris: édition Liaisons, 2000), p.226.

[17]– Claude B A, Anne E A, **Gestion des ressources humaines: valeur de l'immatériel**, 1er édition, (Bruxelles: De Boeck s.a, 2008), p.182.

[18]– طاهر محمود الكلالده، **مرجع سابق**، ص.ص.127-128.

4.4. الاتصال الداخلي: الاتصال الداخلي هو مجموع المبادئ والتطبيقات التي تهدف إلى تشجيع سلوك الاستماع، تسهيل تمرير ونشر المعلومات.[19] ويهدف الاتصال الداخلي إلى خلق التحام معنوي في قيم وأهداف مشتركة مثله مثل الاتصال الخارجي.[20]

فالعامل في المؤسسة في اتصالات دائمة مع غيره، فهناك الاتصال بين الرؤساء والمرؤوسين والاتصال مع الزملاء، إن الاتصال عملية رئيسية، ضرورة حيوية في بناء علاقات إنسانية طيبة داخل المؤسسة.[21] ومن أولويات المؤسسة تحسين الاتصالات بين العاملين من خلال مختلف الوسائل وجلسات النقاش والحوار

حول العمل.[22] وأن الاتصالات لا تقتصر فقط على جعل المعلومات مفهومة بل هي فن إدارة هذه المعلومات من أجل تقريب وجهات نظر العاملين.[23]

5. الرضا الوظيفي:

تعددت التعاريف للرضا الوظيفي، فهناك من يعرفه على أنه: "هو الفرق بين ما ينتظره العامل من عمله، وبين الشيء الذي يجده فعلا".[24] ويمكن أن يفهم الرضا الوظيفي على أنه موقف العامل تجاه

---

[19]– برباوي كمال، **دور الاتصال الداخلي في عملية التغيير التنظيمي**، مجلة أماراباك " مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا"، المجلد الرابع، العدد العاشر، 2013، ص.81.

[20]- Marie H W, **le guide de la communication d'entreprise**, 3éme édition, (Paris: Dunod, 2001), p.396.

[21]– صبرينة رماش، **الفعالية الاتصالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008-2009، ص.136.

[22]- Mahama B, **Internal marketing and employee commitment in the hospitality industry**, African Journal of Hospitality Tourism and Leisure, vol.5 (2), 2016, p.4.

[23]- Mucchelli A, **information et communication interne**, 2éme édition, (Paris: Armand Colin éditeur, 2005), p.8.

[24]– ريمة خلوطة، **الاتصال داخل جماعة العمل وأثره على رضا العامل داخل المؤسسة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 15، 2015، ص.89.

عمله.[25] ومن خلال ما سبق نستنتج أن الرضا الوظيفي هو عبارة عن حالة شعورية داخلية تعبر عن درجة ارتياح العامل داخل بيئة العمل.

إن العاملين الذين يشعرون بالرضا عن العمل نجدهم يحسون بالراحة والسعادة في مكان عملهم، ويفضلون العمل مع العاملين الايجابيين، والشعور بالانتماء لهذه المؤسسة وحب عملهم.[26]

ثانيا: الجانب التطبيقي

سوف يتناول هذا الجزء عدة جوانب تتعلق بالبيانات من خلال وصف خصائص عينة الدراسة ثم تحليل ومناقشة النتائج.

1. نبذة عن البنك محل الدراسة "القرض الشعبي الجزائري (CPA):

أنشئ بموجب الأمر 75-67 المؤرخ في 1967/05/14 برأسمال قدره 15 مليون دينار جزائري نتيجة دمج مجموعة من البنوك، فبالإضافة إلى وظائفه التقليدية كبنك تجاري أسندت له مهمة تمويل القطاع العمومي.

2. عينة الدراسة:

تم اعتماد عينة عنقودية مكونة من العاملين في ثلاث وكالات تابعة لبنك القرض الشعبي الجزائري(CPA) بمدينة سطيف، ولقد تم استرجاع 54 استبيانا قابلا للمعالجة الاحصائية، وفيما يلي خصائص عينة الدراسة المبينة في الشكل (01)، حيث نلاحظ أن هناك تقاربا بين نسبة الذكور والإناث العاملين في البنك محل الدراسة، وهذا يدل على أن بنك القرض الشعبي الجزائري يوظف كلا الجنسين بغض النظر عن جنسه، كما نلاحظ أن العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 31 و50 سنة يمثلون أعلى نسبة يليها العاملون الذين تتراوح أعمارهم بين 21 و30 سنة بنسبة 38,9%، وهذا يدل على أن البنك يستقطب الشباب من ذوي الخبرة والكفاءة، بينما تمثل نسبة العاملين الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة أقل نسبة.

[25]- Dony Q, Howard T, **Emotional intelegence: trust and job satisfaction**, Competition forum, vol.4, 2006, p.34.

[26]- Danica B, **Relationship between job satisfaction and organizational performance**, Economic Research-Ekonomska Istrazivanja, vol.29, No.1, 2016, p.119.

الشكل(1): توزيع أفراد العينة وفقا للجنس والعمر.

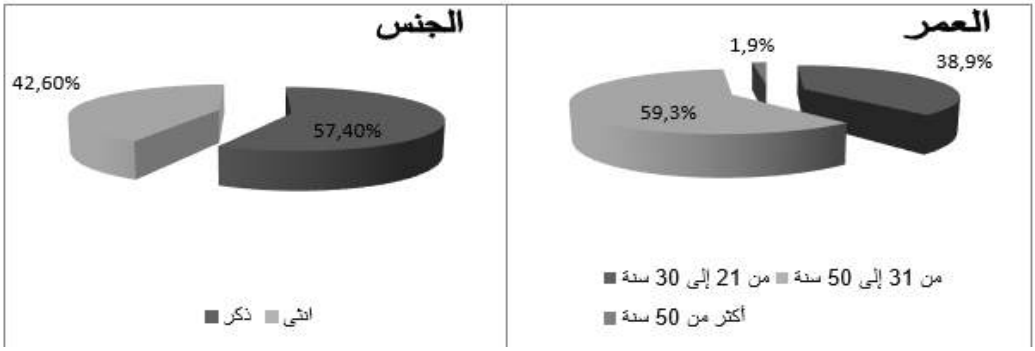

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

ومن خلال الشكل (02) نلاحظ أن أغلب العاملين في البنك محل الدراسة لهم مستوى جامعي، يليها نسبة العاملين المتحصلين على شهادات عليا، فيما تمثل نسبة العاملين الذين لديهم مستوى ثانوي أقل نسبة، وهذا يرجع إلى طبيعة العمل في البنوك، والذي يتطلب كفاءات ومهارات خاصة، وهذا ما يفسر أن عدد الاطارات في البنك محل الدراسة يمثل أعلى نسبة تقدر ب 63%، وأما بالنسبة لخبرة العاملين في البنك فتعتبر أعلى نسبة من نصيب العاملين الذين لديهم خبرة من سنتين إلى 10 سنوات ، تليها نسبة العاملين الذين لديهم أكثر من 10 سنوات وأقل من 20 سنة.

الشكل(2): توزيع أفراد العينة وفقا للمستوى التعليمي والمهنة والخبرة.

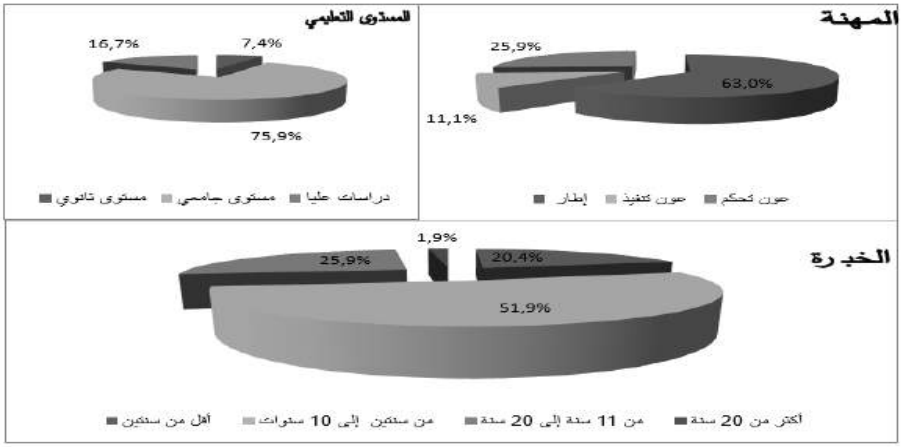

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

3. أداة الدراسة:

- **صدق الأداة:** تم عرض الاستبيان على أساتذة من جامعة فرحات عباس، وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة.
- **ثبات الأداة:** تم استخراج معامل ألفا كرونباخ لمعرفة مدى الاتساق الداخلي لجميع أسئلة الدراسة مثلما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(01): قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ (Crombach Alpha)

اسم المتغير	معامل الثبات ألفا كرونباخ (Crombach Alpha)
سياسات التسويق الداخلي	0,92
الرضا الوظيفي	0,81
جميع أسئلة الاستبيان	0,92

المصدر: مستخرج من البيانات الأولية للاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS.

معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مقبولة وهي أكبر من 0,60، حيث بلغ لكافة فقرات الاستبيان 0,92، وهي نسبة قريبة من الواحد وهذا ما يبين وجود علاقة تناسق وترابط عالية بين عبارات الاستبيان مما يزيد من مصداقية البيانات

4. عرض وتحليل النتائج المتعلقة بسياسات التسويق الداخلي:

1.4. عرض وتحليل النتائج الخاصة بعبارات توظيف العاملين:

من خلال الجدول (02) نلاحظ أن أغلب المستجوبين يوافقون على أن البنك يقوم باختيار العاملين ذوي الكفاءات والمهارات المطلوبة، ويشغل العاملون في وظيفة محددة وواضحة المهام ويرون بأنها تلبي حاجاتهم ورغباتهم، إلا أننا في المقابل نلاحظ أن 40,7% من المستجوبين لا يشعرون بالاستقرار في البنك محل الدراسة ولديهم رغبة في تغيير مكان العمل.

الجدول رقم (02): عرض وتحليل النتائج الخاصة بتوظيف العاملين

الفقرات	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	المنوال
يقوم البنك باختيار العاملين ذوي الكفاءات والمهارات المطلوبة.	%22,2	%38,9	%22,2	%7,4	%9,3	4
تلبي هذه الوظيفة حاجاتي ورغباتي.	%11,1	%35,2	%20,4	%27,8	%5,6	4
أشعر بالاستقرار في البنك ولا أنوي تغيير العمل.	%16,7	%22,2	%13	%40,7	%7,4	2
أشغل وظيفة محددة وواضحة المهام.	%18,5	%55,6	%9,3	%13	%3,7	4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة.

2.4. عرض وتحليل النتائج الخاصة بعبارات تدريب العاملين:

من خلال الجدول الموالي نلاحظ أن قيمة المنوال هي 4، ويفسر هذا بأن البنك محل الدراسة يهتم بتدريب العاملين، وتعتبر البرامج التدريبية كافية وتركز على إكساب العاملين الكفاءات والمهارات المطلوبة، وخاصة تلك المتعلقة بخدمة الزبائن، وهذا لأهمية المورد البشري في تقديم الخدمات البنكية وتكوين العلاقة مع الزبون والسعي في تحقيق أهداف البنك.

الجدول رقم (03): عرض وتحليل النتائج الخاصة بتدريب العاملين.

الفقرات	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	المنوال
تعتبر البرامج التدريبية التي يوفرها البنك للعاملين كافية؛	%11,1	%29.6	16,7%	% 25,9	%16,7	4
تهتم إدارة البنك بتدريب العاملين في مجال وظائفهم؛	%20,4	%42,6	%16,7	%16,7	%3,7	4
تركز البرامج التدريبية على المهارات المتعلقة بكيفية التعامل مع الزبائن؛	%16,7	%33,3	%27,8	%16,7	%5,6	4
يهدف البنك من البرامج التدريبية إكساب العاملين للمهارات والقدرات اللازمة المتعلقة بخدمة الزبائن.	%18,5	%38,9	%25,9	%11,1	%5,6	4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة.

3.4. عرض وتحليل النتائج الخاصة بعبارات التحفيز:

يبين الجدول (04) أن أغلب العاملين في البنك محل الدراسة لا يوافقون على نظام الحوافز المطبق من قبل البنك، ويعتبرونه غير فعال وغير عادل، ولا يمنح حوافز للعاملين بناء على أدائهم المتميز، وأن إدارة البنك لا تقوم بترقيتهم إلى وظائف أعلى بناء على أدائهم الجيد، وأن العاملين يفتقرون إلى دعم البنك لهم خاصة من هم على تماس مباشر مع الزبائن، وهذا ما تؤكده قيمة المنوال التي تراوحت بين 1 و2. والسبب راجع لغياب حوافز فردية وحوافز جماعية للعاملين لصعوبة تحديد من يستحق الحوافز على أساس مستوى الأداء الذي يقدمه العامل.

الجدول رقم (04): عرض وتحليل النتائج الخاصة بالتحفيز.

الفقرات	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	المنوال
تقوم إدارة البنك بمنح حوافز للعاملين بناء على أدائهم المتميز في خدمة الزبائن وتطبيق الجودة؛	%1,9	%13	%18,5	%29,6	%37	1
تبذل إدارة البنك قصارى جهدها لتطبيق نظام فعال وعادل للمكافآت تحفز العاملين على أداء العمل؛	%3,7	%18,5	%20,4	%24,1	%33,3	1
توفى إدارة البنك فرص الترقية للعاملين إلى الوظائف العليا بناء على أدائهم الجيد في تحقيق الجودة وخدمة الزبائن؛	%11,1	%9,3	%29,6	%20,4	%29,6	1
تقوم إدارة البنك بدعم العاملين والاعتراف بجهودهم في القيام بوظائفهم خاصة الوظائف التي هي على تماس مباشر بالزبائن.	%5,6	%20,4	%22,2	%27,8	%24,1	2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة.

4.4. عرض وتحليل النتائج الخاصة بعبارات الاتصال الداخلي:

نلاحظ من خلال الجدول (05) أنه لا يوجد بالبنك محل الدراسة نظام جيد للاتصالات يسمح بتوفير المعلومات التي يحتاجها العاملون في وظيفتهم بسرعة، وهذا ما تؤكده قيمة المنوال التي تساوي 2، فيما يرى أغلب العاملين أن البنك يوفر وسائل جيدة لتسهيل الاتصال بين العاملين، ويمكنهم الاتصال بسهولة برئيسهم المباشر إذا اعترضتهم أي مشكلة في وظيفتهم أو الحصول على المعلومات الدقيقة

والصحيحة من أجل توفير المعلومة للزبون والرد على كل استفساراته عند تقديم الخدمة وخلق نوع من الثقة مع والزبون.

الجدول رقم (05): عرض وتحليل النتائج الخاصة بالاتصال الداخلي.

الفقرات	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	المتوال
تعمل إدارة البنك على تسهيل الاتصال بين العاملين من خلال توفيرها لوسائل جيدة.	%13	%38,9	%24,1	%16,7	%7,4	4
يسود بالبنك نظام جيد للاتصالات يسمح بتوفير كافة المعلومات التي أحتاجها في وظيفتي بسرعة.	%11,1	%13	%25,9	%33,3	%16,7	2
المعلومات التي تصلني من الإدارة صحيحة ودقيقة.	%14,8	%35,2	29,6	%13	%7,4	4
إذا تعرضت لمشكلة ما في عملي يمكنني الاتصال بسهولة برئيسي المباشر.	%27,8	%46,3	%11,1	%9,3	%5,6	4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة.

5.4. عرض وتحليل النتائج الخاصة بعبارات الرضا الوظيفي:

في الجدول (06) لاحظنا أن أغلب المستجوبين من العاملين في البنك محل الدراسة يحبون عملهم ويشعرون بالارتياح في محيط عملهم، وهم راضون عن ساعات العمل، في حين نجد أن أغلب المستجوبين غير راضين على الإطلاق عن الخدمات الاجتماعية التي يوفرها البنك، وأيضا عن فرص الترقية التي يوفرها البنك للعاملين.

الجدول رقم (06): عرض وتحليل النتائج الخاصة بالرضا الوظيفي.

الفقرات	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	المتوسط
أحب عملي عند القيام به	%37	%53,7	%7,4	%1,9	0	4
أشعر بالارتياح في محيط عملي في الغالب	%7,4	%55,6	%13	%24,1	0	4
أشعر أن مدير البنك يعامل الجميع بالتساوي	%14,8	%29,6	%35,2	%11,1	9,3	3
أنا راض عن أوقات الراحة التي يوفرها لي عملي	%7,4	%29,6	%13	%35,2	14,8	2
أنا راض عن ساعات العمل	%7,4	%31,5	%22,2	%24,1	14,8	4
أنا راض عن فرص الترقية	%3,7	%20,4	%24,1	%33,3	18,5	2
أنا راض عن الاستقرار في العمل	%5,6	%44,4	%20,4	%24,1	5,6	4
أنا راض عن توفر خدمات اجتماعية مناسبة	%7,4	%20,4	%13	%18,5	40,7	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة.

5. اختبار فرضيات الدراسة:

1.5. اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أنه: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة 5% بين آراء العاملين فيما يخص سياسات التسويق الداخلي في البنك محل الدراسة".

الجدول رقم (07): عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرضية الأولى.

العبارات	اختبار (*Chi-square test*)	مستوى الدلالة	
يقوم البنك باختيار العاملين ذوي الكفاءات والمهارات المطلوبة؛	17,296	0,002	دال
تلبي هذه الوظيفة حاجاتي ورغباتي؛	15,630	0,004	دال
أشعر بالاستقرار في البنك ولا أنوي تغيير العمل؛	17,667	0,001	دال
أشغل وظيفة محددة وواضحة المهام؛	45,815	0,000	دال
تعتبر البرامج التدريبية التي يوفرها البنك للعاملين كافية؛	6,185	0,186	غير دال
تهتم إدارة البنك بتدريب العاملين في مجال وظائفهم؛	21,556	0,000	دال
تركز البرامج التدريبية على المهارات المتعلقة بكيفية التعامل مع الزبائن؛	12,667	0,013	دال
يهدف البنك من البرامج التدريبية إكساب العاملين للمهارات والقدرات اللازمة المتعلقة بخدمة الزبائن؛	18,407	0,001	دال
تقوم إدارة البنك بمنح حوافز للعاملين بناء على أدائهم المتميز في خدمة الزبائن وتطبيق الجودة؛	20,630	0,000	دال
تبذل إدارة البنك قصارى جهدها لتطبيق نظام فعال وعادل للمكافآت تحفز العاملين على أداء العمل؛	12,481	0,014	دال
توفى إدارة البنك فرص الترقية للعاملين إلى الوظائف العليا بناء على أدائهم الجيد في تحقيق الجودة وخدمة الزبائن؛	10,259	0,036	دال
تقوم إدارة البنك بدعم العاملين والاعتراف بجهودهم في القيام بوظائفهم خاصة الوظائف التي هي على تماس مباشر بالزبائن؛	7,852	0,097	غير دال
تعمل إدارة البنك على تسهيل الاتصال بين العاملين من خلال توفيرها لوسائل جيدة؛	16,000	0,003	دال
يسود بالبنك نظام جيد للاتصالات يسمح بتوفير كافة المعلومات التي أحتاجها	9,519	0,049	دال

			في وظيفتي بسرعة؛
دال	0,005	15,074	المعلومات التي تصلني من الإدارة صحيحة ودقيقة؛
دال	0,000	31,185	إذا تعرضت لمشكلة ما في عملي يمكنني الاتصال بسهولة برئيسي المباشر؛
دال	0,000	39,185	أحب عملي عند القيام به؛
دال	0,000	30,000	أشعر بالارتياح في محيط عملي في الغالب؛
دال	0,005	14,704	أشعر أن مدير البنك يعامل الجميع بالتساوي؛
دال	0,005	15,074	أنا راض عن أوقات الراحة التي يوفرها لي عملي؛
غير دال	0,058	9,148	أنا راض عن ساعات العمل؛
دال	0,014	12,481	أنا راض عن فرص الترقية؛
دال	0,000	27,852	أنا راض عن الاستقرار في العمل؛
دال	0,002	17,296	أنا راض عن توفر خدمات اجتماعية مناسبة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة.

في الجدول (07) السابق تم إجراء اختبار (Chi-square test) الذي يهتم بوجود اختلافات في الآراء وعدم وجودها مع توضيحها بمستوى الدلالة، حيث كلما كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة ومستوى الدلالة أقل من مستوى الخطأ عند 0,05، فإن مستوى الدلالة دال، وبالتالي وجود اختلافات في آراء المستجوبين.

ومن خلال تحليلنا للجدول نلاحظ أنه لا يوجد اختلاف بين آراء العاملين فيما يخص إجراءات التسويق الداخلي والرضا الوظيفي في البنك محل الدراسة، إلا فيما يتعلق بكفاية البرامج التدريبية التي يقدمها البنك للعاملين، ودعم إدارة البنك للعاملين والاعتراف بجهودهم في القيام بوظائفهم خاصة الوظائف التي هي على تماس مباشر بالزبائن، إضافة إلى رضا العاملين عن ساعات العمل، ومنه نقبل الفرضية وهذا لعدم تجانس آراء المستجوبين.

2.5. اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة 5% بين سياسات التسويق الداخلي وبين رضا العاملين في البنك محل الدراسة".

1.2.5.الفروض العامة الإحصائية للاستبيان:

- **ثبات فقرات الاستبيان:** نلاحظ أنّ اختبار ألفا كرونباخ تجاوز 0.70، لكل فقرة من فقرات الاستبيان، كما أنّ الثبات الكلي للاستبيان يساوي 0.92، وهذا يدل على التناسق الداخلي لفقرات الاستبيان؛
- **الارتباط:** قد أسفر البحث عن وجود الكثير من العلاقات الارتباطية بلغت 0.3 فأكثرّ، كما نلاحظ أنّ جميع معاملات الارتباط أقلّ من 0.7، هذا بالإضافة إلى عدم معنوية معاملات الارتباط، كما نلاحظ أنّ محدّد مصفوفة الارتباط يساوي 268E -107, وهو أكبر من 0.00001، ومن هنا نحكم بعدم وجود مشكلة للازدواج الخطي بين المتغيّرات، وعليه فالمصفوفة صالحة للتحليل العاملي.

2.2.5.الفروض الإحصائية الخاصة بتحليل المكونات الأساسية للاستبيان:

- **مقياس كايزر– مايـر–أولكين واختبار بارتليت (*KMO*):** إنّ قيمة معامل الارتباط يرتبط بحجم العينة، والجدول الموالي يوضح مقياس KMO واختبار بارتليت.

الجدول (08): مقياس KMO واختبار بارتليت لاستبيان الجزائر

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		,831
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	929,369
	Ddl	276
	Signification de Bartlett	,000

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال هذا الجدول، يتبيّن أنّ نسبة مقياس KMO لاختبار مدى سلامة العينة يقدر بقيمة 8310. وهو أكبر من الحد الأدنى 0.7، كما نلاحظ أنّ اختبار بارتليت بلغ مستوى الدلالة عليه 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وهذا يدلّ على أن العيّنة مناسبة للتحليل العاملي.

- **مصفوفة الارتباط المضاد:** تحدد قياس كفاءة العينة لكل فقرة في المقياس على حد، حيث أنّ كل فقرة من فقرات الاستبيان لها ارتباط مضاد، ونسبة هذا الارتباط أعلى من 0.7؛
- **تقديرات الشيوع أو الاشتراكات (*Communalities*):** من خلال مصفوفة التشبع يجب أن يكون نسبة الشيوع لكل فقرة يساوي الحد الأدنى 0.5، بالنظر نتائج التحليل العاملي الاستكشافي يتّضح أنّ كل فقرات الاستبيان لها شيوع أو معدّل اشتراك أعلى من النسبة 0,5.

3.2.5. معايير كفاءة التحليل العاملي بطريقة المكونات الأساسية للاستبيان:

- **نسبة التباين الكلي المشروح أو المفسر:** من خلال التحليل العاملي الاستكشافي يتّضح أنّ نسبة التراكم الكلي كانت 54.22%، ونسبة مساهمة كل عامل في تفسير سياسات التسويق الداخلي كانت 43.24%، 10.97% على التوالي للعاملين الأول والثاني، وبإجراء التدوير على هذه العوامل باستخدام طريقة Varimax وهذا ما أدى إلى تغيّر تباين كل عامل حيث أصبح العامل الأول يساهم بنسبة 27.95% في تفسير سياسات التسويق الداخلي في البنك محل الدراسة فيما يساهم العامل الثاني في تفسيرها بنسبة 26.26%.
- **تطابق عدد الجذور الكامنة مع المرجعية النظرية للاستبيان:** من خلال التحليل العاملي الاستكشافي أنّ عدد الجذور الكامنة يساوي اثنان وهو ما يتوافق مع العاملين الموضحين نظريا وهما: سياسات التسويق الداخلي والرضا الوظيفي
- **نسبة التحميل أو التشبّعات لكل فقرة في البعد أو المجال:** قمنا في هذا التحليل باختيار وتفسير الفقرات التي تتجاوز نسبة 0.5، حيث أطلق على العامل الأول "الرضا الوظيفي" ويضمّ الفقرات (Q52, Q53, Q56, Q57 , Q58) المتعلّقة بشعور العامل بالارتياح في محيط عمله ومعاملة المدير

للعاملين بالتساوي ورضا العاملين عن فرص الترقية وشعور العاملين بالاستقرار في العمل ورضاهم عن الخدمات الاجتماعية المقدمة. وأطلق على العامل الثاني اسم " سياسات التسويق الداخلي" ويضمّ الفقرات (Q11, Q21, Q22, Q23, Q24 , Q31, Q32, Q33, Q34) المتعلّقة باختيار البنك للعاملين ذوي الكفاءة واهتمامه بتدريب العاملين في مجال وظائفهم وتركيز البرامج التدريبية على المهارات المتعلقة بكيفية التعامل مع الزبائن، ويهدف البنك من خلال البرامج التدريبية إلى اكساب العاملين للمهارات، كما يقوم البنك بمنح حوافز للعاملين، وتبذل إدارة البنك قصارى جهدها لتطبيق نظام فعال وعادل للمكافآت، وتوفر فرص الترقية لهم إلى الوظائف العليا، بالإضافة إلى دعم العاملين والاعتراف بجهودهم. ومن خلال التحليل العاملي الاستكشافي لفقرات الاستبيان تبين لنا أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بمستوى بمستوى دلالة 5% بين سياسات التسويق الداخلي وبين رضا العاملين في البنك محل الدراسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

خـاتمة:

تناول هذا البحث أثر تطبيق سياسات التسويق الداخلي على رضا العاملين في البنوك الجزائرية من خلال دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPAحيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- البنك محل الدراسة يقوم بتوظيف العاملين ذوي الكفاءات المطلوبة، وتشغيلهم في مناصب محددة وواضحة المهام وهذا لأهمية الوظيفة في البنك التي تتطلب مهارات خاصة لذلك؛
- تتوفر في البنك برامج تدريبية كافية من أجل تدريب العاملين واكسابهم مزيد من المهارات والكفاءات وخاصة تلك المتعلقة بخدمة الزبائن لأهمية العنصر البشري في تقديم الخدمة وارضاء الزبائن؛
- بالرغم من اهتمام البنك بسياستي التوظيف والتدريب إلا أنه أهمل سياسة التحفيز كون أغلب العاملين لا يوافقون نظام الحوافز المطبق، حيث يعتبرونه غير فعال وغير عادل، ولا تمنح الحوافز بناء على أدائهم، ولا يقوم البنك بدعمهم والاعتراف بجهودهم؛

- تعمل إدارة البنك على تسهيل الاتصال بين العاملين وبرئيسهم المباشر، وتوفير المعلومات الصحيحة والدقيقة إلا أن العاملين يشتكون من عدم الحصول على المعلومات بسرعة؛
- إن أغلب العاملين يحبون عملهم، ويشعرون بالارتياح في الغالب في محيط العمل، إلا أنهم غير راضين على الإطلاق عن الخدمات الاجتماعية وفرص الترقية التي يوفرها البنك؛
- لا يوجد اختلاف بين آراء المستجوبين من العاملين في البنك محل الدراسة فيما يخص إجراءات التسويق الداخلي والرضا الوظيفي، إلا فيما يتعلق بكفاية البرامج التدريبية ودعم إدارة البنك للعاملين والاعتراف بجهودهم، بالإضافة إلى رضا العاملين عن ساعات العمل؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة 5% بين سياسات التسويق الداخلي وبين رضا العاملين في البنك محل الدراسة.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. أدريان بالمر، **مبادئ تسويق الخدمات**، ترجمة بهاء شاهين؛ علا أحمد إصلاح؛ دعاء شراقي، الطبعة الأولى، (القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر، 2009).
2. حنا نصر الله، **إدارة الموارد البشرية**، (الأردن: دار زهران للنشر، 2009).
3. زاهد محمد ديري؛ سعادة راغب الكسواني، **إدارة العنصر البشري في منظمات الأعمال الحديثة**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر، 2009).
4. طاهر محمود الكلالدة، **تنمية وإدارة الموارد البشرية**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار عالم الثقافة للنشر، 2008).
5. محمد عبد العظيم أبو النجا، **التسويق المتقدم**، (مصر: الدار الجامعية، 2008).

6. نظام موسى سويدان؛ عبد المجيد البرواري، **إدارة التسويق في المنظمات غير الربحية**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار الحامد لنشر، 2009).

مصادر أخرى:

7. صبرينة رماش، **الفعالية الاتصالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008-2009.
8. برباوي كمال، **دور الاتصال الداخلي في عملية التغيير التنظيمي**، مجلة أماراباك " مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا"، المجلد الرابع، العدد العاشر، 2013.
9. ريمة خلوطة، **الاتصال داخل جماعة العمل وأثره على رضا العامل داخل المؤسسة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 15، 2015.
10. كندة علي ديب؛ حيان محمد بركات، **التسويق الداخلي ودوره في تحسين جودة الخدمات المصرفية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 3، 2015.
11. فوزية بوصفصاف، بركان يوسف، **تقييم العاملين لإجراءات التسويق الداخلي في المؤسسات السياحية لمدينة سطيف**، الملتقى الوطني حول دعم المنتج الوطني وتفعيل آليات حمايته وتسويقه، جامعة برج بوعريريج، يومي 25، 26 نوفمبر 2013.

باللغة الأجنبية:

مؤلفات:

12. Alain M, **Ressources humaines : Déployer la stratégie**, (Paris : édition Liaisons, 2000).
13. Bernard M, Daniel C, **Gestion des ressources humaines : pilotage sociale et performance,** 6ème édition, (Paris : Dunod, 2005).
14. Claude B A, Anne E A, **Gestion des ressources humaines : valeur de l'immatériel**, 1er édition, (Bruxelles : De Boeck s.a, 2008).

15. Kotler Ph, keller K, Manceau D, **marketing management**, 15ème édition, (France: Pearson France, 2015).
16. Marie H W, **le guide de la communication d'entreprise**, 3éme édition, (Paris: Dunod, 2001).
17. Mucchelli A, **information et communication interne**, 2éme édition, (Paris: Armand Colin éditeur, 2005).
18. Serge B ; Jean F C, **Evaluation de la formation et performance de l'entreprise**, (Paris: édition Liaison, 1995).

مصادر أخرى:

19. Danica B, **Relationship between job satisfaction and organizational performance**, Economic Research-Ekonomska Istrazivanja, vol.29, No.1, 2016.
20. Dony Q, Howard T, **Emotional intelegence: trust and job satisfaction**, Competition forum, vol.4, 2006.
21. Dunmore M, **Inside Out Marketing: how to create on internal marketing strategy**, (London: Kagan page, 2002).
22. Gafar O Y, Inda S, Ifu A, **Internal marketing practices and customer orientation of employees in Nigeria banking sector**, International review of management and marketing, vol.6, 2016.
23. Joshi R, **Internal marketing in Organizations: Need for Reorientation**, Journal of service marketing, vol.7, No.4, 2007.
24. Mahama B, **Internal marketing and employee commitment in the hospitality industry**, African Journal of Hospitality Tourism and Leisure, vol.5(2), 2016.

نحو بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطـــاع المحروقات
كشرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر

بودواية محمد
طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر
بريد إلكتروني: mboudouaya79@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور و كيفية بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات كشرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، حيث يتطلب الأمر العمل بجانب العرض الكلي ويشترط ذلك بناء مقاربة جزائرية أصيلة لتحقيق هذا النمو الاقتصادي المستديم، وتجسيد عوامل نجاحها المفتاحية المشتركة ومن بين أهم هذه العوامل هناك العامل المتمثل في بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية منتجة للثروة يكون عمودها الفقري بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات.

للإشارة أنه خلال الفترة 2001-2015 قامت السلطات العمومية بتطبيق سياسة اقتصادية بواسطة برامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي لأجل دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، غير أن ذلك لم يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، وكانت النتائج ضعيفة.

كلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي المستديم، القوة الاقتصادية الصناعية التنافسية، اقتصاديات الحجم، عوامل الإنتاج، الناتج الداخلي الخام.

Résumé :

Cette étude, vise à clarifier le rôle et la manière de construction, d'une force économique industrielle compétitive, hors hydrocarbure. comme condition nécessaire pour la réalisation de la croissance économique durable en Algérie. Il s'agit de travailler au niveau de l'offre global, cela exige la construction d'une approche Algérienne authentique pour la

réalisation de la croissance durable. Et la concrétisation de ces facteurs clés communs de réussite. L'un de ces plus importants facteurs. On trouve le facteur construction d'une force économique nationale compétitive productive de la richesse. Sa colonne vertébrale réside dans la construction d'une force économique industrielle compétitive hors hydrocarbure.

Il est à souligner que durant la période 2001-2015, les autorités publiques ont appliquées une politique économique, à travers les programmes de soutien de la relance et de la croissance économique. Pour soutenir la croissance économique. Mais cela n'a pas conduit à soutenir la croissance économique et réaliser de la croissance économique durable, tandis que les résultats étaient faibles.

مقدمة:

حسب الدراسة المنجزة من طرف البنك العالمي في سنة 2008 حول موضوع النمو الاقتصادي، فقد تمكنت ثلاثة عشرة (13) بلدا من تحقيق النمو الاقتصادي المستديم من خلال تجسيد عوامل النجاح المفتاحية المشتركة لتحقيق هذا النمو الاقتصادي المستديم، ومن بين أهم هذه العوامل هناك عامل بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية منتجة للثروة يكون عمودها الفقري بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات.

إن السياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر منذ سنة 2001 المستهدفة دعم النمو الاقتصادي لم تأخذ في الاعتبار استهداف تحقيق النمو الاقتصادي المستديم كهدف نهائي وتجسيد عامل النجاح المفتاحي المشترك المتمثل في بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية وبناء قوة صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات، وقد تم الاعتماد فقط على العمل بجانب الطلب الكلي استنادا على النظرية الكينيزية ونظريات النمو الداخلي أين تم توجيه الوفرة المالية الضخمة والاستثنائية المتأتية من إيرادات المحروقات نحو تشييد الهياكل القاعدية عبر مختلف مناطق الوطن، ولم تمنح العناية والأهمية للقطاع الصناعي خارج المحروقات لبنائه وجعله العمود الفقري والقوة الضاربة للاقتصاد الوطني.

أ- إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية الدراسة في الإجابة عن السؤال الجوهري التالي:

لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر هل يقتضي الأمر أولا بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات التي يجب أن تكون بمثابة العمود الفقري لبناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية منتجة للثروة، وكيف يمكن تحقيق ذلك؟

ولتحليل هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم هذا النمو الاقتصادي المستديم، وما هي خصائص اقتصادياته؟
- ما هي نتائج تطبيق سياسة دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2015، وهل أدى تطبيقها إلى تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المستديم؟
- كيف كان أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2015، وما هي مساهمته في إنتاج الثروة الوطنية؟
- كيف يمكن بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات منتجة للثروة لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر؟

ب- فرضيات الدراسة:

- ستؤدي سياسة دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 إلى دعم وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المستديم؛
- ستؤدي السياسة الاقتصادية المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 إلى التحليق بهذا القطاع وجعله قطاعا يساهم بقوة وفعالية في إنتاج الثروة الوطنية؛
- لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر إلا من خلال بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات تكون بمثابة العمود الفقري لبناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية منتجة للثروة.

ت- أهمية الدراسة: إن جميع السياسات المطبقة في الجزائر منذ سنة 2001 لأجل دعم النمو الاقتصادي قد كانت نتائجها مخيبة وباءت كلها بالفشل نظرا للاعتماد على العمل بجانب الطلب الكلي وانتهاج سياسات اقتصادية مستلهمة من نظريات اقتصادية لا تجد أساسها النظري والتطبيقي في الواقع الجزائري، وإهمال الاعتماد على جانب العرض الكلي وما للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر من دور جوهري ومحوري في بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية منتجة للثروة، وتتجلى أهمية هذه الدراسة في أنها تتضمن رسم مقاربة جديدة لبناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات في الجزائر اعتمادا على الفكر الاقتصادي، ويعتبر مصطلح ومفهوم قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات مصطلحا جديدا ينبغي تبنيه وتأييده لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم والتحليق الاقتصادي للجزائر.

ث- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- فهم النمو الاقتصادي المستديم وخصائص اقتصادياته؛
- دراسة آثر وجدوى تطبيق برامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2015؛
- دراسة أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 ودوره في دعم إنتاج الثروة؛
- رسم مقاربة لبناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات منتجة للثروة تكون بمثابة العمود الفقري لبناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي المستديم.

ج- حدود ونطاق الدراسة: لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الفترة الزمنية 2001-2015 وهي الفترة التي تميزت بتطبيق سياسة لدعم النمو الاقتصادي تتعلق بتحفيز الطلب الكلي وكانت النتائج محتشمة، وخلال نفس هذه الفترة فقد تم إهمال العمل بجانب العرض الكلي وبناء قوة اقتصادية وطنية

تنافسية منتجة للثروة وهو الذي يعتبر الحل الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم والتحليق الاقتصادي بالنسبة للجزائر.

ح- منهج الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة المدروسة تعبيرا كميا وكيفيا من أجل تفسيرها تفسيرا كافيا والوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في فهم وتشخيص الإشكالية وفهم أسبابها.

خ- خطة الدراسة: لأجل الإجابة على إشكالية الدراسة فقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى أربعة محاور، حيث تناولنا في المحور الأول مفهوم النمو الاقتصادي المستديم، وفي المحور الثاني قمنا بدراسة ضعف معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015، أما في المحور الثالث فقد درسنا ضعف أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2015، وفي المحور الرابع قمنا برسم مقاربة لبناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات منتجة للثروة لأجل تحقيق هدف النمو الاقتصادي المستديم.

1. مفهوم النمو الاقتصادي المستديم:

يعتبر تقرير النمو الاقتصادي الذي قامت بإعداده في شهر يونيو 2008 لجنة النمو والتنمية التابعة للبنك العالمي تحت عنوان " استراتيجيات دعم النمو المستديم والتنمية المتضامنة " من بين أهم وأبرز وأحدث التقارير التي تناولت بشكل جد واضح دراسة النمو الاقتصادي المستديم من حيث تعريفه، خصائصه، سياسات واستراتيجيات تحقيقه ونتائجه.

1.1. تعريف النمو الاقتصادي المستديم

عرفت لجنة النمو والتنمية للبنك العالمي النمو الاقتصادي المستديم بأنه: " المعدل السنوي لنمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي الذي يبلغ أو يفوق 07 بالمائة لمدة ربع قرن أو أكثر "، ويوجد هناك ثلاثة

عشرة (13) اقتصادا حقق بالفعل هذا النمو الاقتصادي المستديم، وهذا كما يوضحه الجدول (01) الموالي.[1]

هناك من رأى أن الحالات المذكورة أعلاه في الجدول عبارة عن وقائع يصعب تفسيرها ولا يمكن تكرارها، إلا أن الواقع يبين احتمال انضمام اقتصاديات أخرى إلى هذه الحالات في المستقبل القريب، فعندما نمت اليابان على وتيرة النمو الاقتصادي المستديم رأى البعض بأنها حالة خاصة مدفوعة برغبة اليابان في استعادة عافيتها بعد الحرب العالمية الثانية، وعندما لحقت بها كل من هونغ كونغ التابعة للصين، تايوان التابعة للصين، سنغافورة وكوريا الجنوبية تم اعتبارها بلدان صغيرة الحجم، وعندما تفوقت الصين إلى جانب بلدان أخرى من إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوروبا الناشئة، فقد تم التأكد على أن كل الاقتصاديات بإمكانها تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في المدى الطويل، إلا أن الأمر يتطلب تشخيص وتجسيد عوامل النجاح المشتركة لهذه البلدان باعتبارها نماذج يمكن محاكاتها.

جدول رقم (01): البلدان التي نجحت في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستديم حسب دراسة البنك العالمي لسنة 2008.

البلد	فترة النمو الاقتصادي القوي **	الناتج الداخلي للفرد	
		في البداية	في سنة 2005 ***
بوتسوانا	2005 -1960	210	3800
البرازيل	1980 -1950	960	4000
الصين	2005 -1961	105	1400
كوريا الجنوبية	2001 -1960	1100	13200
هونغ كونغ التابعة للصين	1997 -1960	3100	29900
إندونيسيا	1997 -1966	200	900

[1]– Rapport sur la croissance « Stratégies à l'appui d'une croissance Durable et d'un développement Solidaire », Editions ESKA, Banque Mondiale, juin 2008, p 01.

اليابان *	1983 -1950	3500	39600
ماليزيا	1997 -1967	790	4400
مالطا *	1994 -1963	1100	9600
عمان	1999 -1960	950	9000
سنغافورة	2002-1967	2200	25400
طايوان التابعة للصين	2002-1965	1500	16400
تايلاند	1997-1960	330	2400

Source : Rapport sur la croissance « **Stratégies à l'appui d'une croissance Durable et d'un développement Solidaire** », Editions ESKA, Banque Mondiale, juin 2008, p 25.

* البلدان التي بلغت الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد للذي هو لدى البلدان المصنعة.

** الفترة التي من خلالها كان نمو الناتج الداخلي الخام يساوي 07 بالمائة سنويا أو أكثر.

*** بالدولار الأمريكي حسب سنة الأساس 2000.

2.1. خصائص اقتصاديات النمو المستديم: تتباين اقتصاديات النمو المستديم من حيث خصائصها ومميزاتها والتي يمكن الاستفادة من مسارات نموها باعتبار أن هذه الحالات قابلة للمحاكاة في دول أخرى وهو ما سلكه صانعوا السياسات الاقتصادية في هذه البلدان حتى حققوا معدلات مستديمة للنمو الاقتصادي، ومن هذه الخصائص: [2]

- يتميز النمو الاقتصادي المستديم بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي واستمرارها لمدة زمنية أطول تفوق العقدين من الزمن؛

[2]– طيبة عبد العزيز، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم – دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 85.

- تدل هذه الحالات على إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي المستديم واحتمال تكرارها في العديد من الاقتصاديات في المستقبل، فتحقيق النمو الاقتصادي المستديم ليس أمرا مستحيلا وإنما يتطلب الأمر البحث عن الاستراتيجيات التي تمكن من تحقيقه؛
- لا يتحقق النمو الاقتصادي المستديم تلقائيا لأنه يتطلب التزام طويل الأجل من جانب صانعي السياسات الاقتصادية ومن القيادات السياسية بحيث يتم متابعة هذا الالتزام بشكل دائم وبأسلوب تفكير علمي وعملي يتسم بالمرونة؛
- إن تحقيق النمو الاقتصادي المستديم ليس أمرا سهلا، فلو كان الأمر كذلك لكانت حالات النجاح كثيرة، فتسعى بعض الاقتصاديات من أجل الانطلاق في النمو والبعض الآخر يخفق في ذلك؛
- إن النمو الاقتصادي المستديم ليس غاية في حد ذاته ولكنه يساعد على تحقيق أهداف أخرى مهمة للأفراد والمجتمع كإتاحة فرص العمل، زيادة الدخول والمساهمة في توفير الخدمات العامة كالتعليم والصحة، كما يمكن للاقتصاديات التي تحقق النمو الاقتصادي المستديم أن تخفض من حدة الفقر حتى مع زيادة التفاوت بين الدخول وانعدام المساواة، فالنمو الاقتصادي المستديم ينقل الفقراء خارج دائرة الفقر؛
- يعتبر هدف النمو الاقتصادي المستديم من أولويات الأهداف عند وضع السياسات الاقتصادية باعتباره معينا على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فهو شرط ضروري وإن كان غير كاف لتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- هناك علاقة بين تحقيق النمو الاقتصادي المستديم وبناء الحضارة، فأغلب البلدان التي هي بصدد بناء الحضارة الإنسانية والارتقاء في مدارجها هي التي حققت أو هي بصدد تحقيق النمو الاقتصادي المستديم.

2. ضعف معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015:

بعد أن كانت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر سلبية وضعيفة قبل سنة 2001، قامت السلطات العمومية خلال الفترة 2001-2014 وفي ظل الوفرة المالية المتأتية من الارتفاع الاستثنائي لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية بتطبيق سياسة اقتصادية تدخلية ترتكز على تحفيز الطلب الكلي تتمثل في برامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي، غير أن ذلك لم يؤدي إلى دعم وتعزيز إنتاج الثروة وكانت النتائج محتشمة كما توضحه المعطيات الإحصائية في الجدول (02) الممثل لتطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2001-2015.

حيث نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة هي متواضعة وضعيفة، فخلال الفترة 2001-2004 تراوحت هذه المعدلات بين 0,12 بالمائة و0,25 بالمائة وقد بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة 0,554 بالمائة، هذا النمو المحقق خلال تطبيق البرنامج الرباعي (2001-2004) لدعم الإنعاش الاقتصادي لم ينتج من ديناميكية خاصة لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر، بل نتج من زيادة جد قوية للنفقات العمومية للتجهيز المرتبطة بصادرات المحروقات

أما الفترة 2005-2009 فقد سجلت هي الأخرى معدلات ضعيفة لنمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي تراوحت بين 02 و03 بالمائة فقط، فبعد أن بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال سنة 2005 نسبة 0,15 بالمائة نتيجة للنمو المحقق في معدل الناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات الذي قدر بـ 0,85 بالمائة، سرعان ما انخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال سنوات 2006، 2007 و2008 نتيجة للنمو السلبي المسجل في معدل نمو الناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات الذي بلغ على التوالي - 52, بالمائة، - 90, و- 2,3 بالمائة، وهذا نتيجة لتراجع الإنتاج في قطاع المحروقات انطلاقا من سنة 2005 بعد صدور القانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات.

.

جدول رقم (02): تطور معدلات نمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة المئوية

خلال الفترة 2001- 2015

	2001	2002	2003	2004	2005
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	,12	,14	,86	,25	,15
معدل نمو الناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات (%)	9,- 1-	,93	,58	3	,85
معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (%)	,26	,56	,66	5	,74
	2006	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	,02	,03	,42	,42	,33
معدل نمو الناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات (%)	2,5 -	0,9 -	2,3 -	,06	,95
معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (%)	,65	,36	,16	,39	03-
	2011	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	,42	,52	,33	,43	,93
معدل نمو الناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات (%)	,35	05	,84	,64	,55
معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (%)	3- ,3	4- ,4	9- ,9	06-	,40

Source : -Rapport annuel de la banque d'Algérie, répartition sectoriel de la croissance du PIB réel, 2009, p 203.

http : //www.dgpp-mf.gov/index.php/retrospective, page consulté le 0703.2017..

http : //www.ons.dz/IMG/pdf/Publication_Comptes_Volume_2000-2012.pdf, consulté le 27.06.2017.

وقد بلغ المعدل المتوسط السنوي لنمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي نسبة 982, بالمائة. في حين، أن الفترة 2010-2015 قد سجلت هي الأخرى معدلات ضعيفة وفاترة لمعدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي تراوحت نسبتها بين 02 و03 بالمائة نتيجة للنمو السلبي المسجل في معدل نمو الناتج

الداخلي الخام لقطاع المحروقات، وقد بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة 2010-2015 كمتوسط سنوي نسبة 133, بالمائة.

وبالنسبة لفترة الدراسة من 2001 إلى 2015، فإن معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي كمتوسط سنوي قد بلغ نسبة 553, بالمائة، وهو معدل نمو ضعيف يوضح بأن الجزائر لم تتمكن خلال هذه المدة الزمنية من تسجيل معدل نمو اقتصادي يتجاوز 07 بالمائة سنويا حتى يمكن القول بأنها بصدد تحقيق النمو الاقتصادي المستديم، ويعود سبب ذلك إلى عدم جدوى سياسة دعم وتحفيز الطلب الكلي.

3. ضعف أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2015:

انطلاقا من 1966-1967 اختارت الجزائر إستراتيجيتها للتنمية وهي إستراتيجية التنمية اللامتوازنة المستوحاة من مفهوم الصناعات المصنعة للأستاذ الفرنسي **ديستان دوبرنيس**، وكان تأميم القطاع الإنتاجي، الخدمات، التجارة، البنوك، ... الخ، وتقليص القطاع الخاص، وقررت الدولة أن تقوم بإنتاج، توزيع وتخصيص الموارد في إطار تخطيط ممركز وصلب، وفي هذا الإطار فقد تم إنشاء قاعدة صناعية هامة، غير أنه تم تهديم نفس هذه القاعدة الصناعية نتيجة لتطبيق إستراتيجية للتنمية بدون تطبيق إستراتيجية وطنية للتسيير.[3]

ومع نهاية سنوات الثمانينيات ولأجل إيجاد حل للمشاكل المطروحة في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات، قررت السلطات العمومية التحول من النظام الاشتراكي نحو نظام اقتصادي جديد هو نظام اقتصاد السوق التنافسي وقامت بتطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية انطلاقا من استقلالية المؤسسات (1988)، إلى الشركات القابضة العمومية (1995)، ثم خوصصة المؤسسات العمومية ... إلخ.

[3] - REZIG Abdelouahab, Algérie Brésil Corée du sud trois expériences de développement, Office des publications universitaires, Alger, 2006, pp 85-86.

غير أن جوهر التنظيم الاقتصادي يبقى بصفة أساسية هو نفسه: هيئات احتكارية، قرارات إدارية – سياسية لأجل تسيير الاقتصاد وصعوبات داخلية كبرى،[4] وهذا ما أدى إلى ضعف القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر. وخلال الفترة 2001-2015 أيضا فقد تميز أداء هذا القطاع بالضعف الذي ترجم بارتفاع فاتورة واردات السلع الصناعية التي زادت بشكل غير مسبوق، في ظل غياب رؤية اقتصادية واضحة، ويمكن توضيح ارتفاع فاتورة واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات بالنسبة لإجمالي الواردات وفق الجدول (03) الموالي.

جدول رقم (03): تطور واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات نحو الجزائر بمليون الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001- 2015.

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات	5998	7481	9205	12501	14586	15548	19635	26322
إجمالي الواردات	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات	30223	31484	31801	36790	40877	41850	37604	--
إجمالي الواردات	39294	40473	47247	50376	55028	58580	51501	--

Source : http : // www.dgpp-mf.gov/index.php/retrospective, page consulté le 07/03/2017.

[4] – LAMIRI Abdelhak, **Crise de l'économie algérienne**, Les Presses d'Alger, Alger, 1999, p 195.

وقد لاحظنا الارتفاع الكبير وغير المسبوق لواردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات بصفة طردية مع مرور الزمن، حيث انتقلت واردات هذه السلع بصفة متزايدة من 5998 مليون دولار أمريكي في سنة 2001 لتبلغ 41850 مليون دولار أمريكي في سنة 2014، ثم سرعان ما انخفضت قيمتها إلى 37604 مليون دولار أمريكي في سنة 2015 نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية مع نهاية سنة 2014 وانتهاج سياسة اقتصادية تقييدية تتمثل في سياسة ترشيد النفقات انطلاقا من سنة 2015.

إن هذا الارتفاع في واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2001-2014 ما هو في الحقيقة إلا دليل على ضعف أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر وعدم قدرته على تلبية الطلب الكلي للسلع الصناعية، ويمكن أيضا توضيح بشكل جلي ارتفاع فاتورة واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات من خلال الشكل أسفله.

الشكل رقم (01): تطور واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات نحو الجزائر بمليون الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001- 2015

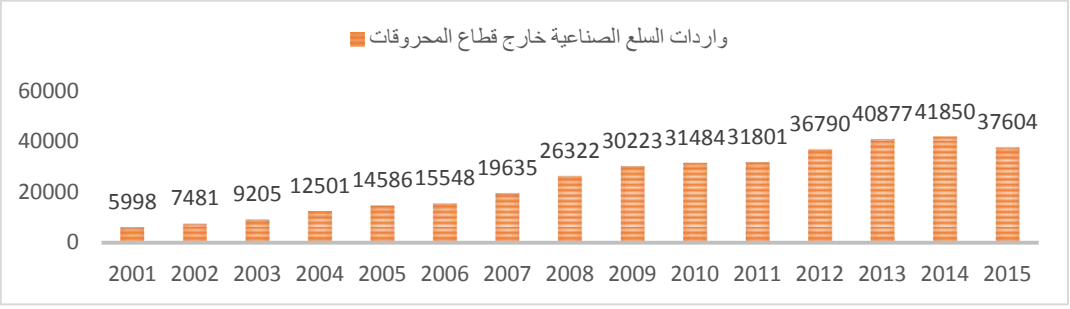

المصدر: الشكل البياني من إعداد الباحث بناء على المعطيات المتضمنة في الجدول رقم 03 أعلاه.

ويبرر ضعف أداء هذا القطاع أيضا العجز المتفاقم في رصيد الميزان التجاري الصناعي خارج قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة 2001-2015 كما يوضحه الشكل أسفله.

الشكل رقم (02): تطور رصيد الميزان التجاري الصناعي خارج قطاع المحروقات للجزائر بمليون الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001- 2015

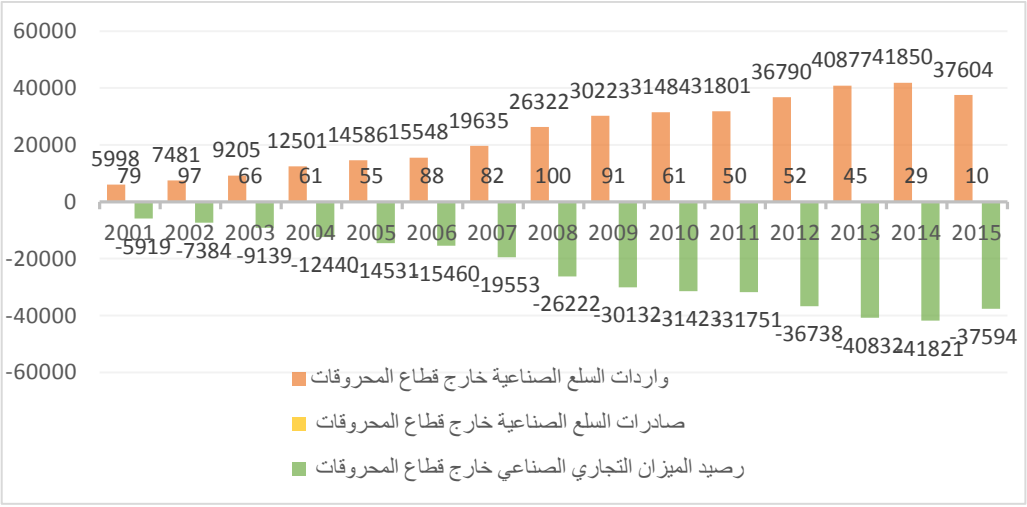

المصدر: الشكل البياني من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الرقمية المأخوذة من الموقع الرسمي للمديرية العامة للتنبؤ والسياسات بوزارة المالية:

http : // www.dgpp-mf.gov/index.php/retrospective, page consulté le 23.05.2016.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تفاقم عجز رصيد الميزان التجاري الصناعي خارج قطاع المحروقات مع مرور الزمن نتيجة للارتفاع الرهيب لواردات السلع الصناعية نحو الجزائر مقابل صادرات سلع صناعية ليست ذات دلالة أو ذات معنى، ويعني ذلك عدم قدرة القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر على إنتاج عرض متنامي من السلع الصناعية المختلفة لتلبية الطلب الكلي للسوق الجزائرية والمساهمة في كسر ميزة الاقتصاد الجزائري الريعي المتمثلة في التصدير الوحيد للمحروقات نحو باقي العالم، واستيراد كل السلع تقريبا من باقي العالم، وهذه الحقيقة تؤكدها أيضا المساهمة الضعيفة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في القيمة المضافة الكلية المنتجة في الجزائر كما يوضحه الجدول أسفله.

جدول رقم (04): تطور مساهمة القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر بالنسبة المئوية في القيمة المضافة المنتجة خلال الفترة 2001-2015.

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القطاع الفلاحي	,510	,110	,610	,210	,28	,08	,08	07
القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات	,08	,18	,37	,86	,95	,65	,45	,05

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع الفلاحي	10	09	,68	,49	,610	,111	,712	--
القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات	,26	,55	,94	,84	,05	,25	,95	--

Source : Les comptes économiques de 2001 à 2015, ONS, N° 750, p 26.

مقارنة بسنوات السبعينيات أين كانت مساهمة القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في القيمة المضافة الوطنية المنتجة تتجاوز نسبة 20 بالمائة، فقد عرفت هذه المساهمة انخفاضا مستمرا مع مرور الزمن خلال الفترة الزمنية 2001-2015 وانتقلت من 08 بالمائة في سنة 2001 لتصل إلى نسبة 86, بالمائة في سنة 2004 ثم انخفضت لتبلغ 05 بالمائة في سنة 2008 وقد تواصل هذا الانخفاض لينزل تحت نسبة 05 بالمائة حيث بلغت 94, بالمائة في سنة 2011، وهذه النسبة بقيت أيضا ضعيفة في سنة 2015 حيث قدرت بـ 95, بالمائة.

وبالرغم من ضعف مساهمة القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في القيمة المضافة الوطنية المنتجة، فإنها تبقى دوما أقل من مساهمة القطاع الفلاحي، الأمر الذي يعكس تخلف القطاع الصناعي في الجزائر ويوضح أن الجزائر هي بلد متخلفة صناعيا، ويظهر عدم مساهمة هذا القطاع في دفع إنتاج الثروة في الجزائر وعدم قيامه بلعب دور رافعة النمو الاقتصادي في الجزائر.

4. ضرورة بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية منتجة للثروة لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المستديم:

إنه لا يمكن للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر المساهمة بقوة وبفعالية في تحقيق النمو الاقتصادي المستديم والمساهمة في بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية ضمن القوى الاقتصادية العالمية إلا من خلال بناء قوة اقتصادية صناعية خارج قطاع المحروقات تنافسية ومنتجة للثروة، ويجب أيضا بناء استراتيجية قطاعية جديدة لهذا القطاع هدفها بناء هذه القوة الاقتصادية الصناعية التنافسية، وأن تأخذ هذه الاستراتيجية الجديدة في الحسبان عناصر البناء وعوامل النجاح التالية:

1.4. تصور ورسم طموحات وأهداف كبيرة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات بالجزائر:

يشترط تحقيق هدف النمو الاقتصادي المستديم بالنسبة للجزائر أولا قيامها بعملية البناء الاقتصادي، وهذا يتطلب قبل كل شيء رسم طموحات وأهداف كبيرة بعيدة المدى لقطاعها الصناعي خارج قطاع المحروقات على شاكلة أن تصبح القوة الاقتصادية الصناعية الأولى على مستوى شمال إفريقيا وقارة إفريقيا، وأن تصبح أيضا قوة صناعية تنافسية في البحر الأبيض المتوسط في المدى المتوسط والبعيد وأن تكون مندمجة بفعالية في الاقتصاد العالمي.

ويجب أن يستهدف تحقيق هذه الأهداف الوسيطة تحقيق الهدف النهائي المتمثل في النمو الاقتصادي المستديم الذي يندرج في إطار البناء الحضاري للأمة الجزائرية. إن تصور، رسم وتحديد هذه الطموحات والأهداف الكبيرة بدقة جد متناهية للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر هو إجراء أولي يجب القيام به لأجل توضيح الرؤية والوجهة للرأي العام الوطني قبل بناء استراتيجية جديدة لهذا القطاع، ثم قبل تجنيد المجتمع الجزائري وتجنيد جميع الإمكانيات لأجل نجاح تجسيدها.

2.4. تغيير سلطة اتخاذ القرار بالإدارة المركزية لوزارة الصناعة:

يعود ضعف أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر لا سيما خلال الفترة 2001-2015 إلى عدم الاعتماد على العلم والفكر الاقتصادي ونخبة الكفاءات الاقتصادية والتسييرية الجزائرية،

وبالتالي تبقى مشكلته تتمثل في التخصص والتسيير بالنظر إلى أن هذا القطاع هو قطاع اقتصادي استراتيجي لإنتاج الثروة وهو دعامة البناء الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، ويحتاج بالضرورة إلى نخبة الكفاءات الاقتصادية والتسييرية الجزائرية.

لذا ولأجل التمكن من تجسيد الطموحات والأهداف الكبيرة التي سيتم رسمها المتمثلة في بناء قوة اقتصادية صناعية خارج قطاع المحروقات تنافسية ومنتجة للثروة والتحليق بهذا القطاع، فإن الأمر يتطلب بشكل حاسم تغيير سلطة اتخاذ القرار واختيار فريق جديد الذي سيتولى هذه السلطة بالإدارة المركزية لوزارة الصناعة والذي يجب أن يتكون أساسا من نخبة الكفاءات الاقتصادية الجزائرية التي بإمكانها وحدها دون غيرها النهوض والتحليق بهذا القطاع، وبجب أن تعهد إلى هذا الفريق الجديد مهمة رسم وبناء استراتيجية جديدة ثم إنجاحها ميدانيا وبالأخص تعظيم عوامل الإنتاج لرفع منحنيات الإنتاج وبلوغ الإنتاج الكبير واقتصاديات الحجم في هذا القطاع، ويساعده في بنائها نخبة الكفاءات التسييرية الجزائرية ثم بعدها الكفاءات المتخصصة في تكنولوجيا الإنتاج الصناعي بمختلف فروعه.

3.4. تعديل تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعة:

يعود ضعف أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر أيضا إلى تنظيم الإدارة المركزية بوزارة الصناعة، الذي يعتمد على المرسوم التنفيذي رقم 14-242 المؤرخ في 27 غشت سنة 2014، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعة والمناجم الذي ينص على أن هذه الوزارة تحت سلطة الوزير تشتمل على الأمين العام ورئيس الديوان والمفتشية العامة وسبعة مديريات عامة وأربعة مديريات، وهذه الأخيرة لا تتوافق والعمل على تعظيم عوامل الإنتاج لأجل الرفع من إمكانيات الإنتاج وتحقيق اقتصاديات الحجم وبناء قوة صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات.

لذا، فإنه من الواجب القيام بإجراء تغيير جوهري على تنظيمها بما يتوافق وبناء طموح قوة اقتصادية صناعية تنافسية وفقا للإستراتيجية القطاعية الجديدة للقطاع الصناعي، ولا بد لهذا التنظيم الجديد أن يبنى وفقا للعلم الاقتصادي المتعلق بالنمو الاقتصادي وإنتاج الثروة والعمل على عوامل الإنتاج

وتعظيمها لأجل تحقيق اقتصاديات الحجم في هذا القطاع، وأن تكون هناك على الأقل خمسة (05) مديريات عامة مركزية تختص كل واحدة منها بالعمل على تعظيم عامل من عوامل الإنتاج الخمسة المتمثلة في: الأرض (العقار الصناعي)، العمل، الرأسمال، المقاولاتية وعامل المعرفة والذكاء الاقتصادي.

4.4. ضرورة بناء إستراتيجية جديدة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر:

1.4.4. الإستراتيجية الصناعية الجديدة لسنة 2007:

بالنظر إلى ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر وبهدف إنعاش هذا القطاع واستعادة الجزائر لطموحاتها الصناعية لسنوات السبعينيات، قام وزير المساهمة وترقية الاستثمارات في سنة 2007 بطرح إستراتيجية صناعية سميت " بالإستراتيجية الصناعية الجديدة "، ونظم خلال الفترة 26-28 فبراير من نفس هذه السنة جلسات وطنية لأجل توضيح المحاور الكبرى لهذه الإستراتيجية التي ارتكزت على أربعة محاور أساسية وهي:[5] اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها، الانتشار القطاعي للصناعة، انتشار وتوسع حيز الصناعة وسياسات الترقية الصناعية، وحتى وإن كانت الأهداف الوسيطة والإجرائية المعلنة أثناء التنظير لهذه الإستراتيجية الصناعية الجديدة هي جد طموحة وتتمثل في إعادة اكتساح السوق الداخلية، وإعادة تأهيل وانتشار الحظيرة الصناعية الوطنية عبر جملة من الإجراءات المتمثلة في الخوصصة، الشراكة، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي المباشر بهدف تشجيع صناعات إبدال الواردات وتطوير صناعة موجهة نحو التصدير،[6] إلا أن تطبيق هذه الإستراتيجية ميدانيا لن يؤدي إلى إنعاش القطاع الصناعي في الجزائر ولن يؤدي إلى المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المستديم، نظرا لغياب العوامل المفتاحية لتجسيد النمو الاقتصادي المستديم، وكذا عدم تحديد أهدافها النهائية.

[5]- http : // www.assisesdel'industrie.dz, page consulté le 15.12.2016.

[6]- عز الدين بن تركي، **الإستراتيجية الصناعية الجديدة 2007**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013.

2.4.4. الإستراتيجية الجديدة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات التي يجب بنائها في الجزائر:

لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر الذي يعتبر هدف نهائي، فإن الأمر يقتضي ويشترط أولا بناء مقاربة جزائرية أصيلة لتحقيق هذا النمو وبناء إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية، ثم بناء إستراتيجية قطاعية للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات التي يجب أن يكون بنائها بالتنسيق مع بناء باقي الاستراتيجيات القطاعية الأخرى للاقتصاد الوطني في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية، ثم العمل على تجسيد المقاربة الجزائرية الأصيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم بتجسيد عوامل نجاحها المفتاحية المشتركة. ويتطلب بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات وجود رجال وكفاءات اقتصادية التي يجب أن تتولى سلطة اتخاذ القرار بوزارة الصناعة وتقوم برسم وبناء إستراتيجية القطاع وتحدد الهدف النهائي لهذه الإستراتيجية بدقة جد متناهية، وتكون متسلحة بمنهجية عمل علمية اقتصادية للتعامل مع عوامل الإنتاج في هذا القطاع الصناعي لأجل تعظيمها بغية الوصول إلى الإنتاج الكبير واقتصاديات الحجم.

ومعنى ذلك، أنه لأجل بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات منتجة للثروة، فإن الأمر يقتضي الانطلاق من الهدف النهائي المتمثل في النمو الاقتصادي المستديم وتحديد معدله الذي يجب أن يتجاوز 07 بالمائة سنويا خلال فترة تفوق الربع قرن من الزمن، ثم يجب تحديد المعدل السنوي لنمو القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات الذي على أساسه يمكن فعليا تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستديم السالف الذكر، وبعد ذلك يجب تحديد القيمة المضافة التي يجب إنتاجها سنويا لتحقيق معدل نمو القطاع الصناعي الذي سيسمح بتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، وفي النهاية تأتي مرحلة التعامل بفعالية مع عوامل الإنتاج لتعظيمها والعمل على تحقيق القيمة المضافة المطلوب إنتاجها سنويا في القطاع الصناعي لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، حيث يتطلب الأمر اللجوء إلى تعظيم عوامل الإنتاج بتوسيع الحظيرة الصناعية بإنشاء المزيد من المناطق الصناعية، تسهيل تمويل الاستثمار الإنتاجي، زيادة اليد العاملة في

القطاع الصناعي، زيادة عدد المقاولين الصناعيين، إدخال المعرفة والذكاء الاقتصادي... إلخ، وتسمى هذه المنهجية الإدارة بواسطة الأهداف حيث يتم تكميم الأهداف (جعل الأهداف كمية) وربطها بعضها ببعض لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في النمو الاقتصادي المستديم.

وعملية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في النمو الاقتصادي المستديم هي جد مرتبطة بعضها ببعض ولا يمكن العمل بعشوائية في غياب إستراتيجية ومنهجية عمل واضحة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات تكون مرسومة بدقة تستهدف تحقيق هدف نهائي كمي محدد بدقة وأهداف كمية وسيطة محددة بدقة، ويجب أن تكون هذه الإستراتيجية الجديدة لهذا القطاع إستراتيجية هجومية وتنافسية تستهدف بناء موقع تنافسي للصناعة الجزائرية على المستوى الجهوي والقاري والعالمي ويجب أن تتسم هذه الإستراتيجية بالمرونة وتتضمن تحقيق مجموعة من الأهداف الوسيطة المفتاحية والتي تسمى بإجراءات الأداء وهي كالآتي:

2.4.4 .1- ضرورة الوصول إلى تحقيق اقتصاديات الحجم في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات بالجزائر:

يتطلب بناء قوة اقتصادية صناعية جزائرية تنافسية ضاربة على المستوى الجهوي، القاري والعالمي بناء تلك القوة والعمل على المدى الطويل والوصول إلى تحقيق مؤشرات اقتصادية كلية في المجال الصناعي تتعلق بتحقيق قيمة مضافة صناعية عالية خارج قطاع المحروقات تسمح أولا بالتلبية الدائمة والمستمرة للطلب الكلي للمنتجات الصناعية في الجزائر

وتسمح ثانيا بخروج الجزائر نهائيا من التقسيم الدولي للعمل المبني أساسا على تصديرها الوحيد للمحروقات، وتجعلها قوة اقتصادية تصديرية للمنتجات الصناعية نحو باقي العالم بما يؤدي إلى تحقيق ميزان تجاري صناعي خارج قطاع المحروقات إيجابي له فائض والذي يجب أن تتجاوز عائداته من العملة الصعبة 1000 مليار دولار أمريكي، بعد أكثر من عشريتين من الزمن وينبغي أن تتجاوز مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام نسبة 40 بالمائة، من أجل أن تلتحق الجزائر بمصاف الدول الصناعية الكبرى. وهذا يستدعي زيادة الإنتاج الصناعي ورفع إمكانيات الإنتاج في هذا القطاع من خلال العمل على تعظيم

عوامل الإنتاج الخمسة المتمثلة في العقار الصناعي،[7] العمل، الرأسمال، المقاولاتية،[8] وعامل المعرفة والذكاء الاقتصادي[9] ومزجها بالكيفية التي يمكن من خلالها بلوغ اقتصاديات الحجم لأجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في النمو الاقتصادي المستديم.

2.4.4 .2- ضرورة ربط القطاع الصناعي بباقي قطاعات الاقتصاد الوطني:

إنه لا يمكن تحقيق رهانات وطموحات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر إلا في إطار تجسيد المقاربة الجزائرية الأصيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، ويشترط البناء الاقتصادي الذي تتضمنه هذه المقاربة ضرورة وجود تمفصل وارتباط قوي وجد متين ما بين القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات والقطاع الفلاحي من جهة والقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات وقطاع الخدمات من جهة أخرى، ويجسد هذا التمفصل والارتباط القوي والجد متين في وجود تشابك أمامي وخلفي جد قوي في جدول المدخلات والمخرجات الذي يترجم بنمو قطاعي قوي يؤدي في النهاية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستديم.

2.4.4 .3- ضرورة إدماج القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات بفعالية في الاقتصاد العالمي:

يتوقف كذلك تحقيق رهانات وطموحات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر وبناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية تسمح بتحقيق اقتصاديات الحجم في هذا القطاع أيضا وجوب وضرورة ارتباط هذا القطاع وإدماجه بفعالية في الاقتصاد العالمي، وهذا الشرط هو أحد عوامل النجاح المفتاحية المشتركة المتضمنة في المقاربة الجزائرية الأصيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، وهو الشرط الذي لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية المبنية على تشجيع الصادرات حتى

[7]-Mourad BOUKELLA**, L'Algérie de demain relever les défis pour gagner l'avenir**, Politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire, FRIEDRICH EBERT STIFTUNG, Septembre 2008, p 02.

[8]- LAMIRI Abdelhak, **la décennie de la dernière chance, émergence ou déchéance de l'économie Algérienne** ?, Alger, CHIHAB Editions. p 143.

[9]– وسام داي، **تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، 2014، ص 05.

تكون دافعا ومحفزا لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، وكذا ينبغي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

خـاتمة:

بناء على ما سبق تعد الفرضية الأولى والثانية غير محققة حيث سجلت الجزائر خلال الفترة 2001-2015 معدل نمو ناتج داخلي خام حقيقي كمتوسط سنوي يقدر بنسبة 553, بالمائة وهو معدل نمو ضعيف، وبالتالي لم تتمكن من دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي وتسجيل معدلات عالية للنمو الاقتصادي تتجاوز 07 بالمائة سنويا حتى يمكن القول بأن الجزائر هي بصدد تحقيق النمو الاقتصادي المستديم. وكذا باعتبار أن السياسة الاقتصادية المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 لم تؤدي إلى التحليق بهذا القطاع وجعله قطاعا يساهم بقوة وفعالية في إنتاج الثروة الوطنية، بدليل أن مساهمته الضعيفة في الناتج الداخلي الخام.

أما الفرضية الثالثة فهي محققة حيث أن تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر يتطلب بناء مقاربة جديدة تعتمد على الفكر الاقتصادي وتتضمن استراتيجية جديدة للنهوض بالقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات وبناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية بغية تحقيق اقتصاديات الحجم وجعل من هذا القطاع رافعة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أن سياسة دعم النمو الاقتصادي وتعزيز إنتاج الثروة المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 المستلهمة من النظرية الكينيزية ومن نظريات النمو الداخلي لم تتمكن من دعم النمو الاقتصادي في الجزائر وتحقيق معدلات عالية له وتحقيق النمو الاقتصادي المستديم الذي يتجاوز معدله 07 بالمائة لأكثر من عقدين من الزمن؛

- أن السياسة الاقتصادية المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 لم تؤدي إلى التحليق بهذا القطاع وجعله قطاعا فعالا في إنتاج الثروة الوطنية، حيث يبقى أداءه ضعيفا والنتائج المحققة تبقى جد محتشمة.
- أنه لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر إلا من خلال الخروج من التقسيم الدولي للعمل المتمثل في التصدير الوحيد للمحروقات وبناء قوة اقتصادية صناعية خارج قطاع المحروقات تكون العمود الفقري للقوة الاقتصادية الوطنية التنافسية القادرة وحدها على تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر؛
- يرتبط بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات بتحقيق اقتصاديات الحجم في هذا القطاع، وتحقيق هذه الأخيرة يتعلق بتحديد أهداف اقتصادية كمية كبرى وبرفع إمكانيات الإنتاج الصناعي من خلال تعظيم عوامل هذا الإنتاج الصناعي اعتمادا على الفكر والعلم الاقتصادي.

وعلى ضوء نتائج الدراسة، فإنه يمكن إيجاز أهم التوصيات والاقتراحات كالآتي:

- لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المستديم، فإن الأمر يقتضي العمل بجانب العرض الكلي وليس بجانب الطلب الكلي، وبناء اقتصاد وطني تنافسي متنوع هو إقصاد السوق التنافسي؛
- لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، فإن الأمر يقتضي ضرورة بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات تكون دعامة الاقتصاد الوطني في إنتاج الثروة الوطنية؛
- إن النهوض بالقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات يكمن أولا في تغيير سلطة صنع واتخاذ القرار في هذا القطاع ومنحها إلى الكفاءات الوطنية المتخرجة من كليات العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير التي لها وحدها مفتاح تحليق هذا القطاع؛
- يرتبط تحقيق أهداف وطموحات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر بالاعتماد على العلم والفكر الاقتصادي والتسييري والعقل واستغلال كل المؤهلات والإمكانيات الكبيرة التي تتوفر

عليها الجزائر وتعظيم عوامل الإنتاج لتحقيق اقتصاديات الحجم من أجل بلوغ هدف وحيد نهائي هو النمو الاقتصادي المستديم في إطار البناء الحضاري للجزائر؛

- إن الإمكانيات للنهوض بالقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر وبلوغ مصاف الدول الصناعية الكبرى هي جد كبيرة وأكيدة وتبقى فقط طريقة وكيفية تجنيدها واستغلالها لتحقيق هدف واحد هو بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات تكون القوة الضاربة للقوة الاقتصادية الوطنية التنافسية التي تسمح بتحقيق الإنتاج الكبير بعيدا على التقسيم الدولي للعمل المتمثل في التصدير الوحيد للمحروقات، وهو ما يسمح بتحقيق الهدف النهائي المتمثل في النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. طيبة عبد العزيز، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم – دراسة حالة دول شمال إفريقيا حلال الفترة 1990-2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011-2012.
2. عز الدين بن تركي، **الإستراتيجية الصناعية الجديدة 2007**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013.
3. وسام داي، **تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، 2014.

مراجع باللغة الأجنبية:

مؤلفات:

4. REZIG Abdelouahab**, Algérie Brésil Corée du sud trois expériences de développement**, Office des publications universitaires, Alger, 2006.

5. LAMIRI Abdelhak, **Crise de l'économie algérienne,** Les Presses d'Alger, Alger, 1999.
6. LAMIRI Abdelhak, **la décennie de la dernière chance, émergence ou déchéance de l'économie Algérienne** ?

مقالات:

7. Mourad BOUKELLA, **L'Algérie de demain relever les défis pour gagner l'avenir, Politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire**, FRIEDRICH EBERT STIFTUNG, Septembre 2008.

تقارير:

8. la croissance « **Stratégies à l'appui d'une croissance Durable et d'un développement Solidaire**», Editions ESKA, Banque Mondiale, juin 2008.
9. Activité, Emploi et chômage en Avril 2016, ONS, N° 748.
10. Les comptes économiques de 2001 à 2015, ONS, N° 750.
11. Rapport annuel de la banque d'Algérie, répartition sectoriel de la croissance du PIB réel, 2009.

مواقع إلكترونية:

12. http://www.ons.dz/-comptes économiques.html.
13. http : //www.ons.dz/IMG/pdf/Publication_Comptes_Volume_2000-2012.pdf
14. http : //www.dgpp-mf.gov/index.php/retrospective.
15. http:// www.dgpp-mf.gov/index.php/retrospective.
16. http : // www.assisesdel'industrie.dz.
17. http:// www.aniref.dz/index.php/ar/2015-07-21-13-53-09/2016-01-04-10-27-47

مجلة

الاستراتيجية والتنمية

المقالات

المحررة باللغة الأجنبية

STRATEGY AND DEVELOPMENT REVIEW
Approved Scientific International Review
Specializing in the economic field
Edited by the Faculty of Economics, Trade and Management Sciences
University of Mostaganem
ISSN: 2170-0982 - ISBN: 2011-4793
Impact Factor: SJIF 2014 = 4.712

Honorary President:	Pr. Mostefa BELHAKEM
Director and Editor-in-Chief:	**Dr. Laadjal ADALA**
Assistant director:	Dr. Laid KORICHI
Chairman of the Reading Committee and Legal Adviser:	Dr. Djilali BOUCHERF
Editor-in-Chief Assistant :	Dr. Mohsen B. Salem BRAHMI- France

Editorial board :

Pr. Mirjana RADOVIC- Markovie	Mr. Ali BOUDJELAL
Dr. Bashar ALMANSOUR	Mr. Hadj Meliani BERRAHO
Dr. Mohamed BELBIA	Miss. Karima Djellam
Dr. Mohamed Ridha BOUCENNA	Mme. Nadra RECHIDI-SIDHOUM
Logistics Manager:	Mr. Ahmed ABBASSA- S. G. of the Faculty
Information and Communication:	Mr. Nabil ALIOUAT
Computer Cell:	Miss. Asmaa DRISSI Miss. Samia DRISSI

Reading Committee:

Pr. Belgacem ZAIRI –Algeria
Dr. Oana Brindusa ALBU– Denmark
Dr. Tawfik Sarii BASERDA –Yemen
Dr. Ahmed BOUSSAHMINE – Algeria
Dr. Belkacem DOUAH – Algeria
Dr. Khaled Abdelouaheb ELBANDARI – Egypt
Dr. Sandra sarabando FILIPE – Portugal
Dr. Zoran D. SIMONOVIC – Serbia

Scientific committee:

Pr. Abdelkader BRAINIS – (Dean of the faculty) – Algeria
Pr. Ahmed Ameur AMEUR – Algeria
Pr. Abdelkader BABA – Algeria
Pr. Cameron A. BATMANGHLICH–United Kingdom
Pr. Maamar BELKHEIR – Algeria
Pr. Mustapha BELMOKADEM – Algeria
Pr. Mohammed BENBOUZIANE – Algeria
Pr. Abdeslam BENDIABDELLAH – Algeria
Pr. Abdelrazak BENHABIB – Algeria
Pr. John G. BURGOYN – United Kingdom
Pr. Pascal CATHERINE– France
Pr. Abdelkader DJAFLAT – France
Pr. Attia Ahmed Mansour ELGAYAR – Egypt
Pr. Ghada G. MOHAMED – Canada
Pr. Sadia KASSAB – Algeria
Pr. Mohammed LAID – Algeria
Pr. Severine LE LOANE – France
Pr. Asun LOPEZ-VARELA – Spain
Pr. Mauricio Martinelli Silva LUPERI – Brazil
Pr. Paul MARTIN– France
Pr. Mirjana RADOVIC –Serbia
Pr. Abdelaziz SALEM –Algeria
Pr. Shanker SEETHARAM– Canada
Pr. Vladimir SIMOVIE – Serbia
Pr. Youcef SOUAR -Algeria
Pr. Atef gaber TAHA ABDERAHIM – Egypt
Pr. Tetyana VASILYEVA – Ukraine
Pr. Sally WALLACE – USA

Pr. Rachid YOUCEFI -Algeria
Pr. Fatima Zohra ZEROUAT-Algeria
Dr. Boussalem ABOUBAKER –Algeria
Dr. Riad AICHOUCHE –Algeria
Dr. Anthony Raj ARUL EDISON– India
Dr. Mohamed ben duliem ALQAHTANY– Saudi Arabia
Dr. hassine ATHMANI –Algeria
Dr. Bachir BEKKAR –Algeria
Dr. M'hamed BELGACEM –Algeria
Dr. Ismail BENGGANA –Algeria
Dr. Hadj BENZIDANE –Algeria
Dr. Ruslan Feoktystovych BRUKHANSKYI– Ukraine
Dr. Ilias CHAHED –Algeria
Dr. Billal CHIKHI –Algeria
Dr. Kralj DAVORIN – Slovenia
Dr. Caner DINCER –France
Dr. Razg Saadallah Bekheit EL DJABIRI – Yemen
Dr. Mustapha Mohamed ELNASHARTY – Egypt
Dr. Mohammed EL TELILI HAMEDI - Tunisia
Dr. Aladdin ELTIDJANI HAMED – Sudan
Dr. Belhadj FARADJI –Algeria
Dr. Abouelkacem HAMDI –Algérie
Dr. Abdellah HAMOUD SERRADJ – Yemen
Dr. Bagdad KOURBALI –Algeria
Dr. Christina KOUTRA – United Kingdom
Dr. Margarita KEFALAKI – Greece
Dr. Djamal LAMARA – Saudi Arabia
Dr. Sabine LESENNE – France
Dr. Natalia LOGVINOVA – France
Dr. Abd Ennour MEDJEDDED –Algeria
Dr. Med Mahmoud MOHAMED ISSA– Algeria
Dr. Nathalie NEVEJANS – France
Dr. Judith NICOGOSSIAN – France
Dr. Marcia PINHEIRO – Australia
Dr. Donald E. RUSSELL – USA
Dr. Abdelmadjid SAIDI – France
Dr. Malika SEDDIKI – Algeria
Dr. Ahmed SELLAMI –Algeria
Dr. Maria Elena Labastida TOVAR – Mexico
Dr. Elisabete F. VIEIRA – Portugal

STRATEGY AND DEVELOPMENT REVIEW

Approved Scientific International Review

Specializing in the economic field

PUBLICATION CRITERIA

The Strategy & Development Review edited by the Faculty of Economics, Trade and Management Sciences at the Mostaganem University. It is an approved international scientific journal. Which is concerned with the different economic fields. It opens a space for all the scientific potentialities in Algeria and outside. By the contribution in one of the topics related to the economy and its changes. Particularly in Algeria, the Arab countries. And at the international level.

All article abstracts are indexed in the social science research network. And are searchable through Google scholar. It is included in the h-Index and impact Factor (GIF) calculations. The journal is indexed in the Cabell Quality Publishing database, which is relevant for tenure track evaluations.

The scientific research articles published by this International Review. Are based on publication criteria. To which researchers must conform, namely:

- Mention of the surname, first name and address. Accompanied by the telephone or fax number and the email, on a separate sheet of the article;
- Sending the article in MS Word document (Doc or Docx), through the electronic link of the review at the ministerial platform:

  http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/276
- Only researches which have not been published before Are admissible;
- The research article should include two abstracts whose volume should not exceed half a page for each summary. One written in

English, the other in French or in Arabic. the summary should show the purpose of the research and its results;

- The volume of the research article should not exceed 20 pages, and not be less than 15 pages, and conform to the criteria listed below:
  - Authors must use (Times New Roman) font scale 13 for the research papers in English or French;
  - Authors must use (Traditional Arabic) font scale 15 in terms of the text and font scale 13 for numbers. For the research papers in Arabic language;
  - Page layout: H-F: 1.5, L-R: 1.5; Line spacing: 1.15;
  - Paper Size: L: 17, H: 24.
- It is imperative to respect the academic standards and the formal criteria in terms of the preparation of the article, namely:
  - Paper presentation by defining its objectives and methodology;
  - Mention the page footnotes automatically at the end of the article (before the Bibliography);
  - Numbering graphs, tables and drawings, through a progressive and distinct numbering;
  - At the end of the article, it is necessary to draw a conclusion that relates the results of the research;
  - Always at the end of the article, mention the sources and references according to the alphabetic order;
  - Where reference is related to a work on paper, it is appropriate to mention the full name of the author (s), the title of the book in different characters (place of publication: publisher, year of publication)
- Manuscripts are subject to examination by a scientific committee (double peer-reviewed articles), for the acceptance or rejection of its publication, and at least make the necessary changes;
- Review retains all rights inherent in the publication. Therefore, a second publication of this article would not be accepted for other langue without the permission from the Review;
- Any article published on the journal, can be downloaded from the website of the journal;

- A second article can be publishable three issues after the publication of the first one;
- Each article can be written by three or four participants. In case that the third participant is a co-supervisor.
- The concepts and opinions expressed in articles are the sole responsibility of their authors.

Address: Strategy And Development REVIEW, Faculty of Economics – Kharouba city, Mostaganem University
– W- Mostaganem 27000 , Algeria
Fax: 00213 45421150 - **E-mail:** strg.devp@gmail.com
web:
http://rsd.univ-mosta.dz
http://rsdf.univ-mosta.dz
http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/276

STRATEGY AND DEVELOPMENT REVIEW
Approved Scientific International Review
Specializing in the economic field
ISBN: 2011-4793
ISSN: 2170-0982
Impact Factor: SJIF 2014 = 4.712

Number : 13 – July 2017

EXECUTIVE SUMMARY

The social dimension of sustainable transport: Investigating the accessibility of Batna's residents to public transport systems	Houssem MOUFFOUK *Pr.* Farès BOUBAKOUR	Université de Batna 1, Algérie E.S.C., Algérie	Page 08
Enquête : Impact des Technologies de l'Information et de la Communication (TIC) sur la Gestion des Ressources Humaines (G.R.H) - Cas de l'entreprise RTO / SONATRACH ORAN (2014)	Tahar SAÏM	Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed, Algérie	Page 24
Alliances stratégiques dans les PED : Fondements théoriques et application au contexte algérien	Imane HAMMACHE *Pr.* Abdel-Madjid DJENANE *Pr.* Robert JOCELYNE	Université de Bejaia (Algérie) Université de Sétif 1, Algérie Université de Liège, Belgique	Page 48
Analyse de la politique monétaire en Algérie à l'aide d'un modèle DSGE	Mohand Akli OUGHLISSI	Université de Sétif 1, Algérie	Page 71

The Social Dimension of Sustainable Transport: Investigating the Accessibility of Batna's Residents to Public Transport Systems

Houssem MOUFFOUK
Phd candidate, University of Batna1, Algeria
E-mail : Houssem.mouffouk@gmail.com

***Prof.* Farès BOUBAKOUR**
Professor, School of Commercial High Studies, Algeria

Abstract:

The aim of the current research is to analyze Batna's public transport system in order to identify the main characteristics of social inclusion/exclusion. This diagnostic will allow us to have a full image of the reality of individual's opportunities to access key services (work, education, healthcare, shopping, etc.) in order to explore the possibility of implementing the best practices of sustainable mobility; both at the level of individuals and at the level of the state (policies).

Results of the study have revealed that there is a social exclusion in Batna's public transport systems, especially regarding security & safety indicators.

Keywords-component: Sustainable transport, accessibility, social exclusion, equity, Batna, Algeria.

ملخص:

الهدف من هذه الورقة البحثية هو تحليل نظام النقل الجماعي في ولاية باتنة من أجل تحديد أهم خصائص التهميش أو الاندماج الاجتماعي. هذا التشخيص سيسمح لنا بالحصول على صورة شاملة عن واقع فرص الأفراد للالتحاق بالخدمات الرئيسية (العمل، الدراسة، الخدمات الصحية، التسوق،...) من أجل بحث إمكانية تطبيق أفضل لممارسات التنمية المستدامة؛ سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى

الدولة ككل (السياسات). الغاية النهائية من هذا البحث هي تطوير نظام نقل ملائم وتعزيز الحركية في إطار عدالة أحسن.

أظهرت نتائج الدراسة وجود تهميش اجتماعي في أنظمة النقل الجماعي بباتنة، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات الأمن والسلامة.

كلمات مفتاحية: النقل المستدام، التهميش الاجتماعي، العدالة، باتنة، الجزائر.

1. INTRODUCTION:

The development pace of today's communities has led to an expansion of the living range, which caused a considerable urban sprawl leading to an explosion in urban centers; small cities became very large in just few years.

Algeria has been facing a huge urban sprawl in the last two decades, especially in the periurban areas; it can be explained by the rural exodus in the 90s and the relatively low prices of lands on suburb areas. Affording acceptable transport services to these new neighborhoods created a big challenge to the Algerian government especially after the liberalization of the transport market to privates and, this made it worse, the rapid increase of the Algerian's purchase power in the last decade which led to a considerable evolution in the national park fleet (1 car for 5 inhabitants in 2012 compared to 1 car for 10 inhabitants in 1996)[1]. The same condition has been observed in various countries, regarding France[2], United Kingdom[3,] regarding a

[1]- H. MOUFFOUK & F. BOUBAKOUR. **Equity and the struggle against social exclusion in urban transport: on certain aspects in the city of Batna (Algeria).** El Tawassol journal. Article in press.

[2]- D. Caubel, « **Transport policy and access to the city for all? An evaluation method applied to the Lyon area** ». Politique de transports et accées à la ville pour tous? Une méthode d'évaluation appliquée à l'agglomération lyonnaise. Economies and finances. Université Lumière - Lyon II, 2006. French. <tel-00080103v1> ;

National School of Administration (ENA), «Which local travel management to meet the mobility needs ? » Quelle gestion locale des déplacements pour répondre aux besoins de mobilité? » «Options d'approfondissement» Groupe n° 20. 2009. C. Féré, 2011. « Reconciling access to mobility for all and sustainable mobility Consideration of unequal access to mobility in urban policies of Lyon» Concilier accès

worldwide perspective; for the G7 countries[4], regarding the developing countries[5].

The current study presents the results a pilot survey regarding the role of public passenger transport in causing social exclusion/inclusion conditions. The survey intended to investigate public transport related social exclusion problems and the possibility to adapt the international experiences in dealing with this subject to fit into our local characteristics.

The questionnaire was designed to cover five main aspects that have a direct connection with social exclusion in public transport:

- The spatial coverage of public transport network;
- The temporal dimension of accessibility, especially the availability of transport's means after work (late hours);
- The ability of individuals, especially those with low income, to pay transport fares;
- Security inside means of transport and inside bus stations;
- The integration of specific categories (this part will be according to the approach of Amartya Sen).

The basic hypothesis of this paper is that "there is social exclusion in public transport in the wilaya of Batna."

à la mobilité pour tous et mobilité durable La prise en compte des inégalités d'accès à la mobilité dans les politiques urbaines de l'agglomération lyonnaise. Thèse de doctorat. Université Lumière Lyon 2.

E, Le Breton **« Move to get out of it»** Bouger pour s'en sortir, Mobilité quotidienne et intégration sociale, Paris, Armand Colin. 2005

[3]- A. Church, M. Frostb & K. Sullivanc, K "**Transport and social exclusion in London**". Transport Policy 7. 195-205. 2000

Social Exclusion Unit, **Making the Connections: Final Report on Transport and Social Exclusion.** London, UK. 2003.

K. Lucas & S. Tyler. Evaluating the contribution of transport projects to welfare to work –an international study- UK NATIONAL REPORT. FIA Foundation. Transport Studies Group. University of Westminster. 2003

[4]- K. Lucas, **Transport & Social Exclusion**. A survey of the Group of Seven nations. FIA Foundation, Transport Studies Group, University of Westminster. 2003

[5]- R. Gakenheimer, **Urban mobility in the developing world**. Transportation Research Part A, 33(7-8), 671-689. 1999.

2. A BRIEF LITERATURE REVIEW ON THE SOCIAL DIMENSION OF SUSTAINABLE TRANSPORT:

In 1992, the European Union published a White Paper[6] talking for the first time about sustainable mobility. The European Union made sustainable mobility as a goal to be achieved for all the member countries; following the second article of The Maastricht Treaty, European Commission has adopted sustainable mobility as an extension for this treaty[7]. This report talked about the evolution of the use of private cars comparing to the decline of the use of all other modes (an exception has to be given for the aviation sector because it has witnessed a growth of 400%).

In 1996 The World Bank[8] published a report talking, explicitly, for the first time, about the term of Sustainable transport. It gave a clear definition to this term based on three dimensions (economic and financial, environmental and ecological, social and distributional).

Having said that, the social dimension of sustainable transport is not a new theme in the literature; the first who dealt with this subject were the French in the 60s of the last century[9] but the links between transport and social exclusion were first made in the early 1970s[10]. Washes and Kumagai[11] identified physical mobility as a major contributor to social and economic

[6]- EU Commission. **The Future Development of the Common Transport Policy: A Global Approach to the Construction of a Community Framework for Sustainable Mobility** - White Paper. COM (92) 494 final, 2 December 1992. Bulletin of the European Communities, Supplement 3/93. [EU Commission - COM Document] Link : http://aei.pitt.edu/1116/

[7]- H. Mouffouk, I. Messamah. «**Understanding social exclusion in urban transport.** » an international conference on problematics of sustainable transport and sustainable mobility in Algeria. 14/15 October 2014, University El Hadj Lakhdar, Batna. Algeria.

[8]- The World Bank**. Sustainable transport: Priorities for policy reform**. The World Bank , Washington D.C. 1996.

[9]- M. Luxton. **Feminist Perspectives on Social Inclusion and Children's Well Being Laidlaw Foundation**, Canada.2002.

[10]- K. Lucas, "**Transport and social exclusion: Where are we now**?" Transport Policy 20. 105-113. 2012.

[11]- Washes and Kumagai (1973), quoted in: K. Lucas, ibidem, 2012.

inequality. Preston *et al* confirm that mobility and accessibility are used to investigate how social exclusion is affected by transport[12].

There were many attempts to link social exclusion with transport. Researchers were using different methods to investigate inequity in mobility and just after the 1990s, a new interest of the social issues of accessing mobility has been set[13]; a well-known report made by Social Exclusion Unit[14] can be mentioned where it made the connection between transport and almost all the economic and social activities.

A limited mobility affects, negatively, the accessibility to daily activities (to work, to house, to studying, to leisure and to health)[15]. Urry has stated that governments must enhance mobility to reduce the social exclusion and that we have to "move to get out of it." [16] Markovich & Lucas stated that "mobility and accessibility are important indicators that can help in the development of an insight into social inclusion and transport." [17] Access to Private cars and/or accepted public transport services (affordable prices, spatial and temporal coverage and integrating specific categories) constitutes a fight against poverty[18]; individuals with limited incomes will have the opportunity to look for jobs in an easier way or to send their children to schools without bearing high costs. An equitable accessibility in poor neighborhoods forms an open neighborhood environment that has an important role in integrating young people, especially unemployed.

[12]- F. Rajé, **The impact of transport on social exclusion processes with specific emphasis on road user charging**. Transport Policy, 321-338. 2003.
[13]- C. Féré. op.cit., 2011
[14]- Social Exclusion Unit, Idem, 2003.
[15]- C. Féré, Idem, 2011; Rajé, Idem, 2003.
[16]- J. Urry, **Sociology beyond societies**, London, Routledge. 2000.
[17]- J. Markovich, & K. Lucas, 2011. **The social and distributional impacts of transport: a literature review** –working paper N°1055. Transport Studies Unit, School of Geography and the Environment, Oxford, London.
[18]- C. Féré, idem, 2011; R. Levita, C. Pantazis, E. Fahmy, E. Lloyd, & D. Patsios, **The multidimensional analysis of social exclusion** . Bristol: Townsend Center for the International Study of Poverty and Bristol Institute for Public Affairs, University of Bristol. 2007

3. CASE STUDY:

3.1- Defining the sample study:

Our sample consists of 201 individuals where 77.6% of them are males and 22.4% females; from the first analysis it seems that the distribution of our sample wasn't equitable regarding the gender, but as we've mentioned above, we've tried to adopt international experiences to our local characteristics; men tend to travel far to look for jobs and/or study unlike women who tend to find a work and/or study in places close to their place of residence.

The biggest proportion of our sample is between 18 and 40 years old (192), (6) under 18 years old and (3) more than 40 years old. The majority of them (164) have university level of education while (37) have high school or less.

More than half of the sample represents students (92 university students and 12 students of high school), (49) employee, (40) self-employment and (8) jobless.

Our sample was consisted of more than a half (53.7%) with an income less than 15000 DZD (about 120 Euros). 17.4% between 15000 and 25000 DZD (120€ and 200€), 10.9% between 25000 and 35000 DZD (200€ and 280€), 10.9% between 35000 and 45000 DZD (280€ and 360€) and 10.4% more than 45000 DZD (360€).

3.2- Analysis of the survey:

We will illustrate our results according to the main five groups of categorization that have been explained in the introduction.

3.2.1- The spatial coverage of public transport network:

The physical coverage of public transport network (see fig. 01) seems to be good, but in reality, actors do not respect the lines assigned to them by transport department. This state can be explained as follows:

- First of all, the final part of the lines (like in the case of *Kechida*) presents a terminal that does not generate trips so transporters tend to avoid going to the end of the line;

- Secondly, the roads in these areas are very deteriorated, hence the bus drivers tend to avoid them.

In our study, 84.1% of interviewees reported that they are covered physically by public transport's network, against 15.9% who reported a lack of physical coverage. Regarding the spent time in means of transport, those who reported "not being covered by public transport systems" spend 76 minutes in average inside transport means compared to 66 minutes for those who reported "being covered by transport means."

73.1% reported that their site of living is close to a bus station while 26.9% reported not. Regarding this last category, 51% of them have to walk more than 10 minutes to reach the closest bus station.

3.2.2- The temporal dimension of accessibility:

Investigating the needed time to access public transport means and its availability in the early mornings and the late evenings, especially rush hours, consist a crucial element regarding excluding/including individuals in the society. 88.6% of our sample agreed of the availability of public transport means in the mornings against 11.4% who said no. 64.2% reported having no problem in finding public transport means in the evening while 35.8% do have issues in finding public transport means. Only 22.9% agreed that the frequency of public transport systems is good while 77.1% consider it bad.

Investigating the accessibility time to the closest public transport station has shown that 42.3% of our sample has an accessibility time of less than 5 minutes, 31.3% from 5 to 10 minutes, 17.4% from 10 to 20 minutes and only 9% have an accessibility time for more than 20 minutes.

Another question has been asked to investigate whether individuals are forced to take taxi in the late evenings because of the luck of public transport means; 44.8% reported that they sometimes take a taxi at the end of work, 30.8% reported rarely and 24.4% reported that they often do take a taxi at the end of work.

It has to be noted that regarding those who reported finding problems in finding public transport means at evenings, 39% of them reported "often" taking taxi and 45.8% reported "sometimes" against just 15% who reported "rarely". 55% of those having an accessibility time to the closest public transport station "between 10 and 20 minutes", reported that they "often" take a taxi at the end of the work.

It was found as well that females spend more time in public transport means than males, 77 minutes in average compared to 64 minutes per day.

Fig. 01: **The spatial coverage of Batna's transport systems.**

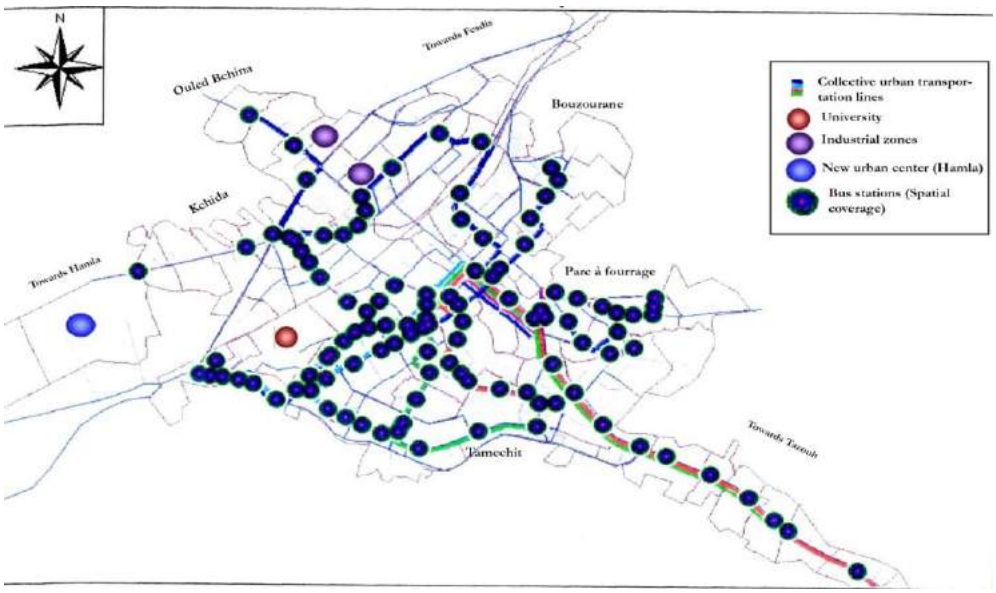

Source: (Ministry of Transportation. 2009)

3.2.3- The ability of individuals, especially those with low income, to pay transport fares:

The Algerian government regulates prices of public transport services (for both buses and collective taxis). 78.6% of our sample believes that fares of buses are "acceptable" while 17.9% see them "high" and only 3.5% consider them "low."

Regarding taxis, only 16.4% consider their prices "acceptable" while 83.6% consider them "high". It has to be noted that none of the interviewees have reported taxi fares to be "low."

By analyzing the answers of our low-income interviewees (the category that have an income less than 15000 DZD) it was found that from those who reported "bus fares are high", 61% of them belong to this category and 86% of them reported that taxi fares are "high."

Regardless the availability of university buses (buses dedicated for transporting university students), 25% of university students find bus fares "high", and 83% of them find fares of taxis "high." This can be explained because 85% of students reported having an income less than 15000 DZD/month.

The results of a previous study on the same city have shown that individuals spend almost 20% of their income on transport (for those having an income less than 10000 DZD/month, they reported spending between 1200 DZD and 1800 DZD of their income monthly)[19].

3.2.4- Security inside means of transport and inside bus stations:

In this section, questions related to the security levels inside buses and bus stations have been asked. Questions related to the quality of driving of buses have been asked as well. It was found that 60.7% find the security level inside buses "low", 36.8% find it "acceptable" and only 2.5% find it "good." Talking about bus stations 72.1% find it "low", 26.4% find it "acceptable" and only 1.5% find it "good."

If we consider gender in our analysis, we find that 49% of females find security levels in buses "low" compared to 61% of males who find it "low." Regarding security levels in bus stations 66.7% of females find it "low" compared to 73.7% of males who find it "low." The results of this analysis

[19]- F. Boubakour H. Mouffouk, & L.R. Mazouz, "**Equity and the fight against exclusion in urban transport: On some aspects in the city of Batna, Algeria**." 13 international conference of MEEA on managing the MENA transitional economies. Tlemcen. 31st May – 1st June 2014.

was a surprise since we thought that females would report a sense of non-security more than males.

Regarding the quality of buses' driving, we have noticed that bus drivers seem to be in a competition where they race to collect the maximum possible of clients. Our survey has confirmed our hypotheses where 55.2% of our interviewees found it risky driving, 41.3% found it acceptable and only 3.5% found it good driving.

3.2.5- The integration of specific categories:

This part of the analysis has been developed according to Amartya Sen's approach of justice. His approach can be explained using his example of the use of bicycle. A good explanation has been provided as follows: "*Sen illustrates his point with the example of a standard bicycle. This has the characteristics of 'transportation' but whether it will actually provide transportation will depend on the characteristics of those who try to use it. It might be considered a generally useful tool for most people to extend their mobility, but it obviously will not do that for a person without legs. Even if that person, by some quirk, finds the bicycle delightful, we should nevertheless be able to note within our evaluative system that she still lacks transportation*"[20].

A semi-structured questionnaire has been addressed to eight handicaps (4 males and 4 females, 5 of them unemployed and having a high school or less level of education). Questions related to how they move inside the town using public transport means have been asked. The interview was designed to cover main movements (home work/study) and the secondary movements (shopping, visiting relatives, healthcare, leisure…). By analyzing the quality of service provided to this category and the hardships they are facing in their daily movements we can act to provide a better quality of service.

[20]- T. Wells, **Sen's Capibility Approach**. Erasmus University Rotterdam. Available on : http://www.iep.utm.edu/sen-cap/ 30/04/2015

Most of the interviewees reported taking the bus in their daily movements while they depend on their families in their secondary movements (especially when visiting relatives).

All the interviewees reported a lack of equipment in buses (with a more negative score to the buses of private actors compared to public actor).

The stairs are too high and no bus in the city of Batna is equipped with automatic elevator to facilitate the access of wheelchairs.

Bus stations are not configured properly to facilitate their accessibility; bus drivers do not pull over close to the sidewalks that make it hard for the handicaps to access buses. Furthermore, the state of sidewalks generates more hardships to this category; all interviewees reported having problems with sidewalks mainly because of their height.

Another problem has been noticed regarding the lack of information signs inside buses and bus stations to map the routes of buses. Most of the interviewees reported that buses are not equipped to facilitate the accessibility of these categories.

In another dimension, the 201 interviewees have been asked a question regarding the extent of integration of specific categories, their answers were as follows:

94.5% reported that the buses are not equipped to facilitate the accessibility of these categories, while only 5.5% reported contrary.

4. RESULTS:

The analysis of the questionnaire has come up with the following results:

- Spatial coverage of transport network is, generally good; the majority of the sample agreed on this fact. Though a further analysis should be addressed to those who reported not being covered;
- The time spent in means of transport for those who reported not being covered by transport network is bigger than those who reported being covered (76 minutes compared to 66 minutes respectively). It can be explained due to their place of residence, we can assume they live in periurban areas, or their work places are far from their place of

residence. A further research is needed to understand this phenomenon;

- More than half of those who reported not having a public transport station close to their place of residence, have to walk more than 10 minutes, and even more than 20 minutes to reach the closest bus station;
- Public transport means are, generally, available in the mornings;
- Public transport means are, generally, available in the evenings but in a less frequency than the mornings (64,2% stated being covered in the evenings compared to 88,6% in the mornings);
- Accessibility time to the closest bus station is, generally, good (73,6% reported that they have to walk less than 10 minutes to reach the closest bus station);
- Frequency of buses is very bad;
- A big proportion of our interviewees reported taking taxi, at least sometimes, at the end of work, and this issue is much worse for those who reported a lack in public transport's coverage in the evenings;
- Females spend more time in public transport means than men do, 77 minutes compared to 64 minutes respectively; we have suggested as hypothesis that males tend to travel more than females but this result has made us doubt our hypothesis. However, we cannot confirm nor deny it since we do not have enough data.
- Fares of buses are, generally, acceptable;
- Fares of taxis are, generally, high;
- Low income individuals and university students constitute the biggest proportion of those who think that fares of buses and taxis are high;
- Security levels inside buses and in bus stations is very weak;
- Quality of buses' driving was measured by our interviewees as risky;
- Although handicaps do benefit from transport services for-free, but their integration remains very weak. It can be improved by a proper configuration of buses and sidewalks.

This paper used five criteria to investigate social exclusion in public transport services in the Wilaya of Batna. It was found that three out of five are showing negative results, hence our main hypothesis is acceptable here (there is social exclusion in public transport services in the wilaya of Batna).

5. CONCLUSION:

Providing adequate public transport systems is a struggle against poverty since it aims to help people to find jobs or to sustain a very low paying job, to send children to school, to guarantee the access to all economic and social activities, etc. It is obvious that for getting a consolidated social cohesion, it is important to develop an efficient and equitable transport system.

Department of Transport has to upgrade the service quality of public transport regarding the spatial and temporal coverage in the evenings, many of our respondents, and we ourselves, find a deficiency in this aspect. To do so, we suggest establishing an organizing authority to control the function of the public transport system.

Promote the security inside buses, in bus stations and the driving quality of buses is not the responsibility of the local department of transport, it is the responsibility of the local force department. However, the Department of Transport has, more or less, a role in controlling the buses' driving quality if it establishes an organizing authority through supervisors or controllers.

At last, we have to emphasize on the necessity to make big efforts to integrate the category of people with special needs for they are completely excluded from the public transport services.

BIBLIOGRAPHY:

1. F. Boubakour. H. Mouffouk and L,R. Mazouz, «**Equity and the fight against exclusion in urban transport: On some aspects in the city of Batna, Algeria** » 13 international conference of MEEA on managing the MENA transitional economies. Tlemcen. 31st May – 1st June 2014.
2. H. Mouffouk & I. Messamah, «**Understanding social exclusion in urban transport.** » an international conference on problematic of sustainable transport and sustainable mobility in Algeria. 14/15 October 2014, University Batna1, Batna. Algeria.
3. K. Lucas, «**Transport and social exclusion: Where are we now?** » Transport Policy 20. 105-113. 2012.
4. C. Fére, « **Reconciling access to mobility for all and sustainable mobility Consideration of unequal access to mobility in urban policies of Lyon**», Concilier accès à la mobilité pour tous et mobilité durable La prise en compte des inégalités d'accès à la mobilité dans les politiques urbaines de l'agglomération lyonnaise. Thèse de doctorat. Université Lumière Lyon 2. 2011.
5. J. Markovich, & K. Lucas,. «**The social and distributional impacts of transport: a literature review**» –working paper N°1055. Transport Studies Unit, School of Geography and the Environment, Oxford, London. 2011
6. Ministry of Transportation: «**Study of transportation and traffic plan of Batna's city**», Batna's Department of Transport, 2009.
7. National School of Administration (ENA), «**Which local travel management to meet the mobility needs**?» Quelle gestion locale des déplacements pour répondre aux besoins de mobilité? » «Options d'approfondissement» Groupe n° 20. 2009
8. R. Levita, C. Pantazis, E. Fahmy, E. Lloyd, & D. Patsios, « **The multidimensional analysis of social exclusion**» . Bristol: Townsend Center for the International Study of Poverty and Bristol Institute for Public Affairs, University of Bristol. 2007

9. D. Caubel. « **Transport policy and access to the city for all? An evaluation method applied to the Lyon area** ». Politique de transports et accées à la ville pour tous ? Une méthode d'évaluation appliquée à l'agglomération lyonnaise. Economies and finances. Université Lumière - Lyon II, 2006. French. <tel-00080103v1> ;
10. E. Le Breton, « **Move to get out of it**» Bouger pour s'en sortir, Mobilité quotidienne et intégration sociale, Paris, Armand Colin. 2005
11. K. Lucas, & S. Tyler, «**Evaluating the contribution of transport projects to welfare to work**» –an international study- UK NATIONAL REPORT. FIA Foundation. Transport Studies Group. University of Westminster. 2003
12. F. Rajé, **«The impact of transport on social exclusion processes with specific emphasis on road user charging**». Transport Policy, 321-338. 2003.
13. Social Exclusion Unit, «**Making the Connections: Final Report on Transport and Social Exclusion**». London, UK. 2003
14. K. Lucas, «**Transport & Social Exclusion. A survey of the Group of Seven nations**». FIA Foundation, Transport Studies Group, University of Westminster. 2003
15. M. Luxton, «**Feminist Perspectives on Social Inclusion and Children's Well Being Laidlaw Foundation**», Canada. 2002.
16. A. Church. M. Frostb & K. Sullivanc. «**Transport and social exclusion in London**». Transport Policy 7. 195-205. 2000
17. J, Urry. «**Sociology beyond societies**», London, Routledge. 2000.
18. R. Gakenheimer, «**Urban mobility in the developing world**». Transportation Research Part A, 33(7-8), 671-689. 1999
19. The World Bank. «**Sustainable transport: Priorities for policy reform**». The World Bank , Washington D.C. 1996.
20. EU Commission. «**The Future Development of the Common Transport Policy: A Global Approach to the Construction of a Community Framework for Sustainable Mobility**» - White Paper. COM (92) 494 final, 2 December 1992. Bulletin of the European

Communities, Supplement 3/93. [EU Commission - COM Document] Link : http://aei.pitt.edu/1116/

21. H, Mouffouk & F, Boubakour. «**Equity and the struggle against social exclusion in urban transport: on certain aspects in the city of batna (algeria)** ». El Tawassol journal. Article in press.
22. T. Wells, «**Sen's Capibility Approach**». Erasmus University Rotterdam. Available on: http://www.iep.utm.edu/sen-cap/

Enquête : Impact des Technologies de l'Information et de la Communication (TIC) sur la Gestion des Ressources Humaines (GRH) - Cas de l'entreprise RTO / SONATRACH ORAN (2014)

Tahar SAÏM
Doctorant, Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed – Algérie
E-mail : tahar.sam@hotmail.fr

Résumé :

L'objectif de cet article est de chercher à apprécier l'impact des Technologies de l'Information et de la Communication (TIC) sur la Gestion des Ressources Humaines (GRH), qui peuvent la réorganiser et la repositionner et, par conséquent, peuvent la rendre plus efficace en terme d'efficacité de la prise de décision de GRH, réduction des coûts, amélioration de la gestion de l'information mais aussi de la qualité des prestations RH vis-à-vis ses clients internes et externes. De même, d'essayer de mettre l'accent sur l'efficacité d'un Système d'Information Ressource Humaine (SIRH) basé sur les Technologies de l'Information et de la Communication (TIC).

Les résultats de l'analyse de données mettent en évidence deux séries de commentaires : l'une sur *les principales caractéristiques du SIRH*, la seconde sur *les conditions d'usage des TIC en matière de RH*. À travers des résultats obtenus, nous avons pu constater que les outils technologiques utilisés, sont limités par rapport à ceux que nous avons proposés [(1)]. En effet, les effets constatés des outils de TIC ne sont pas à la hauteur des objectifs attendus en matière de RH.

Mots clés: Technologies de l'Information et de la Communication (TIC), Système d'Information Ressources Humaines (SIRH), Gestion des RH (GRH), environnement technologique.

[1]- Voir état d'équipements des TIC dans l'activité RH, présenté dans le tableau n° 03.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقييم تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصال على تسيير إدارة الموارد البشرية، التي تسمح بإعادة تنظيمها وتمركزها، وبالتالي، يمكن جعلها أكثر فعالية من حيث اتخاذ القرارات، تقليص التكاليف وتحسين تسيير المعلومات وكذلك ضمان جودة خدمات الموارد البشرية إزاء عملائها الداخليين والخارجيين. و إضافة إلى ذلك، محاولة التركيز على فعالية نظام معلومات الموارد البشرية الذي يستند على تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

إن نتائج تحليل بيانات هذا البحث تكشف عن مجموعتين من التعليقات: الأول يخص الخصوصيات الرئيسية لنظام معلومات الموارد البشرية، أما الثاني يخص شروط استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال الموارد البشرية. من خلال النتائج المحصل عليها، لاحظنا أن الأدوات التكنولوجية المستعملة هي محدودة، مقارنة مع تلك التي إقترحناها. وفي الواقع، الانعكاسات الملاحظة من أدوات تكنولوجيات المعلومات و الاتصال ليست في مستوى الأهداف المرجوة في مجال الموارد البشرية.

كلمات مفتاحية: تكنولوجيات المعلومات والاتصال، نظام معلومات الموارد البشرية، تسيير الموارد البشرية، المحيط التكنولوجي.

INTRODUCTION

Pendant longtemps, la GRH [2] était vécue comme un centre de coût, purement administratif. Elle est progressivement devenue stratégique. On est ainsi passé d'une logique de dépenses à une logique d'investissements et cette discipline qui intègre les TIC [3] est devenue un axe stratégique majeur pour le développement de l'entreprise, ainsi, créatrice de valeur. Elle doit être à la hauteur des ambitions qu'elle porte : rapidité, flexibilité, efficacité et réactivité.

[2]- Gestion des Ressources Humaines (GRH : transcription de l'anglais Human Resource Management, HRM).

[3]- Technologies de l'Information et de la Communication (TIC : transcription de l'anglais Information and Communication Technologies, ICT).

Les mutations récentes de l'environnement technologique ont profondément modifié les pratiques des RH. Cela à donné lieu à l'apparition des nouvelles pratiques de la fonction RH soutenues par les TIC.

Devant le peu de recherches scientifiques réalisées dans ce domaine en Algérie, nous avons préféré d'étudier le cas de l'entreprise RTO/SONATRACH, sise, à Oran [(4)]. Et ceci dans le but de donner un aperçu sur l'usage et l'impact des TIC sur la GRH en particulier.

1. Contexte général de la recherche :

L'utilisation des Technologies de l'Information et de la Communication (TIC) connaît une véritable explosion dans le domaine de la Gestion des Ressources Humaines (GRH) depuis quelques années. En effet, les apports de tels outils semblent très prometteurs et les possibilités d'applications diverses : architecture client-serveur, Groupware, Workflow, gestion électronique de documents, internet et intranet, extranet, messageries électroniques, etc, apparaissent comme autant de sources d'amélioration de l'avantage concurrentiel, de la productivité et de la performance au regard de la réduction des coûts de la gestion RH.

D'une manière générale, ces outils technologiques introduisent une nouvelle façon de travailler favorisant de nouvelles formes d'organisations du travail (Télé-coordination, organisation virtuelle, travail collaboratif, etc.) et qui affectent à la fois le rôle du management, la coordination du travail et le contrôle des activités. Ils affectent également les systèmes de gestion à travers la délocalisation, l'accès et le traitement en temps réel de l'information.

Ainsi, au cours des dernières années, ces outils technologiques ont permis d'automatiser un nombre important de tâches routinières, de réduire

[4]- La Région Transport Ouest (RTO) est une région de l'activité transport par canalisations de l'entreprise nationale SONATRACH, elle a pour mission le transport des hydrocarbures liquides et gazeux de Hassi R'mel vers le pôle industriel d'Arzew. De même, elle assure le transport des quatre produits hydrocarbures (le Pétrole brut, le Condensat, le Gaz Pétrole Liquéfié (GPL) et le Gaz Naturel) à moindre coût et dans des conditions de sécurité, de fiabilité et de respect de l'environnement.

considérablement les délais de transmissions des informations, et d'éliminer les frontières de l'espace et temps. En outre, de bouleverser la manière de communiquer et d'informer entre les employés dans les organisations.

Toutefois, l'environnement des entreprises est affecté de plus en plus, par l'introduction des technologies de l'information et de la communication (TIC), d'où la problématique des changements est devenue un élément crucial. Ces dernières de par leurs nouveautés, vont imposer à l'entreprise algérienne, l'adaptation à ses nouvelles : politiques, stratégies, fonctionnement interne et surtout de par l'importance à son adaptation à ses fonctions de ressources humaines (FRH).

Comme le souligne B. Menard (2010), le management de l'information dans l'entreprise telles que (collecte, traitement, échange, stockage, etc.), devient une dimension majeure de l'activité de l'entreprise et un véritable critère de sa performance. [5]

D'après J-R Galbraith la complexité, l'incertitude et l'interdépendance imposent à toute organisation de traiter l'information en vue de coordonner ses activités. Pour le même auteur, ce sont les exigences de communication qui dessinent la structure de l'organisation [6].

Les TIC ont beaucoup facilité la circulation de l'information dans de bonnes conditions au sein de l'entreprise (gain du temps et d'espace). Elles apparaissent comme une source potentielle d'avantage compétitif dans la fonction RH. De plus, elles facilitent l'apparition de procédures de management participatif. Le personnel peut communiquer facilement comme il peut participer à la prise de décision, il devient un acteur et non pas un capital isolé. Son utilisation dans le domaine RH est considérée comme une nouvelle dynamique qui conduit la fonction RH à dessiner sa propre trajectoire de changement en optimisant son organisation.

---

[5]-MENARD B., **"L'entreprise numérique : Quelles stratégies pour 2015 ? "**, Éditions Nuvis publishing, Paris, (2010), p. 37.

[6]- GALBRAITH J-R., **"Designing complex organizations"**, Addison-Wesley, London, (1973), cité par HATCH M-J et CUNLIFFE A-L., **"Théorie des organisations"**, Éditions De Boeck Université, Paris, (2009), p. 216.

À cet effet, l'enjeu est triple pour l'entreprise algérienne. Premièrement, de par la mise en place des outils technologiques qui permettent sur le plan de la gestion de l'information, en matière de traitement, de transmission et du partage d'informations fiables dans des délais opportuns. Ensuite, ça va favoriser les nouvelles formes de travail (la virtualité, le travail collaboratif à distance et l'automatisation des processus, etc.) sur le plan organisationnel. De plus, ça permet de favoriser la coordination, l'intégration et le contrôle sur le plan relationnel.

2. Problématique :

Cette recherche tient compte de plusieurs dimensions, à savoir : la dimension humaine (attentes, souhaits, désirs et comportements du personnel), organisationnelle (mode d'organisation, structure de l'entreprise), technologique (nouveaux outils technologiques) et culturelle (mentalité des employés). À cet effet, la revue de la littérature fait clairement ressortir un questionnement quant aux impacts des TIC sur la gestion RH. Voici donc la question de départ qui a engendré nos premières questions :

Quel est impact réel des Technologies de l'Information et de la Communication (TIC) sur la gestion RH ?

Il est question de guider cette réflexion sur les interrogations suivantes :

- Quels sont les principaux apports du SIRH fondé sur les TIC ?
- Quels sont les principaux facteurs de réussites des TIC en matière de RH ?
- Quels sont les principaux problèmes qui freinent le bon usage des TIC en matière des RH ?

3. Hypothèse de la recherche :

Dans notre recherche, nous avançons l'hypothèse qu'il existe réellement un impact positif fort des Technologies de l'Information et de la Communication (TIC) sur la dite Gestion Ressources Humaines (GRH) au sein de la RTO. Nous lions à cet impact quarte (04) types de critères :

- L'efficacité de la prise de décision en GRH ;

- La réduction des coûts de la gestion RH ;
- L'amélioration de la gestion de l'information (Disponibilité, fiabilité, sûreté des données) ;
- L'amélioration de la qualité des prestations RH vis-à-vis des clients internes et externes.

Cette hypothèse sera appréciée à partir d'une enquête en utilisant une analyse quantitative fondée sur des questions adressées aux personnes ayant une meilleure connaissance dans le domaine des ressources humaines.

Pour cela, nous avons demandé à ces personnes de nous dire quels ont été les impacts constatés après l'utilisation des TIC (effets constatés).

4. Objectifs de la recherche :

L'objectif de cette recherche vise à apprécier l'impact des Technologies de l'Information et de la Communication (TIC) sur la gestion RH, qui peuvent la réorganiser et la repositionner et, par conséquent, peuvent la rendre plus efficace en terme d'efficacité de la prise de décision de GRH, réduction des coûts, amélioration de la gestion de l'information mais aussi de la qualité des prestations RH vis-à-vis de ses clients internes et externes.

Nous essayons aussi de mettre l'accent sur l'efficacité d'un Système d'Information Ressource Humaine (SIRH) basé sur les Technologies de l'Information et de la Communication (TIC) qui peut rendre la fonction RH plus performante, partagée et, par conséquent, il peut amener des changements dans le mode d'organisation des RH.

Dans le but de répondre à notre problématique, nous structurons notre article en deux (02) parties : la première partie de cet article expose un petit aperçu de la littérature lié aux principaux apports des TIC sur la gestion RH d'après quelques auteurs. La seconde partie permet de présenter les résultats obtenus sur deux volets. Le premier porte sur les principales caractéristiques du SIRH. Le deuxième concerne les conditions d'usage des TIC en matière de RH.

5. Cadre méthodologique de la recherche

Étant donné que notre problématique est de type causal, pour mesurer l'impact des TIC sur la GRH, une approche purement quantitative s'impose. Néanmoins, ce travail de recherche a pour objectif de tirer des conclusions sur une population cible qui comprend cinquante-huit **(58)** personnes travaillant dans la fonction RH. Pour pouvoir obtenir des résultats pertinents de cette population, il faut que l'échantillon étudié soit représentatif de la population visée.

Pour les besoins de notre enquête, nous avons collecté vingt et un (21) réponses pour quarante (40) questionnaires distribués aux employés ayant une meilleure maîtrise de la fonction des ressources humaines au sein de la RTO. En fin de compte, nous avons obtenu un taux de réponse de 52,50 %. Dans ce contexte, nous précisons que l'échantillon (n=21) est représentatif du moment qu'il indique 36,21 % de la population cible RH (N=58) [7].

Tableau N° 01 : Résumé de la méthodologie de la recherche

Objet de l'investigation	Étude de l'impact des TIC sur la gestion des RH.
Type d'investigation	Étude sur le terrain (Cas de RTO / SONATRACH).
Mode d'échantillonnage : Population mère…. Population cible (RH)….	 Composée de **1 610** employés. Composée de **58** employés.
Techniques de collecte des données	Observation participante. Questionnaires adressés aux (21) employés **n=21 / 58**
Analyse des données	Interprétation des données via une approche quantitative.

Source : Élaboré par nos soins à partir des données recueillies

Le choix des répondants s'est porté : D'une part, sur un échantillon non aléatoire (ciblé), c'est-à-dire de remettre directement les questionnaires aux personnes bien définies au départ, il s'agit de celles qui travaillent dans la fonction RH.

[7]- Il est à noter que nous n'avons pas fait appel aux méthodes statistiques pour le calcul de la taille de notre échantillon.

I. Cadre conceptuel : Comprendre le lien entre les TIC et la GRH

Voici les principales études d'après quelques auteurs concernant l'impact des Technologies de l'Information et de la Communication (TIC) sur la gestion Ressources Humaines (GRH) :

« En règle générale, la technologie sert à transformer les Inputs en Outputs, celle-ci se compose d'objets physiques, activités procédures et connaissance, tout cela contribuant au processus de transformation de matières premières, du travail, et du capital » [8].

Adopter des Technologies de l'Information et de la Communication (T.I.C), ce n'est pas tout reconstruire du sol au plafond. Il faut s'attaquer à ce qui est important et utile. Ainsi, dans le domaine des RH de nombreux outils technologiques sont développées pour répondre aux enjeux de mobilité du personnel, d'automatisation des processus d'un certain nombre d'activités liées à la fonction RH et plus de flexibilité.

Selon les recommandations de A. Mullenders (2009), ces outils technologiques concernent l'administration du personnel, le recrutement, l'évaluation des compétences, et le management des connaissances, la formation, la rémunération et la paie des travailleurs [9].

F. Silva nous donne un exemple sur le suivi, le contrôle et la mesure de l'état d'avancement des dossiers en cours à travers des logiciels qui fonctionnement en Work-flow [10]. Ce dernier permet de gérer l'évolution de l'information en temps réel [11].

D'après E. Mercier et G. Schmidt, les incidences des changements technologiques reflètent les tendances de l'évolution de l'organisation, de la place et du rôle de la fonction RH dans l'entreprise. La GRH doit être

---

[8]- HATCH M-J et CUNLIFFE A-L., **"Théorie des organisations"**, Éditions De Boeck Université, Paris, (2009), p. 219

[9]- MULLENDERS A., **"e-DRH: Outil de gestion innovant. La théorie - Les progiciels - Le cadre juridique"**, Éditions De Boeck Université, Bruxelles, (2009), p. 80.

[10]- Le Work-Flow (Automatisation de processus) est un outil technologique qui permet de gérer des flux d'informations dans une logique de processus. Il permet aussi des gains de productivité considérables (gain du temps et d'espace).

[11]- SILVA F., **"ÊTRE e-DRH"**, Éditions liaisons, Paris, (2008), p. 133.

concernée directement par l'introduction de TIC visant à optimiser le fonctionnement de certaines de ses activités, mais aussi doit être appelée à accompagner les changements technologiques concernant l'organisation dans sa globalité. En ce sens, la GRH devient un acteur du changement [(12)].

Selon S-S. Shrivastava, l'impact des TIC sur la GRH est triple, il s'agit de l'impact opérationnel avec la mise en place du SIRH (bases de données, automatisation des activités administratives...), celui relationnel (transactionnel) avec le développement de l'E-RH, l'accent n'est plus mis sur l'administratif mais sur des outils RH supportant des activités spécialisées et des processus managériaux (recrutement, formation, évaluation, rémunération) et enfin le dernier impact est transformationnel. Il s'agit de réorganiser la FRH en équipe virtuelle afin de lui confier un rôle et des activités plus stratégiques [(13)].

Toutefois, sous l'effet d'une véritable révolution technologique, l'entreprise est devenue, au cours de ces dernières années, une matrice de production et de transmission de l'information, sans commune mesure avec le passé, et ce tout au long de ses processus managériaux. Nous assistons, en effet, à des mutations qualitatives majeures, où les TIC provoquent de véritables bouleversements dans les structures et processus de l'entreprise ainsi que sur la nature de son capital humain [(14)].

La gestion des ressources humaines s'est appropriée, surtout dans les grandes entreprises, l'utilisation des technologies de l'information et de la communication dans ses pratiques de GRH. L'introduction des TIC dans l'entreprise modifie les situations individuelles et collectives de travail mais également les processus opérationnels sur lesquels s'articulent ces

[12]- MERCIER E et SCHMIDT G.,**"Gestion des Ressources Humaines"**, Éditions PEARSON Education, Paris, (2004), p. 87.

[13]- SHRIVASTAVA S-S., **"Liberating HR through technology"**, Human Ressource Management, London, (2003), cité par LAVAL F et ABDALLAH T-D., **"L'e-RH : un processus de modernisation de la gestion des ressources humaines à la mairie de Paris"**, Éditions Management Prospective, Paris, (2007), p. 07.

[14]- BENDIABDELLAH A, BENABOU D et CHELIL A., **"L'apport des TIC à la réalisation des performances des entreprises Algériennes"**, Université de Tlemcen et Mascara, les Cahiers du MECAS, N° 2, Algérie, (2006), p. 67.

situations donnant lieu à l'apparition de nouvelles pratiques de gestion des ressources humaines.

Cependant, l'introduction des TIC dans les pratiques de gestion a bouleversé le quotidien des organisations. Par TIC, nous entendons l'ensemble des technologies utilisées dans le traitement et la transmission des informations et principalement l'informatique et l'Internet. Les Systèmes d'Information (SI) [15] sont la parfaite illustration de ces mutations technologiques.

Quant aux professionnels de la fonction ressources humaines (FRH), sont eux aussi confrontés à la nécessité de structurer leur activité et ils recourent également aux TIC dans les pratiques qu'ils mettent en œuvre, certains auteurs parlent alors de e-RH [16].

II. Discussion des résultats

Les résultats appellent deux séries de commentaires : l'une, porte sur les principales caractéristiques du SIRH, l'autre, concerne les conditions d'usage des TIC en matière de RH.

II.1- Présentation des résultats sur les principales caractéristiques du SIRH [17]

À l'aide de l'observation participante, nous avons pu constater que la fonction RH est centralisée, compte tenu de son statut juridique. Elle est chargée de suivre l'effectif, le dialogue social, l'élaboration des plans de formation et de recrutement en les transmettant à la DG d'Alger. Elle prend des décisions de gestion individuelle des employés se rapportant aux procédures décentralisées.

[15] -Les SI sont définis par Reix R (2005) comme un ensemble organisé de ressources : matériel, logiciel, personnel, données, procédures … permettant d'acquérir, de traiter, stocker communiquer des informations dans les organisations », p.75.

[16] - KALIKA M., **"Management & TIC"**, Éditions liaisons, Paris, (2006), p. 99.

[17]- Système d'Information des Ressources Humaines (en Anglais : Human Resource Information Systems (HRIS)).

II.1.1- Présentation de l'ERP « RESHUM » Composante RH

Le Système d'Information RH est centralisé, par contre les applications sont décentralisées aux niveaux de différents services de la fonction RH. La maîtrise d'ouvrage, c'est-à-dire tout ce qui a trait au SIRH est assurée par la Sous-Direction Administration (SDA), et sa maîtrise d'œuvre est assurée par le Département Informatique. Notons aussi que le Système d'Information Ressources Humaines (SIRH) est développé à partir du RESHUM [(18)].

Il est possible de distinguer quatre (04) sous-systèmes du progiciel RESHUM :

Tableau N° 02 : Les 04 Sous-systèmes du RESHUM

Sous-systèmes	Description
Le noyau	Ce sont les applications qui concernent différents types de modules (paie, gestion administrative du personnel, formation, gestion de carrière, recrutement, etc.) développées à partir de « RESHUM ». Ces applications sont utilisées pour : collecter, traiter, restituer et diffuser les informations nécessaires pour un bon fonctionnement du Système d'Information RH,
Le sous-système de mise à disposition de l'information (Navigateur Browser)	Ceci permet d'extraire des informations en vue de les mettre à disposition aux différents utilisateurs. Il sert aussi à alimenter des nouvelles applications créées. Cette opération est assurée par le département informatique

[18]- Le RESHUM est un Progiciel de Gestion Intégrée (PGI), il constitue le noyau de gestion administrative et de paie. Il a également pour objectif d'offrir la couverture fonctionnelle la plus complète possible et pour minimiser les coûts, les délais de mise en œuvre (Pour plus de détail, voir le titre : Description de l'ERP RH « RESHUM », ci-dessous).

Le sous-système décisionnel (Pilotage des RH)	Ça concerne principalement des informations stratégiques issues de tous les modules RH à travers d'un navigateur (sous forme des requêtes), qui permet de mettre à la disposition des dirigeants un certain nombre d'informations jugées nécessaires à la prise de décision et en contribuant au pilotage des RH (statistiques sur le recrutement, sur la formation, sur la masse salariale, sur les accidents du travail, etc.),
Le sous-système regroupant différentes applications liées à la gestion des RH	Il représente toutes les applications liées à chaque module, qui permet d'obtenir des informations actualisées au moment opportun. Ces applications sont pour la plupart alimentées via le noyau RESHUM qui constitue le socle du système d'information RH, les autres étant isolées. Nous avons constaté que le système d'information RH est constitué, d'une part, des logiciels qu'il utilise, que nous venons de décrire. D'autre part, l'interface utilisateur personnalisable pour chaque employé (le portail RH)

Source : Élaboré par nos soins à partir des données recueillies auprès des services visités

II.1.2- Architecture de l'ERP « RESHUM » Composante RH

Le RESHUM RH est conçu pour saisir, stocker et diffuser de l'information aux différentes structures de la RTO. Il comporte onze (11) modules montrés dans la figure ci-après :

Figure N° 01 : Architecture de l'ERP « RESHUM » Composante RH

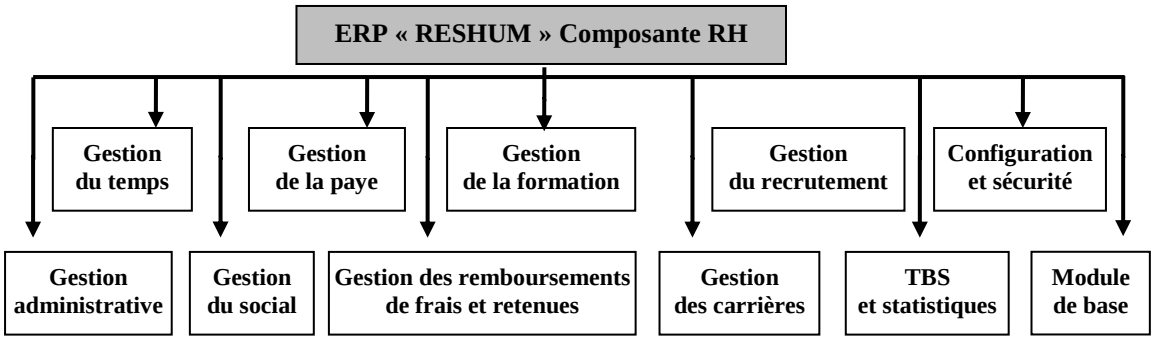

Source : Organigramme fourni par le Département RH

II.1.3- Description de l'ERP RH « RESHUM »

La RTO utilise un ERP [19] appelé RESHUM. Il constitue le noyau de gestion administrative et de paie. Il a également pour objectif d'offrir la couverture fonctionnelle la plus complète possible et pour minimiser les coûts, les délais de mise en œuvre.

Il contient également des applications très sophistiquées qui sont liées à ce dernier (surtout paie, gestion de carrière et formation), dont l'objectif principal est de résoudre les problèmes liés à la gestion quotidienne en matière de ressources humaines. À titre de rappel, ces applications sont créées et développées par les informaticiens, en réponses aux attentes et besoins des professionnels de la fonction RH (côté Base de données ou réseau).

Les professionnels de la fonction RH représentent la maîtrise d'ouvrage, ils expriment leur besoins aux informaticiens qui représentent la maîtrise d'œuvre. Dans ce côté, il n'y a aucun problème à signaler car ces informaticiens sont compétents. À titre d'exemple, des fois, lorsqu'il s'agit de la création d'une nouvelle application ou même modification, les

[19]- Signifiant littéralement en anglais : Enterprise Resource Planning ou « planification des ressources de l'entreprise », et traduit en français par « Progiciel de Gestion Intégré » (PGI).

informaticiens assurent des formations sur le tas aux professionnels de la FRH, voire même l'organisation des réunions entre eux.

Figure N° 02 : La couverture logicielle des activités RH au sein de la RTO en %

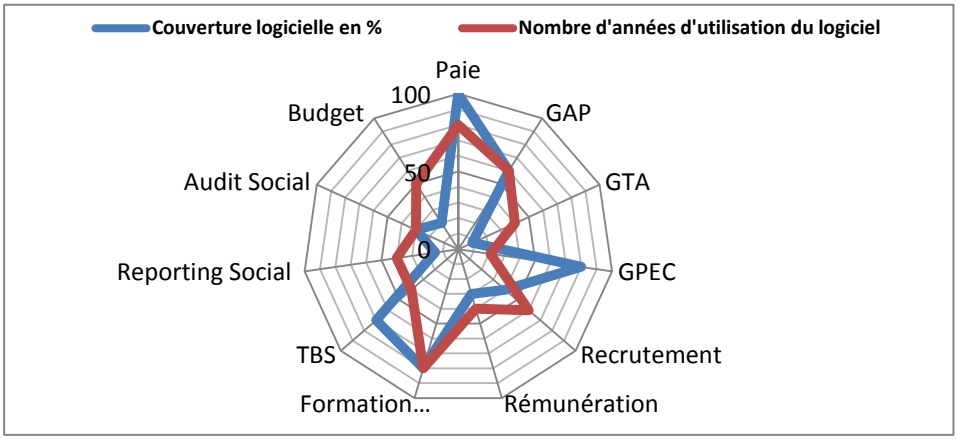

Source : Élaboré par nos soins à partir des données de l'enquête

Commentaires

Premièrement, ces informations ont été obtenues à l'aide de l'observation participante au niveau de différentes activités de la FRH. Deuxièmement, en ce qui concerne le taux de couverture logicielle, les modalités étaient présentées en pourcentage et les nombres d'années d'utilisation du logiciel étaient présentés en nombre.

Ce n'est pas une surprise de constater que la paie est informatisée à 100 %. L'informatisation de cette activité ne date pas d'hier, elle était la première fonctionnalité à être informatisée. La RTO utilisait auparavant un autre logiciel qui faisait la paie. Actuellement elle utilise « RESHUM ».

Le RESHUM, un ERP qui intègre les principales composantes fonctionnelles de la RTO : juridique, comptabilité, finance, budget, technique et exploitation, etc. Il est constitué de plusieurs logiciels et repose sur une base des données uniques. Sa composante dite **« Gestion des RH »** nous intéresse. Elle permet une gestion efficace des RH, constitue le socle du SIRH au sein de la RTO et elle couvre les processus RH suivants : Paie,

Gestion Administrative du Personnel (GAP), Social, Relations industrielles, Recrutement, Formation, Gestion Prévisionnelle d'Emplois et des Compétences (GPEC). Son amélioration est assurée par la maîtrise d'œuvre (Département Informatique).

Par contre, pour les autres fonctionnalités, la situation est différente. Cela correspond à la mise en place progressive d'outils souvent difficiles à mettre œuvre et qui n'apportent pas une véritable valeur ajoutée, vu leur lourdeur d'utilisation, le nombre d'information à introduire et le nombre de personnes devant se mobiliser. Un autre constat qui est fait, c'est que le support papier est dominant au sein de la fonction RH.

Donc, il y a toujours des tâches qui ne sont pas automatisées. Pour la Gestion des Temps et des Activités (GTA), la RTO n'a pas de logiciel de gestion des temps (le service paie saisit les listes de pointage qu'il reçoit mensuellement de différentes structures). La couverture progicielle des autres fonctionnalités (recrutement, audit social et budget) est limitée. Mais d'une façon générale, nous constatons qu'il y a une couverture logicielle qui est généralisée à l'ensemble des activités de la fonction RH et certaines dont l'utilisation est limitée.

Nous voyons ici que la couverture logicielle à la RTO concerne principalement les aspects opérationnels du SIRH, et par conséquent, elle est limitée lorsqu'il s'agit des aspects décisionnels. À cet égard, il est recommandé de repenser la couverture logicielle pour les différentes activités de la fonction RH.

II.2- Présentation des résultats sur les conditions d'usage des TIC en matière de RH

La question n'est plus axée à l'adoption d'une nouvelle technologie qui permettra de réaliser un certain nombre de gains. La vraie interrogation à poser porte bien plutôt sur l'impact réel des TIC sur la gestion des RH. Pour répondre à cette question, nous avons réalisé une enquête auprès d'un échantillon de 21 personnes au sein de la RTO.

II.2.1- L'enquête par questionnaire

Pour parvenir à collecter les informations requises pour cette étude, nous avons eu recours à l'enquête par questionnaire. En effet un questionnaire a été distribué auprès des employés de la RTO ayant une meilleure connaissance dans le domaine des RH. Ainsi, 21 employés ont répondu à notre questionnaire. Les informations issues de cette enquête ont été traitées et analysées par logiciel SPSS version 19.

Figure N° 03 : Synthèse des résultats concernant l'impact des TIC sur la GRH

Globalement, l'impact des TIC sur la gestion des RH *au sein de la RTO est positif faible*

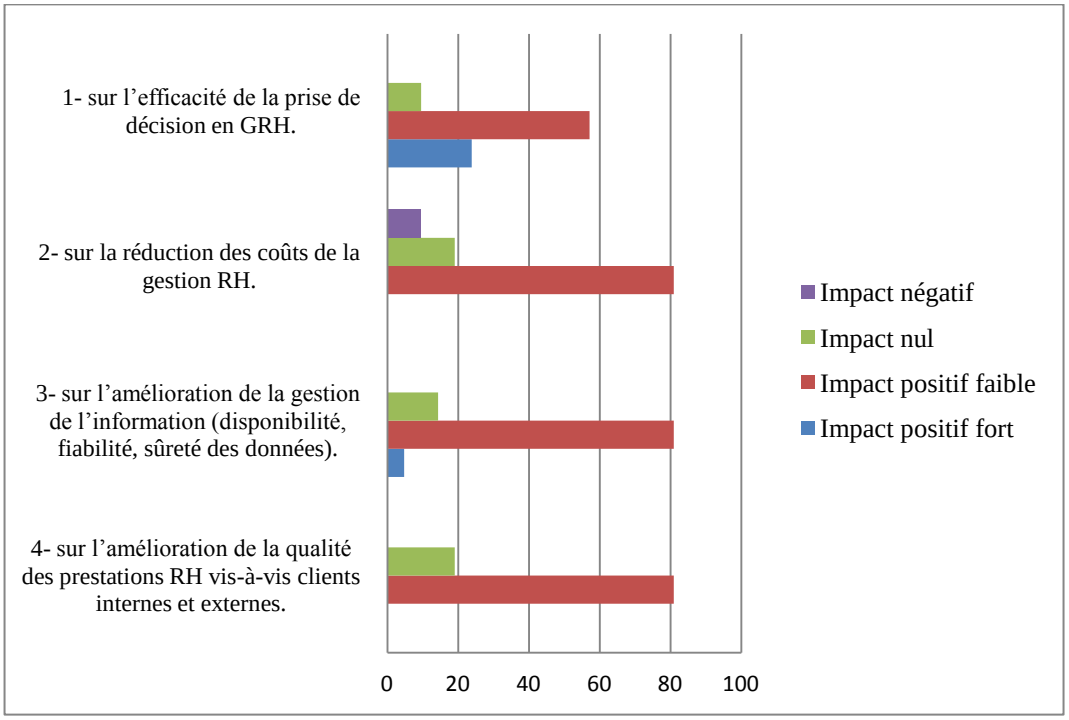

Source : Élaboré par nos soins à partir des données de l'enquête

Tableau N° 03: Impact des TIC sur la fonction RH

Impact négatif (1), Impact nul (2), Impact positif faible (3), Impact positif fort (4).

Les critères (en %)	1	2	3	4
sur l'efficacité de la prise de décision en GRH.	9.52	09.52	57.14	23.81
sur la réduction des coûts de la fonction RH.	00.00	19.05	80.95	00.00
sur l'amélioration de la gestion de l'information (Disponibilité, fiabilité, sûreté des données).	00.00	14.29	80.95	04.76
sur l'amélioration de la qualité des prestations RH vis-à-vis clients internes et externes.	00.00	19.05	80.95	00.00

Source : Élaboré par nos soins à partir des données de l'enquête

Ce tableau présente les quatre (04) critères que nous avons pris en considération pour apprécier l'impact réel des TIC sur la gestion RH. Il nous montre bien que globalement, les effets constatés des TIC sur les quatre (04) critères en GRH, sont **positifs faibles**. C'est-à-dire, ils ne sont pas à la hauteur des objectifs recherchés.

Arrivée à cette étape de notre étude, il nous est à présent possible de porter un jugement sur l'hypothèse posée dès le départ de cette recherche et donc :

Affirmer l'hypothèse posée et cela pour les raisons qui empêchent d'arriver au stade de l'impact positif fort dans cette entreprise. À notre avis, il en existe plusieurs dont l'entreprise doit tenir compte. Parmi celles–ci, nous pouvons citer :

- d'ordre organisationnel : mauvaise répartition des tâches et des responsabilités, l'absence d'information sur les nouveaux processus. Dans certains services on est très traditionnel sur la manière dont circulent les informations (la voie hiérarchique avec papier est plus utilisée par rapport à la messagerie), ou encore l'inadaptation de la

structure organisationnelle au développement imposé par l'environnement technologique ;

- d'ordre technologique : mauvais fonctionnement de la technologie, inadaptation des nouvelles fonctionnalités aux besoins exprimés, etc ;
- d'ordre humain : manque de compétences techniques nécessaires à l'utilisation de ces outils technologiques, manque de motivation des utilisateurs et l'animation des équipes. En effet la réussite de l'utilisation de n'importe quel outil technologique dépend de son acceptation par le personnel de l'entreprise.

Par ailleurs, investir en TIC ne signifie pas automatiquement améliorer la gestion RH de l'entreprise. L'impact des TIC sur cette dernière dépend d'un certain nombre de paramètres, à savoir : organisationnels, culturels, humains, etc.

Cependant, il faut que la mentalité du personnel soit en adéquation avec les objectifs de l'entreprise et la culture de cette dernière soit développée dans une perspective de création de valeur. L'inadéquation des outils utilisés par le personnel peut se justifier par le manque d'intérêt du personnel.

II.2.2- Préoccupations des personnes enquêtées

Nous avons recensé les principales réponses de ces personnes sondées selon le degré d'importance. D'après eux, leurs préoccupations résident dans les points suivants :

- le traitement massif d'information et une meilleure qualité des informations,
- une meilleure gestion des informations en identifiant les problèmes pour pouvoir les résoudre plus rapidement (gestion des absences) ;
- améliorer l'efficacité des services RH;
- faciliter l'accès à l'information et gain de temps.

Quand nous avons interrogé les personnes enquêtées, nous avons constaté que le traitement et la transmission des données n'est pas leur principal souci. Leur gros problème est de faire face aux impératifs

croissants de qualité de services rendus aux clients internes. Pour eux, ce qui est important, c'est d'avoir une meilleure qualité des informations.

À cet égard, le personnel reconnaît que des problèmes existent dans cette entreprise, qu'ils doivent améliorer la qualité de service. La coopération entre les employés a un aspect important, qui n'est pas pris en compte par certains. Il souligne également, qu'il y a un autre élément essentiel, il s'agit de la volonté qui est la clé du succès. Ainsi, chacun a des objectifs contradictoires, ce qui a tendance à limiter la synergie.

Ce que nous savons de cette entreprise, c'est que les instructions arrivent d'en haut, le travail de chaque employé étant de bien faire ce qui lui est demandé, sans avoir à réfléchir à la modification du mode du fonctionnement, celle-ci est supposée être l'affaire des niveaux supérieurs de la hiérarchie, c'est le cas d'une structure pyramidale, Top down.

Tableau N° 04 : État d'équipements des TIC dans l'activité RH

Taux d'utilisation des outils en TIC (n=21)	Réponses	En %
Portail RH	19	90.50
Logiciel ERP (RESHUM)	02	09.50
Gestion Électronique des Documents (GED)	01	04.80
Newsgroups	00	00.00
Logiciel Groupware	00	00.00
Logiciel Workflow	00	00.00
Logiciel Libre-Service Employé	00	00.00
Logiciel Data warehousing	00	00.00
Internet	05	23.80
Intranet	10	47.60
Extranet	05	23.80
Messagerie électronique	17	81.00
Ligne téléphonique	16	76.20
Agenda des tâches électroniques	00	00.00

Source : Élaboré par nos soins à partir des données de l'enquête

Les résultats présentés dans le tableau ci-dessus indiquent que les outils technologiques utilisés en matière de RH au sein de la RTO sont limités par rapport à ceux que nous avons proposés. En fait l'informatisation des processus internes liés au domaine RH, est relativement développée.

II.2.2.1- Principaux problèmes et facteurs de réussite des TIC en RH

En ce qui concerne les résultats des principaux problèmes des TIC en matière de RH, six éléments ont été identifiés comme étant susceptibles d'être des freins à l'efficacité des TIC, qui sont d'ordres organisationnels, technologiques, managériaux, de la compétence, de la reconnaissance et de conduite du projet.

Ainsi, quatre éléments liés aux facteurs de réussite des TIC en matière de RH ont été identifiés comme étant susceptibles d'influencer l'efficacité des TIC, qui sont d'ordres fonctionnels, individuels, organisationnels et informationnels**.**

Figure N° 04 : Les principaux problèmes et facteurs de réussite des TIC en RH

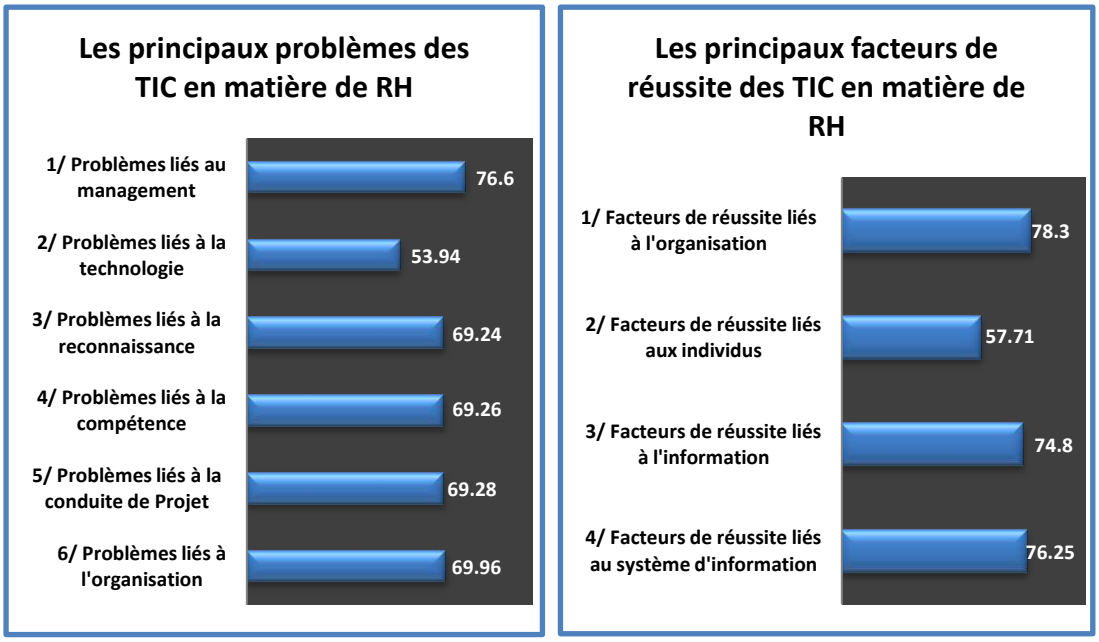

Source : Élaboré par nos soins à partir des données de l'enquête

Commentaires :

En ce qui concerne les principaux problèmes de TIC en matière de Ressources Humaines. Les catégories 1, 3, 4, 5 et 6 sont presque similaires. Quant à la catégorie 2 qui concerne les problèmes liés à la technologie qui est la dernière dans le classement. Ce qui explique que ces types de problèmes influencent l'usage des TIC en matière de RH. À ce propos, il faut revoir la dimension organisationnelle et celle humaine.

Quant aux principaux facteurs de réussite des TIC en matière de Ressources Humaines. D'après les résultats obtenus, nous voyons bien que la réussite d'un projet qui s'inscrit dans le cadre de sa mise en place ou son amélioration dépend des catégories : 1, 3, 4.

Les facteurs liés à l'organisation occupent le premier rang. Les facteurs liés aux individus sont en dernier rang. Cela n'est pas toujours le cas. Le capital humain constitue un élément essentiel dans la réussite de n'importe quel projet technologique.

CONCLUSION :

Dans cette recherche, nous avons essayé d'apporter des éléments de réponses en vue de répondre à un certain nombre de questionnements et de tester notre hypothèse portant sur le lien entre les TIC et la gestion des RH au sein de la Région Transport Ouest (RTO).

L'enquête menée sur un échantillon de 21 répondants (n=21), a démontré qu'en termes d'impact réel des TIC dans le domaine des RH au sein de la RTO n'est pas à la hauteur des objectifs recherchés, et ce, compte tenu d'une part, des problèmes d'organisation et, d'autre part, des difficultés éprouvées par le personnel à s'approprier les nouvelles technologies. Donc, notre hypothèse ne peut être validée.

Il est à noter que les outils technologiques utilisés en matière de RH au sein de la RTO sont limités par rapport à ceux que nous avons proposés. En fait, l'informatisation des processus internes est relativement développée, mais l'utilisation des fonctionnalités de l'internet est relativement limitée. Il y a également des difficultés de maîtrise qui sont perceptibles dans les réponses apportées par le personnel.

En ce qui concerne la couverture logicielle de l'ensemble des activités RH au sein de la RTO, qui est assurée par le RESUHM, un certain nombre de répondants déclarent que les objectifs attendus de celle-ci n'ont pas été totalement atteints (rapport coût/qualité, ergonomie, actualisation de l'information, partage de connaissances et d'expériences, convivialité).

En définitif, nous pouvons répondre à notre principale question de recherche relative à l'impact positif des TIC sur la gestion des RH. Il est certain que cet impact représente un phénomène complexe, au vu des multiples facteurs qui peuvent influencer le bon usage de ces outils technologiques par l'utilisateur en matière de RH.

Notre contribution, même si elle est plus quantitative, aide à comprendre la complexité du phénomène de l'impact réel des TIC dans nos entreprises, en général, et sur la fonction RH, en particulier. D'autres articles suivront et démontreront leurs arguments des résultats de notre enquête qui reste une base de données pour les recherches qui questionnent le lien entre les TIC et la gestion des RH dans nos entreprises algériennes.

Les résultats de cette recherche pourraient encourager les dirigeants à tenir compte de l'importance des TIC en terme d'amélioration le leur gestion des ressources humaines.

Sur le plan méthodologique, cette étude mériterait d'être prolongée par l'élaboration d'un questionnaire, contenant les items qui répondent de façon plus précise à notre questionnement de départ. On propose donc de procéder par une approche « étude comparative » avec un échantillon plus diversifié (secteur de l'industrie, agriculture, service, agroalimentaire, et). De sorte que les résultats de cette recherche, pourraient être généralisés.

Ainsi, l'exploration de cette future recherche serait celle, par exemple, de faire le suivi de l'impact de l'adoption des TIC allant de la phase d'implantation jusqu'à la phase de la pleine exploitation (cas d'un ERP par exemple).

Nous pouvons conclure donc, que pour notre cas, l'outil technologique n'est qu'un moyen facilitateur qui permet de bénéficier d'un certain nombre d'avantages, toutefois, il existe d'autres dimensions qui sont essentielles

pour le succès de n'importe quelle nouvelle technologie, à savoir : la dimension humaine (culture, attentes, comportement et les habitudes du personnel) et celle organisationnelle. Il ne faut surtout pas, se centrer sur les outils, mais sur les pratiques et les besoins.

RÉFÉRENCES BIBLIOGRAPHIQUES:

1. BENDIABDELLAH A, BENABOU D et CHELIL A., **"L'apport des TIC à la réalisation des performances des entreprises algériennes"**, Université de Tlemcen et Mascara, les Cahiers du MECAS, N° 2, Algérie, (2006).
2. BERNARD J., **"Pas de DRH sans SIRH"**, Éditions liaisons, Paris, (2010).
3. BLANCHOT F et WACHEUX F., **"TIC, Finalités de la GRH et création de valeur, e-GRH : révolution ou évolution ?"**, Éditions liaisons, Paris, (2002).
4. LAVAL F et ABDALLAH T-D., **"L'e-RH : un processus de modernisation de la gestion des ressources humaines à la mairie de Paris"**, Éditions Management Prospective, Paris, (2007).
5. HATCH M-J et CUNLIFFE A-L., **"Théorie des organisations"**, Éditions De Boeck Université, Paris, (2009).
6. KALIKA M., **"Management & TIC : 5 ans de e-management dans les entreprises"**, Éditions liaisons, Paris, (2006).
7. MATMATI M., **"Quels impacts des NTIC sur l'internationalisation des pratiques de GRH des firmes multinationales ?"**, des pratiques de GRH des firmes multinationales ?, Groupe ESC Grenoble, Grenoble, (4-2000).
8. MENARD B., **"L'entreprise numérique : Quelles stratégies pour 2015 ? "**, Éditions Nuvis publishing, Paris, (2010).
9. MERCIER E et SCHMIDT G.,**"Gestion des Ressources Humaines"**, Éditions PEARSON Education, Paris, (2004).
10. MULLENDERS A., **"e-DRH: Outil de gestion innovant. La théorie - Les progiciels - Le cadre juridique"**, Éditions De Boeck Université, Bruxelles, (2009).

11. PERETTI J-M., **"Gestion des ressources humaines assistée par ordinateur"**, Éditions liaisons, Paris, (1993).
12. PERETTI J-M., **"Tous DRH"**, ouvrage collectif, Éditions d'organisation, Paris, 2ème édition, (2010).
13. REIX R., **"Systèmes d'informations et management des organisations"**, Éditions Vuibert, Paris, 5ème édition, (2005).
14. SHRIVASTAVA S-S., **"Liberating HR through technology"**, Human Ressource Management, London, (2003).
15. SILVA F., **"ÊTRE e-DRH"**, Éditions liaisons, Paris, (2008).

Alliances stratégiques dans les PED : Fondements théoriques et application au contexte Algérien

Imane HAMMACHE
Doctorante en cotutelle Internationale de thèse entre les Universités de Bejaia et Liège.
E-mail: h.imene@hotmail.com.

***Prof.* Abdel-Madjid DJENANE**, Professeur, Université de Sétif 1, Algérie.
E-mail: madjidjenane@yahoo.fr

***Prof.* Robert JOCELYNE**, Professeur, Université de Liège, Belgique.
E-mail: jocelyne.robert@ulg.ac.be

Résumé :

Les alliances stratégiques internationales (ASI) constituent de réelles opportunités de croissance pour les entreprises. S'appuyant sur trois perspectives théoriques (théorie des coûts de transaction, la théorie par les ressources et la théorie de l'apprentissage organisationnel), l'objectif de notre étude est de montrer comment les ASI améliorent la performance des entreprises dans le contexte algérien.

Notre analyse fait ressortir trois résultats théoriques majeurs :

- Les ASI permettent de réduire les coûts de transaction ;
- D'acquérir plus facilement des ressources externes (technologiques et managériales) ;
- Et enfin, d'accéder aux compétences organisationnelles et technologiques nécessaires à leur survie.

Mots clés: Alliances Stratégiques, performance, coûts de transaction, apprentissage organisationnel, acquisition des ressources.

Classification JEL : F23-L25-D23-D21.

ملخص:

تمثل التحالفات الإستراتيجية الدولية فرصا حقيقة لنمو المؤسسات الاقتصادية، واستنادا إلى ثلاث نظريات رئيسية مفسّرة لأسباب ظهور هذه التحالفات (نظرية تكاليف الصفقات، نظرية الموارد ونظرية

التعلم التنظيمي)، حاولنا إظهار الكيفية التي تساهم بها التحالفات الإستراتيجية الدولية في تحسين أداء المؤسسات الجزائرية، وقد خلصت الدراسة الى ثلاث نتائج رئيسية:

- تساهم التحالفات الاستراتيجية الدولية في تخفيض تكاليف الصفقات ؛
- تسهل من الحصول على الموارد الخارجية المتميزة ؛
- تساهم في حيازة معرفة تنظيمية وقدرات تكنولوجية جديدة ضرورية لاستمرارية المؤسسة.

كلمات مفتاحية: التحالفات الإستراتيجية الدولية، أداء المؤسسة، تكاليف الصفقة، التعلم التنظيمي، موارد المؤسسة.

INTRODUCTION :

La multiplication des ASI au cours de ces dernières décennies a incité les chercheurs à exploiter cette thématique tant dans le domaine des organisations et du management stratégique que celui du commerce international[1]. Les ASI représentent une des innovations organisationnelles majeures dans le monde des entreprises[2]. Plusieurs recherches se sont intéressées à l'analyse et à la compréhension de l'apport de ces coopérations internationales. Certains auteurs ont montré que les alliances sont des armes concurrentielles dans la bataille d'accaparement des parts de marché national et international[3]. D'autres les considèrent plutôt comme un moyen d'acquérir facilement des compétences et des ressources manquantes[4], ou encore un moyen par lequel les entreprises réduisent leur

[1]- J. Christoffersen, "**A review of antecedents of international strategic alliance performance: synthesized evidence and new directions for core constructs**." International Journal of Management Reviews, vol. 15, no.1, 2013, p.66-85.

[2]-R. Guillouzo & G. Thenet, " **Management du portefeuille d'alliances et performance innovatrice de la firme** ", La Revue des Sciences de Gestion, no.2, 2007, p.131-141.

[3]- K. W. Glaister & P. J. Buckley, "**Strategic Motives For International Alliance Formation**" Journal of Management studies, vol.33, no 3, 1996, p.301-332.

[4]- G. Hamel, "**Competition for competence and interpartner learning within international strategic alliances**." Strategic management journal, vol.12, no S1, 1991, p.83-103.

coût de production et de transaction[5]. En outre, les alliances permettent aux entreprises d'acquérir des avantages compétitifs et d'améliorer leur performance[6]. La plupart des études autour de cette thématique s'intéressent aux ASI qui se concrétisent entre des entreprises localisées dans les pays développés et particulièrement celles qui sont présentes dans le secteur de haute technologie[7]. Les études qui se sont focalisées sur les ASI dans les PED ne sont pas très nombreuses. Notre contribution s'inscrit dans le prolongement de ces études en cherchant à répondre à la question suivante :

comment les ASI peuvent améliorer la performance des entreprises dans le contexte algérien ?

Pour y répondre, nous mobilisons trois paradigmes théoriques ayant déjà abordé la question sous différents angles. D'abord, la théorie des coûts de transaction, selon laquelle les alliances constituent une forme hybride entre le marché et la hiérarchie conduisant à la réduction des coûts de transaction. Ensuite, la théorie basée sur les ressources qui voit dans les alliances une alternative à l'acquisition des ressources (tangibles ou intangibles) manquantes ou difficilement accessibles sur le marché. Enfin, la théorie de l'apprentissage organisationnel, qui souligne l'importance des alliances comme voie stratégique facilitant l'acquisition et la création de nouvelles connaissances. Ces trois approches théoriques nous conduisent à formuler trois hypothèses de recherche qui seront testées dans le contexte algérien. La première hypothèse (H1) stipule que les ASI conduiraient les entreprises algériennes à réduire les coûts de transaction liés à l'importation des biens intermédiaires et à la commercialisation des produits sur le marché international. La deuxième hypothèse (H2) soutient l'idée que les ASI permettraient aux entreprises algériennes d'acquérir plus facilement

[5]- B. Kogut "**Joint ventures: Theoretical and empirical perspectives**." Strategic management journal, vol.9, no 4, 1988, p.319-332.

[6] - R. J. H. Meyer. Strategy: "**Process, content, context: an international perspective** ", Cengage Learning EMEA, 2010.

[7] - G. George & S.A. Zahra & K.K. Wheatley & R. Khan, "**The effects of alliance portfolio characteristics and absorptive capacity on performance: a study of biotechnology firms**." The Journal of High Technology Management Research, vol. 12, no 2, 2001, p. 205-226.

des ressources externes. La troisième et dernière hypothèse (H3) suppose que les ASI permettraient aux entreprises algériennes d'accéder aux compétences organisationnelles et technologiques nécessaires à leur survie.
La présente contribution se structure comme suit. Nous présentons dans un premier temps le cadre conceptuel de l'étude. Nous apportons dans un deuxième temps la justification théorique des ASI dans le contexte des PED et enfin, nous abordons dans un dernier temps le rôle des ASI dans l'amélioration de la performance des entreprises dans le contexte algérien.

1. Les ASI : Eléments de définition:

Les alliances sont susceptibles de naître lorsque deux ou plusieurs entreprises vont au-delà d'une simple relation transactionnelle et réalisent des activités communes[8]. Les alliances stratégiques (AS) sont définies comme des accords de coopération entre des entreprises juridiquement indépendantes qui décident de partager et de mettre en commun des ressources financières, humaines et un savoir-faire en vue de réaliser conjointement des activités telles que la production, la commercialisation ou la recherche et développement[9]. Elles impliquent des accords de coopération à l'échelle mondiale, entre de grandes ou petites entreprises et dans tous les secteurs d'activité. Elles sont dites « internationales » lorsque le siège social de l'un des partenaires est situé dans un pays autre que le pays d'exploitation de la nouvelle entreprise. Ces alliances sont par définition « stratégiques » dans la mesure où elles impliquent des engagements à long terme et aspirent à réaliser des objectifs d'ordre stratégique[10]. A ce propos, les AS excluent tous les accords basés sur des contrats à court terme (acquisition, prêt, vente)[11]. Elles peuvent, néanmoins, impliquer des contrats pluriannuels entre des fournisseurs et acheteurs

[8]- R. J. H. Meyer. Op, cit.
[9]- R. Gulati, "**Alliances and networks**." Strategic management journal, vol.19, no 4, 1998, p. 293.
[10]- K. W. Glaister & P. J. Buckley, op, cit.
[11]- M. M. Mowla, "**An Overview of Strategic Alliance: Competitive Advantages in Alliance Constellations**." Journal of Business, vol. 1, no 1, 2012, p.1-10.

lorsque l'opération concerne des activités stratégiques mais aussi les licences de technologie, les accords d'échanges de technologies, de distribution, d'assistance technique, etc[12]. Dans les AS, la structure de gouvernance n'est pas toujours la même : il peut s'agir d'alliances avec une participation (equity joint-venture) ou sans participation au capital (non equity joint-venture). Dans les equity joint-venture, les partenaires participent au capital d'une même entreprise et sont payés proportionnellement à leurs apports[13]. Elles peuvent prendre deux formes : les investissements directs [14] et les joint-ventures[15]. En ce qui concerne les non equity joint-venture, elles regroupent l'ensemble des accords contractuels sans prise de participation dans le capital. Dans les PED, les AS les plus fréquentes sont les investissements directs avec participation au capital ou les joint-ventures.

Afin d'éviter toute ambigüité à la compréhension du concept « Alliance Stratégique Internationale », nous les considérons comme tout accord de partenariat avec une entreprise étrangère qui consiste à échanger et mettre en commun des ressources tangibles ou intangibles en vue de réaliser des objectifs stratégiques, communs ou privés, à moyen ou long terme. Ces objectifs sont liés à la production et/ou à la commercialisation et ont comme principale finalité la réalisation de meilleures performances.

2. Les approches théoriques des ASI :

Plusieurs théories ont été mobilisées pour expliquer les raisons qui amènent les entreprises à former des ASI. Cependant, trois théories retiennent notre attention : la théorie des coûts de transaction, la théorie basée sur les ressources et la théorie de l'apprentissage organisationnel. Ces trois théories se complètent et permettent d'expliquer les motivations ainsi

[12]- K. Das & A Teng, **" resource-based theory of strategic alliances** ". Journal of management, vol. 26, no.1, 2000, p. 31-61.

[13]- J. F. Hennart, **"A transaction costs theory of equity joint ventures.**" Strategic management journal, vol.9, no4, 1988, p. 361-374.

[14] - Elles se caractérisent par une prise de participation partielle dans le capital d'une entreprise déjà existante, la participation de l'entreprise étrangère doit être comprise entre 10 et 94% (Larimo, 2003-cité par Cheriet, 2009)

[15]- Elles correspondent à la création d'une nouvelle entité détenue conjointement.

que l'apport des ASI[16]. Le choix de ces paradigmes théoriques s'explique par le fait qu'elles sont les mieux adaptées au contexte des PED.

2.1. La théorie des coûts de transaction (TCT) :

La TCT est considérée comme la référence dans l'explication du choix des entreprises à former des ASI[17]. Selon, Williamson (1981)[18] toute transaction qui s'effectue sur le marché engendre des coûts préalables à sa réalisation et que l'objectif principal de toute entreprise est de réduire ses coûts de transaction et de production. Les coûts de transaction concernent les coûts liés à la collecte d'informations, à la négociation et l'écriture des contrats, ils impliquent également les coûts de communication, de sélection des biens intermédiaires et d'importation. Le postulat de base de cette approche théorique est que les entreprises recourent aux AS afin de réduire ces coûts.

L'existence des coûts de transaction repose sur deux hypothèses. La première concerne le comportement des acteurs et la seconde est relative aux transactions en tant que telles. L'hypothèse qui repose sur le comportement des acteurs se caractérise par la rationalité limitée et le comportement opportuniste des acteurs. La rationalité limitée se réfère à l'incapacité des acteurs à saisir tous les contours de l'environnement : c'est ce qui explique le fait que les contrats soient souvent limités et incomplets car pouvant être mal exploités à long terme. Quant au comportement opportuniste des acteurs, il est la conséquence de la rationalité limitée des acteurs, comme le contrat établi ne peut prévoir toutes les solutions possibles à long terme, un des acteurs économiques peut, par opportunisme, tenter de renégocier le contrat en sa faveur et au détriment de l'autre

[16]- B. Kogut, op, cit.

[17]- K. D. Brouthers, "**A retrospective on: Institutional, cultural and transaction cost influences on entry mode choice and performance**", Journal of International Business Studies, vol.44, no.1, 2013, p.14-22./ M. M. Mowla, op, cit. / J. F. Hennart, op, cit.

[18]- O.E. Williamson, "**The economics of organization: the transaction cost approach**", American journal of sociology, 1981, p.548-577

partie[19].La rationalité limitée des acteurs et leur comportement opportuniste augmentent les coûts de transaction liés à la réalisation des contrats et à leur contrôle. Ces coûts de transaction peuvent être partagés et réduits grâce à la formation d'alliances.

La deuxième hypothèse est liée aux transactions. Elle suppose que chaque transaction réalisée dans un marché entraine des coûts de transaction élevés dus à leur fréquence et à l'incertitude de l'environnement[20]. La fréquence des transactions se résume au caractère répétitif des transactions. Cette répétition peut induire un degré de dépendance entre les acteurs, ce qui risque d'entrainer un comportement opportuniste[21]. Quant à l'incertitude, elle est souvent liée à l'environnement. Elle peut être interne, c'est-à-dire, relative à la complexité et au caractère tacite des tâches de l'entreprise, ou externe par rapport aux risques de l'environnement politique, économique et social[22]. Ainsi, de nombreux auteurs soulignent l'importance de recourir aux ASI pour contourner ces risques, notamment, pour les entreprises qui souhaitent investir dans des marchés volatils[23]. Les ASI sont donc considérés comme une forme hybride entre le marché et la hiérarchie qui offre aux entreprises la possibilité de minimiser leurs coûts de transaction. Ces coûts sont moins élevés dans le cas d'une alliance que lorsque les entreprises négocient indépendamment. Dans cette perspective, Hennart(1988)[24] cite au moins

[19] - H. Kuittinen & K.Kyläheiko & J. Sandström & A. Jantunen, "**Cooperation governance mode: an extended transaction cost approach**." Journal of Management & Governance, vol.13, no 4, 2009, p.303-323./ M. Richards & Y. Yang, "**Determinants of foreign ownership in international Ramp;D joint-ventures: Transaction costs and national culture**." Journal of International Management, vol.13, no 2, 2004, p.110-130.

[20]- E. W. Tsang, "**Transaction cost and resource-based explanations of joint-ventures: A comparison and synthesis**." Organization Studies, vol.21, no 1, 2000, p.215-242.

[21]- H. Kuittinen & al, op, cit.

[22]- M. Richards & Y. Yang, op, cit.

[23]- B. B. Nielsen, "**Determining international strategic alliance performance: A multidimensional approach**", International Business Review, vol.16, no 3, 2007, p.337-361.

[24]- J. F. Hennart, op, cit.

trois cas où le recours aux ASI serait le mode organisationnel le plus efficace pour réduire les coûts de transaction. Premièrement, il est plus opportun pour une entreprise qui pénètre pour la première fois un marché de coopérer avec une firme locale qui dispose des connaissances liées au pays. Deuxièmement, l'alliance permet aux entreprises d'accéder à des ressources naturelles rares dans d'autres pays. D'ailleurs, dans certains secteurs stratégiques, ce sont les gouvernements qui incitent le plus souvent à la formation d'alliances[25]. Enfin, lorsque des entreprises souhaitent combiner leurs savoir-faire, elles optent pour des partenariats complémentaires entrainant la réduction des coûts de transaction liés à la recherche d'information et l'acquisition de compétences sur le marché. Dans le contexte des PED, la réduction des coûts de transaction ne constitue pas une motivation importante pour les entreprises locales à former des ASI[26]. Cependant, lorsque le marché des biens intermédiaires (matières premières, composants, connaissances et capital) est imparfait, la formation d'une alliance stratégique avec une entreprise étrangère peut fournir un accès plus facile à ces biens entrainant des économies sur la réduction des coûts transaction.

Bien que la TCT soit pertinente pour l'analyse des ASI, il n'en demeure pas moins qu'elle présente certaines limites. En effet, cette théorie est axée sur l'aspect statique et l'efficacité par la minimisation des coûts plutôt que l'efficacité dynamique et les avantages à long terme. En outre, l'évaluation et la quantification des coûts de transaction demeurent complexes et difficiles à réaliser. Compte tenu de ces limites, il est intéressant d'appuyer l'analyse avec la théorie des ressources, qui aborde d'autres critères complétant ainsi la TCT.

[25]- P. W. Beamish, "The characteristics of joint ventures in developed and developing countries", Columbia Journal of World Business, vol.20, no.3, 1985, p.13-19.

[26]- A. Ouédraogo, Alliances stratégiques dans les pays en développement: spécificité, management et conditions de performance: une étude d'entreprises camerounaises et burkinabé. Editions Publibook, 2006.

2.2. La théorie par les ressources- Ressource Based View (RBV):

La théorie des ressources est particulièrement appropriée à l'analyse des ASI[27]. Elle reste, cependant, sous exploitée malgré la croissance importante de cette forme organisationnelle dans l'environnement concurrentiel actuel. La théorie basée sur les ressources est, de ce fait, récente dans l'explication des AS[28]. L'hypothèse sur laquelle se base la théorie des ressources est que les entreprises peuvent maximiser leurs profits à long terme par le biais de l'utilisation et du développement des ressources internes et externes.

Dans son utilisation pour l'analyse des ASI, la RBV s'est développée en réponse à la TCT[29]. Contrairement à la logique des coûts de transaction qui ne se base que sur la minimisation des coûts de transaction comme objectif ultime de l'entreprise, la RBV met l'accent sur la maximisation de la valeur de l'entreprise par la mise en commun et le développement des ressources en toute nature. Elle se focalise ainsi sur la ressource comme unité d'analyse au lieu de la transaction. L'entreprise est alors considérée comme une collection de ressources productives qui lui permettent d'améliorer de façon permanente l'accomplissement de ses activités. Elles peuvent être tangibles (Financières et matérielles) et/ou intangibles (Technologie, la réputation, les ressources organisationnelle, la culture, la formation).

La RBV met l'accent sur le fait que les entreprises recourent aux alliances afin d'atteindre un objectif stratégique d'obtention de ressources manquantes dont la finalité est de créer des avantages compétitifs et de maintenir leur position sur le marché[30]. A cet effet, Eisenhardt & Schoonhoven (1996)[31] ont conclu que les alliances sont plus susceptibles de

[27]- K. Das & A Teng, op, cit.
[28]- K. M. Eisenhardt & C. B. Schoonhoven, "**Resource-based view of strategic alliance formation: Strategic and social effects in entrepreneurial firm**s", organization Science, vol.**7**, no 2, 1996, p.136-150.
[29]- K. Das & A Teng, idem.
[30]- R. Gulati, op, cit.
[31]- K. M. Eisenhardt & C. B. Schoonhoven, idem.

se former lorsque les entreprises sont dans des positions stratégiques vulnérables (besoin de ressources) ou quand elles sont en forte position sur le marché (possèdent des ressources précieuses à partager). Les ASI sont donc un moyen pour leur partenaire de combiner entre des ressources complémentaires tangibles et intangibles, pour accéder aux ressources auxquelles elles n'auraient pas eu accès si elles étaient seules et/ou pour créer de nouvelles ressources afin de maximiser les profits à long terme[32].

Appliqué au contexte des PED, Lin et Darnall (2015)[33] supposent qu'il existe au moins deux motivations qui amènent les entreprises à former des AS. La première est liée à la volonté des partenaires de combiner leurs ressources de manière complémentaires dans le but de les exploiter et de développer des compétences organisationnelles et technologiques. Ceci va conduire à de meilleurs résultats de performance[34]. La seconde estime que, dans le contexte des PED, où les connaissances liées à l'environnement sont complexes et difficiles à acquérir, le partenariat avec une entreprise locale permet de faciliter leur circulation ainsi que leur acquisition.

In fine, la théorie basée sur les ressources permet d'apporter un éclairage conceptuel sur le meilleur choix stratégique qui s'offre aux entreprises en cas de besoin en ressources. En revanche, cette théorie n'explique pas les différents mécanismes ainsi que le processus d'apprentissage qui permet aux entreprises partenaires d'acquérir les ressources en connaissances et en compétences dont elles en ont besoin. C'est pourquoi, nous abordons dans le prochain point, la théorie de l'apprentissage organisationnel qui explique les mécanismes et les conditions de gestion et d'acquisition de connaissances.

2.3. La théorie de l'apprentissage organisationnel :

Durant ces deux dernières décennies, les études sur les ASI ont porté beaucoup d'attention sur la capacité des alliances à transférer et à partager

[32]- E. W. Tsang, "**Motives for strategic alliance: a resource - based perspective**" Scandinavian Journal of Management, vol.14, no 3, 1998, p.207-221

[33]- H. Lin & N. Darnall, "**Strategic alliance formation and structural configuration**", Journal of Business Ethics, vol.127, no 3, 2015, p.549-564.

[34]- K. Das & A Teng, op, cit.

des connaissances et/ou des compétences entre les partenaires[35]. Il en résulte que les ASI permettent le transfert et la création de connaissances suite à l'interaction et aux échanges entre les partenaires[36]. La théorie de l'apprentissage organisationnel offre une compréhension des enjeux que les alliances peuvent procurer aux entreprises en termes de transfert de connaissances organisationnelles et technologiques codifiables et non-codifiables. Les ASI sont, en effet, considérées comme l'une des plus importantes formes de coopération qui permet aux entreprises d'acquérir et de développer des connaissances externes dont elles n'en disposent pas[37]. En outre, les entreprises choisissent de former des ASI afin d'acquérir et de créer de nouvelles connaissances organisationnelles et technologiques. Pour leur part, Hamel et al (1989, p.389) estiment que « *Les entreprises voient l'alliance comme une fenêtre sur les capacités de leurs partenaires* ». De plus, Hubert (1991. p.102) affirme que « *l'un des principaux facteurs qui permet d'obtenir de multiples interprétations est une alliance stratégique avec d'autres organisations*». Dans cette perspective, certaines entreprises ne peuvent acquérir facilement des connaissances sans former des alliances car ce sont les interactions entre les partenaires qui permettent d'apprendre et d'acquérir des connaissances. Plusieurs études montrent que les entreprises en alliance ont acquis des connaissances leur permettant d'en créer de nouvelles et d'être innovantes [38].

L'apprentissage est définit comme un processus collectif qui implique l'interaction et la communication entre les organisations[39]. Ce processus se traduit par la capacité de toute entreprise à produire, accumuler et

[35]- A. C. Inkpen, "**Creating knowledge through collaboration**", California Management Review, vol.39, no1, 1996, p.123-140.

[36]- M. A. Lyles & J. E. Salk, "**Knowledge acquisition from foreign parents in international joint-ventures: An empirical examination in the Hungarian context**." Journal of International Business Studies, vol.27, 1996, p.877-904.

[37]- M. M. Mowla, op,cit.

[38]- A. C. Inkpen, "**Learning through joint-ventures: a framework of knowledge acquisition**." Journal of Management studies, vol.37, no 7, 2000, p.1019-1044.

[39]- K. Gherzouli, "**Conditions de réussite du partenariat interentreprises algéro-occidental**." Partenariats d'entreprises et mondialisation, 1999, p.387.

mémoriser de nouvelles connaissances. En outre, l'apprentissage est le mécanisme par lequel une organisation apprend de l'autre à travers le transfert de connaissances. L'apprentissage est également considéré comme le processus d'accès à l'innovation: il permet de transformer la compréhension en action par la création de connaissances dans l'entreprise que ce soit au niveau de la technologie, du contenu, du processus ou des personnes.[40] Par ailleurs, il est important de distinguer entre l'apprentissage organisationnel et technologique. Le premier regroupe l'ensemble des connaissances liées au management et au marketing ; le second correspond à toutes les connaissances liées à la technologie et au processus de production.[41] En outre, la théorie de l'apprentissage organisationnel se focalise sur la connaissance et considère son acquisition comme un avantage compétitif. La connaissance peut être définie comme l'ensemble des compétences, des savoirs ou de l'expertise intégrés dans les produits ou services[42]. Il en existe deux types : les connaissances explicites et tacites. Les premières sont objectives : elles regroupent l'ensemble des informations et des faits qui peuvent être codifiés et transférés de façon formelle par des documents, des procédures ou des revues[43]. A l'inverse, les connaissances tacites sont subjectives et, par conséquent, difficiles à codifier et à communiquer. Ainsi, la gestion efficace de cette ressource est une source d'avantage concurrentiel qui va conduire à une amélioration des résultats des entreprises. Il convient également de faire la différence entre l'acquisition et la création des connaissances[44]. Ces deux concepts font partie du processus de gestion de la connaissance. En effet, l'acquisition des connaissances est le phénomène, qui découle de l'apprentissage et la

[40]- A. C. Inkpen, op, cit.
[41]- A. S. Hyder, "**Differences between developed and developing country joint ventures-a reality or a myth?**" International Business Review, vol 8, no 4, 1999, p. 441-461.
[42]- I. Nonaka & H. Takeuchi & K. Umemoto, "**A theory of organizational knowledge creation**". International Journal of Technology Management, vol.11, 1996, p.833-845
[43]- I. Nonaka, "**A dynamic theory of organizational knowledge creation**", Organization science, vol.5, no 1, 1994, p. 14-37
[44]- I. Nonaka, op, cit. / M. A. Lyles & J. E. Salk, op, cit.

création de connaissances, consiste à transformer les connaissances acquises pour en créer de nouvelles. Ce phénomène constitue un moyen pour maitriser les technologies les plus récentes afin de s'adapter aux besoins du marché.

Dans le cas des ASI, il existe différents mécanismes qui permettent l'apprentissage entre les partenaires de l'alliance. L'observation constitue, à titre d'exemple, un moyen d'apprentissage. En observant les autres membres, les partenaires peuvent s'inspirer et imiter les meilleures pratiques[45]. Néanmoins, pour qu'une connaissance acquise soit pertinente, elle doit être transmise dans l'organisation. Autrement dit, les connaissances doivent être exploitées et reconverties en nouveaux actifs[46]. Néanmoins, la capacité de l'entreprise à assimiler, exploiter et produire de nouvelles connaissances est déterminée par des facteurs liés à la capacité d'absorption des entreprises[47], aux différences culturelles, à la communication et à la confiance entre les partenaires[48]. La capacité d'absorption constitue un des facteurs le plus important pour un transfert de connaissance efficace. Il s'agit de la capacité de l'entreprise à assimiler, internaliser et commercialiser de nouvelles connaissances acquises de sources externes telles que les fournisseurs, les clients ou autres entreprises[49]. La capacité d'absorption constitue le lien entre l'alliance, l'innovation et la performance. Ainsi, une entreprise qui a une bonne capacité d'absorption peut transformer les connaissances acquises en biens et services[50]. Ce sont les entreprises qui ont déjà des compétences de production et de l'expérience qui ont le plus de capacité à comprendre et à

[45]- M. Easterby Smith & M. A. Lyles & E. W. Tsang, "**Inter organizational knowledge transfer: Current themes and future prospects**." Journal of Management studies, vol.45, no 4, 2008, p.677-690.

[46]- G. George & al, op, cit./E. W. Tsang, op, cit.

[47]- W. M. Cohen & D. A. Levinthal, "**Absorptive capacity: A new perspective on learning and innovation**". Administrative science quarterly, 1990, p.128-152.

[48]- M. Easterby Smith & al, idem

[49]- M. A. Lyles & J. E. Salk, op, cit./ W. M. Cohen & D. A. Levinthal, op, cit.

[50]- R.M. Grant, "**Toward a knowledge based theory of the firm**". Strategic management journal, 1996, vol. 17, no.S2, p. 109-122.

codifier les connaissances[51]. In fine, la capacité d'absorption est positivement liée au transfert de connaissances et à la création de nouvelles connaissances organisationnelles et technologiques.[52]

En ce qui concerne la culture, la communication et la confiance, ces facteurs peuvent poser un problème ou, au contraire, favoriser le transfert de connaissances. En effet, la différence de culture entre les partenaires de l'alliance peut avoir une influence sur la communication entre ces derniers et sur la façon dont les partenaires acquièrent, interprètent et utilisent les connaissances. Dans ce contexte, la plupart des entreprises engagées dans les alliances établissent des centres de gestion interne. Ces derniers ont pour objectif d'organiser des réunions avec les employés afin de partager les connaissances et les compétences requises[53]. En outre, la confiance entre les partenaires de l'alliance permet d'échanger des idées et de partager des informations. La confiance se construit par la fréquence des interactions et se traduit généralement par la mise en place d'une structure de gouvernance formelle qui leur permet d'apprendre et d'intégrer les connaissances acquises de l'alliance pour leurs besoins spécifiques.[54]

Dans le contexte des PED, les entreprises souffrent d'un retard en matière de connaissances et de compétences organisationnelles et technologiques[55]. C'est pour ces raisons qu'elles ont recours aux alliances avec des entreprises étrangères plus expérimentées. Ces ASI offrent aux entreprises de ces pays de réelles possibilités pour mettre à niveau leurs

[51] -D. J. Teece, **"Technology transfer by multinational firms: the resource cost of transferring technological know-how."** Essays in Technology Management and Policy, 2003.

[52]- C.-W. Lee, "**Strategic alliances influence on small and medium firm performance**." Journal of Business Research, vol.60, no 7, 2007, p.731-741.

[53]- G. Hamel & Y. L. Doz & C. K. Prahalad, "**Collaborate with your competitors andwin**". Harvard business review, vol.67, no 1, 1989, p.133-139..

[54]- J. H. Dyer & H. Singh, op, cit.

[55]- K. Said, "**Le transfert de compétences au sein des alliances interentreprises euro-méditerranéennes en question**." La Revue des Sciences de Gestion, no.4, 2006, p.183-188.

compétences organisationnelles et technologiques et développer des capacités innovatrices.

3. Les ASI en Algérie : Apports théoriques de la recherche et discussion :

Les coopérations interentreprises constituent, pour les entreprises des PED, un choix stratégique pour faire face à un environnement mondial de plus en plus complexe et dynamique. En effet, les ASI sont considérées comme une opportunité de croissance pour les entreprises locales en leur permettant de faire face aux difficultés d'ordre économique, stratégique et organisationnel[56]. En Algérie, le contexte dans lequel évoluent les entreprises impose aux investisseurs étrangers, désireux s'installer dans le pays, de s'allier avec une firme locale. Cette mesure a vu le jour depuis la mise en place d'un dispositif législatif et règlementaire à travers la loi de finances complémentaire algérienne pour 2009[57] qui a placé le partenariat comme seul et unique forme d'IDE. La part du partenaire algérien doit être majoritaire à moins de 51% contre un maximum de 49% pour la partie étrangère. Cependant, un amendement a été ajouté permettant à la partie algérienne de fractionner le capital détenu entre deux ou plusieurs entreprises. Le management de l'entreprise commune localisée en Algérie est souvent confié aux partenaires étrangers, mieux expérimentés, même si ceux-ci demeure minoritaires en termes de part de capital[58]. En confiant le management à leurs homologues étrangers, les entreprises algériennes aspirent bénéficier de l'expertise et d'un transfert de compétences et de

[56]- A. Ouédraogo,op, cit./ R. Rouane, Le transfert inter-organisationnel de compétences entre joint-venture euro-algériennes et entreprises mères européennes. 2014. Thèse de doctorat. Nice. /A. Ati & N. M'Hiri Elleuch, "**Stratégies d'alliance et efficience économique des Petites et Moyennes Entreprises (PME) tunisiennes**.", La Revue des Sciences de Gestion, vol. 1, 2013, p. 39-51. / F. CHERIET, **" Instabilité des alliances stratégiques asymétriques: Cas des relations entre les firmes multinationales et les entreprises locales agroalimentaires en Méditerranée**". Université de Montpellier, vol. 1, no.10, 2009.

[57]- Article 58 de l'ordonnance n° 09-01 du 22 juillet 2009 portant loi de finance complémentaire pour 2009. Source : Journal Officiel de la République Algérienne (JORA). www.joradp.dz.

[58]- R. Rouane, op, cit.

connaissances de la part de leurs partenaires. Dès lors, une dynamique d'alliances est apparue en vue de restructurer et de privatiser certaines filières. On peut citer la filière textile et habillement, la filière métallurgie, la filière automobile, la filière industrie pharmaceutique, la filière agroalimentaire, la filière matériaux de construction, etc.

C'est dans ce contexte socio-économique marqué par une nécessité de diversifier et de sortir d'une économie rentière[59], que les ASI peuvent être des choix stratégiques propices pour permettre aux entreprises algériennes de se moderniser et de s'insérer dans la sphère économique mondiale. La littérature théorique et empirique existante, révèle que cette forme de coopération représente une réelle opportunité de croissances et d'amélioration de la performance des entreprises. Ainsi, en confrontant ces résultats au contexte algérien, nous tentons de discuter les hypothèses énoncées en lien avec les trois théories développées précédemment.

Premièrement, en s'appuyant sur la TCT, nous stipulons que les ASI constituent un moyen pour les entreprises algériennes de réduire les coûts de transaction liés non seulement à la recherche d'informations sur les fournisseurs et à l'importation des biens intermédiaires, mais aussi à l'identification des clients et l'accès aux réseaux de distribution internationaux. En effet, les entreprises algériennes importent la majorité des biens intermédiaires qu'elles utilisent (matières premières, outils de production, etc.), ce qui entrave leur performance. Adapté aux résultats des recherches précédentes[60], nous supposons que la formation d'alliance avec des entreprises étrangères facilite l'accès aux informations, à l'exportation, au partage des réseaux de distribution et à la commercialisation des produits. Autrement dit, si les partenaires étrangers sont des fournisseurs de biens intermédiaires, leurs homologues algériens peuvent alors réaliser des économies sur les coûts de transaction liés à la collecte d'informations sur l'achat de ces biens, les coûts liés à la négociation et à l'écriture des

[59]- 98% des recettes de l'Etat algérien proviennent des hydrocarbures.
[60]- J. F. Hennart, op, cit. / G. George & al, op, cit. / R. Gulati, op, cit.

contrats avec d'autres fournisseurs, à la sélection de fournisseurs, etc. De même, si les partenaires étrangers sont des clients ou des concurrents potentiels, les entreprises algériennes peuvent, dans ce cas, bénéficier d'un accès rapide au réseau de distribution, à la vente des produits et à l'exportation, ce qui va leur éviter de supporter les coûts de transaction liés à la recherche de ces informations.

Deuxièmement, en se basant sur la théorie des ressources, la formation d'ASI permettrait aux entreprises algériennes d'acquérir des ressources dont elles ne disposent pas et qui sont nécessaires pour son développement. Il s'agit essentiellement des ressources intangibles liées au savoir-faire organisationnel et technologique qu'il est difficile d'acquérir en étant seule. Les entreprises algériennes à l'image des firmes des PED, sont confrontées à des difficultés liées au manque de connaissances et de compétences organisationnelles, mais aussi technologiques. Les alliances peuvent alors constituer une solution pour les entreprises algériennes qui sont dans une faible position stratégique et qui ont besoin de ces ressources. L'acquisition de ces ressources par les entreprises algériennes leur permettra de mettre à niveau leurs compétences, ainsi que leurs pratiques managériales dans la perspective de réaliser de meilleurs profits.

Enfin, l'acquisition de ces ressources nécessite une volonté commune d'apprentissage, elle se traduit par l'adoption de différents mécanismes. C'est pourquoi, sur la base de la théorie de l'apprentissage organisationnel, nous relatons que à travers les ASI, les entreprises algériennes peuvent acquérir des ressources et des connaissances via l'interaction, l'imitation des bonnes pratiques grâce à l'observation, ainsi que la formation du personnel de la part de leurs partenaires étrangers tout en tenant compte des difficultés liées à la capacité d'absorption des entreprises réceptrices ainsi qu'aux barrières culturelles et relationnelles entre les partenaires.

En effet, l'interaction sociale entre les partenaires, permet d'acquérir de nouvelles connaissances et développer de nouvelles idées. En observant les autres membres, les partenaires peuvent s'inspirer et imiter les bonnes pratiques (Hormis l'observation, d'autres mécanismes d'apprentissage

peuvent être entrepris par les partenaires tels que l'organisation des activités de formation, le transfert de personnel expérimenté, l'organisation de conférences, la codification des connaissances, etc[61].

Conclusion :

La présente étude questionnait l'impact des ASI sur la performance des entreprises dans le contexte algérien. Trois théories adaptées à ce contexte ont été retenues : la théorie des coûts de transaction, la théorie basée sur les ressources et la théorie de l'apprentissage organisationnel. La littérature abondante sur cette question souligne l'apport des ASI sur la performance des entreprises et ce, en permettant de réduire les coûts de transaction, d'acquérir des ressources et compétences et d'accéder à un réseau de distribution international. En Algérie, le recours au partenariat découle d'une volonté politique et économique de relancer et de restructurer certaines entreprises à faible croissance, dans le cadre d'une démarche globale de diversification d'une économie dépendante des hydrocarbures.

L'originalité de cette recherche réside dans le fait que les travaux analysant l'impact des ASI sur la performance des entreprises dans le contexte algérien, restent à un stade embryonnaire. Ce qui nous a conduits à formuler trois perspectives de recherche en nous basant sur une analyse théorique des ASI. Cet article apporte une contribution théorique qui fera l'objet d'une analyse empirique traduisant une première voie future de recherche. Une autre voie serait d'identifier empiriquement les conditions de succès des alliances dans le contexte algérien. Les perspectives tirées de ces recherches peuvent servir de guide aux pouvoirs publics afin de définir une stratégie globale de développement basée sur les ASI et créer un climat des affaires favorable à leur succès et permettre notamment aux responsables d'entreprises d'avoir une vision plus claire de l'apport que peuvent avoir ces partenariats au niveau organisationnel, technologique et financier.

[61]- M. Easterby Smith & al, op, cit. / G. George & al, op, cit.

Bibliographie :

1. A. Ouédraogo, "**Alliances stratégiques dans les pays en développement: spécificité, management et conditions de performance: une étude d'entreprises camerounaises et burkinabé**". Editions Publibook, 2006.
2. A. S. Hyder, "**Differences between developed and developing country joint-ventures—a reality or a myth?**" International Business Review, vol 8, no 4, 1999.
3. Ati & N. M'Hiri Elleuch, "**Stratégies d'alliance et efficience économique des Petites et Moyennes Entreprises (PME) tunisiennes**.", La Revue des Sciences de Gestion, vol. 1, 2013.
4. B. Kogut "**Joint ventures: Theoretical and empirical perspectives**." Strategic management journal, vol.9, no 4, 1988.
5. B. Nielsen, "**Determining international strategic alliance performance: A multidimensional approach**", International Business Review, vol.16, no 3, 2007.
6. C. Inkpen, "**Learning through joint-ventures: a framework of knowledge acquisition**." Journal of Management studies, vol.37, no 7, 2000.
7. C. Inkpen, "**Creating knowledge through collaboration**", California Management Review, vol.39, no1, 1996.
8. C.-W. Lee, "**Strategic alliances influence on small and medium firm performance**." Journal of Business Research, vol.60, no 7, 2007
9. E. W. Tsang, "**Motives for strategic alliance: a resource-based perspective**", Scandinavian Journal of Management, vol.14, no 3, 1998.
10. F. CHERIET, " **Instabilité des alliances stratégiques asymétriques: Cas des relations entre les firmes multinationales et les entreprises locales agroalimentaires en Méditerranée**". Université de Montpellier, vol. 1, no.10, 2009.
11. F. J. Contractor & P. Lorange, "**Why should firms cooperate? The strategy and economics basis for cooperative ventures**." Cooperative strategies in international business, 1988.

12. G. Hamel & Y. L. Doz & C. K. Prahalad "**Collaborate with your competitors and win**". Harvard business review, vol.67, no 1, 1989.
13. G. Hamel, "**Competition for competence and interpartner learning within international strategic alliances**." Strategic management journal, vol.12, no S1, 1991.
14. G. George & S.A. Zahra & K.K. Wheatley & R. Khan, "**The effects of alliance portfolio characteristics and absorptive capacity on performance: a study of biotechnology firms**." The Journal of High Technology Management Research, vol. 12, no 2, 2001.
15. H. Ren & B. Gray & K. Kim, "**Performance of international joint ventures: what factors really make a difference and how?"** Journal of management, vol.35, no 3, 2009.
16. H. Kuittinen & K. Kyläheiko & J. Sandström & A. Jantunen, "**Cooperation governance mode: an extended transaction cost approach**." Journal of Management & Governance, vol.13, no 4, 2009.
17. H. Lin & N. Darnall, "**Strategic alliance formation and structural configuration",** Journal of Business Ethics, vol.127, no 3, 2015.
18. I. Nonaka & H. Takeuchi & K. Umemoto, "**A theory of organizational knowledge creation**". International Journal of Technology Management, vol.11, 1996.
19. I. Nonaka, "**A dynamic theory of organizational knowledge creation**", Organization science, vol.5, no 1, 1994.
20. J. Christoffersen, "**A review of antecedents of international strategic alliance performance: synthesized evidence and new directions for core constructs**." International Journal of Management Reviews, vol. 15, no.1, 2013.
21. J. F. Hennart, "**A transaction costs theory of equity joint ventures**." Strategic management journal, vol.9, no4, 1988, p. 361-374.
22. J. H. Dyer & H. Singh, "**The relational view: Cooperative strategy and sources of interorganizational competitive advantage**", Academy of management review, vol.23, no 4, 1998.

23. J. Teece, "**Technology transfer by multinational firms: the resource cost of transferring technological know-how**." Essays in Technology Management and Policy, 2003.
24. K. D. Brouthers, "**A retrospective on: Institutional, cultural and transaction cost influences on entry mode choice and performance**", Journal of International Business Studies, vol.44, no.1, 2013.
25. K. Das & A Teng, " **resource-based theory of strategic alliances** ". Journal of management, vol. 26, no.1, 2000.
26. K. Gherzouli, "**Conditions de réussite du partenariat interentreprises algéro-occidental**." Partenariats d'entreprises et mondialisation, 1999.
27. K. M. Eisenhardt & C. B. Schoonhoven, "**Resource-based view of strategic alliance formation: Strategic and social effects in entrepreneurial firms**", organization Science, vol.**7**, no 2, 1996.
28. K. R. Harrigan, "**Joint-ventures and competitive strategy**.", Strategic management journal, vol.9, no 2, 1988, p.141-158.
29. K. R. Harrigan, "**Vertical integration and corporate strategy**." Academy of Management journal, vol.28, no 2, 1985.
30. K. Said, "**Le transfert de compétences au sein des alliances interentreprises euro-méditerranéennes en question**." La Revue des Sciences de Gestion, no.4, 2006, p.183-188.
31. K. W. Glaister & P. J. Buckley, "**Strategic Motives For International Alliance Formation**" Journal of Management studies, vol.33, no 3, 1996.
32. M. Heitz, "**Les coopérations interentreprises: une grille de lecture."** Finance Contrôle Stratégie, vol.3, no 4, 2000.
33. M. A. Lyles & J. E. Salk, "**Knowledge acquisition from foreign parents in international joint ventures: An empirical examination in the Hungarian context.**" Journal of International Business Studies, vol.27, 1996.

34. M. Easterby Smith & M. A. Lyles & E. W. Tsang, "**Inter organizational knowledge transfer: Current themes and future prospects**." Journal of Management studies, vol.45, no 4, 2008.
35. M. M. Mowla, "**An Overview of Strategic Alliance: Competitive Advantages in Alliance Constellations."** Journal of Business, vol. 1, no 1, 2012.
36. M. Richards & Y. Yang, "**Determinants of foreign ownership in international joint-ventures: Transaction costs and national culture**." Journal of International Management, vol.13, no 2, 2004.
37. O.E. Williamson, "**The economics of organization: the transaction cost approach**", American journal of sociology, 1981.
38. P. W. Beamish & J. C. Banks, "**Equity joint-ventures and the theory of the multinational enterprise**". Journal of international business studies, vol.18, no.2, 1987.
39. P. W. Beamish, "**The characteristics of joint-ventures in developed and developing countries**", Columbia Journal of World Business, vol.20, no.3, 1985.
40. R. Guillouzo & G. Thenet, " **Management du portefeuille d'alliances et performance innovatrice de la firme** ", La Revue des Sciences de Gestion, no.2 , 2007.
41. R. Gulati, "**Alliances and networks**." Strategic management journal, vol.19, no 4, 1998.
42. R. J. H. Meyer. "**Strategy: Process, content, context : an international perspective".** Cengage Learning EMEA, 2010.
43. R. Rouane, "**Le transfert inter-organisationnel de compétences entre joint-venture euro-algériennes et entreprises mères européennes**". 2014. Thèse de doctorat. Nice.
44. R.M. GRANT, "**Toward a knowledge- based theory of the firm** ". Strategic management journal, 1996, vol. 17, no.S2.
45. W. M. Cohen & D. A. Levinthal, "**Absorptive capacity: A new perspective on learning and innovation**". Administrative science quarterly, 1990.

46. W. Tsang, "**Transferring knowledge to acquisition joint-ventures: an organizational unlearning perspective**", Management Learning, vol. 39, no 1, 2008.
47. W. Tsang, "**Transaction cost and resource-based explanations of joint ventures: A comparison and synthesis**." Organization Studies, vol.21, no 1, 2000.
48. Zhao & Y. Luo & T.Suh, "**Transaction cost determinants and ownership-based entry mode choice: A meta-analytical review**." Journal of International Business Studies, vol.35, no 6, 2004.

Analyse de la politique monétaire en Algérie à l'aide d'un modèle DSGE

Mohand Akli OUGHLISSI
Maitre assistant (A), Université Férhat Abas de Sétif 1, Algérie
E-mail: om_univ@yahoo.fr

Résumé :

Les modèles DSGE (Dynamic Stochastic General Equilibrium) ont montré une grande efficacité dans l'analyse et l'évaluation des politiques monétaires. L'objet de ce travail est de proposer un modèle DSGE pour l'économie algérienne ainsi de l'interroger sur l'efficacité de la politique monétaire en Algérie telle qu'elle est menée par la Banque centrale.

Les résultats de notre étude indiquent que la politique monétaire en Algérie n'a pas participé à l'activité économ ique du pays. Cela est dû, selon cette étude, à la situation d'excès de liquidité qu'a connu le système bancaire algérien et à la dépendance de l'activité économique des importations.

Mots clés : Politique Monétaire, Masse Monétaire, Modèle DSGE, Méthode Bayesienne.

ملخص:

أظهرت نماذج DSGE (Dynamic Stochastic General Equilibrium) كفاءة معتبرة في تحليل وتقييم السياسات النقدية، الغرض من هذا المقال هو اقتراح نموذج DSGE للاقتصاد الجزائري واستخدامه في تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر.

من نتائج الدراسة أن السياسة النقدية في الجزائر لم تشارك في النشاط الاقتصادي للبلاد، وهذا راجع الى سببين حسب الدراسة، الأول ارتفاع السيولة النقدية الذي ميز السوق النقدية، والثاني ارتباط الأعوان الاقتصاديين بالواردات في جل نشاطهم الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: السياسة النقدية، الكتلة النقدية، نماذج DSGE ، طريقة بايز.

INTRODUCTION :

Dans cette contribution, nous utilisons un modèle DSGE (Dynamic Stochastic General Equilibrium) pour évaluer la politique monétaire dans le cadre de l'économie algérienne.

Depuis une dizaine d'années, sous l'impulsion des travaux de Clarida et al. (1999), Erceg et al. (2000), Schorfheide et An (2006) et Smets et Wouters (2003, 2005, 2007) l'utilisation des modèles DSGE dans l'étude et l'analyse des politiques monétaires envahit progressivement les Banques centrales ainsi que les thèmes des recherches présentés dans le cadre académique. Ces modèles sont utilisés pour construire des prévisions, interpréter des prévisions obtenues à partir des modèles athéoriques et/ou des jugements d'experts, mettre en œuvre des expériences de politique économique. L'idée d'utiliser des modèles d'équilibre général dites aussi micro fondés, estimés par la méthode bayésienne, dans le cadre de prévisions macroéconomiques institutionnelles, a été popularisée par Smets et Wouters (2003). Ils montrent qu'un modèle DSGE néo-keynésien en économie fermée, incluant un nombre suffisant de rigidités et de chocs structurels, est à même de reproduire de manière satisfaisante les données de la zone euro ou des États-Unis et d'afficher des performances prédictives comparables à celles d'un modèle VAR. Ces modèles (DSGE) sont construits sur la base de plusieurs équations caractérisant le comportement de différents agents économiques. Ces équations tirent leurs formes de la théorie économique, notamment de la théorie microéconomique, surtout depuis les critiques de Lucas (1976). Cet auteur a défendu l'idée selon laquelle les agents économiques modifient leurs comportements et anticipations suite aux changements de l'une des composantes de la politique gouvernementale. Ces critiques étaient à la faveur de développement des modèles macro-économétriques avec des formes structurels tels que les modèles real business cycle (RBC) et les modèles DSGE.

La politique monétaire en Algérie est sujette à plusieurs questions relativement à son efficacité. En faite, cette efficacité repose sur la capacité de cette politique à influencer la sphère économique réelle. Cette question a

intéressé Ilmane (2006) en menant une analyse critique de la politique monétaire en Algérie. L'auteur a analysé en profondeur cette politique monétaire sur ses différents aspects : gestuel et réglementaire. Boumghar (2014) de son coté s'est intéressé à l'analyse de la conduite de la politique monétaire par la Banque centrale Algérienne. Latrech (2012) a présenté une étude portant sur la mesure de l'écart existant entre la conduite de la politique monétaire en Algérie et la politique de ciblage d'inflation. Bellal (2011) a analysé la politique monétaire en Algérie du côté de la régulation monétaire, il a pris pour période de l'étude 1990 à 2007. Cette étude était portée exactement sur les changements institutionnels, qui ont survenu durant la période de l'étude, relatifs à l'offre de monnaie.

Nous remarquons que la question de l'analyse de la politique monétaire peut être menée sous différents angles, ce travail se focalise sur l'analyse de l'efficacité de la politique monétaire quant à ces effets sur la sphère nominale et réelle durant la période allant de 2000 à 2015[1]. En cet effet, dans ce travail nous tentons de répondre à la question suivante : la politique monétaire en Algérie a-t-elle effet sur le reste de l'économie durant la période 2000-2015?

Nous inspirants des travaux de Jondeau et Sahuc (2007) et Christiano et al. (2010), ayant utilisé les modèles DSGE pour analyser les politiques monétaires. Notre modèle DSGE est formulé, pour caractériser l'économie algérienne, en se basant sur les travaux de : Dib (2008 b) et Allegret et Ben khodja (2011) et Ilmane et al. (2013). Ces hauteurs ont proposé des modèles DSGE pour l'économie Algérienne dans le sens de mesurer l'effet des chocs exogènes sur le reste de l'économie. Malgré que ces modèles ne traitent pas explicitement des problèmes relatifs à la politique monétaire nous inspirants d'eux pour construire la maquette de notre modèle DSGE, qui fera l'objet de la première section.

[1] - Le choix de cette période est justifié par l'avènement d'une situation d'excès de liquidité dans le marché monétaire et qui est accompagnée par une nette stabilisation macroéconomique.

Une fois que la maquette du modèle est élaborée, nous codons les différentes équations du modèle sous le logiciel Dynare[2] pour l'estimation a postériori des paramètres du modèle ainsi de simuler les effets de la politique monétaire sur l'économie nationale. L'estimation a postériori des paramètres permet d'avoir les valeurs d'un ensemble de paramètres pour lesquels l'estimation par les méthodes économétriques conventionnelles s'avère difficile tels que les différents élasticités, les coefficients de rigidité des prix et des salaires. L'analyse de ces résultats permette la mesure des effets de politique monétaire sur la sphère économique nominale et réelle. Cette analyse sera augmentée par la mesure de l'effet d'un choc relatif à la variation de la monnaie de base M1, ce qui constitue le sujet de la seconde section.

En fin l'article sera terminé par une conclusion.

1. Le modèle :

Le modèle DSGE proposé dans le cadre de ce travail reproduit le plus possible le schéma macroéconomique caractérisant l'économie algérienne. En s'inspirant des travaux de : Ilmane et al. (2013)[3], Dib (2008 b)[4] et Allegret et Ben khodja (2011)[5], plusieurs hypothèses sont formulées pour rapprocher au mieux le comportement du modèle de celui de l'économie nationale. Nous supposons l'existence de sept agents économiques : le ménage, le producteur pétrolier, le producteur de bien intermédiaire, le producteur de bien final, l'importateur, l'État et la Banque centrale. Les

[2]- Dyanre est un package informatique qui fonctionne sous Matlabe permettant la simulation de ce type de modèle (pour information, voir le site : http://www.dynare.org/.

[3]- Ilmane M. C., Ferhi M. et Boussafi K.(2013) : **"Un modèle macroéconomique DSGE pour l'économie algérienne".** Travail réalisé dans le cadre du programme national de recherche 27.

[4]- Dib A.(2008): **"Dynamic Effects of the U.S. Dollar Fluctuations in a Small Open Oil Exporting Economy: The Case of Algeria"**. CREAD, Cahiers du CREAD n°8586, p 544.

[5]- Allegret, J.P., et Benkhodja, M.T.(2011):**" External Shocks and Monetary Policy in a Small Open Oil Exporting Economy"**. University of Paris West - Nanterre la Défense, EconomiX Working Papers, p39.

équations du modèle sont choisies afin de caractériser, le plus possible, le comportement des agents économiques dans le cadre de l'économie algérienne. Étant donné que cette économie est une économie de rente, l'introduction d'un producteur pétrolier est bien nécessaire eu égard à son importance dans l'économie nationale. Le producteur pétrolier constitue la pièce angulaire de notre économie. Toute cette importance est prise en considération dans notre modèle. Le producteur pétrolier représente, à nos yeux, la source de la création de la valeur en Algérie. Les rentes de ce producteur influencent, sans conteste, les dépenses de l'État, ainsi que les autres variables macroéconomiques (tels étaient les résultats des études de : Allegret et Ben khodja (2011)[6] et Ilmane et al. (2013)[7]). L'existence de ce producteur conjuguée avec la faiblesse du marché financier en Algérie rend la construction de notre modèle un peu particulière de celle conventionnée. Dans le cadre de notre modèle, le ménage représentatif n'intervient pas sur le marché financier pour réaliser des bénéfices sur des placements, contrairement aux modèles réalisés dans le cadre des économies développées. En effet, nous nous trouvons face à l'obligation d'intégrer la variable relative à la masse monétaire dans la fonction d'utilité des ménages, comme suggèrent Bhattacharjee et Thoenissen (2007)[8] et Benchimol (2013)[9]. Les différentes parties du modèle sont présentées dans ce qui suit.

1.1. Les ménages :

Le ménage choisi la consommation C_t, l'investissement I_t, le niveau de la monnaie détenue $\frac{M_t}{P_t}$ (en terme réel) et le nombre d'heures de travail N_t

[6]- Allegret et Ben khodja, idem.

[7]- Ilmane et al., op. cit.

[8]- Bhattacharjee A. et Thoenissen.(2008): "**Productivity, Preferences and UIP deviations in an Open Economy Business Cycle Model**". centre for dynamic macroeconomic analysis working paper series.

[9]- Benchimol J.(2013): "**Money in the Production Function : A New Keynesian DSGE Perspective**", Working Paper 1304, Research Center ESSEC.

pour maximiser une fonction d'utilité donnée comme suit :

$$E_t \sum_{k=0}^{\infty} B^k U_{t+k}.$$

Où U_t est la fonction d'utilité intertemporelle et $B \in (0,1)$ est le facteur d'actualisation. La forme de cette équation, dans le cadre de ce travail, correspond à celle de Atta-Mensah et Dib (2003)[10], Ortega et Rebei (2006)[11] et elle est sous forme :

$$U_t = e^{\varepsilon_t^p}\left(\frac{C_t^{1-\sigma}}{1-\sigma} + \frac{e^{\varepsilon_t^M}}{1-v}\left(\frac{M_t}{P_t}\right)^{1-v} - \frac{N_t^{1+n}}{1+n}\right).$$

Où, v et n sont respectivement le coefficient de substitution intertemporelle[12], l'élasticité de la demande de monnaie et l'élasticité d'offre de travail.

Cette équation prend en considération le choc de la demande globale ε_t^p et le choc de la demande de monnaie ε_t^M.

Le ménage gère sa contrainte budgétaire :

$$p_t c_t + M_t + p_t I_t < (1-\pi) w_t N_t + M_{t-1} + p_t r_t k_{t-1}$$ [13]

en cherchant la meilleure allocation de ses ressources constituées des éléments suivants :

- son salaire $w_t N_t$, w_t est le salaire horaire qui est une combinaison des trois salaires perçus des trois agents économiques : la firme pétrolière et non pétrolière et l'Etat, il est donné sous la forme suivante : $w_t = w_{o,t}^{\alpha_{wo}} w_{no,t}^{\alpha_{wno}} w_{g,t}^{\alpha_{wg}}$, où $\alpha_{wo}, \alpha_{wno}\ et\ \alpha_{wg}$

[10]- Atta-Mensah J. et Dib A.(2003): "**Bank Lending, Credit Shocks, and the Transmission of Canadian Monetary Policy".** Banque du Canada, Document de travail, p 9.

[11]- Ortega E. et Rebei N. (2006): "**The Welfare Implications of Inflation versus Price-Level Targeting in a Two-Sector, Small Open Economy**". Banque du Canada, Document de travail, p12.

[12]- Ce coefficient indique le choix inter-temporel est un choix qui implique des évènements situés à des moments différents. L'étude des choix inter-temporels, consiste à déterminer dans quelle mesure les individus accordent une préférence au futur proche par rapport à un futur plus lointain, et à décrire les mécanismes psychologiques et cérébraux à l'œuvre.

[13]- La contrainte budgétaire est multipliée par $1/p_t$ pour écrire les agrégats en termes réels.

respectivement la part (en pourcentage) du salaire fourni par : la firme pétrolière, la firme non pétrolière et l'Etat. En même temps, le travail est mesuré en nombre d'heures de travail fourni N_t, qui est aussi combinaison du nombre d'heures de travail dans la firme pétrolière , non pétrolière et l'agent État. N_t est donné sous la forme suivante : $N_t = N_{o,t}^{\alpha_{No}} N_{no,t}^{\alpha_{Nno}} N_{g,t}^{\alpha_{Ng}}$. Où $\alpha_{No}, \alpha_{Nno}$et α_{Ng} sont respectivement (en pourcentage) la part de travail fourni par le ménage représentatif dans : la firme pétrolière, la firme non pétrolière et l'agent État.

- la masse monétaire M_{t-1} détenue à la date $t-1$,
- la rentabilité de l'investissement en capital à la date $t-1$ qui est donnée sous la forme suivante : $r_t k_{t-1}$.

Ces ressources sont allouées aux emplois suivants :

- La dépense de la consommation $p_t c_t$ où p_t est l'indice des prix à la consommation. Il est mesuré par l'IPC (indice des prix à la consommation), quant à c_t est la quantité des biens consommés à la date t , il peut représenter le panier représentatif pris dans le calcul de l'IPC,
- La masse monétaire M_t demandée à la date t pour des besoins de consommation,
- La dépense d'investissement $p_t I_t$, où I_t est l'investissement à la date t en terme réel. Cet investissement entre dans la formation du capital à la date t comme suit :

  $k_t = (1-\varsigma)k_{t-1} + (1 - s\left(\frac{I_t}{I_{t-1}}\right))I_t$. Où ς et s sont, respectivement, le taux de dépréciation du capital et le taux d'ajustement de l'investissement.

1.1.1. Décision de consommation:

Le problème de maximisation de la fonction d'utilité du ménage est comme suit :

$$\max_{c_t, M_t, N_t, I_t} E_t \sum_{k=0}^{\infty} B^k U_{t+k}$$

s /c $p_t c_t + M_t + p_t I_t < (1-\pi) w_t N_t + M_{t-1} + r_t k_{t-1}$

Ce problème est résolu à l'aide de l'équation de Lagrange. Les conditions de premier ordre sont :

$$e^{\varepsilon_t^p} c_t^{-\sigma} - \lambda_t = 0 \quad (1)$$

$$e^{\varepsilon_t^p} \left(\frac{\gamma e^{\varepsilon_t^M} M_t^{-v}}{p_t^{-v}} \right) - \lambda_t - E_t(B\, \lambda_{t+1} \left(-\frac{P_t}{P_{t+1}} \right)) = 0 \quad (2)$$

$$e^{\varepsilon_t^p} (-\chi N_t^n) + \frac{\lambda_t (1-\pi) w_t}{p_t} = 0 \quad (3)$$

$$\lambda_t \psi_t \left(\frac{1}{\psi_{I,t}} \right) + E_t B \lambda_{t+1} \left(-\psi_{t+1} (1-\varsigma) \left(\frac{1}{\psi_{I,t+1}} \right) - r_{t+1} \right) = 0 \quad (4)$$

$\frac{p_{t+1}}{p_t} = \pi_{t+1}$ est la variation inter-temporelle des prix caractérisant l'inflation.

L'équation (1) explique la consommation à la date t en fonction du salaire réel disponible et du nombre d'heures de travail. L'équation (2) est l'équation de la demande de monnaie. Elle est en fonction de l'inflation ($\frac{p_{t+1}}{p_t} = \pi_{t+1}$) et de la consommation anticipées. L'équation (3) met en relation la consommation avec le salaire réel. L'équation (4) quant à elle caractérise la décision du ménage relativement à la fixation de la quantité d'investissement en fonction de sa rentabilité et de la consommation des ménages.

1.1.2. Fixation des salaires et décision d'offre de travail :

Le ménage agit en tant que price setters. Suivant Kollmann (1997)[14] et Erceg et al. (2000)[15], Christiano et al. (2010)[16] le salaire est assumé optimal si uniquement il est ajusté après un ensemble de signes que le ménage

[14]- Kollmann R. (1997) : "**The Exchange Rate in a Dynamic-Optimizing Current Account Model with Nominal Rigidities: A Quantitative Investigation**". IMF Working Paper, WP/97/7 (January).

[15]- Erceg C., Henderson D. W.et Levin A. T. (2000): "**Optimal Monetary Policy with Staggered Wage and Price Contracts**". Journal of Monetary Economics (1999).

[16]- Christiano L. J., Trabandt M. et Walentin K. (2010) : " **DSGE Models for Monetary Policy Analysis**". National Bureau of Economic Research 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138 June 2010. Working Paper 16074.

reçoit. Il existe un continuum de ménage indexé par $j \in [0,1]$ où $N_{j,t}$ est le nombre d'heures de travail fourni par le ménage j. La firme collecte les différentes qualités d'emploi $N_{j,t}$ comme suit : $N_t = \left[\int_0^1 (N_{j,t})^{1/\lambda_w}\, dj\right]^{\lambda_w}$ $1 < \lambda_w < \infty$. λ_w est l'élasticité du nombre d'heures de travail par rapport au salaire. À remarquer que l'offre de travail par le ménage j a un lien avec : le salaire $w_{j,t}$ perçu, le salaire global et l'indice des salaires w_t. Il est donné comme suit : $N_{j,t} = \left[\frac{w_{j,t}}{w_t}\right]^{\frac{\lambda_w}{1-\lambda_w}} N_t$.

Pour chaque période le ménage j reçoit un signal pour modifier le salaire qu'il demande pour son offre de travail présenté par $N_{j,t}$ avec une probabilité $(1-\rho_w)$, où ρ_w est la probabilité que le salaire ne change pas. Cela peut être expliqué par le fait qu'il y a une proportion de firmes $(1-\rho_w)$ qui vont accepter de changer le salaire fourni suite au signal reçu. Si le salaire suit le même principe que les prix, il peut être indexé sur la variation de l'inflation précédente : $w_t^j = (\frac{p_{t-1}}{p_{t-2}}) w_{t-1}^j$, où $\frac{p_{t-1}}{p_{t-2}}$ est l'inflation en $t-1$ et p_t est l'indice des prix à la consommation (IPC). Il résulte que l'indice des salaires demandé par le ménage est $w_t = \left[\int_0^1 (w_t^j)^{-1/\lambda_w}\, dj\right]^{-\lambda_w}$.

1.1.3. Décision d'investissement :

Le ménage décide du niveau de stock de capital et du niveau d'investissement afin de maximiser son utilité à partir de la rentabilité du capital r_t. Cette décision est formulée en maximisant sa fonction objective (la contrainte budgétaire) en fonction de la fonction de formation du capital donnée par : $k_t = (1-\varsigma)k_{t-1} + (1 - s\left(\frac{I_t}{I_{t-1}}\right))I_t$.

Les résultats des conditions de premier ordre sont :

$$E_0 \lambda_{I,t+1} B(1-\varsigma-r_{t+1}) + \lambda_{I,t} = 0 \qquad (5)$$

$$\lambda_{I,t}\left(1 - s\left(\frac{2I_t}{I_{t-1}}\right)\right) + E_0 B \lambda_{t+1}\left(s\left(\frac{I_{t+1}}{I_t}\right)^2\right) = 0 \qquad (6)$$

1.2. L'importateur :

Le producteur du bien final utilise des produits intermédiaires : localement produites et/ou importés. L'importateur achète la quantité des biens intermédiaires $y_{fI,t}$ à la date t au prix international p_t^f soit en euro e_t ou en dollar ξ_t, qu'il vend au producteur du bien final au prix local $p_{fI,t}$. Ainsi, il contribue à la formulation des prix locaux des produits importés $p_{fI,t}$. Dans ce cas, il est formellement pris dans le modèle qu'une part u de $y_{fI,t}$ est en euro et le reste est en dollar (Allegret, J.P., et Benkhodja, M.T., (2011)[17], Dib (2008)[18], Ilmane et al (2013)[19]. Ce cadre de formulation est relativement proche du cadre de l'Algérie. Car les rapports de ONS (ex : celui de novembre 2011) et du ministère des finances (2013, 2014 et 2015) expliquent bien cette constitution des importations en Algérie qui sont à la faveur de l'euro.

L'importateur maximise son profit décrit par le système suivant :

$$\max_{\{p_{fI,t}(i),y_{fI,t}(i)\}} E_0 \sum (B\varphi)^s \hat{\lambda}_{t+s}(\pi^s p_{fI,t}(i) - (ue_{t+s} + (1-u)\xi_t)p_{t+s}^f)y_{fI,t}(i)$$

s/c

$$y_{fI,t}(i) = (\frac{\pi^s p_{fI,t}(i)}{p_{fI,t}})^{-\vartheta} y_{fI,t}$$ [20]

Où $y_{fI,t}(i)$ est la quantité de biens intermédiaires importés de l'exportateur étranger (i). Ce qui fait, à supposer qu'il existe un continuum d'exportateur étranger indexé par $\in [0,1]$, tenant compte au principe de l'agrégation de Dixit et Stieglitz (1977) $y_{fI,t} = \int_0^1 y_{fI,t}(i)d(i)$. Le paramètre ϑ représente le taux marginal de substitution entre les produits en provenance de différents exportateurs étrangers (i).

[17]- Allegret, J.P., et Benkhodja, M.T, op.cit.
[18]- Dib, op.cit.
[19]- Ilmane et al , op.cit.
[20]- Voir Dixit et Stieglitz (1977) pour des explications plus détaillées sur la forme de cette équation.

Les conditions de premier ordre permettent d'avoir le prix local du produit importé:

$$p_{fI,t}(i) = \frac{\vartheta}{(1+\vartheta)}(ue_t(Euro/\$) + (1-u)\xi_t)p_t^f \qquad (7)$$

e_t, ξ_t et $\hat{p}_t^f$ sont supposés des processus aléatoire du type AR(1):

$$e_t = e + \varphi_e e_t + \varepsilon_{e,t} \qquad (8)$$

$$\xi_t = \xi + \varphi_\xi \xi_{t+1} + \varepsilon_{\xi,t} \qquad (9)$$

$$\hat{p}_t^f = \left(1-\rho_{p^f}\right)p^f + \rho_{p^f}\hat{p}_{t-1}^f + \varepsilon_{p^f,t} \qquad (10)$$

e, ξ et p^f sont respectivement le taux de change euro/dinar, dollar/dinar et le prix international des produits intermédiaires importés.

1.3. Le producteur de biens intermédiaires :

Nous avons retenu dans ce travail deux types de producteurs de biens intermédiaires : le producteur du bien intermédiaire pétrolier et le producteur du bien intermédiaire non pétrolier.

1.3.1. Le producteur du bien non pétrolier:

Ce producteur est caractérisé dans le modèle par une fonction de type Cob-Douglas ayant pour composante : la technologie $A_{no,t}$, le capital k_t fourni par les ménages, le travail mesuré en quantité d'heures $N_{no,t}$ et le produit pétrolier $y_{o,t}^I$. Ce dernier présente la part de la production pétrolière destinée à la consommation locale, donnée par : $y_{o,t}^I = \alpha_{o,t}^I y_{o,t}$, où $y_{o,t}$ est la production pétrolière globale et $\alpha_{o,t}^I$ est la part en pourcentage de la production pétrolière destinée à la consommation locale ($y_{o,t}^I$).

La production intermédiaire $y_{no,t}(i)$ du producteur (i) est donnée comme suit :

$$y_{no,t}(i) = A_{no,t}k_t^{\alpha_{no}}(i)N_{no,t}^{B_{no}}(i){y^I}_{o,t}^{\theta_{no}} \qquad (11)$$

La technologie $A_{no,t}$ répond à un processus AR(1) donné comme suit :

$$A_{no,t} = \left(1-\alpha_{A_{no}}\right)A_{no} + \alpha_{A_{no}}A_{no,t-1} + \varepsilon_{A_{no},t} \qquad (12)$$

Le paramètre $i\epsilon[0,1]$ désigne un continuum de producteurs qui produisent différents produits. L'homogénéisation de ces différentes productions peut être suivant l'agrégation de Dixit et Stigliz (1977) :

$$y_{no,t} = \left[\int_0^1 (y_{no,t}(i))^{-1/\lambda_{yno}}\, di\right]^{-\lambda_{yno}}$$

où $\lambda_{y_{no}}$ est un paramètre déterminant la variation temporelle mark-up sur le marché des produits. α_{no}, B_{no} et θ_{no}sont respectivement la part du capital, de travail et de produit pétrolier dans la production globale, étant donné $\alpha_{no} + B_{no} + \theta_{no} = 1$.

Le producteur agit pour maximiser son profit donné comme suit :

$$\max[(1-\pi_y)\ \ p_{no,t}\, y_{no,t}(i) - r_t k_t(i) - w_{no,t} N_{no,t}(i) - p_{o,t} y^I_{o,t}(i)]$$

$p_{o,t}$ est le prix local des hydrocarbures bénéficiant d'une subvention par rapport aux prix international. Le prix $p_{o,t}$ est formulé selon une hypothèse indiquant qu'il existe une probabilité κ que la firme garde son prix et une probabilité de $(1-\kappa)$ que la firme change son prix. Le prix à la date t répond à l'équation suivante :

$$p_{o,t}^{1-\lambda} = (1-\kappa)\hat{p}_{o,t}^{1-\lambda} + \kappa p_{o,t-1}^{1-\lambda} \qquad (13)$$

$\hat{p}_{o,t}$ représente le nouveau prix que choisit la firme pétrolière à la date t. Il est déterminé de la façon suivante :

$$\hat{p}_{o,t} = (1 - B\kappa)(\xi_t p^f_{o,t} - p_{o,t}) + E_t B\kappa \hat{p}_{o,t+1} \qquad (14)$$

$(\xi_t p^f_{o,t} - p_{o,t})$ est le montant de la subvention de l'Etat dans les prix des hydrocarbures.

Les conditions de premier ordre permettent d'avoir les résultats suivants :

$$r_t = (1-\pi_y)\left(\pi^s p_{no,t}\right)\left(\alpha_{no}\frac{y_{no,t}}{k_{no,t}}\right) \qquad (15)$$

$$w_{no,t} = (1-\pi_y)\left(\pi^s p_{no,t}\right)\left(B_{no}\frac{y_{no,t}}{N_{no,t}}\right) \qquad (16)$$

$$p_{o,t} = (1-\pi_y)\left(\pi^s p_{no,t}\right)\left(\theta_{no}\frac{y_{no,t}}{y^I_{o,t}}\right) \qquad (17)$$

En remplaçant ces équations dans l'équation de la production, il est possible d'avoir l'équation de la formation du prix du producteur intermédiaire, comme suit :

$$p_{no,t} = \frac{1}{(1-\pi_y)(\pi^s)}\left(\frac{r_t}{\alpha_{no}}\right)^{\alpha_{no}}\left(\frac{w_{no,t}}{B_{no}}\right)^{B_{no}}\left(\frac{p_{o,t}}{\theta_{no}}\right)^{\theta_{no}}. \qquad (18)$$

1.3.2. Le producteur du bien pétrolier :

La firme pétrolière utilise la technologie $A_{o,t}$, le capital $k_{o,t}$, le travail $N_{o,t}$ et la ressource pétrolière o_t. Le produit pétrolier est intégralement exporté au prix international $p_{o,t}^f$ libellé en dollar. La production de bien pétrolier, dans ce modèle, est caractérisée par une équation de type Cob-Douglas comme suit:

$$y_{o,t} = A_{o,t} k_{o,t}^{\alpha_o} N_{o,t}^{B_o} o_t^{\theta_o}. \quad (19)$$

La firme pétrolière agit pour maximiser un profit représenté comme suit :

$$\max_{\{k_{o,t}, N_{o,t}, o_t\}} [(1-\pi_{o,t})(\xi_t p_{o,t}^f) y_{o,t} - Q_{o,t} k_{o,t} - w_{o,t} N_{o,t} - p_{o,t}^r o_t].$$

Où ξ_t est le taux de change DA/$.

La variable $p_{o,t}^r$ est le prix de pétrole à son état brut, il correspond à son coût d'extraction moyen.

$$p_{o,t}^r = (1-\varphi_{p_o^r}) p_o^r + \varphi_{p_o^r} p_{o,t-1}^r + \varepsilon_{p_o^r,t} \quad (20)$$

$$A_{o,t} = (1-\alpha_{A_o}) A_o + \alpha_{A_o} A_{o,t-1} + \varepsilon_{A_o,t} \quad (21)$$

$$p^f{}_{o,t} = \left(1-\alpha_{p^f{}_o}\right) p^f{}_o + \alpha_{p^f{}_o} p^f{}_{o,t-1} + \varepsilon_{p^f{}_o,t} \quad (22)$$

$$o_t = (1-\alpha_{A_o}) o + \alpha_{A_o} o_{t-1} + \varepsilon_{o,t} \quad (23)$$

L'équation (23) représente un processus caractérisant le nombre de barils produits par trimestre.

Les résultats des conditions de premier ordre sont:

$$Q_{o,t} = (1-\pi_o)(\xi_t p_{o,t}^f)\left(\alpha_o \frac{y_{o,t}}{k_{o,t}}\right) \quad (24)$$

$$w_{o,t} = (1-\pi_o)(\xi_t p_{o,t}^f)\left(B_o \frac{y_{o,t}}{N_{o,t}}\right) \quad (25)$$

$$p_{o,t}^r = (1-\pi_o)(\xi_t p_{o,t}^f)\left(\theta_o \frac{y_{o,t}}{o_t}\right) \quad (26)$$

Ces équations déterminent les quantités de $k_{o,t}$, $N_{o,t}$ et de o_t pour produire une quantité de $y_{o,t}$. Cette dernière est scindée en deux. Une quantité destinée à la consommation locale, considérée comme un input pour le producteur non pétrolier. Une autre quantité est exportée à l'étranger.

Le remplacement des équations (24), (25) et (26) dans l'équation (19) permet d'avoir l'ajustement des coûts marginaux par rapport au prix international de pétrole.

1.4. Le producteur du bien final :

Le producteur de biens finals utilise le produit non pétrolier et des produits importés au prix international. La fonction de production répond à une fonction de type constant élasticité substitution (CES).

$$z_t = [\chi_{no}^{\frac{1}{r}} y_{no,t}^{\frac{r-1}{r}} + \chi_f^{\frac{1}{r}} y_{fI,t}^{\frac{r-1}{r}}]^{\frac{r}{r-1}} \quad (27)$$

Où r est le taux marginal de substitution entre les produits locaux est les produits étrangers dans la production finale. Le producteur de biens finals maximise une fonction de bénéfice qui est sous la forme suivante :

$\max_{\{z_t, y_{no,t}, y_{fI,t}\}} [p_t z_t - p_{no,t} y_{no,t} - p_{fI,t} y_{fI,t}]$,

tenant compte de la contrainte de production présentée par l'équation (27).

Les conditions de premier ordre sont :

$$y_{no,t} = (\frac{p_t}{p_{no,t}})^r (\chi_{no} z_t) \quad (28)$$

$$y_{fI,t} = (\frac{p_t}{p_{fI,t}})^r (\chi_f z_t) \quad (29)$$

Ces deux équations déterminent les quantités des inputs requises pour produire une quantité de z_t.

En remplaçant les résultats précédents (équations 28 et 29) dans l'équation (27), il est possible d'avoir le prix des produits finaux en fonction des coûts marginaux, comme suit:

$$\hat{p}_t = (\chi_{no} p_{no,t}^{1-r} + \chi_f p_{fI,t}^{1-r})^{\frac{1}{1-r}} \quad (30)$$

La rigidité des prix est considérée selon le principe de Calvo (1983). La firme change son prix avec une probabilité $(1-\kappa)$. Le nouveau prix $(\hat{p}_t)$ est déterminé en fonction du prix anticipé $\hat{p}_{t+1}$et du coût marginal MC_t.

$$p_t^{1-\lambda} = (1-\kappa)\hat{p}_t^{1-\lambda} + \kappa p_{-1}^{1-\lambda} \quad (31)$$

$$\hat{p}_t = (1 - B\kappa) MC_t + E_t B\kappa \hat{p}_{t+1} \quad (32)$$

$$MC_t = (\chi_{no} p_{no,t}^{1-r} + \chi_f p_{fI,t}^{1-r})^{\frac{1}{1-r}} \quad (33)$$

1.5. L'État :

L'agent Etat gère le déficit budgétaire. Il collecte les recettes fiscales provenant notamment des fiscalités concernant: le producteur pétrolier, le revenu des ménages et les producteurs de bien final et intermédiaire. Aussi subventionne-t-il le prix de pétrole localement consommé $\left(\xi_t p_{o,t}^f - p_{o,t}\right) y_{o,t}^I$, octroi des salaires aux fonctionnaires $w_{g,t} N_{g,t}$, et effectue des dépenses d'équipement et de fonctionnement hors salaire et subventions D_t . Explicitement cet agent assure l'affectation de ses ressources vers les différentes dépenses, dont la contrainte budgétaire est comme suit :

$(\pi_y)(p_{no,t}) y_{no,t} + \pi_o \left(\xi_t p_{o,t}^f\right)\left(1 - \alpha_{o,t}^I\right) y_{o,t} + \pi w_t N_t = \left(\xi_t p_{o,t}^f - po,tyo,tI + wg,tNg,t + Dt + \varepsilon D,t\right.$ (34)

Où $(\pi_y)(p_{no,t}) y_{no,t}$, $\pi_{o,t}\left(\xi_t p_{o,t}^f\right)(1 - \alpha_{o,t}^I) y_{o,t} et\ \pi w_t N_t$ représentent respectivement les recettes de la fiscalité parvenant de : la firme non pétrolière, la firme pétrolière et les ménages.

Les dépenses sont constituées des subventions aux quantités des hydrocarbures localement consommées $\left(\xi_t p_{o,t}^f - p_{o,t}\right) y_{o,t}^I$ et les salaires fournis aux ménages $w_{g,t} N_{g,t}$,avec:

$$w_{g,t} = \left(1 - \rho_{w_g}\right) w_g + \rho_{w_g} w_{g,t-1}, \quad (35)$$

$$N_{g,t} = \left(1 - \rho_{N_g}\right) N_g + \rho_{N_g} N_{g,t-1}\ ^{21}. \quad (36)$$

Les dépenses d'équipement et de fonctionnement, hors traitement et subvention les quantités des hydrocarbures localement consommées, sont capturées par la variable D_t.

1.6. La Banque centrale :

La modélisation de cet agent est d'une grande importance dans ce travail, car il traduit l'objectif de notre problématique quant à l'analyse de la politique monétaire. La quasi-totalité des travaux originaux, menés dans le cadre des modèles DSGE, orientés à l'étude de la politique monétaire utilisent le modèle canonique Néo Keynésien (NK) mis au point par

[21] $w_{g,t}$, $N_{g,t}$ sont des processus autorégressif d'ordre 1.

Clarida, Gali et al (1999)[22], ALL (2005)[23].L**e** principe d'un modèle NK est une minimisation d'une fonction de perte de type quadratique tenant compte des contraintes économiques représentées par la fonction de la courbe de Philips et celle de la courbe IS.

Dans le rapport de la Banque d'Algérie de (2014)[24] nous lisons : «… *Enfin, si les signaux pertinents quant à la tendance de l'inflation sont désormais recherchés et suivis de façon rigoureuse, la Banque d'Algérie veille à minimiser tout écart entre la prévision d'inflation à court terme et l'objectif retenu par le Conseil de la Monnaie et du Crédit, en ajustant la conduite opérationnelle de la politique monétaire et retourner à la cible dans un délai raisonnable comme en témoigne l'expérience de l'année 2013*…. ».

La Banque d'Algérie déclare qu'elle surveille l'écart entre la prévision de l'inflation et son niveau effectif. Ceci nous permet d'utiliser une fonction de perte, soit de type quadratique, qui capte les écarts des différentes variables de contrôle de la politique monétaire comme suit :

$$L = \{\sum_{i=0}^{\infty} B^i \ (\Lambda \ln\left(\frac{x_t}{\bar{x}}\right)^2 + \Theta_\pi \ln\left(\frac{\pi_t}{\bar{\pi}}\right)^2 + \Pi \ln\left(\frac{e_t}{\bar{e}}\right)^2 + \Gamma \ln\left(\frac{M_t}{\bar{M}}\right)^2)\} . \qquad (37)$$

La Banque centrale minimise cette fonction de perte comme suit :

$$max - 1/2 \ E_t \{\sum_{i=0}^{\infty} B^i \ (\Lambda \ln\left(\frac{x_t}{\bar{x}}\right)^2 + \Theta_\pi \ln\left(\frac{\pi_t}{\bar{\pi}}\right)^2 + \Pi \ln\left(\frac{e_t}{\bar{e}}\right)^2 + \Gamma \ln\left(\frac{M_t}{\bar{M}}\right)^2)\},$$

Tenant compte des équations suivantes :

- $\ln \pi_t = \left(\frac{(1-k)(1-Bk)}{k}\right) \ln(MC_t / p_t) + EB \ln(\pi_{t+1}),$ (38)

$$\ln\left(\frac{x_t}{\bar{x}}\right) = a \ln\left(\frac{m_t}{\bar{m}}\right) + b \ EB \ln\left(\frac{\pi_{(t+1)}}{\bar{\pi}}\right) + c \ E \ln\left(\frac{x_{t+1}}{\bar{x}}\right) + \varepsilon_t^x. \qquad (39)$$

[22]- Clarida R., Gali J. et Gertler M. (1999) : "**The science of monetary policy: A New Keynesian perspective**". J. Econ. Lit. 37, 1661–1707.

[23]- Adolfson M., Laseén S., Lindé J. et Villani M. (2005) : **" Bayesian Estimation of an Open Economy DSGE Model with Incomplete Pass-Through"**. Sveriges Riksbank Working Paper Series No. 179 March 2005.

[24]- Rapport de la Banque d'Algérie de 2014, p. 113.

Les équations N°(38) et N°(39) représentent, respectivement, l'équation de la courbe de Philips et celle de la courbe IS.[25]
Ce système d'équation est affecté par le choc :

$$\varepsilon_t^x = \left[\frac{1}{\sigma}\left(1+\varepsilon_t^p\right) - \frac{1}{\sigma\bar{\pi}}E_t B\left(1+\varepsilon_{t+1}^p\right) - \left(\frac{\bar{m}}{\bar{x}}\right)^{-\sigma}\left(\frac{1}{\sigma}\right)\left(1+\varepsilon_t^p+\varepsilon_t^M\right)\right] \qquad (40)$$

qui est expliqué en fonction du choc sur la demande globale actuel et futur et du choc sur la masse monétaire. Cependant, ce choc est une variable ayant une moyenne expliquée par les états stationnaires de l'inflation, de la masse monétaire et de la production.

L'équilibre macroéconomique $z_t = c_t + I_t + D_t$ peut être formulé sur la base des résultats des conditions de premier ordre. La firme est au cœur de la transformation des intrants de production constitués de capital, de travail et de technologie afin de produire z_t.

2. Estimation et calibrage des paramètres et analyse de la politique monétaire :

2.1. Calibrage et estimation des paramètres :

Les paramètres du modèle sont :

Les paramètres du modèle sont : $\sigma,\ \pi,\ ,n,\upsilon,\ \gamma\ ,\ s,\ \varsigma,\alpha_{no},\ B_{no}$, θ_{no} ,α_{Ano},π_y ,π^s ,λ,$\alpha_o^I,\kappa,$
B , α_o, B_o , θ_o , α_{Ao} , $\alpha_{p_o^f}$, $\alpha_o, \vartheta, u, e, \xi, \varphi_e$, $\varphi_\xi, r, \chi_{no}, \chi_f$, λ_t , Γ , Π, Λ, Θ_π.
Leurs valeurs sont obtenues en utilisant deux approches : calibrage et estimation.

2.1.1. Calibration des paramètres :

Comme dans Almeida (2009)[26], les paramètres que nous avons choisi de calibrer touchent surtout trois aspects: (i) ceux qui sont cruciaux pour la détermination de l'état stationnaire; (ii) ceux pour lesquels nous avons des estimations fiables provenant d'autres sources; et (iii) ceux dont

[25]- Ces deux équations sont obtenues en combinant les équations (31), (32) et (33) pour obtenir l'équation (38). Pour l'obtention de l'équation (39), il suffit de combiner les équations (1) et (2) en tenant compte de l'équilibre macroéconomique.

[26]- Almeida V. (2009) : "**Bayesian estimation of a DSGE model for the Portuguese economy**". Working Papers N°14 from Banco de Portugal, Economics and Research Department .

les valeurs sont cruciales pour reproduire les principaux ratios clés à l'état stationnaire de l'économie algérienne. Les paramètres calibrés sont présentés dans le tableau suivant.

Tableau (1) : Paramètres calibrés

Paramètres	Valeurs attribuées
Coefficient de variation du taux de change DA/Dollar (φ_{ξ})	0.2635
Coefficient de variation du taux de change DA/euro (φ_{e})	0.2934
Coefficient de variation des prix des importations (ρ_{pf})	0.45
Coefficient d'ajustement d'investissement (s)	0.3
Coefficient de dépréciation du capital (ς)	0.025
Facteur de discounte (B)	0.99
Coefficient de variation du nombre d'heures de travail chez l'agent Etat ($\rho_{\mathrm{N_g}}$)	0.98
Le taux d'impôt sur les salaires des ménages (π)	20 %
Taux d'impôt sur les sociétés (π_{y})	0.26
La probabilité de Calvo (κ)	0.67
Taux d'impôt sur la fiscalité pétrolière (π_{o})	80%

Source : Les paramètres sont calibrés et estimés, par l'auteur, sur la base des séries chronologiques des différentes variables du modèle

Les valeurs des coefficients de variation :φ_{ξ}, φ_{e} et ρ_{pf}, sont obtenus sur la base des estimations économétriques de leurs processus. Les autres paramètres sont calibrés directement en se basant sur les caractéristiques de l'économie algérienne et en se basant sur les travaux déjà réalisés en la matière, à citer celui de Ben Koudja et Alegret (2011)[27] et celui de Ilmane et al.(2013)[28].

2.1.2. Estimation des paramètres par l'approche Bayesienne :

Les autres paramètres non calibrés sont estimés à l'aide de la méthode de maximum de vraisemblance. Comme le nombre de variables observées

[27]- Allegret, J.P., et Benkhodja, M.T). op.cit.
[28]- Ilmane M. C., Ferhi M. et Boussafi K. op.cit.

est inférieur aux nombre de variables du modèle, la fonction de vraisemblance est obtenue en utilisant l'approche Bayesienne (pour plus de détails voir : Schorfheide (2007)[29]. Les estimations des paramètres par ladite méthode se fait en deux étapes. La première consiste à attribuer à chaque paramètre une distribution à priori qui convient avec ses caractéristiques asymptotiques. La seconde étape est d'utiliser ces distribution pour ajuster les valeurs de ces paramètres aux donnés disponibles[30]. Ces étapes ainsi que les résultats de l'estimation sont donnés dans le tableau suivant.

Tableau (2) : Les valeurs des paramètres de l'estimation bayesienne

Parameters	prior mean	post. mean	90% HPD interval		Prior	Pstdev
Π	1.000	1.4600	1.4600	1.4600	Invg	Inf [31]
Λ	1.000	0.5958	0.5958	0.5958	Invg	Inf
Θ_π	1.000	1.0768	1.0768	1.0768	Invg	Inf
Γ	1.000	0.8351	0.8351	0.8351	Invg	Inf
α_{w_o}	0.200	0.1769	0.1769	0.1769	Beta	0.1000 [32]
α_{w_g}	0.400	0.3988	0.3988	0.3988	Beta	0.1000
$\alpha_{w_{no}}$	0.400	0.3949	0.3949	0.3949	Beta	0.1000
α_{N_o}	0.400	0.3856	0.3856	0.3856	Beta	0.1000
α_{w_o}	0.300	0.2923	0.2923	0.2923	Beta	0.1000
u	0.507	0.5006	0.5006	0.5006	Beta	0.1000
σ	2.000	2.0221	2.0221	2.0221	Invg	Inf
κ	0.670	0.3612	0.3612	0.3612	Invg	Inf

[29]- Schorfheide F. et An S. (2006) : "**Bayesian Analysis of DSGE Models**". Federal Reserve Bank of Philadelphia, Working Paper N° 06-5.

[30]- Les données relatives à l'économie algérienne utilisées dans cette étude sont celles des variables: PIB, PIB hors hydrocarbures, inflation (IPC), M1, M2, taux de change DA/Dollar et taux de change DA/Euro. Nous avons pris le soin de respecter l'unicité de la source des données qui est IFS sur le site internet : http://data.worldbank.org/country/algeria.

[31]- Cette distribution est inverse gamma. Elle est choisie pour les paramètres qui varient avec un standard erreur allant jusqu'à l'infini (Inf).

[32]- Cette distribution est celle de beta. Elle est attribuée pour les paramètres ayant une variation dans un intervalle [0,1].

κ_w	0.700	1.1646	1.1646	1.1646	Invg	Inf
v_{m}	0.100	0.9974	0.9974	0.9974	Invg	Inf
v	0.500	0.5406	0.5406	0.5406	Invg	Inf
n	2.000	2.3447	2.3447	2.3447	Invg	Inf
$\boldsymbol{\rho_{p_o^r}}$	0.650	0.6398	0.6398	0.6398	Beta	0.1000
$\boldsymbol{\alpha_o}$	0.970	0.9684	0.9684	0.9684	Beta	0.0100
$\alpha_{o,I}$	0.270	0.2635	0.2635	0.2635	Beta	0.1000
χ_f	0.600	0.5911	0.5911	0.5911	Beta	0.3000
χ_{no}	0.400	0.4477	0.4477	0.4477	Beta	0.3000

Source : résultats d'estimation des paramètres par la méthode bayesienne (les sorties du logiciel Dynare).

L'estimation à postériori permet de caractériser un ensemble de relations entre les variables macroéconomiques relatives à l'économie algérienne. Ce qui nous importe plus dans cette étude est bien les différents canaux de transmission d'une variante d'effets économiques notamment ceux relatifs à la politique monétaire.

Nous remarquons en premier lieu que le salaire perçu du secteur pétrolier influence plus l'indice général des salaires. La variation des prix des importations en euro influence le prix interne à la hauteur de 11%. Quant à la rigidité des prix, le paramètre de Calvo (κ) est estimé à une valeur de 36%, ce qui indique une moyenne rigidité des prix durant la période de l'étude. L'élasticité de substitution inter-temporelle de la consommation par rapport au salaire (σ) à postériori est de 2, ce qui indique l'important effet du niveau du salaire des ménages dans leurs décisions de consommation.

Nos simulations indiquent aussi la dominance des importations dans la production finale : plus de 59%. Un taux de 11% des produits intermédiaires sont importés, ce qui peut créer des pressions inflationnistes suite aux variations du taux de change ou des prix externes.

2.2. Simulation des effets de la variation de la masse monétaire

Nous introduisons un choc relatif à la masse monétaire pour caractériser l'action de la Banque d'Algérie. Nous attribuons à ε_t^M la

distribution inverse gamma avec une standard erreur de 1%. Ce choc se transmet d'abord à ε_t^x avec un degré estimé par le coefficient $(\frac{\bar{m}}{\bar{x}})^{-\sigma}\frac{1}{\sigma}$. Nous remarquons que cette transmission a une relation négative avec le paramètre σ . Si la valeur de ce paramètre est élevée, ça veut dire que les ménages ne réalisent pas de substitution inter-temporelle dans leurs décisions de consommation, il y'aura des pressions inflationnistes. Dans nos estimations à postériori (voir le tableau (2)), la valeur de σ est égale à 2, ce qui veut dire que le ménage algérien transfère facilement ses avoirs monétaires en consommation actuelle.

Toute variation de la masse monétaire se transformera en inflation si le producteur ne suit pas cette variation par une variation de sa production. En d'autres mots, il faut que la politique monétaire influence aussi le comportement du producteur. Si la Banque centrale augmente $\bar{m}$ (la masse monétaire à l'état stationnaire), l'impact du choc de la masse monétaire ε_t^M s'affaiblit davantage. Dans le cas contraire, si $\bar{x} > \bar{m}$, nous remarquons que ladite transmission est plus forte.

La simulation de l'effet de ε_t^M réalise un effet faible sur le reste de l'économie, comme le montre la figure suivante.

Figure 1 : Les impulses d'une variation de la masse monétaire

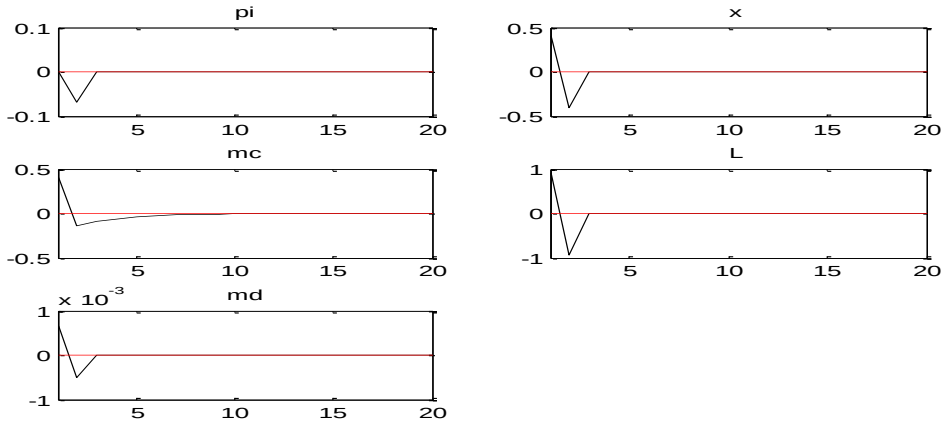

Source : les sorties du logiciel Dynare

x : la croissance économique,
L : la perte de la banque centrale,
md : la masse monétaire demandée par les ménages,
pi : l'inflation,
mc : les coûts marginaux de production.

La variation de la masse monétaire ne se transmet pas aux autres variables. La matrice de corrélation entre les différentes variables montre une faible liaison entre les différents agents économiques (voir annexe). Selon nos résultats la variation de la masse monétaire n'a pas eu d'effet sur le reste de l'économie. La corrélation entre la variable de la politique monétaire avec le reste des variables est très faible, voire même nulle. La seule corrélation positive est celle avec les salaires qui peut être à cause de l'introduction du stock de monnaie dans la fonction d'utilité des ménages (voir annexe). Il est à remarquer que l'effet de la variation de la masse monétaire ne se transmet pas aux autres variables pour réaliser la transmission indirecte de la politique monétaire.

La situation d'excès de liquidité qui a marqué le marché monétaire à partir de l'année 2001 semble déconnecter le système bancaire de la Banque centrale, qui n'était plus le principal bayeur des fonds et le taux de réescompte était fixe depuis ladite année. Cette situation sépare le reste de l'économie de la politique monétaire. Pour vérifier l'effet de cet excès de liquidité nous simulons les effets de la politique monétaire en réduisant la valeur de $\overline{m}$ pour caractériser la situation de réduction d'excès de liquidité. Les résultats de cette simulation sont expliqués dans la figure (2).

La réduction de l'excès de liquidité a induit une stabilité économique par la réduction de la variation des niveaux des différentes grandeurs macroéconomiques suite à un choc sur la masse monétaire. Ce choc a aussi un effet positif sur l'inflation. Car nous remarquons, à la différence de la figure (1), dans la figure (2) l'inflation répond à la variation de la masse monétaire. Dans le cadre de ce modèle, cette transmission est réalisée suite à la réduction de l'écart existant entre le niveau de la masse monétaire ($\overline{m}$) et son niveau à l'état stationnaire.

Figure (2) : Simulation de l'effet de la politique monétaire dans le cas d'une réduction d'excès de liquidité.

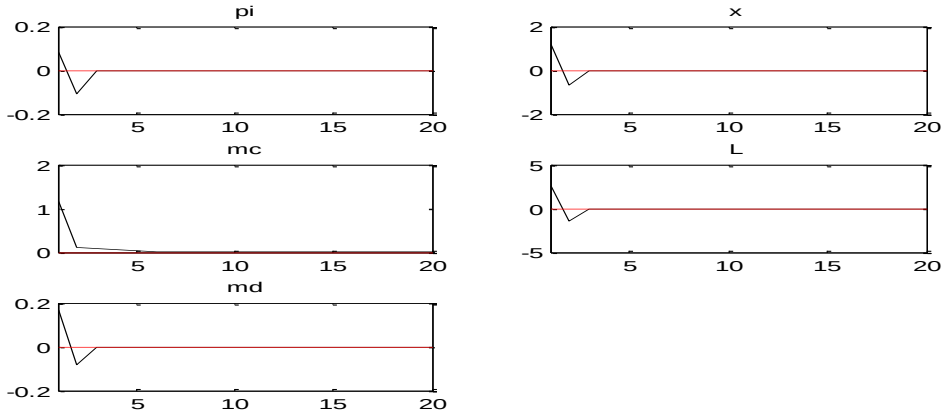

Source : les sorties du logiciel Dynare.

La résolution de système d'équation de notre modèle en haut à son état stationnaire permet d'écrire l'écart entre le niveau de la masse monétaire et celui ciblé par la Banque centrale en fonction du même écart du côté de l'inflation, comme suit : $\ln\left(\frac{m}{\bar{m}}\right) = \frac{a}{\Gamma}(\Theta_{\pi}\frac{1}{\bar{\pi}}\ln\left(\frac{\pi}{\bar{\pi}}\right))$. Cette équation montre que dans le cas où l'écart entre le niveau de la masse monétaire et de celui à son état stationnaire est grand (dans le cas d'une situation d'excès de liquidité) l'inflation se trouve aussi dans la même situation. Tout tentative de variation de la masse monétaire est absorbée par cet écart entre m et $\bar{m}$. Dans le cas où l'écart entre m et $\bar{m}$ est réduit, caractérisant l'inexistence d'une situation d'excès de liquidité, la variation de la masse monétaire autour de son état stationnaire va se transmettre plus facilement à celle de l'inflation, ce que nos résultats de la figure (2) montrent.

Dans le contexte réel, tant que la croissance de la masse monétaire est contrôlée par la Banque centrale, la transmission des effets de la politique monétaire est avantageusement garantie. En fait, dans ce cas les banques commerciales sollicitent la Banque centrale pour le refinancement, ce qui

peut forcer la connexion des actions de la Banque centrale avec la sphère réelle.

CONCLUSION

Dans ce travail nous avons élaboré un modèle DSGE caractérisant l'économie algérienne afin d'analyser la politique monétaire telle qu'elle est menée par la Banque d'Algérie. Nous avons introduit dans le modèle quelques caractéristiques de notre économie, tels que : le producteur pétrolier et les subventions des biens de base.

La matrice des corrélations entre les différentes variables de notre modèle indique une faible liaison entre les différents agents économiques. L'importance de la variable relative aux importations dans chaque équation de comportement des différents agents économiques les rend dépendant plus de l'agent extérieur qu'entre eux. Les rentes pétrolières sont la principale source des dépenses publiques ainsi que des subventions des produits de base. La variation de ces rentes atteint surement celle de la production finale qui se traduit par la variation des prix finaux. Les mutations économiques actuelles suite au choc négatif sur le prix international de pétrole depuis 2008 témoignent de l'ampleur des rentes pétrolières dans l'activité économique.

La flambée des prix de pétrole a fait des avoirs externes la principale contrepartie de la croissance monétaire en Algérie. La gestion de cette croissance a échappé au contrôle de la Banque d'Algérie. Ce faible contrôle de la croissance monétaire a causé la faiblesse du pouvoir de la politique monétaire, toute action de la Banque centrale est noyée dans l'excès de liquidité qu'a connu notre économie. La Banque d'Algérie semble être forcée à adopter une politique bien orientée vers la recherche d'une stabilité monétaire: ramener les indicateurs monétaires à des niveaux bien acceptables. Cette situation a éloigné la Banque d'Algérie de mener sa politique comme convenu dans la théorie économique : l'abandon des instruments de politique monétaire conventionnels tels que l'open Market et le réescompte.

La conjugaison de ces deux caractéristiques relatives à l'économie algérienne, voire la faible connexion entre les agents économiques et l'excès de liquidité, peut être la principale cause de la faible transmission des effets de la politique monétaire.

Bibliographie :

1. Adolfson M., Laseén S., Lindé J. et Villani M. (2005): " **Bayesian Estimation of an Open Economy DSGE Model with Incomplete Pass-Through**". Sveriges Riksbank Working Paper Series No. 179 March 2005.
2. Allegret, J.P., et Benkhodja, M.T., (2011): " **External Shocks and Monetary Policy in a Small Open Oil Exporting Economy**". University of Paris West - Nanterre la Défense, EconomiX Working Papers 2011-39.
3. Almeida V. (2009) : "**Bayesian estimation of a DSGE model for the Portuguese economy**". Working Papers N°14 from Banco de Portugal, Economics and Research Department (2009).
4. Atta-Mensah J. et Dib A. (2003) : "**Bank Lending, Credit Shocks, and the Transmission of Canadian Monetary Policy**". Banque du Canada, Document de travail 2003-9.
5. Argia M. S., Tambalotti A., Rao K. et Walsh K. (2010): "**Policy Analysis Using DSGE Models: An Introduction**". FRBNY Economic Policy Review / October 2010.
6. Boumghar M.Y. (2014) : "**La conduite de la politique monétaire en Algérie : un essai d'examen**". Cahier de cread 2004.
7. Benchimol J. (2013) : "**Money in the Production Function : A New Keynesian DSGE Perspective**". Working Paper 1304, Research Center ESSEC.
8. Bellal S. (2011) : "**La régulation monétaire en Algérie (1990- 2007)**". Revue du Chercheur, 2010, pp.15-24. <halshs-00602149>.
9. Bhattacharjee A. et Thoenissen (2008) : "**Productivity, Preferences and UIP deviations in an Open Economy Business Cycle Model**". centre for dynamic macroeconomic analysis working paper series.

10. Clarida R., Gali J. et Gertler M. (1999) : "**The science of monetary policy: A New Keynesian perspective**". J. Econ. Lit. 37, 1661–1707.
11. Christiano L. J., Trabandt M. et Walentin K. (2010) : " **DSGE Models for Monetary Policy Analysis**". National Bureau of Economic Research 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138 June 2010. Working Paper 16074.
12. Dib A. (2008): "**Dynamic Effects of the U.S. Dollar Fluctuations in a Small Open Oil Exporting Economy: The Case of Algeria**". CREAD, Cahiers du CREAD n°8586,2008, pages 544.
13. Erceg C., Henderson D. W.et Levin A. T. (2000): "**Optimal Monetary Policy with Staggered Wage and Price Contracts**". Journal of Monetary Economics (1999).
14. Gertler M., Sala L. et Trigari A. (2006) : "**An Estimated Monetary DSGE Model with Unemployment and Staggered Nominal Wage Bargaining**". Prepared for the JMCB conference in honor of Ernst Baltensperger, Bern, Switzerland, 2007.
15. Ilmane M. C., Ferhi M. et Boussafi K. (2013): "**Un modèle macroéconomique DSGE pour l'économie algérienne**". Travail réalisé dans le cadre du programme national de recherche 27.
16. Jondeau E. et Sahuc J. G. (2008): "**Testing Heterogeneity Within the Euro Area**". Economics Letters, vol. 99 (1), pp. 192-196.
17. Kilponen J., Vilmunen J. et Vähämaa O. (2013): "Estimating **intertemporal elasticity of substitution in a sticky price model**". Bank of Finland Research Discussion Papers 9 .
18. Kydland F. E. et Prescott E. C. (1977): "**Rules Rather Than Discretion: The Inconsistency of Optimal Plans**". Journal of Political Economy, 85, 473-492.
19. Kollmann R. (1997): "**The Exchange Rate in a Dynamic-Optimizing Current Account Model with Nominal Rigidities: A Quantitative Investigation**". IMF Working Paper, WP/97/7 (January).
20. Latrech T. (2012) : "**Ciblage d'inflation et conduite de la politique monétaire en Algérie**". CREAD, Les cahiers du CREAD n°101.

21. Lucas R. E. (1976) : "**Econometric Policy Evaluation: A Critique**". Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy 1, 19-46.
22. Menaguer N. (2009-2010) : "**La demande de Monnaie en Algérie** ". Thèse soutenue à Universite Abou-Bekr Belkaîd Tlemcen .
23. Ortega E. et Rebei N. (2004) : "**The Welfare Implications of Inflation versus Price-Level Targeting in a Two-Sector, Small Open Economy**". Banque du Canada, Documentdetravail2006-12.
24. Schorfheide F. et An S. (2006) : "**Bayesian Analysis of DSGE Models**". Federal Reserve Bank of Philadelphia, Working Paper N° 06-5.
25. Smets F. et Wouters R. (2003): "**An Estimated Dynamic Stochastic General Equilibrium Model of the Euro Area**", Journal of the European Economic Association, 1123-1175.
26. Smets F. et Wouters R. (2007): "**Shocks and Frictions in US Business Cycles".** Am. Econ. Rev. 97 (3), 586–606.
27. Smets F. et Wouters R. (2005): "**Comparing Shocks and Frictions in US and Euro Area Business Cycles: A Bayesian DSGE Approach**". Journal of Applied Econometrics.

Annexe: Matrice de transmission des effets des chocs

VARIANCE DECOMPOSITION (in percent) (HP filter, lambda = 1600)

	epsie	epsidl	epsipf	epsipof	epsim	epsip	em	epe
et	100.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
dlt	0.00	100.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
pft	0.00	0.00	100.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
poft	0.00	0.00	0.00	100.00	0.00	0.00	0.00	0.00
pfI	14.12	8.10	77.79	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
ot	0.03	0.26	88.65	11.06	0.00	0.00	0.00	0.00
port	0.00	3.04	0.01	96.95	0.00	0.00	0.00	0.00
yo	0.00	39.14	0.00	60.86	0.00	0.00	0.00	0.00
wot	4.14	2.25	93.61	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
No	0.00	39.17	0.03	60.80	0.00	0.00	0.00	0.00
pi	5.44	3.00	91.55	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
r	0.00	16.49	0.01	83.51	0.00	0.00	0.00	0.00
po	0.00	17.73	0.00	82.27	0.00	0.00	0.00	0.00
yoI	0.00	39.14	0.00	60.86	0.00	0.00	0.00	0.00
wgt	4.14	2.25	93.61	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
wnot	4.14	2.25	93.61	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
pno	0.00	17.73	0.00	82.27	0.00	0.00	0.00	0.00
yno	0.00	34.64	0.00	65.36	0.00	0.00	0.00	0.00
w	0.24	0.13	5.33	0.00	0.00	0.00	94.31	0.00
Nno	0.00	32.38	0.07	67.55	0.00	0.00	0.00	0.00
Ngt	0.18	12.88	21.50	65.43	0.00	0.00	0.00	0.00
N	0.00	30.37	0.08	69.54	0.00	0.00	0.00	0.00
mc	14.12	8.10	77.79	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
prr	3.61	1.97	94.41	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
p	1.59	0.84	97.57	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
D	0.00	56.11	0.00	43.88	0.00	0.00	0.01	0.00
z	0.19	32.06	11.71	56.04	0.00	0.00	0.00	0.00
md	1.25	0.83	81.36	5.93	0.00	0.00	10.63	0.00
L	1.00	20.61	28.20	45.32	0.00	0.00	4.87	0.00
x	0.15	58.51	2.44	38.90	0.00	0.00	0.00	0.00

REVUE

STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT

Les articles rédigés en langue arabe